الصادق النيهوم

الإسلام في الأسر

من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة ؟

الطبعة الثالثة
دمشق ـ ١٩٩٥

RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

SS
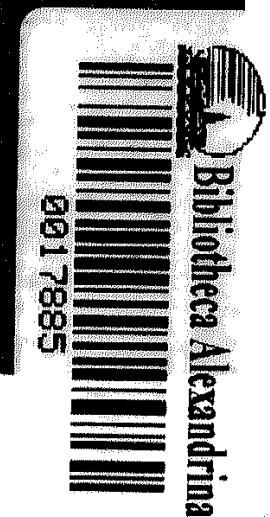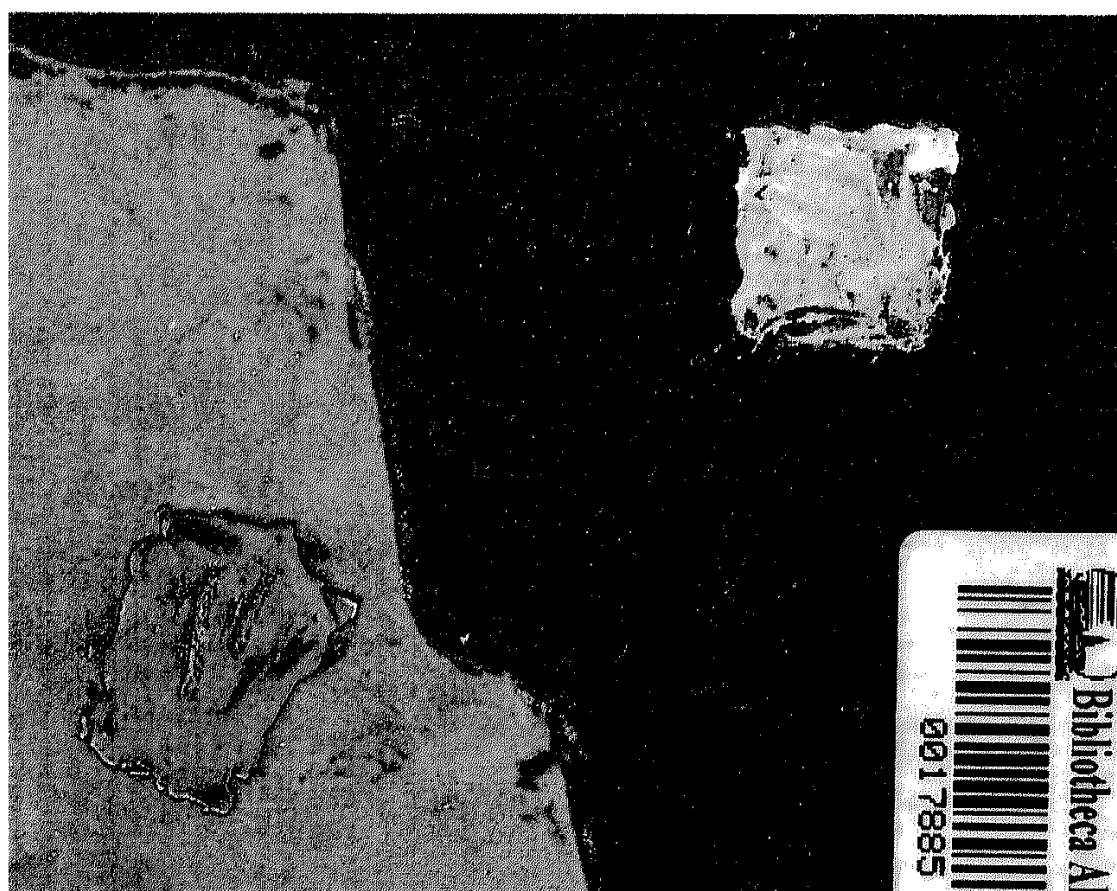
الإسلام في الأسر

الصادق النيهوم

□ وُلد في بنغازي بليبيا في العام ١٩٣٧.

□ درس علومه الجامعية في جامعة القاهرة وأعدّ أطروحة الدكتوراه في «الأديان المقارنة» بإشراف الدكتورة بنت الشاطىء. ثم انتقل بعدها إلى ألمانيا، حيث أتمّ الدكتوراه في جامعة ميونيخ بإشراف مجموعة من المستشرقين الألمان، وكان يجيد إلى جانب العربية، الألمانية، والإنكليزية والفرنسية والفينلندية، إلى جانب معرفته بالعبرية والآرامية.

□ بعد ألمانيا، تابع دراسته في جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأميركية، لمدة سنتين. درّس بعدها مادة الأديان المقارنة في جامعة هلسنكي كأستاذ محاضر في فينلندا لعدة سنوات.

□ إنتقل إلى الإقامة في جنيف في العام ١٩٧٦ حيث أسس «دار التراث» ثم «دار المختار» وأصدر سلسلة من الموسوعات العربية أهمها **«تاريخنا» و«بهجة المعرفة» و«موسوعة الشباب» و«أطلس الرحلات» و«موسوعة السلاح»**. وكان أستاذاً محاضراً في الأديان المقارنة، في جامعة جنيف، حتى وفاته في تشرين الثاني ١٩٩٤

□ صدر له مجموعة كتب على امتداد السنوات العشرين الأخيرة منها:

■ **فرسان بلا معركة ■ نقاش ■ من هنا إلى مكة ■ تحيت طيبة وبعد ■ القرود ■ الحيوانات ـ الحيوانات.**

وصدر له عن شركة **«رياض الريّس للكتب والنشر»** أشهر وأهم كتبه عن الإسلام والديموقراطية، وهي ثلاثة:

■ **صوت الناس:** أزمة ثقافة مزوّرة (١٩٨٧)

■ **الإسلام في الأسر:** من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟ (١٩٩٣)

■ **محنة ثقافة مزورة:** صوت الناس أم صوت الفقهاء (١٩٩٥)

■ **إسلام ضد الإسلام:** شريعة من ورق. (١٩٩٤)

SS

سلسلة كتاب الناقد

الإسلام في الأسر

من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة ؟

الصادق النيهوم

THOUGHTS ON ISLAM

BY

AL SADEK AL NAYHOUM

First Published in the United Kingdom in 1991
Second Edition 1993
Third Edition 1995

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
U.K.
CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data.
Al-Nayhum, Al Sadiq
Thoughts on Islam
I.Title
297.1977
ISBN 1-85513-1250

الطبعة الأولى:آب / أغسطس ١٩٩١
الطبعة الثانية: شباط / فبراير ١٩٩٣
الطبعة الثالثة: دمشق، شباط / فبراير ١٩٩٥

الايداع في مكتبة الأسد الوطنية
رقم ١٧٨ / ٢ / ١٩٩٥

المحتويات

الردود

تعقيب المؤلف
على الردود

مقدمة

كلمة صعبة النطق

منذ زمان ونحن نتساءل: كيف نعيد كتابة تاريخنا العربي؟

ومنذ زمان وهذا التساؤل يضيع في لُجة الضمور الثقافي الذي تعانيه هذه الأمة في عصر الظلمات السياسية الذي تعيشه، ومنذ ان أغلقت الكيانات الاقليمية الضيقة كل الأبواب في وجه المفكر العربي الحر، وأصبح الارهاب الفكري الذي يمارسه بعضنا على البعض، والتراجع الحضاري الذي نتباهى به، هما وحدهما القياس لتقدم وهمي.

في عصر الظلمات العربية هذه لم يعد من المجدي أن يُطرح تساؤل كهذا لقد استسلم الإنسان العربي للأمر الواقع استسلاماً واضحاً، واكتفى بالبحث عن حد أدنى من المادة الفكرية أو الثقافية، أو حتى الصحافية التي لا تهين عقله وقلبه، وقنع - مرحلياً - بالفتات. وأصبحت الشموع القليلة التي تحاول أن تبدد شيئاً من هذه الظلمة أهم من كل كهرباء هذا العصر.

ربما لأنني شغوف بالتاريخ وكاتب مثقل بأعبائه وقارىء ضنين بتفسيراته المختلفة، وقفت منذ حوالي عشر سنوات، مشدوهاً أمام مقال للصادق النيهوم يتساءل فيه: كيف نستطيع أن نكون عرباً ومعاصرين في الوقت نفسه؟

ولم أكن أعرف الصادق النيهوم في حينه، أكثر من أنني التقيت به لقاء عابراً لم يتجاوز فنجان القهوة. لكنني كنت أعرف أن الصادق النيهوم

كاتب عربي من ليبيا كان يعمل في نشر الموسوعات من سويسرا، له بعض الأعمال الصغيرة المنشورة، منها كتاب «الحيوانات»، الذي لم يسعدني الحظ بقراءته إلا مؤخراً.

وشدني مقاله المذكور هذا، الذي حاول أن يحلل فيه كارثة الثقافة العربية المعاصرة التي تستورد عن طريق الترجمة لغة ساكتة لا تخاطب الواقع. وضرب مثلاً على ذلك بكلمة «الديموقراطية»، التي تعني في وطنها أن جميع القرارات يتم اتخاذها بعد إحصاء الأصوات، وانها مصطلح خاص بالمجتمع الرأسمالي. وبالتالي فإن «الديموقراطية» الغربية التي نترجم عنها أنظمتنا السياسية، هي نظام خاص بالغرب وحده. لكن الكلام عن الديموقراطية في العالم العربي كما يقول الصادق النيهوم: «في مجتمع من دون عمال، ومن دون رأس مال، مجرد كلام غير ضروري، بين ناس غير ضروريين، لا أحد يريد أن يسترضيهم، ولا أحد يهمه أمرهم، وليس لهم صوت، وليس لصوتهم ثمن»، كلام لا معنى له.

لكن النيهوم يؤكد أن هناك بديلاً في عالمنا العربي عن مصطلحات الديموقراطية الرأسمالية، فيقول، مثلاً، إن كلمة «الجامع» في الإسلام هي صيغة أخرى من صيغ السلطة الجماعية:

«انه مقر مفتوح في كل محلة. يرتاده الناس خمس مرات كل يوم. لهم حق الاجتماع فيه، حتى خلال ساعات حظر التجول. تحت سقفه مكفولة حرية القول، وحرية العقيدة، وسلطة الأغلبية. في لغته كل المصطلحات المطلوبة، وكل كلمة حية ترزق».

ويضيف النيهوم مؤكداً أن:

«كلمة ـ بيت الله ـ تعني أن الجامع لا يخص الدولة، ولا يخضع لقوانينها، ولا تستطيع أن تمنع الاجتماع فيه، أو تتجاهل القرارات الصادرة عنه، لأنه مقر لاقامة شريعة العدل الذي تضمنه ـ فقط ـ سلطة الأغلبية. وكلمة ـ الصلاة ـ تعني ضمنياً أن المسلم يأمر بالمعروف، وينهى عن الفحشاء والمنكر، وهي مهمة لا يستطيع المسلم أن يتعهد بأدائها عملياً، إلا إذا كان له صوت مسموع في إصدار القوانين. وكلمة ـ لا إله إلا الله ـ تعني أن أحداً غير الله لا يملك السلطة، وليس له حق اتخاذ القرار إلا بعد إحصاء الأصوات».

واستفزتني بقدر ما أثارتني أفكار الصادق النيهوم. فلا شك أن المقارنة بين مصطلح الديموقراطية الغربية ومصطلح الجامع تشكل صيغة مثيرة للجدل إلى أبعد الحدود. إلا أن الأهم من ذلك أنها تثير تحدياً لفهم تراثنا الثقافي، بقدر ما تشكل تحريضاً على قلب كل طاولات التفسيرات التقليدية التي كبلت الثقافة العربية سنوات وسنوات طويلة. ذلك أن من المؤسف أن ثقافتنا المعاصرة بدل أن تترجم وظيفة الجامع الإدارية ـ لأنها لا تعرفها ـ أخذت تترجم المصطلحات الغربية في الديموقراطية التي قامت أصلاً لفصل الدين عن السياسة. فأصحاب الدعوة الدينية من مختلف الاتجاهات يطالبون بالعودة إلى الإسلام، بينما لا أحد يرفع صوته مطالباً بالعودة إلى الجامع، فإحياء الدين ليس موضوع خلاف، لأن الدين لم يكن خلال الأربعة عشر قرناً الماضية إلا حياً. بينما الذي لم يكن حياً حتى الآن هو الجامع ـ بالمفهوم العلمي السياسي الاداري الحقيقي له. والجامع في التراث العربي كان يعني ويجب أن يستمر في أن يعني ـ «الحرية» بكل المعاني العصرية لهذه الكلمة، بداية بحرية العقيدة ومروراً بحرية الكسب والإعلان والتجمع، ونهاية بحرية القضاء.

إن هذا التفسير المقارن يسقط المسحة الشعرية البراقة من كل المصطلحات العربية المتداولة منذ قرون، بقدر ما يسقط عملية الاستيراد الثقافي من الغرب، التي هي في رأي النيهوم لا غبار عليها، لو اننا نستطيع أن نكون مثل الغربيين. لكن مشكلتنا اننا لا نستطيع. فتبقى ثقافتنا مغتربة، ويبقى تراثنا أسير المحبسين: الجهل والتجاهل.

□

ودفعتني أفكار الصادق النيهوم هذه إلى البحث عن مزيد من كتاباته. وإذ بي أُقلبُ في يدي كتاباً ملوناً جميلاً يحمل عنوان: «قلب العالم ـ أطلس الوطن العربي». ولم يسترع هذا الكتاب انتباهي في بادىء الأمر، لأنه كان جزءاً من سلسلة اسمها «موسوعة الشباب المصورة». ولما لم أعد شاباً أعطيته لابني الصغير ليتفرج على صوره ويحاول أن يقرأه لعله يتعلم شيئاً عن وطنه العربي وجغرافيته في غربته الطويلة. ولما عاد

الابن ليسأل أباه عن بعض صور الكتاب، لأن النص استعصى عليه، وقعت عيناي على اسم الصادق النيهوم كـ «مشرف» على السلسلة. ولما أخذت أقلب صفحاته واقرأ بعض سطوره، أدركت أنني أمام أول عمل ثقافي عربي يملك الجرأة والكفاءة ليقدم أول تفسير ديموقراطي للتاريخ العربي.

ولا يضيرني، ككاتب في عصر الظلمات العربية، وقد اندثرت فيه القراءة الجدية كعادة وثقافة ومتعة، أن أقول انني وقفت بذهول أمام نصوص لم أقرأ مثلها في رواية تاريخنا العربي وتفسيره وشرحه. ولا يعنيني في هذا الكتاب (الذي ليس هو أطلساً بالمعنى المتعارف عليه، بقدر ما هو تاريخ) الذي يعالج كل مئة سنة أو أكثر بصفحة واحدة مصورة، إلا أن أقف عند محطات رئيسية في التاريخ العربي يرويها بأسلوب مشوق مختصر، يعيد الكرامة إلى كل تراثنا وتاريخنا، ويحدد مباشرة في مواقفه التفوق العربي والتخلف العربي إزاء الأحداث والأزمات، وبوضوح كامل.

أود هنا التريث عند نموذجين وموقفين مختصرين لتاريخنا في العودة إلى الأصول الديموقراطية في الحكم العربي منذ فجر الإسلام إلى يومنا هذا، من دون أن يكون هذا التعصب للتاريخ تعصباً ضد الحياة وضروراتها وظروفها، ومن دون أن يكون هذا التاريخ عبئاً اليوم، بقدر ما يجب أن يكون مهمازاً وحافزاً للتطوير والاستنباط، اللذين يتلاءمان مع ظروف العصر السياسية المستجدة.

النموذج الأول هو وضع العرب المُحرج تاريخياً. فالعجيب أن العرب لا يقدرون على الانفصال عن الماضي أو التنكر له، ولا يقدرون كذلك على أن ينفصلوا عن الحياة. فظلوا حيارى على الجسر المعلق بين الحاضر والماضي. هذا الوضع المقلق الشاذ جعلهم يتسامحون كثيراً مع مَنْ يُنقد حياتهم، ولكنهم يرفضون التسامح مع مَنْ ينتقد تاريخهم. فهم ينتقدون حياتهم وأنفسهم وأساليبهم كلها، ولكنهم يصرون على تنزيه تاريخهم. على هذا الأساس ظل التناقض قائماً وحاداً بين صراعهم الحضاري من أجل التقدم وبين تقديسهم لتاريخهم. وظلت جاذبية التاريخ أقوى من قوى التقدم الحضاري.

هنـا لا بد من التصـدي للقـائلين بأن ضعف ثقافتنا ناتج من أن أكثر موضوعاتها تاريخية، لأن أحلامنا دائماً وراءنا. ولما كانت الحياة تجربة، والتجربة حاضر ومستقبل، فنحن دائماً نحاول أن نجري تجاربنا على ما قد كان، وبالتالي لا يمكن أن نتقدم إذا حصرنا كل تجاربنا في الماضي فقط.

كلام جميـل وكلام فيه من الاستفزاز والتحدي ما يشكل مهمازاً أصيلاً للتغيير. لكن من البديهي أن لا تجربة في الحاضر والمستقبل من دون وعي علمي وحقيقي للتاريخ، ومن دون إعادة تقييم وتحليل وكتابة الماضي في تاريخنـا العـربي من جديـد، ونبشه من جذوره من غير وجل، ورفض التعامل معه وكأنه من المسلمات المقدسة التي علينا قبولها والخضوع لها ورفض التساؤل حولها.

ان وقف الاجتهـاد في التـاريـخ ودراساته هو من أهم أسباب قصورنا السياسي اليوم. فالحضارة ـ بأي تعريف ـ ما هي إلا جزء من التراكمات التاريخية بإنجازاتها وفشلها. فإذا كان كل شيء يجب أن يتغيّر في تفكيرنا وشعـورنـا وحيـاتنا، كذلك يجب أن يتغير مفهومنا لتاريخنا وماضينا ودراستنـا له ومصادرنا عنه وتقبلنا لمعطياته الأساسية من دون جدل أو شك؛ فالشـك هو الخـطوة الأولى نحو التغيير. فالتشابه في تفكيرنا وتعبيرنا خلال الألف سنة الأخيرة على الأقل أمر مروع.

النمـوذج الثـاني هو توزيـع الأحقاد التاريخية. هنا يجب أن يتوقف العـرب عند الخلل الأساسي الذي أحدثته الخلافة العثمانية في الحكم ومبـدأ الشورى والمشاركة فيه. هذه الخلافة التي يقول عنها الأستاذ الكبير الشيخ علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» إن:

«الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارضها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة. والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية (...) ولا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى، في علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا واستكانوا إليه، وان يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم».

فإذا كان للإسلام شكل ما للحكم أو نظام معين له، فهو عند الشيخ علي عبد الرازق، حكم العقل. فإذا ما قضى العقل ودلت التجارب على أن الديموقراطية هي أفضل حكم، كانت هي الحكم الواجب للمسلمين.

صحيح أن شكل الحكم الخلافي في عهد الخلافاء الراشدين، يعتبر عند أكثر الفقهاء هو حكم الإسلام المثالي، لكن الصحيح أيضاً أن القانون ما لبث في العهود التي تلت ذلك ان انزلق إلى خدمة السلطة والدولة، بدل أن تكون هي في خدمته، فاستحال الحكم، من حكم قوانين إلى حكم أشخاص، لا يربطه بالديموقراطية، جوهراً وشكلاً، أي رابط.

في هذين النموذجين نجد أن الصراع من أجل أن نكون عرباً ومعاصرين في آن واحد على أشده. كذلك نجد فيهما الدفع الكافي للتساؤل عن غياب الديموقراطية في الحكم العربي ومسبباته، بقدر ما تختفي المفاجأة من غياب أية محاولات جدية لاعطاء التاريخ العربي تفسيراً ديموقراطياً.

□

ومرت سنوات على أفكار وآراء الصادق النيهوم التي استرعت انتباهي، فعرفته عن قرب، وصادقته وصادقني، وجادلته وجادلني، واتفقنا واختلفنا ألف مرة ومرة. وحين أصبحت الصحافة العربية نفسها في طول الوطن العربي وعرضه، صرخة مستحيلة، لا يعترف لها أحد بالسلطة، ولا يضمن أحد حقها في القول، صدرت «الناقد» في صيف العام ١٩٨٨.

ومنذ صدور «الناقد»، والصادق النيهوم كاتبها الأكثر إثارة للجدل على الاطلاق، وكاتبها الأكثر جرأة في التصدي للمفاهيم الغيبية السائدة عن الإسلام، وكاتبها الأكثر استفزازاً لأصحاب الأفكار المسطحة. ناهيك عن كونه الكاتب الذي شغل كل رقيب في الإعلام العربي، ربما أكثر من أي كاتب أعرفه حتى الآن.

وبقدر ما شغل الصادق النيهوم الرقباء، شغل القراء. فخلال ثلاث سنوات من عمر «الناقد»، حمل البريد اليها من الرسائل معه وضده (وضده كان أكثر من معه) تفوق ما وصل إليها عن أي كاتب آخر ظهر على صفحاتها. واستل القراء أقلامهم وشحذوها في مواجهة آراء الصادق

النيهوم. لذلك أردت عند إعداد هذا الكتاب، أن يضم بين دفتيه، كل الآراء التي طرحها الصادق النيهوم وتصدى لها القراء ونُشرت في «الناقد» حتى يكون للكتاب شموليته وديموقراطيته، وبالتالي يحافظ على جدليته.

و«الإسلام في الأسر» كتاب جدلي يطالب في أحيان كثيرة بالمستحيل ليصل إلى الممكن. ولكنه في الدرجة الأولى كتاب ثوري، بكل ما تحمل هذه الكلمة من عنفوان وحقيقة، لا مواربة فيه ولا وجل ولا دجل. وهو كتاب يتحدى فيه العقل العربي، المغلق على مفاهيمه التقليدية الاستسلامية. وهو كتاب تبشيري، يبسط مفاهيم الاسلام البسيطة والجريئة، بعد أن يعري كل الغيبيات التي حولها.

و«الإسلام في الأسر» كتاب أسئلة أيضاً. أسئلة التاريخ الجوهرية القادرة على التحريض على طلب مفاهيم ثقافية عربية جديدة، لها صلة مباشرة بفكر جماهير الناس العاديين.

والصادق النيهوم في أسئلته هذه يحاول أن يخلق عن طريق هذا التحريض ثقافة الاسلام الديموقراطي، تُجاري العصر، وتسهم في معانيه الحضارية لتفسح في مجالات مواكبته للقرن الواحد والعشرين. وأسئلة الصادق النيهوم، ككل الأسئلة التاريخية الجوهرية، أينما سقطت، لا تندثر. فهو على الأقل في طرحه الجريء لها، يحاول أن يكون نداً لقوى الظلام الشرسة التي تغالب هذه الأمة، ساعياً لقهرها.

لكن حتى لا نبقى أسرى اغتراب ثقافتنا وتجاهل تراثنا وصراع عروبتنا ومعاصرتها للقرن الواحد والعشرين المقبل، ينبغي لنا أن نقرأ الصادق النيهوم. بعدها ـ ربما ـ تنجلي بعض الظلال عن تاريخنا، فلا يظل كالديموقراطية عندنا: كلمة صعبة النطق لا يعرف أحد منا كيف يتكلم عنها، ودستوراً ـ كدساتيرنا ـ لا يحتاج اليه أحد!

رياض نجيب الريّس
بيروت ـ ربيع ١٩٩١

الفصل الأول

كيف نستطيع أن نكون عرباً ومعاصرين

باستثناء حروف الجر، وبعض الصفات الزائدة، فإن الكلمات عادة تموت وتولد مثل الناس، وتنتمي مثلهم إلى وطن واحد، وتصبح غريبة - وغير مفهومة - إذا ذهبت فجأة إلى وطن سواه. لهذا السبب لا تحقق الترجمة، سوى نقل كلمة من واقعها[1]، إلى لغة في واقع آخر. وهي حيلة ممكنة إذا تشابهت الثقافات. أما إذا لم تتشابه؟

إذ ذاك، يحدث ما حدث في ثقافتنا العربية المعاصرة، فتصبح مهمة الترجمة أن تخلق كلمات من العدم، وتصبح مهمة وسائل الاعلام أن تنقل هذه المصطلحات المختلفة إلى البيت والشارع. وقبل أن يكتشف أحد أبعاد هذا التدبير، يكون مواطننا قد استورد لنفسه لغة ساكتة، صفتها الأولى - والوحيدة - أنها لغة لا تخاطب الواقع. فمثلاً.

كلمة «الصحافة» تعني في وطنها الأصلي أن المنشورات تصدر في بيئة الاقتصاد الحر التي نشأت عن ظهور الديموقراطيات الرأسمالية في غرب أوروبا. فهذه بيئة تقوم أساساً على حرية النشر والإعلان، وتعتبر الصحافة سلطة دستورية رابعة لها حق القرار والتنفيذ. لكن نقل هذا المصطلح إلى واقع مختلف، يعني فقط أنه كلمة من دون واقع، وأن الصحافة نفسها حرفة

مستحيلة، لا يعترف لها أحد بالسلطة، ولا يضمن أحد حقها في القول. ومثلاً:

كلمة «الحرية» تعني أن الدستور يكفل للمواطن خمس حريات شخصية، يستطيع أن يعدها على أصابعه الخمس، وهي حرية الكسب، وحرية العقيدة، وحرية الإعلان، وحرية التجمع، وحرية القضاء. إنها ليست كلمة في القاموس، بل هي واقع إداري يعرفه المواطن حتى من دون أن يعرف اسمه. لكن نقل مصطلح «الحرية» إلى لغة أخرى، يجعله في العادة مجرد كلمة شعرية لا تعني نصف ما تقول. ومثلاً:

كلمة «الدستور» تعني في وطنها أن صراع الأحزاب على السلطة، مقيد سلفاً ببنود الدستور. وهي كلمة تشرح نفسها في أي مجتمع رأسمالي قائم أساساً على حرية السوق وحق المنافسة. لكن نقل هذا المصطلح إلى لغة أخرى، يجعله مجرد كلمة ساكتة بين ناس ساكتين، من دون أحزاب، ومن دون صراع. يملكون دستوراً كبيراً، ليسوا في حاجة كبيرة إليه، ومثلاً:

كلمة «الديموقراطية» تعني في وطنها أن جميع القرارات يتم اتخاذها بعد احصاء الأصوات. فالمجتمع الرأسمالي الذي يتداول هذا المصطلح، مجتمع قام منذ عصر أثينا، على مبدأ تحكيم السوق، واخضاع الادارة لرغبات الزبون. وهو مبدأ يعمل تلقائياً لخدمة رأس المال، ويتجه لاسترضاء الأغلبية بجميع السبل، بما في ذلك سبل التضليل. لكن الكلام عن الديموقراطية في مجتمع من دون عمال، ومن دون رأسمال، مجرد كلام غير ضروري، بين ناس غير ضروريين، لا أحد يريد أن يسترضيهم، ولا أحد يهمه أمرهم، وليس لهم صوت، وليس لصوتهم ثمن.

كل كلمة لا تعني نفسها. كل كلمة من عالم لا نعرفه.

فالديموقراطية الغربية التي تترجم عنها نظمنا السياسية، نظام خاص بالغرب وحده. إنها صياغة محلية واحدة من بين عدة صيغ لدستور سلطة الأغلبية، تصادف ظهورها مع غزو أميركا، وتأسيس الشركات الأوروبية الحديثة التي فرضت ميداناً جديداً للصراع على السلطة بين العمال وبين أصحاب العمل، وخلقت بذلك نظاماً خاصاً، لا يمكن تقليده، أو فهمه أصلاً، إلا في مجتمع صناعي، يشكل فيه رأس المال قوة قادرة على ردع الاقطاع، ويشكل فيه العمال قوة قادرة على ردع رأس المال. من دون هذا التوازن المعقد، تصبح مصطلحات الديموقراطية الرأسمالية مجرد بديل أخرس عن الصياغة الصحيحة في لغة واقعنا.

فمثلاً: كلمة «الجامع» في الإسلام، صيغة أخرى من صيغ السلطة الجماعية. إنه مقر مفتوح في كل محلة. يرتاده الناس خمس مرات كل يوم. لهم حق الاجتماع فيه، حتى خلال ساعات حظر التجول. تحت سقفه مكفولة حرية القول، وحرية العقيدة، وسلطة الأغلبية. في لغته كل المصطلحات المطلوبة، وكل كلمة حية ترزق.

فكلمة «بيت الله» تعني أن الجامع لا يخص الدولة، ولا يخضع لقوانينها، ولا تستطيع أن تمنع الاجتماع فيه، أو تتجاهل القرارات الصادرة عنه، لأنه مقر لإقامة شريعة العدل الذي تضمنه ـ فقط ـ سلطة الأغلبية.

وكلمة «الصلاة» تعني ضمنياً أن المسلم يأمر بالمعروف، وينهى عن الفحشاء والمنكر، وهي مهمة لا يستطيع المسلم أن يتعهد بأدائها عملياً، إلا إذا كان له صوت مسموع في إصدار القوانين.

وكلمة «لا إله إلا الله» تعني أن أحداً غير الله لا يملك السلطة، وليس له حق اتخاذ القرار إلا بعد احصاء الأصوات.

كل كلمة نبحث عنها في مصطلحات الغرب، تكلمنا يومياً من الجامع، لكن ثقافتنا المعاصرة لا تستطيع أن تترجم ما يقال، لأنها أولاً، لا تعرف وظيفة الجامع الادارية، ولأنها ثانياً ثقافة مترجمة حرفياً عن نظم أوروبية بروتستانتية، قامت أساساً على إنكار سلطة البابا، وإنهاء العلاقة بين الادارة وبين الدين. إنها ثقافة ترى الحل في أن نكون مثل الأوروبيين، وهي فكرة طيبة لا غبار عليها، لو أننا نستطيع أن نكون مثلهم، لكن مشكلتنا، اننا لا نستطيع:

فنحن لم نستوطن أميركا، ولم نجمع من ثروات الأرض ما يكفي لخلق سلطة اقتصادية قادرة على الدفاع عن نفسها ضد الاقطاع، وليس في أيدينا أن نغير واقعاً بالكلام عن واقع سواه. إننا، من دون الجامع، لا نملك ثمة ما يضمن للجماعة حق ادارة شؤونها سوى صحافة من دون سلطة، ودستور لا يحتاج إليه أحد،وديموقراطية صعبة النطق، لا يعرف مواطننا من أين يكلمها. هذا نصف حصيلتنا من دون الجامع.

والنصف الباقي، أن ترتفع الأصوات مطالبة بالعودة إلى الإسلام، ولا أحد يرفع صوته مطالباً بالعودة إلى الجامع، فثقافتنا المغتربة تريد أن تكون على صلة بنا، ولو بطريق الانتماء الشفهي، وتدعونا شفهياً إلى إحياء الدين، لأنها لا تعرف أن الدين حي بالفعل، وأن الذي ليس حياً ـ حتى الآن ـ هو الجامع.

الفصل الثاني

ثقافة على الورق

نظام الأحزاب ليس ضمانة للديموقراطيـة، إلا في بلـد فاحش الثـراء، عايش تجـربة الثـورة عـلى الكنيسـة، وشارك في الغـارة على قـارات المحيط، وتوطـدت فيه سلطـة رأس المال، بمثـابة بـديل شرعي عن سلطـة المؤسسـة الدينية والإقطاع معاً.

من دون هـذه الشروط مجتمعة، تصبـح الأحزاب مجـرد نـواد سياسية، معرضة لإغلاق أبوابها فوراً، عنـد أول انقلاب يقـوم به رجال الـدين، كما حـدث في ايران، أو أول انقـلاب يقوم بـه الجيش، كما حدث في مصر مثـلاً، بعد قـرار عبد النـاصر بحل الأحـزاب. ان ثقافتنـا السياسيـة المعاصرة التي تبـاهي علنـاً بإحياء نظام الأحزاب في مصر للمرة الثانية، ثقافة تجهل تـاريخ الأحزاب إلى هذا الحد. والسبب؟

السبب، اننا في أرض الواقع، لا نملك ثقـافة سيـاسية أصـلاً، وان ما يقال في لغتنا العربيـة، مجرد رد فعـل مستمر، للهـزات العنيفـة التي تلقاهـا شعب مصر بالـذات، على يـد الأوروبيـين الغـربيين منـذ غارة نـابليون، طـوال عصر تميـز بسقـوط كـل الثقافات، وكـل النظم السياسيـة، أمام جيـوش الديموقراطيات الحديثة في غرب أوروبا. لقد أصبحت كلمة «النهضـة» نفسها، تعني ـ لغوياً ـ تقليد الأوروبيين.

وقبل ان يتفق العرب على مفهوم الثقافة أو معناها، كانت مصر ـ بقيادة رجل أوروبي الأصل يدعى محمد علي ـ قد فرغت من ترجمة حضارة جديدة جاهزة، مستوردة برمتها من عالم الأغنياء المنتصرين في غرب أوروبا، وموجهة أساساً لخدمة مصالح رأس المال على حساب الفقراء بالذات.

بين عصر محمد علي، وبين عصر حفيده اسماعيل، كانت مصر قد بيعت بالقطاعي لبيوت المال في أوروبا، وكان مجتمع المدن المصرية يشهد ظهور طبقة طارئة من وكلاء الشركات الغربية الذين انضموا إلى الأسر الاقطاعية من المماليك والأتراك، في حلف مميت، مسخر لخدمة مصالح الأوروبيين علناً، مقابل عمولات غير مشروعة. وخلال قرن واحد من هذا الاستنزاف المنظم، كانت مصر قد خسرت كل أمل ممكن في التنمية الذاتية، وكان شعبها يواجه تجربة من أسوأ تجارب التخلف في العالم الثالث بأسره. وفيما تكفلت أرباح الشركات البريطانية العاملة في مصر، بدفع نفقات التعليم والصحة لملايين البريطانيين، كان شعب مصر يواجه انفجاراً سكانياً مدمراً، بمعدل طفل كل ٢٣ ثانية، وكانت مدخرات ٢٠ مليون مواطن مصري، تقل مائة مرة عن مدخرات شركة بريطانية واحدة مثل «شل».

تحت هذا الضغط الواقع على القاعدة العريضة في مصر، تعاظمت النقمة الشعبية التي تولت الأحزاب تمثيلها، وسط سيل من الشعارات الوطنية عن تحقيق الرخاء والعدل، دون ان يلاحظ قادة الأحزاب، أنهم شخصياً، في أرض الواقع، مجرد رجال فقراء، في مكاتب فقيرة، لا تسندها قوة عمالية منظمة، ولا تملك رأس المال الكفيل بردع سلطة الاقطاع، لقد كانت ثقافتنا الحزبية، تجهل أبجدية نظام الأحزاب إلى هذا الحد.

وخلال تجربة مصر مع حزب الوفد، التي استمرت ٣٣ سنة، لم يتغير الحزب مرة واحدة، ولم يُسقط البرلمان حكومة واحدة، ولم

يوجه اللوم إلى وزير واحد، ولم يتغير الواقع الذي عرفتـه مصر قبل حكم الحزب، رغم ان كل شيء حدث هذه المرة بشهـادة من الصحف المستقلة «تحت رقابة حكومة وطنية، اختـارها الشعب بنفسه، في انتخابات نزيهة».

فـالأحـزاب في العـالـم الثـالـث، ليسـت هـي الأحـزاب في الديموقـراطيـات الرأسمالية الحـديثة، بـل هي الوكيـل التجاري، الـذي عمل الـرأسماليـون على تسليمـه الادارة المحليـة، بعـد انسحاب قواتهم المسلحة في أعقاب تصفية القواعد العسكرية. وسواء أراد هذا الوكيل أم لم يرد، فان مهمته المرسومة سلفـاً، هي ان يفتـح صدره ـ وبلـده ـ لرجـل أوروبي في يده حقيبـة، يشتري المواد الخام بالسعـر الذي يـريده، ويبيـع مصنوعـاته بالسعر الذي يريده، لكي يغطي نفقاته اليومية الباهظة. وفي ما عدا ان تحدث معجزة، ليس ثمة وسيلة مضمونة حتى الآن لمنع هـذا الأوروبي المـاهـر من مص دم الفقـراء، سـوى ان يطـوق الفقراء أنفسهم بستار حديدي كما فعل السـوفيات. ان حـزب الوفد في مصر، ليس هو حزب المحـافظين في بـريطانيـا، بل هـو المكتب الذي يديره وكلاء مصريـون، لا يملكون رأس المـال، ولا المصانع، وليس في حوزتهم ثمة مـا يساومـون به، سـوى اثبات حسن نيتهـم في خـدمـة مصـالـح الشركـات التي يملكـهـا البـريطـانيـون. وتحت ظـروف من هـذا النـوع، يصبـح من «السيـاسـة»، أن يكسب مـواطن مصري عشرة قـروش بعـرق جبينـه، فتذهب تسعـة قروش منهـا إلى جيب رجل بـريطـاني، يجلس مسترخياً بجانب المدفأة، دون ان يلاحظ أحد ما، ثمة ما يدعو إلى بعض الملاحظة.

ان ثقافتنا السياسية الزائغة العينين لا ترى الفرق الظاهـر بين الحزب الرأسمالي وبين وكيـل تجاري لصـاحب رأس المال، ولا تعرف بالتالي مدى الخطر الكامن في تجاهل هـذا الفرق، واللعب

بنظام الأحزاب بين الفقراء، في عالم تولّت الأحزاب الرأسمالية ادارته لحسابها منذ ثلاثة قرون على الأقل، ونجحت - حتى الآن - في ابادة سكان ثلاث قارات في الأميركيتين واستراليا.

سنة ١٩٥٢، انتهى نظام الأحزاب في مصر، نهاية سريعة - ومتوقعة - بثورة عسكرية مسلحة. وفي هذه المرة أيضاً، فشلت ثقافتنا السياسية في اكتشاف النموذج المطلوب، وتورطت في دعوة مستحيلة لتطبيق الاشتراكية اللينينية، وتأميم وسائل الانتاج، من دون ان يلاحظ أحد، أن لينين كان يدير مصانعه عن طريق حزب العمال الحاكم، وأن مصر، التي لا يحكمها العمال، سوف تدير مصانعها عن طريق موظفين حكوميين وتحيلها إلى مكاتب حكومية عاجزة عن أداء مهمة الانتاج. لم يلاحظ أحد، كارثة تأميم المصانع في دولة لا يملكها العمال.

وبعد ثماني عشرة سنة من الثورة المستمرة لتحقيق الرخاء والعدل، كانت مصر، رغم امكاناتها العظيمة، وجهد عبد الناصر نادر المثال، دولة مرتبكة ادارياً واقتصادياً، تعايش ثقافة سياسية لينينية، مقامة برمتها على تمجيد العمال والفلاحين، في بلد يحكمه ضباط الجيش. وفي ظروف هذا التزييف الساطع، نجح رجل واحد شبه أمي في قلب ثقافتنا السياسية رأساً على عقب، وتحويل مجراها بين يوم وليلة، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، في استعراض علني لمدى الخسارة التي لحقت بمفهوم الديموقراطية بالذات.

ففي عصر الرئيس السادات، تغير الكلام مرة أخرى، وأثبتت ثقافتنا السياسية، أنها قابلة للتحويل إلى ما لا نهاية، فلا هي ثقافة رأسمالية، ولا هي ثقافة عمالية، وليس يضيرها التغيير، وليس ينفعها تغيير آخر، لأنها أصلاً غير موجودة، - ولم توجد أبداً - الا على الورق.

SS

الفصل الثالث

كل طفل، كل مراهق، كل عجوز، كل امرأة

منذ خمسة قرون، قامت القيامة، وحشر الناس على جانبي مضيق جبل طارق، وقرىء كتاب الحضارة من أوله، ثم حصدت كل أمة ما كسبت يداها: فالشعوب المطلة على المحيط، ذهبت إلى جنات عدن، تجري من تحتها مئات الأنهار في كندا وأميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا. والشعوب المسجونة وراء مضيق جبل طارق، ذهبت إلى جحيم العالم الثالث، وما زالت فيه حتى الآن. لكن ذلك ليس كل ما حدث.

ففي هذا العصر، ظهرت صيغة الادارة الجماعية القائمة على تبادل المصلحة ديموقراطياً، بين الأغنياء، أصحاب رأس المال، وبين الفقراء، أصحاب اليد العاملة. وهي صيغة قامت على استبعاد الجيش والمؤسسة الدينية من حلبة الصراع على السلطة، لأول مرة في تاريخ الدولة، لأنها ولدت أصلاً، بعد هزيمة الجيوش المأجورة في اقطاعيات غرب أوروبا، على أيدي شعوبها المسلحة، وبعد سقوط سلطة الكنيسة على أيدي البروتستانت. إنها صيغة شرعية كسبها الأوروبيون الغربيون بعرق جبينهم مثل الرزق الحلال.

في الجانب الآخر، شرقي مضيق جبل طارق، وداخل قارات العالم القديم، كان نظام الدولة ما يزال على حاله، كما تركه فرعون، وكان جهاز الادارة على طول المناطق الممتدة شرقاً

وجنوباً من وسط أوروبا إلى اليابـان، ما يـزال في يد الائتـلاف الأزلي بين الجيش وبين المؤسسة الدينيـة. ورغم أن الأوروبيين الغـربيين مـا لبثوا أن هـاجموا هـذه المناطق، وشلـوا قواتهـا المسلحـة منذ مطلـع عصر الاستعمار، فـإن الجيـوش لم تخسر مواقعها في جهـاز الادارة، ولم تتمكن شعوب العـالم القديم من ايجاد صيغة عمليـة لإبعاد الجيـوش والمؤسسات الـدينية عن السلطة، سوى صيغة الحزب الواحد الـذي ابتكره لينـين، وهو ابتكار لم يحل المشكلة، لكنه استبدلها بمشكلة أخرى.

في وطننا العربي، كان الحل العاجل ـ والمثـير ـ هو أن نختـرع بديلاً عن الحل. وقد تكفلت حركة الترجمة، التي اعتقدنا أنهـا ثقافة عصرية، بتوفير كلمة الـديموقـراطية في قـاموسنـا السياسي، وتغييب مفهـومها الأصـلي في أرض الواقـع، إلى حد دعـانا أن نصدق بأن ظل الجبل، هو الجبل نفسه، وقادنا إلى عادة تسلق الظلال. إنها عادة غير حكيمة، لأنها بديل عن نعمة الصعود.

فالديموقراطيـة في لغتنا العـربية، كلمـة ولدت شرقي مضيق جبـل طارق، في نظم قائمة على سلطة الجيش والمؤسسة الدينية. إنها صيغة لا علاقة لها بما حدث في غرب أوروبا، ولا تملك الشرعية التاريخية، ولا تعني شيئاً في أرض واقعنا سوى تقسيم مراكـز النفوذ بين أقوى الذكور في المجتمع. لكن الشعـوب التي تصدق ما تسمعه، تعمى عادة عما تراه.

إننـا لا نملك صيغـة للإدارة الـديموقـراطية في ثقـافتنا العـربيـة المعـاصرة، بل نملـك بديـلاً سياسيـاً عنها، في صيغـة مطوعـة لصالح الائتـلاف القديم بـين الجيش وبين المؤسسـة الدينيـة، علامتها المميزة، أنها ليست ديموقراطيـة، إلاّ إذا كان المـواطن هو الجندي ورجل الدين، أما إذا كان المواطن هو الطفل والمـراهق والمرأة والعجوز، فإن الصيغة التي نعـرفها في لغتنـا العربيـة، تصبح شفهية إلى حد لا يصدق.

فالطفل في ديموقراطيتنا المطوعة، مواطن مسؤول، ينشد الأناشيد الحماسية، ويرتل آيات القرآن، قبل أن يتجاوز العاشرة من عمره. إنه محروم من حقه الشرعي في أن يكون طفلاً، ومحروم من حقه الشرعي في أن لا يهتم بما لا يعنيه، وملزم بأن يتجاوز طفولته، ويصبح دائماً أكبر من عمره، لكي يرضي والده ومعلمه اللذين يعتقدان، لسبب يعلمه الله، أن الطفولة أمر مشين.

المراهق في ديموقراطيتنا العربية، مواطن تحت الرقابة الدائمة، مثل مريض في الحجر، يطارد مواطنة مريضة مثله، ويلتقي بها في السر، لكي يفترق عنها في الجهر، ويمشي كلاهما في شوارعنا، متظاهراً بأنه ليس هو، ويكلمنا كلاهما بلغة، نعرف أنها ليست لغته، لكن ذلك لا يحرك شيئاً في ثقافتنا المعادية للمراهقين، لأن صيغة الديموقراطية التي نعرفها، لا تعترف بشرعية هذا العداء فحسب، بل تعتبره واجباً أخلاقياً مقدساً بشهادة من رجال الدين.

لا أحد يرى، أن فترة المراهقة فترة طارئة على تاريخ الانسان نفسه، فرضتها ظروف الثورة الصناعية، وزيادة سنوات التأهيل المهني من ثلاثة عشر عاماً، يقضيها الصبي في مزرعة أبيه، إلى ثلاثين عاماً، يقضيها حالياً في المعاهد والجامعات، قبل أن يسمح له مجتمعه بالزواج. لا أحد يصدق أن عداء ثقافتنا للمراهقين، ليس سببه أنها ثقافة متدينة، بل سببه أنها ثقافة مجتمع من المتزوجين الذين يعيشون في عصر زراعي بسيط التركيب، انتهى منذ ثلاثمائة سنة على الأقل.

العجوز في ديموقراطيتنا العربية، مواطن آخر في الحجر الصحي، يمنعه القانون من ممارسة العمل العام، ويمنعه العرف من ممارسة أي نشاط انساني شخصي، سوى أن يكون عجوزاً وقوراً في انتظار الموت. إنه لا يملك نصيباً من ميزانية

الدولة، ولا أحد يمثل مصالحه في جهاز الادارة. ولهذا السبب يخلو وطننا العربي من المؤسسات الخاصة بكبار السن، ويخلو من نواديهم، وجمعياتهم وقضاياهم، رغم أنه ـ شفهياً ـ يخفض لهم (جناح الذل من الرحمة، ويقول لهم قولاً مرضياً).

كل طفل، كل مراهق، كل عجوز، كل امرأة، محرومون في ديموقراطيتنا الشفهية من حقوق إنسانية أساسية، لم تعد موضعاً للجدل إلّا في وطننا العربي، لأن الصيغة التي نملكها، لم تولد بالحلال، بين شعوب عربية تقاتل من أجل حقوقها، بل بين شعوب عربية، حشرها الأوروبيون وراء مضيق جبل طارق، وأوقعوا عليها من الضغط العسكري، ما دعاها إلى أن تحتمي بمؤسساتها الحربية والدينية، وتدفع حريتها ثمناً لبقائها، في صفقة، قد لا تكون مجزية، لكنها بالتأكيد أفضل الموجود.

هذه الصيغة المطوعة، لم تنقذ أجيال العرب، بل حرمتهم من فرصة الانقاذ، وأضاعت عليها وقتاً ثميناً في تقليد الأوروبيين المنتصرين خلال تجربة فاشلة من أساسها. فالديموقراطية الأوروبية، صيغة لا يمكن تحقيقها، إلّا بزلزال عسكري وثقافي، على غرار الزلزال الذي عايشته شعوب غرب اوروبا، في الظروف نفسها، والزمان نفسه. وهو شرط ممكن فقط لو عاد التاريخ فجأة، خمسمائة سنة إلى الوراء.

لكن التاريخ لا يعود، وليس بوسع العرب أن يعيشوا في عصر لم يولدوا فيه، ويصبحوا فجأة ديموقراطيين، في ثقافة معادية للديموقراطية، تعامل الطفل بمثابة أسير، والمراهق بمثابة متهم، والمرأة بمثابة جارية، والعجوز بمثابة طفل، في تركيبة ثقافية سحرية، ليس ثمة ما يسندها سوى مزاعم السحرة أنفسهم، إن الزلزال هزة نافعة، لا بد منها.

كل ما في الأمر، أن الزلزال في وطننا بالذات، لا يحتاج أن يقع،

لأنه وقع منذ أربعة عشر قرناً على الأقل، وشهد ميلاد صيغتنا الحقيقية للديموقراطية التي تمثلت في تسليم السلطة لله، والادارة للناس عن طريق الشورى المباشرة في الجوامع. فهذه هي الصيغة الحية التي تعمدت ثقافتنا العصرية المغتربة أن تتجاهلها في تراثنا وواقعنا، من باب الحرص على دقة الترجمة.

إن نظام الجامع ـ مثل نظام الأحزاب ـ صيغة ادارية، لتحقيق سلطة الجماعة، ظهر في تاريخنا، بعد سحق المؤسسات العسكرية والدينية في زلزال، أكثر قوة، وأكبر نطاقاً، من الزلزال الذي عايشته شعوب غرب أوروبا. لكن نظام الأحزاب، صيغة لا نملك لها دستوراً في ثقافتنا، أما الجامع، فهو صيغة لها تاريخ نعرفه، ودستور بلغة مواطنينا، بنوده معلنة بينهم، باعتبارها أعز مقدساتهم. إن كل مواطن يعرف في الجامع، معنى الكلام الذي يقوله الآن من دون معنى.

فكلمة «عبد الله» مثلاً، لا بد أنها كلمة تشمل الطفل شرعاً، وتشمل أن أحداً غير الله لا يستعبد الأطفال، ولا يرغمهم على القاء الأناشيد الخرافية، بل يتركهم يكونون عباد الله الأطفال، ويعترف بحقهم في الميزانية، وحقهم في أن لا يهتموا بما لا يعنيهم، ولا يتنكروا لطفولتهم، ويصيروا عباد الله المتنكرين. إن الطفل العربي يملك صيغة تحميه ـ دستورياً ـ في لغة الجامع، لكن الغاء هذه اللغة، أخرس صوت الطفل والدستور معاً.

وكلمة «عبد الله»، لا بد أنها كلمة تشمل المراهق أيضاً، وتشمل أن مولاه أمره بأن يكون مراهقاً، بموجب قانون أزلي، أقدم من مجتمعنا وثقافتنا. وليس من فرط الايمان ـ بل من فرط الجهل ـ أننا نزعم لأنفسنا، بأن معاداة هذا المراهق ومراقبته في الحجر الصحي، من شأنهما أن تغيّرا شيئاً من سنن الله الأبدية. فكل حصيلتنا من وراء هذه الغطرسة الطبقية، هي أن نظلم مواطناً في حاجة إلى العدل، ونحرمه من حقه الشرعي في

الحصول على العون، ونضيع وقتاً ثميناً في تبرير موقف ثقافي متخلف، ومميت. إننا نظلم المراهق باسم العدل، لأن قوانيننا لا تصاغ تحت سقف بيت الله رب المراهقين، بل تصاغ في مكان آخر يدعى البرلمان، استوردناه من خارج عصرنا، في صيغة سياسية ملفقة، علامتها المميزة أنها صيغة من دون شريعة في لغتنا، وبالتالي غير ملتزمة ـ دستورياً ـ بقضايا الانسان.

وكلمة «عبد الله» لا بد أنها تشمل عبد الله «الأنثى»، ولا بد أنها تعني، أن المرأة أيضاً مسؤولة شخصياً عما كسبت يداها، وليس بوسع أحد أن ينوب عنها في تحمل هذه المسؤولية، حتى بتوكيل شخصي من المرأة نفسها. إن اجهاض مبدأ السلطة الجماعية ـ وليس الاسلام ـ هو الذي أتاح للفقهاء، أن ينوبوا عن ملايين النساء، في اتخاذ قرار لا يخص فقيهاً واحداً، ويفتوا بوضع المرأة في كيس أسود مغلولة اليدين، من دون أن يلاحظ أهل الفتوى، أن قرار الفقهاء نفسه غير دستوري، لأنهم لا يمثلون المرأة أمام الله، ولا يحق لهم شرعاً أن ينوبوا عنها. في لغة الجامع، يعاد اللفظ إلى أصل معناه.

ونلتقي على تطبيق الصيغة، التي نتكلم عنها الآن من دون لقاء، ونشهد في ما بيننا على أن الكلام عن الدين، هو البديل عن العمل به، ما دامت الادارة لا تسمع الكلام. وبعد ذلك سوف يتجلى وجه المعجزة الحية في شوارعنا، وسوف نرى بالعين جهاراً، أن أمتنا العربية التي نعتقد أنها متفرقة، تجتمع خمس مرات في الجوامع، كل يوم، من كل أسبوع، من كل شهر، من كل سنة، تحت دستور واحد، بصيغة واحدة، وأن أمة غيرها، في التاريخ كله، والعالم كله، لا تملك هذه القاعدة الادارية الجاهزة لتحقيق حلم الوطن الموحد. فكل ما تحتاج إليه أمتنا ـ بدل الزلزال ـ هو أن تعيد إلى الجامع وظيفته الادارية، وتكتب بنود الدستور بلغتها، لكي تكسب صيغة عربية للديموقراطية

العربية، يستحقها العرب بعرق جبينهم مثل الرزق الحلال. لكن ثمة تنين حي، يسد طريقنا إلى هذه الجنة.

فنظام الجامع الذي يقوم على تسليم الحكم لله، والادارة للناس، نظام يستحيل تطبيقه، بين ناس لا يستحقونه، لأنه قائم على مبدأ سلطة الجماعة، التي لا تستطيع أن تملك السلطة أصلاً حتى تصبح جماعة بالفعل، وتلتزم دستورياً بمبدأ المساواة بين الأديان والألوان والأنساب. وهو شرط يتجاوز مدى الوعي المتاح لثقافتنا العربية، بسبب الخلط التاريخي عميق الجذور بين وظيفة المسجد، وبين وظيفة الجامع. إنه خلط مميت، ورثناه من عالم أسلافنا الموتى، لكنه أصبح جزءاً من حياتنا.

فالمسجد فكرة قديمة، عرفتها كل الحضارات، ولها اسم في كل لغة. أما الجامع، فهو فكرة أخرى، لم يعرفها أحد، ولم يدع إليها أحد سوى الإسلام، لأنها تطبيق لمبدأ المسؤولية الشخصية، الذي حتم الغاء كل وسيط بين الانسان وبين خالقه، وحتم الغاء الشفاعة والنيابة والتمثيل، ووضع كل انسان في موضع المسؤولية الشخصية عما يحدث له، وعما يحدث لخلق الله من حوله. إن الجامع هو الجهاز الشرعي الوحيد، لأداء هذه المسؤولية، وجمع الناس المتفرقين بين المساجد والكنائس والمعابد، في جهاز اداري موحد، محرر من كل الخلافات الظاهرية، وموجه لحماية حق الجماعة الانسانية في العدل، بوضع شرعية القرار ـ دائماً ـ أمانة بين أيدي الأغلبية.

هذا الجامع، لم تعرفه ثقافتنا العربية أبداً، لأنه انتهى قبل أن تولد، وتركها تنمو في المساجد، لكي تصبح نصف ثقافة، لغتها تقول شيئاً، وواقعها يقول شيئاً آخر، كل يوم، من كل أسبوع، من كل شهر، من كل سنة.

الفصل الرابع

بعض الكلمات، سامة

كلمة «الشعب»، مصطلح عبراني قديم، يعني في لغتنا العربية «قبيلة كبـيرة، على دين واحـد، من لون واحد، وأصـل واحد». انـه مصطلح لـه معناه الاداري في شريعة اليهود وحدهم، فقط، لا غير. ولهذا السبب، لا توجد آية في القـرآن، ولا توجـد كلمة في الحـديث، تسميـان «المسلمـين» بـاسم «الشعب»، أو تجمعان «المسلمـين» تحت هـذا التعـريف بالذات. إن الأمر ليس مجرد اختلاف عابر بين الألفاظ.

فكلمة «الشعب» تعني ـ حرفيـاً ـ بني آسرائيل، لأنهـا نظام في الحكم والادارة، يقوم على ثـلاثة شروط عقـائديـة، لا تتوفـر في شريعة أخرى، سوى شريعة اليهود.

الشرط الأول، أن «أبنـاء الشعب» ينتمـون ـ عـرقيـاً ـ إلى أب واحد. والشرط الثاني، أن الأب الـواحد، رجـل مختار. والشرط الثالث، أن الشعب المختار، تجمعـه أرض معينة واحـدة تدعى «فلسطين».

من دون هذه الصيغة، تستطيع أن تسمي الناس «شعباً»، لكن ذلـك لا يمنحهم هـويـة، ولا يجمعهم في وطن مقـدس، ولا يقـر بينهم شريعـة، ولا يعني شيئاً في لغـة التطبيق الاداري، سوى أن يحشر الناس قسراً، تحت صيغـة يهوديـة متنكرة، عـلامتها

التي تكشف أصلها العبراني، أنها تقوم دائماً على حلف عقائدي آخر. وهو أمر وقع ـ فعلاً ـ بعد إحياء «نظام الشعب» في شرائع الرأسمالية والشيوعية الحديثة، وتطوير فكرة الحلف العقائدي، من نظام قبلي لجمع الرعاة العبرانيين في «شعب» واحد، إلى نظام دولي لتقسيم «شعوب» الأرض في أحلاف مسلحة بالمقذوفات النووية. إن الله ورسوله لم يتجنبا كلمة «الشعب» بمحض الصدفة.

فالمسلمون اسمهم «أمة»، والأمة نظام جماعي آخر، موجه أساساً لهدم نظام الشعب، وتقويض عقائده القبلية، لأنه، أولاً، لا يعتمد صلة النسب الواحد، والأرض الواحدة، ولأنه ثانياً، لا يضم مواطنين مختارين ومغفورة ذنوبهم، بل مواطنين مسؤولين شخصياً، عن كل مثقال ذرة، عما يحدث لهم، أو يحدث لبقية الناس من حولهم، وهما أمران يعنيان اداريا، إبطال شريعة الشعب المختار، ونقل السلطة من أيدي المؤسسات القبلية والعقائدية، إلى أيدي الناس أنفسهم. إن الفكر السياسي العربي المعاصر، الذي قام على الخلط بين كلمة «الشعب» وبين كلمة «الأمة»، لم يستبدل لفظاً بآخر، بل استبدل صيغة ادارية، متطورة جداً ـ وعربية جداً ـ بصيغة عبرانية معقدة، علامتها الأولى، أنها مكتوبة بلغة بديلة عن لغتنا.

فكلمة «الأمة» أيضاً، ليست مجرد كلمة، بل لغة، ونظام في الحكم والادارة، يقوم على ثلاثة شروط عقائدية جديدة، لا تتوفر في شريعة أحد، سوى شريعة المسلمين:

الشرط الأول: «إن الملك لله وحده»، فلا أحد داخل نظام الأمة، يملك حقاً إلهياً في الحكم. والشرط الثاني: «إن كل نفس بما كسبت رهينة»، فلا أحد يشفع لأحد، أو يغفر له ذنوبه، أو ينوب عنه في اتخاذ القرار النهائي. والشرط الثالث، «أن الدين عند الله الإسلام». فنظام الأمة ليس دعوة لعقيدة أخرى. بل

دعـوة لاحتواء جميـع العقائـد والألوان والأنســاب في مجتمـع جديد، قادر على ضمان مصلحة الناس، بوضـع شرعية القــرار دائماً، أمانة بين أيـدي الناس أنفسهم. إن «شعـوب» الأرض، التي تتعرض الآن للدمــار المتبادل عـلى كلتا الجبهتـين، خسرت خســارة ظاهـرة، بغياب نظـام السلطـة الجمـاعيـة من تـراث الحضارة، لكن «شعبنا» العربي بالذات، كانت خسارته باهظة. فقـد أدى غياب مصطلـح الأمة، إلى تغييب شريعـة الجماعـة، المتمثلة في تسليم السلطة للناس، عن طريق الشورى المباشرة في الجـوامع. وهـو جهاز الادارة الجمـاعية الـوحيد، الـذي يملك العــرب شريعتــه حيّــة في لغتهم. وبعــد ذلــك، تكفلـت كلمــة «الشعب»، بتحـويل البحث إلى تـراث الثـورة اللينينيـة، لأنهـا التجربة «الشعبية الوحيدة» التي تعرفها ثقافتنـا في إدارة نظام لا يقوم على تعدد الأحزاب. وفي ظروف هذه الصفقـة التشريعية الخاسرة، كان الفكر السياسي العــربي، يتخلى طـائعاً عن نظـام جماعي حيّ في لغة النـاس، ويذهب للبحث عن نظـام «شعبي» آخـر من العدم، وكـان هذا الخطـأ المتعمد، يفتـح أمام أمتنـا دهليزاً مسحوراً، لن تعـرف أبداً كيف تخـرج منه: إن الثـورة العربية في أكثر بلدان العرب تقدمـاً، تبدأ، أول مـا تبدأ، بـرفع ثلاثة شعارات مدرسية، مترجمة حرفياً عن لينين، هـي «الاتحاد والنظام والعمل» في استعراض علني واضح، لمدى حاجة فكرنـا السياسي ـ من دون شريعة الجماعة ـ إلى أن يبدأ من المدرسة.

وقـد مضى عبد النـاصر، وراء كلمة «الشعب» مستجيبـاً لدعـوة ثقافتنا المغتربة، واكتشف منذ أول الطريق، أننا لا نملك صيغة إداريـة لهذه الكلمـة في تراثنـا العـربي، فعـاد إلى مـا دعـاهم «بالمثقفين»، لكي يوكل إليهم أمـر إيجاد الحـل، دون أن يدري، أنه كان يسلم شريعة «الجماعة»، لثقافة لا تعرف سـوى شريعة «الشعب»، وأن الثـورة العربيـة، يمكن أن تدفـع ثمناً بـاهظـاً،

بسبب خطأ لا يبدو في ظاهره، سوى خطأ عابر في اختيار الألفاظ.

خلال وقت قصير، كان عبد الناصر يُقاد علناً إلى مدخل الدهلين، وكانت «صيغة التحالف بين قوى الشعب العاملة» تولد في لغة الثورة، مستعارة حرفياً ـ مرة أخرى ـ من لينين، وسط حملة إعلامية عالية الصوت، ما لبثت أن استحوذت على لسان الثورة نفسها، وسدت كل طريق ممكن إلى استدراك الخطأ المميت. وفي ظروف هذه «الثورة الثقافية» التي قادها مترجمون، تمت ترجمة الثورة العربية إلى لغة لا يعرفها العرب، واكتمل الخلط بين الإعلام وبين الثقافة، حتى جمعتهما وزارة واحدة، وامتلأت الصحف المؤممة «بدراسات اشتراكية» لتوعية المواطنين، وغنى المطربون قصائد طويلة لصديقهم «الشعب»، وتم تأميم المؤسسات الرأسمالية ـ على غرار ما فعل لينين ـ في بلد لا يملك مؤسسات رأسمالية أصلاً. غير ذلك، لم يحدث شيء في صيغة (التحالف بين قوى الشعب العاملة).

بل فقدت الثورة معناها المألوف في لغة الناس، وأصبحت المطالبة بالتغيير، دعوة سافرة إلى التغريب، وخسرت مصر نظام الادارة الجماعية، لكي تسقط الادارة نفسها بين أيدي ما يدعى «بالطليعة»، وهي كلمة أخرى مستعارة من لينين. وعلى يدي هذه الطليعة، تمت تصفية «دولة الشعب» لحساب «دولة المخابرات» واقتيدت الثورة العربية إلى المذبح ـ بعد خمس عشرة سنة من ميلادها ـ في ظروف هزيمة عسكرية شاملة. إن خطأً لغوياً عابراً، يقود أمة ألى دهلين.

وفي ضوء الهزيمة الساطع، كان من الواضح أن صيغة (التحالف بين قوى الشعب العاملة)، صيغة ادارية مشلولة من دون شريعة لينين، وكان على عبد الناصر، أن يمضي في الشوط إلى نهايته، ويؤلف حزباً ماركسياً للعمال والفلاحين، لكي

يحتفظ بكلمة «الشعب» في دستور الثورة العربية. وهو اختيار، رفضه هذا الرجل الحكيم، مسجلاً لنفسه براءة أبدية من كل ذنوبنا التي اقترفناها باسمه. إن ثقافتنا هي المسؤولة، عما حدث لعبد الناصر.

ومسؤولة بالذات كلمة «الشعب» التي فرضتها عليه لغتنا المغتربة، وسدّت بها طريقه إلى تراثه الحي في شريعة «الجماعة». فقد كان عبد الناصر ـ بحكم نشأته نفسها ـ على بعد خطوات من موقع الكنز، وكان من شأن شريعتنا الجماعية، أن تقوده فوراً إلى قاعدتها الإدارية في نظام الجامع، وتهديه إلى المنبر الصحيح، الذي تقف أمامه أمتنا، مجهزة للوحدة منذ أربعة عشر قرناً، تحت راية دستور واحد، بصيغة واحدة. ولو أن رجلاً في ظروف عبد الناصر، أُتيحت له فرصة التعرف على نظامنا الجماعي في الأسلام، وموقع الجامع بمثابة مقر اداري على مستوى القاعدة، لكانت الثورة العربية، قد وجدت طريقها، منذ أول الطريق، ونجحت في تسليم السلطة أمانة بين أيدي الناس، وسدت الباب في وجه مراكز القوى، وضمنت حماية أهدافها من «ثورات التصحيح» التي ما لبثت أن انحرفت بمسارها في طريق معاكس حقاً. إن عبد الناصر لم يكن ليرفض أن يفتح كنزاً، لو أن ثقافتنا كانت تعرف كلمة السر. لكنها لم تعرف.

ورغم المظهر العلمي الذي اكتسبه فكرنا السياسي المعاصر، بترديد شعارات لينين، فإنه في الواقع لم يكن أبداً، فكراً علمياً أو معاصراً، لأن كل ما كان يقال عن نظام «الشعب» في لغتنا، كان الأوروبيون قد قالوه حرفياً في شرائعهم الرأسمالية والشيوعية، قبل ذلك، بمئة سنة على الأقل، وكان ترديد كلام الأوروبيين، في لغتنا العربية، وظروفنا العربية، منهجاً يجهل، أن أمتنا لم تدخل العصر الصناعي أصلاً، وليس لديها

رأسمال، وليس لديها عمال، وهو منهج يلائم أغراض الترجمة الحرفية، لكنه بعيد جداً عن روح العلم. إن عصر السادات، الذي حلَّ على مسيرة الثورة «الشعبية» كما يحل الزلزال ـ شاهد عيان أبدي، على أن كلمة «الشعب» تستطيع أن تلعب في ثقافتنا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، دون أن يتغير حرف واحد من حروفها المسحورة، ودون أن يبدو على «الشعب» أنه يعاني شيئاً من الدوار.

وقد مضى السادات بدوره على طريق «الشعب»، خلال حملة إعلامية معاكسة، تميزت ـ هذه المرة ـ برفع شعارات رأسمالية، لأنها لم تكن تملك شعارات «شعبية» باقية أخرى، وانتهت بتدبير اللقاء التاريخي، بين «شعب مصر» وبين «شعب إسرائيل» في اعتراف صريح بأن كلمة «الشعب» لا بد أن تعود إلى أصلها في نهاية المطاف، وأن أحداً لا يستطيع أن يضرب اليهود بسلاحهم، وأن فكرنا السياسي المغترب، الذي قايض كلمة «الأمة» بكلمة «الشعب»، كان فكراً مدسوساً على «أمتنا» منذ أول يوم.

إن كلمة «الشعب» قد تكون كلمة العصر، وقد تكون مألوفة، ومفيدة، وقريبة إلى قلوب الشعراء، لكنها في تراثنا الإسلامي، كلمة سامّة، لأنها تصبح بديلاً عن شريعة الجماعة التي لا نملك بديلاً عنها على أي حال. ولعل إلقاء اللوم على عبد الناصر والسادات، فكرة مفيدة لتبرئة ثقافة، بدأت أصلاً من الصفر، لولا أن ذلك، عمل من شأنه أن ينقل الضوء إلى الزاوية البعيدة، ويشغل الناس عن رؤية الخلل، في ثقافة تختار طائعة، أن تبدأ الأشياء من الصفر.

الفصل الخامس

باسم الطربوش!

التخلف ليس مرضاً، بل مشكلة وراثية مثل قصر القامة، صفتها الأولى، أنها لا توجع أحداً، وصفتها الثانية أن القصير ـ صاحب الشأن ـ هو آخر من يعلم بأنه قصير. واذا علم ذات مرة، فإن مشكلته غير قابلة للحل أصلاً، لا في جيل واحد، ولا في بضعة أجيال. إن التخلف مصير شبه أبدي، «مكتوب» في أصول الخلايا الأولية نفسها.

لهذا السبب، لا يمكن «محاربة» التخلف، ولا يمكن «القضاء عليه»، ولا يعني ترديد مثل هذه الكلمات في لغة السياسة على طول العالم الثالث، سوى انحراف واضح ـ ومتوقع ـ في فهم المشكلة من أساسها:. فالتخلف ليس شيئاً تقتله، بل تحييه.

إنه إرث يعيش ويتنفس في واقع الناس، وهو دائماً إرث مريض، وغير فعال، وبالغ الضرر، لكن «القضاء عليه» ليس علاجاً، بل جريمة قتل عادية، لأنه قضاء على الجذور الوحيدة، الحية فعلاً في ثقافة الناس. ولعل رفع شعار «محاربة التخلف» لأول مرة في العالم الثالث، على يد رجل مثل مصطفى أتاتورك، دليل في حد ذاته، على أن اختيار كلمة «الحرب»، مجرد تعبير خاطىء، من جندي مهزوم، «يعاقب» واقعه على الهزيمة، وليست خطة مدروسة لحل مشكلة التخلف نفسها.

فشيوع الفقر والجهل بين أغلبية الناس، ليس سبباً في تخلفهم، بل ترجمة حرفية له. أما السبب الوحيد، فهو الخلل الاداري القديم الدائم الذي تمثل منذ فجر الحضارة، في خروج الادارة من أيدي الأغلبية، وتحويل مشروع الدولة من مشروع جماعي، إلى اقطاعية مسلحة خاصة. ومنذ عصر فرعون، كان التخلف قد أصبح مصير الأغلبية في كل مكان، وفي جميع الحضارات. فلم تصل نسبة التعليم مثلاً إلى أكثر من شخص واحد، بين مئات الألوف، حتى في عصور، يعتبرها المؤرخون قريبة ومزدهرة، مثل عصر الباشا محمد علي..

أسوأ من ذلك، تعرضت الأغلبية لحملة نفسية مروعة، قادها السحرة منذ عصر سومر، لتبرير سلطة الملك ـ الإله، في برنامج معقد من الخرافات والأساطير، استهدف تخريب عقول الناس، وحرق كل جسر، يربطهم بواقعهم. وطوال سبعة آلاف سنة، من هذه الحرب السحرية، كان التخلف الجماعي، هدفاً ترمي الدولة إلى تحقيقه، وليس إلى محاربته، وكانت جميع حكومات العالم ـ بما في ذلك حكومات الهنود الحمر ـ تتبنى سياسة واحدة، موجهة رسمياً، لحرمان الأغلبية من التعليم. وقد جاء في وصية من ملك الأنكا: «إن العلم لم يقصد به، أن يمنح لرعاع الشعب، بل لأصحاب الدم النبيل، فالذين هم من أصل خسيس، يفقدهم العلم صوابهم، ويؤدي بهم إلى الغرور. كما لا يجوز لمثل هؤلاء، أن يتدخلوا في شؤون الدولة، لأن تدخلهم، يسيء إلى جلال المناصب العليا، ويلحق ضرراً بسير الادارة...».

تحت ادارة هذا الملك المدبر بالذات، أبيد الانكا على يد الاسبان، وأعدم الملك نفسه، خنقاً بالأيدي، في مطلع العصر الذي شهد، غارة الأوروبيين على قارات العالم الجديد، ونجاح الرأسمالية، في بناء أول دولة ديموقراطية، قائمة على مبدأ سلطة الأغلبية عن طريق الاقتراع العام. إذ ذاك ـ فقط ـ بدأ «التخلف» يصبح مشكلة.

وإذ ذاك ـ فقط ـ أصبح التعليم حقاً جماعياً، وحرية الرأي حقاً جماعياً، ووصل قطاع الخدمات إلى القاعدة العريضة، وبدأ التخلف ينحسر، مخلياً مكانه أمام مسيرة الادارة الجماعية في غرب أوروبا، وفي مستوطنات الأوروبيين الغربيين وحدهم. أما بقية شعوب العالم، فقد ظلت خارج المسيرة الجديدة، وظلت تعايش ظروف الادارة الحكومية نفسها، كما ولدت حرفياً في حكومة فرعون، حتى فاجأها الأوروبيون الغربيون في مطلع عصر الاحتلال، بالحضارة العجيبة الجديدة، التي خطفت أبصار رجل مثل أتاتورك، إلى حد جعله يعتقد، أن «التخلف» هو أن لا تكون أوروبيّاً غربياً. لكن أتاتورك، كان يحدق في ضوء ساطع.

فالتخلف هو أن تكون أي شيء، وأن تسمي نفسك بكل الأسماء، ما عدا أن تمتلك ـ بالفعل ـ دستوراً للادارة الجماعية، قادراً على حماية الأغلبية من التخلف. من دون هذا الدستور، تستطيع أن تنشر العلم في كل مكان، وتجعل السماء تمطر ذهباً، لكن غياب الادارة الجماعية، سوف يجعل الذهب يتجمع كله في خزانة رجل واحد، والعلم يتجمع كله بين يدي «عالم» واحد، ينطق دائماً بصوت رسمي، مثل البابا لاكتانتيوس، الذي كان يقول رداً على كروية الأرض: «هل يجن الناس، إلى هذا الحد، فيدخل في عقولهم أن البلدان والأشجار تتدلى من الناحية الأخرى؟...»

والواقع أنه ـ في غياب الادارة الجماعية ـ كان الأوروبيون أنفسهم، أكثر شعوب العالم تخلفاً وفقراً، وكانوا قد قضوا ألف سنة، يطاردون الساحرات والقطط السوداء، ويشترون تذاكر للجنة، ويعالجون السعال الديكي بلبن الحمير، في دولة تدعو نفسها «الامبراطورية الرومانية المقدسة»، وتدار رسمياً بمباركة من البابا المعصوم عن الخطأ. وعندما انفجر بركان الثورة

الجماعية التي افتتحت عصر الديموقراطيات الحديثة في غرب أوروبا، لم يكن الأوروبيون الفقراء، قد تعرفوا بعد على الصحون. إن الادارة الجماعية، هي التي غيرت ذلك الحال، إلى هذا الحال، ووضعت خاتمة لعذاب الأغلبية، لأول مرة في التاريخ، لأنها بالفعل، الحل الصحيح الوحيد، لأصل مشكلة التخلف الجماعي بالذات. لكن ثمة مشكلة أخرى:

فالصيغة الأوروبية للادارة الجماعية، صيغة قامت على نظام الحزب الرأسمالي. وهو قوة جديدة طارئة على العالم، لم يعرفها تاريخ الادارة من قبل، ولا يملكها أحد أصلاً سوى الأوروبيين الغربيين، لأنها قوة ظهرت، بفضل استيطان قارات العالم الجديد، ومولد شركات العصر الصناعي، التي تولت خلق ادارة رأسمالية، غير خاضعة لسلطة الجيش أو سلطة الاقطاع.

من دون رأسمال، تنهار الصيغة الأوروبية للديموقراطية، وتصبح نظاماً لغوياً صرفاً، فتخرج الادارة من أيدي الأغلبية، ويعاد فتح الباب مرة أخرى، أمام كل سبب ممكن للتخلف. ولو أن بقية شعوب العالم، كانت قد «اكتشفت» قارات جديدة، ووجدت هنوداً حمراً، لكي تبيدهم، وتحتل أراضيهم، لكانت الصيغة الرأسمالية، وصفة عالمية حقاً، «للقضاء على التخلف». لكن بقية شعوب العالم، مجرد ناس معدمين مثل الهنود الحمر أنفسهم. لا أحد منهم دخل العصر الصناعي، أو أصبح من أصحاب رأس المال. ولا أحد منهم، يستطيع بالتالي أن يوجه جهاز الدولة لمحاربة التخلف، إلّا إذا وجد ضمانة أخرى للادارة الجماعية، غير ضمانة رأس المال. وهو شرط يعني بوضوح، أن الخطوة الأولى في القضاء على التخلف، تبدأ ـ فقط ـ عندما تضع كل أمة، نظام الحزب الرأسمالي على الرف، وتفتش عن الضمانة الشرعية داخل خزانتها. في هذه النقطة، أثبت أتاتورك، أنه يفتش في الخزانة الخاطئة.

فالاسلام أيضاً ضمانة للادارة الجماعية، وهي ضمانة كانت متاحة ـ مجاناً مثل الشمس ـ أمام أتاتورك، وكانت صيغتها جاهزة في لغته. ولو أن شعار «القضاء على التخلف» كان يمثل خطة مدروسة لتحقيق هذا الهدف فعلاً، لما احتاج أتاتورك، أن يدير ظهره للحل الصحيح الممكن، ويتطوع للبحث عن حل رأسمالي، في بلد من دون رأسمال. لكن شعار «القضاء على التخلف» مجرد ترجمة مقلوبة لشعار «تقليد الأوروبيين»، تلك الفكرة المسكينة ـ والمستحيلة ـ التي تكاد أن تقول إن قصر القامة، علاجه شراء بدلة طويلة.

إن الحل هو وحده الحل، والقضاء على التخلف ممكن ـ فقط ـ بعد استعادة الادارة، إلى جانب الأغلبية، باكتشاف دستور هذه الادارة في تراث الأغلبية نفسها. أما استيراد الصيغة الرأسمالية من دون رأسمال، أو الصيغة الشيوعية، من دون شيوعيين، فإنه عمل ـ مثل اعلان الحرب على العمامة باسم الطربوش ـ نشاط عسكري لا لزوم له، في حرب زائدة، من دون رأس.

الفصل السادس

بناءً على ما فات نعلن ما يلي

أولاً: اسرائيل ـ رغم مظاهر العرس ـ لم تهزم العرب، بل هزمت نظمهم السياسية. وهي نتيجة ليست بالضرورة في صالح اسرائيل. لأننا لا نستطيع أن نواجه عصراً، قبل أن نولد فيه، ولأننا ـ سياسياً ـ ما نزال غائبين في عصر آخر.

إن نظمنا الادارية الحالية، رغم حداثة سنها، ولدت ـ وماتت ـ منذ مطلع القرن السابع عشر، فلم تشهد بقية ما حدث في غرب أوروبا، ولم تعرف قط، ان الدولة قد تحولت إلى وطن، وأن السلطان القديم الواحد، أخلى مقعده نهائياً لسلطة الأغلبية. لهذا السبب، لا تملك لغتنا العربية نفسها، كلمة عربية تعني «البرلمان».

ثانياً: هذا البرلمان الذي نسمع عنه، ليس نظاماً ادارياً جديداً، بل سلاح متطور جديد، بدأ تاريخياً بضرب نظم الحكم الفردي بالذات، ونجح في حسم الصراع الدولي منذ القرن السابع عشر، عندما احتشدت طوائف الشعب البريطاني في قاعة واحدة، ضد عالم يحكمه السلاطين وزعماء الهنود الحمر، وحققت لنفسها ذلك الانتصار السهل، الذي وضع بين أيدي البريطانيين كنوز عالم بأكمله، وصنع وجه الدنيا كما نعرفها الآن.

لقد أبيد الهنود الحمر في قارتين، وأبيد سكان استراليا

ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وجزر المحيط الهادي. وعندما جاء دورنا، كانت المعركة شبه محسومة، وكان سلاح البرلمان قد غيّر واقع الحجاج الأوروبيين الفقراء، الذين عرفهم وطننا في عصر صلاح الدين، من حجاج وفقراء، إلى أصحاب امبراطوريات مسلحة، تطوق الأرض بأسرها. وفي هذه المرة، لم يكن بوسعنا ان نكسب المعركة، كما كسبناها ذات مرة في عالم صلاح الدين.

فالبرلمان سلاح لا يمكن قهره بغير سلاح البرلمان، لأنه صعّد نطاق الصدام من معركة عابرة يديرها طاغية ضد طاغية مثله، إلى حرب لا يمكن كسبها بين رجل وحيد في الظلام، وبين شعب بأكمله، يخطط، وينفذ، ويشرف على سلامة التنفيذ. إنها الحرب التي خسرها الهنود الحمر، ودفعوا فيها ذلك الثمن.

ثالثاً: من الواضح ان التاريخ يضعنا حالياً في خانة واحدة مع الهنود الحمر، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أننا ايضاً سنباد مثلهم.

سبب تفاؤلنا، ان سلاح البرلمان، رغم غربته عن تاريخنا، ليس حقاً غريباً عنا. فنحن بالذات، سكان الشرق الأوسط، نمتلك النسخة المتطورة من هذا السلاح، منذ أربعة عشر قرناً على الأقل. كل ما في الأمر، ان تاريخنا أساء متعمداً قراءة التعليمات. فالدّين أيضاً ـ مثل البرلمان ـ شريعة مستحيلة التطبيق في مجتمع لا يمتلك سلطة الأغلبية، لأن مسؤولية الناس عما كسبت أيديهم، مسؤولية لا تقع شرعاً، حتى يصبح الناس مسؤولين بالفعل عن اتخاذ القرار التنفيذي.

لعلنا الآن قد نسينا، ولعل نظمنا الادارية الحالية لا تستطيع ان تتذكر لكن البرلمان الذي سخّرته أهواء الشركات لضرب بنى الانسان، سلاح أراده الله لإقامة العدل بينهم ودعاه باسم

الجـامع، ودعى النـاس للاجتمـاع فيه مـرة في الأسبـوع عـلى الأقـل، بغض النظر عن ألـوانهم ودياناـاتهم وشعائـرهم، ليس لاقامة الصـلاة وحدهـا، بل لاقـامة ميـزان العدل في عـالم الله الـواحـد. ولهـذا السبب أصبـح الـدين - من دون سلطـة الجماعة - محكمة مؤجلة الانعقاد إلى يوم القيامة.

رابعاً: قد يمر بعض الوقت، ونحن نفتش في الخـزانة. فليس في أيدينا حـالياً من مصـادر الضوء سـوى قنديـل فقيه مسكـين، حبسه الأوروبيون وراء مضيق جبل طارق منذ خمسمائـة سنة، وعاش مع المـوتى في عالم آخـر. فلم يعرف مـا حدث في المحيط الهـادي، ولم يسمـع أن الأرض أضيفت إليهـا ثـلاث قـارات أوروبيـة، وأن ريتشارد قلب الأسـد - الذي كـانت عليـه لعنـة الله - قد باركه الله علناً، ونشر لغته على كل الأرض، وأعطاه بيتاً فوق سطح القمـر. إن ثقافتنـا ما تـزال تتكلم لغة سكتت منـذ الحروب الصليبية، وما يزال علينا أن نقاتـل شعوبـاً غنية ذات ادارة جماعية متطورة، بالمناهج السياسية نفسهـا التي عرفهـا وطننا في عصر صلاح الدين. لكن موقعنـا الحرج في حـد ذاته، قد يكون هو طريقنا إلى حيث لا يتوقع عدونا ان نمضي. فنحن - ذات مرة - صنعنا السفينة، عندما اجتاح أرضنا الطوفان.

خامساً: في أي وقت. قـد تعاد التجـربة، ويخـرج شعبنا تحت هذا الضغط الهائـل من عتمة الـدهاليـز. فالتعليمـات مترجمـة بلغتـه، في متناول يـديه، وكـل ما يحتـاجـه، هـو ان ينظـر إلى الخارطة مرتين، لكي يـرى أن الله لم يأمـر بالعـدل أبداً، حتى أمر بسلطة الأغلبية، وأن الناس لا ينهون عن الفحشاء والمنكر، حتى يصير بوسعهم ان يكتبوا القوانين، وأن الحكم بغير صوت الجماعة، جزء من تاريخ الاسلام، لكنه ليس الاسلام نفسه.

في أي وقت، قد تعاد التجـربة، ويعـود ذلك الـذي ذهب، وتفتح القدس أبوابها مرة أخرى لرجل عربي على حمار.

SS

الفصل السابع

قواعد الإسلام ليست خمساً

احدى الثغرات الـواسعة جـداً في تعاليم الفقـه الاسـلامي، تتمثـل في اصرار الفقهـاء عـلى أن قـواعد الاسـلام خمس، ليس بينها قـاعدة واحـدة لها عـلاقة بشؤون الحكم.

فإذا شهد المواطن بأن لا إلـه إلا الله، وصـلى وصام، وأخـرج الزكاة، وذهب إلى الحج، يصبح مواطناً مسلماً، مستوفياً لجميع شروط الفقهاء، بغض النظر، عما يحدث له، وبغض النظر، عمـا سيحدث لعياله.

نظـرية القـواعد الخمس، لا تستنـد إلى نص القـرآن، بـل إلى حـديث رواه صحابي يـدعى أبو هـريرة. وقـد أتيح لهـا سبيل التطبيق العملي طوال أربعة عشر قرناً حتى الآن، قضاها بلايين المسلمين، يصلون، ويصومون، ويزكون، ويحجون، محاذرين أن تنهـدم قاعـدة واحدة من قـواعد الاسـلام. لكن حصيلة هـذه التجربة التاريخية الطويلة لا تقول تاريخيـاً سوى أن الاسـلام نفسه قد انهـدم منذ عصر بني أميـة، وأن المواطن المسلم قـد عاش مسلماً ـ كما عاش المواطن الفرعـوني فرعـونياً ـ في ظـل أسرة اقطاعية مسلحة، تبدد ثروته على أمراء العسكر، وتحرمـه من الضمان الاجتماعي، وتقطع يده اذا سرق، وتقطع رأسه اذا تكلم.

ولعل المنهج الحكومي المتبع حالياً في كتابة التاريخ الاسلامي سوف يظل قادراً على اخفاء حجم هذه الكارثة عن أعين المسلمين أربعة عشر قرناً أخرى.

ولعل معلم حصة الدين لن يتعب أبداً من تلقين «قواعد الاسلام الخمس» لصغار الأطفال، آملاً أن يصنع مسلمين من نصف الاسلام.

ولعل وسائل القمع السياسي سوف تظل قادرة على تهيئة المناخ المطلوب لنمو مواطن مسلوب الارادة، مثل المواطن الذي تخاطبه نظرية القواعد الخمس.

كل الاحتمالات الصعبة واردة ما عدا احتمالاً واحداً فقط لا غير: ذلك أن تنجح هذه النظرية الفقهية المصطنعة في تطبيق الاسلام نفسه.

فهذه نظرية ولدت أصلاً في غياب الاسلام. وقد ولدت بالقوة، رغم أنف الفقهاء والمسلمين معاً، بعد أن نجح بنو أمية في استعادة نظام الاقطاع، واستبدلوا جيوش الجهاد بجيش مأجور محترف، يقوده قتلة محترفون، من طراز الحجاج بن يوسف وزياد بن أبيه. فقد بلغ من ولاء هذا الجيش لذهب بني أمية أنه قصف الكعبة بالمنجنيق، وهدم بيوت مكة على رؤوس سكانها، وصلب فيها حفيد أبي بكر الصديق، وقتل حفيد رسول الله نفسه في كربلاء.

وأمام هذا السيف القاطع، كان على الفقه الاسلامي أن يختار بين طريقين. احداهما أن يموت الفقهاء، والأخرى أن يموت الاسلام. ورغم أن كثيراً من الفقهاء العظام قد اختار سبيل الشهادة والجنة، فإن أغلبهم، كان مضطراً إلى العودة إلى عياله في آخر النهار. وقد انجلت المعركة خلال وقت قصير نسبياً، وعاد الخليفة يزيد بن معاوية ـ الذي كان «قد هدم الكعبة

وأحرق أستارها» ـ فجاء لأداء فريضة الحج على رأس وفد من الفقهاء.

في ظل هذه الظروف الطارئة، كان على الفقه الاسلامي أن يكتشف صيغة جديدة للاسلام، تتوفر لها ثلاثة شروط خاصة، كل شرط منها يناقض نصاً صريحاً من القرآن:
الشرط الأول: أن تكون صيغة مطوعة للتعايش مع حكم الفرد. والقرآن يسمي الحاكم الفرد [فرعون إنه طغى]، ويعتبره [عدو الله] شخصياً، ويدعو إلى القتال ضده تحت راية الجهاد المقدس في سبيل الله.

الشرط الثاني: أن تكون صيغة لا تعترف بمسؤولية الناس عن شؤون الحكم. والقرآن يرفض هذه الصيغة جملة وتفصيلاً، ويعتبر الناس وحدهم هم المسؤولون عن شؤون الحكم، ويقول لهم كل يوم: ﴿وما أصابكم من مصيبة، فبما كسبت أيديكم﴾. سورة (الشورى: ٣٠).

الشرط الثالث: أن تكون صيغة قادرة على ارضاء ضمير الفرد بغض النظر عما يحدث للجماعة. والقرآن يستنكر هذا الحل الكهنوتي، ويعتبره تكذيباً سافراً بالدين نفسه، في نصوص صريحة، منها قوله تعالى: ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين﴾ سورة (الماعون: ١ ـ ٣).

خلال البحث المستمر عن هذه الصيغة المستحيلة، تشكلت نظرية القواعد الخمس تلقائياً، ومن دون أن يكتبها أحد. فلم يكن ثمة قواعد أخرى على أي حال. ولم يكن من شأن الحكم الأموي أن يترك للاسلام قاعدة واحدة لها علاقة بشؤون الحكم الأموي. لكن الفقهاء اختاروا أن يكرسوا هذا الواقع دينياً، باعتبار أن أداء القواعد الخمس هو نفسه كل الاسلام.

وقبل أن ينقضي قرن واحد على نشأة علم الفقه، كان هذا العلم قد أصبح دعوة اعلامية سافرة للتعايش مع الاقطاع، وكان الاسلام قد خسر نصف قواعده، بشهادة مصدق عليها من فقهاء الاسلام:

اختفت قاعدة العدل، فتحول «بيت مال المسلمين» من ميزانية عامة إلى ثروة عائلية خاصة، يبددها أمراء بني أمية على شراء المغنيات. وهو انقلاب لا يعني في الواقع سوى أن الاقطاع قد انتصر على الناس مرة أخرى، وانه انتصر عليهم ـ هذه المرة ـ باسم الاسلام.

اختفت قاعدة المساواة، وخسر كل مسلم على حدة، لكن أكثر المسلمين خسارة، كانوا ـ بالطبع ـ هم أقل المسلمين حيلة وقوة. فقد خسر الطفل المسلم حقه في التعليم المجاني، وخسرت المرأة المسلمة حقها في الهواء والشمس.

اختفت قاعدة الجهاد ﴿في سبيل الله، والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾ سورة (النساء: ٧٥)، فأصبح المجاهد المسلم جندياً مأجوراً للعمل في خدمة الاقطاع، وبات عليه ـ منذ ذلك الوقت ـ أن يقاتل ضد المستضعفين بالذات.

كل قاعدة سنها الإسلام لضمان حق المواطن المسلم في حياة كريمة، اختفت ـ رسمياً ـ من قائمة قواعد الاسلام. ولم يبق في الساحة سوى قاعدة أداء الشعائر التي أجهد الفقهاء أنفسهم في دعمها بنصوص القرآن، آملين أن يخمدوا ثورة عالمية واسعة النطاق بتعويذة يقرأها فقيه. وهو أمل، كان من شأنه أن اضطر الفقهاء المسلمون إلى الحياة دائماً على حافة بركان:

فالقرآن الذي يريد الفقهاء أن يحتووه، لا يقول إن قواعد الاسلام، خمس، ولا يفرق بين شعائر الأديان، ولا يضمن

الجنة لأحد، ولا يعترف أصلاً بمثل هذا المنهج الكهنوتي.

إن الكنيسة هي التي تقول [لا صلاح خارج الكنيسة]. أما القرآن فقد جاء لهدم هذا المبدأ الاقطاعي بالذات، وتحرير مصائر الناس من قبضة الكنيسة، وفتح باب الخلاص أمام كل من يسعى إلى الخلاص، بغض النظر عن لونه، وجنسه، وشعائره الدينية. ومن البديهي أن القرآن لا يعمل لتحقيق هذه الثورة بتأسيس كنيسة اضافية، لها شعائر اضافية، بل بإنهاء الوصاية على الدين، ومواجهة الناس بمسؤوليتهم الشخصية عما يحدث لهم، وعما يحدث لعيالهم في هذه الحياة الدنيا، وبعد ذلك في الحياة الأخرى.

إن القرآن لا يطالب الناس بأداء الشعائر ثمناً للجنة بعد الموت، بل يطالبهم أولاً بأن يكسبوا لأنفسهم جنة هنا على الأرض. ومنهجه الصريح في هذه الدعوة أن الناس مسؤولون شرعاً عن شؤون الدنيا، وان مسؤوليتهم لها قواعد شرعية محددة. منها أن يكون لهم صوت مسموع في أجهزة الادارة والحكم، لكي يضمنوا لأنفسهم تحقيق العدل الدائم بالاشراف الدائم على صياغة القوانين.

هذه القواعد الادارية جزء أساسي جداً من بناء الاسلام. لا يقوم الاسلام من دونها، **ولم يقل القرآن إنه يقوم**. لكن الفقه الاسلامي لم يشأ أن يدرجها في خانة القواعد الخمس لأنه ـ أولاً ـ لم يكن فقهاً، بل كان سياسة، ولأنه ـ ثانياً ـ كان سياسة موجهة عمداً ضد حق الناس في بقية الاسلام.

فقد جرى تبني القواعد الخمس بعناية فائقة، وحرص بالغ، لكي يتوفر لها شرطان غريبان حقاً عن روح الدين. الأول: أن لا يتعارض أداؤها مع سياسة الدولة، مهما كانت هذه السياسة والثاني: أن تكون قادرة على ارضاء ضمير المسلم، بغض النظر عما يحدث للمسلمين. ورغم أن الفقهاء لم يعثروا على القواعد

الخمس في نص قرآني محدد، فإنهم قد وجدوا لأنفسهم حديثاً رواه أبو هريرة عن رسول الله عليه السلام، **قال**: كان رسول الله يوماً بارزاً للناس. فأتاه رجل فقال: «ما الاسلام، يا رسول الله؟». قال: «الاسلام أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان».

وبموجب هذا الحديث، أباح الفقهاء الأمويون لأنفسهم أن يفصلوا الاسلام عن شؤون الحكم، ويجعلوا أداء الشعائر الاسلامية بديلاً شرعياً عن بقية الاسلام، متعمدين ألا يتذكروا أن رسول الله عليه السلام كان يتحدث من واقع اسلامي مختلف، تم تحريره من سيطرة الاقطاع بقوة السلاح، وأن اعتماد هذا الحديث في نظام اقطاعي من طراز النظام الأموي فكرة لا يقبلها رسول الله بالذات، ولا يجوز شرعاً أن تنسب اليه. إن الفقهاء الأمويين، وهم معلمو أئمة المذاهب الاسلامية ـ يكتشفون اسلاماً مطوعاً عمداً للتعايش مع الحكم الأموي:

علامة هذا الاسلام الجديد أن قواعده الخمس مجهزة خاصة، على مقياس مواطن مسلوب الارادة، خسر جميع حقوقه السياسية، من حقه في الضمان الاجتماعي إلى حقه في اعلان المعارضة، وبات عليه أن يكسب قوت عياله في مجتمع اقطاعي شديد القسوة، موجه برمته لخدمة مصالح الاقطاع. وفي سبيل رزق العيال، كان على المواطن المسلم أن يشغل جميع الخانات الشاغرة للعمل المتاح في مثل هذا المجتمع، من خانة السياف في قصر الخليفة إلى خانة الجارية المغنية في حريمه. إن مواصفات هذا المسلم الجديد، تتحول على يد الفقه إلى خمس قواعد جديدة للاسلام:

القاعدة الأولى: أن يشهد المواطن بأن الله وحده هو صاحب الملك، من دون أن يلاحظ أن الملك نفسه قد سرقه بنو أمية.

القاعدة الثانية: أن يؤدي المسلم صلواته الخمس، لكي تنهاه الصلاة عن الفحشاء والمنكر في دولة تشجع بيع الرقيق، وتبذر مال الفقراء على شراء المرتزقة.

القاعدة الثالثة: أن يخرج المواطن زكاة من ماله للفقراء، وينسى أن الفقر نفسه سببه الادارة الاقطاعية الفاشلة في نظام بني أمية.

القاعدة الرابعة: أن يصوم المواطن شهر رمضان لكي يعلو بنفسه فوق الشهوات حتى اذا كان حكم بني أمية قد حرمه من كل شهوة أصلاً.

القاعدة الخامسة: أن يذهب المواطن إلى الحج لكي يؤدي المناسك على سنة رسول الله من دون أن يتذكر أن رسول الله عليه السلام كان قد جاء للحج بعد أن حرر مكة من نفوذ الكهنة والأسر الحاكمة معاً، ومنها ـ بالذات ـ أسرة بني أمية.

إن هذا المسلم الجديد الذي صنعه فقهاء بني أمية على هواهم قد صار عمره الآن أربعة عشر قرناً من دون أن يبلغ سن الرشد. فهو لا يزال مواطناً معفياً من مسؤوليته عن حياته، ومعفياً من مسؤوليته عن شؤون الدولة التي تقرر مصيره، ومصير عياله. ولا يزال الاعفاء ساري المفعول شرعاً بضمان من نظرية الأركان الخمسة. واذا كانت هذه الحقيقة قابلة للمحو من تاريخ المسلمين المكتوب، فإن واقع المسلمين أنفسهم يذكرهم يومياً بجميع التفاصيل. إن بعض الاسلام لا يعوض الناس عن الاسلام كله.

والخطأ المميت الذي وقعت فيه نظرية القواعد الخمس انها نجحت في التعويض عن الكل بالجزء، ونجحت في اقناع المواطن المسلم بقبول هذه الخسارة، ونجحت في تمرير الخسارة نفسها، باعتبارها فوزاً أبدياً في حياة أخرى. لكن مشكلة هذا النجاح

المستمر أنه نجاح في زيادة الخسائر، وان خمس قواعد فقط لا تستطيع أن تغطي حاجة الناس إلى بقية القواعد:

فالأمر بالمعروف قاعدة، وهو قاعدة واجبة الأداء على كل مسلم ومسلمة، وليس ثمة ما يبرر استبعادها من بين القواعد الخمس سوى أنها قاعدة جماعية، موجهة ضد حكم الفرد بالذات. فالمسلم لا يستطيع أن يأمر بالمعروف إلا اذا كان صاحب سلطة فعلية. والسلطة الفعلية لا يملكها المسلم، من دون أن يخسرها بنو أمية.

والنهي عن المنكر قاعدة، لكنها بدورها قاعدة جماعية، يتطلب أداؤها أن تكون الجماعة قادرة ـ قانونياً ـ على عقاب أهل المنكر. وهي فكرة من شأنها أن تجرد بني أمية من قصورهم، وحراسهم، وتجرهم إلى الجلد العلني في الساحات العامة.

وتحريم الربا قاعدة، لكنها بدورها قاعدة مستحيلة على التطبيق في مجتمع اقطاعي. فالمسلم لا يستطيع أن يقيد حركة رأس المال، إلا اذا كان شريكاً في رأس المال نفسه، مما يتطلب ـ أولاً ـ الغاء فكرة الاقطاع من أساسها. ويتطلب ثانياً، أن يصبح المواطن شريكاً شرعياً في أداة الحكم.

ومسؤولية المسلم عما كسبت يداه قاعدة، لكنها قاعدة لا تنطبق جداً على مسلم مكتوف اليدين. ولا يعني ادراجها ضمن القواعد الخمس سوى تذكير هذا المواطن الأسير بأنه يدفع ظلماً ثمن ما كسبته أيدي بني أمية.

وحفظ حقوق المرأة قاعدة، لكنها قاعدة تتطلب ـ أولاً ـ أن يكون للمرأة حقوق. وهي مشكلة يصعب حسمها في مجتمع يحكمه اقطاعي مسلم، لا يعترف بحق رجل أو امرأة.

والدفاع عن المستضعفين قاعدة، لكنها قاعدة تحتم القتال ضد

الذين استضعفوهم مما يضع رقاب بني أمية حيث تلتقي جميع السيوف.

والمجادلة بالحسنى قاعدة، لكنها قاعدة يصعب على الأمويين قبولها لأنهم لا يستطيعون أن يجادلوا بالحسنى دون أن يخسروا نتيجة الجدال.

وحفظ حق الطفل قاعدة، لكنها قاعدة تحتاج إلى رصد نفقات التعليم المجاني ضمن بنود الميزانية العامة. وهي مشكلة صعبة أخرى يستحيل حسمها في مجتمع لا يملك ميزانية عامة.

والعمل بكتاب الله قاعدة، لكنها قاعدة تعني أن تذهب بقية الكتب الأخرى، ويخسر الفقهاء أحاديث أبي هريرة، ويخسرون معها «السند العلمي» لنظرية القواعد الخمس، ويجد الخليفة الأموي نفسه وجهاً لوجه أمام كتاب عالي الصوت، يدعوه علناً باسم: فرعون.

جميع هذه القواعد سقطت ـ عمداً ـ من قائمة قواعد الاسلام، ولم يكن سقوطها مجرد تحريف نظري للدين، بل كان سقوطاً حقيقياً للمواطن المسلم نفسه الذي اضطر إلى العيش في وطن لا يعترف له بحق المواطنة، ولا يستطيع أن يضمن له رزق عياله، ولا يكفل له حق المعارضة، ولا يريده أن يعارض أصلاً، مهما لذعته النار، وارتفعت من حوله صرخات الألم. واذا لم يكن هذا الوطن القاسي هو الجنة التي وعد بها الله عباده المتقين، فلا بد أن الوقت قد حان لكي يراجع المتقون ما قاله الله عن جهنم.

إن الاسلام لا يقوم على خمس قواعد، بل يقوم على مسؤولية الناس تجاه أنفسهم. ومهما تكلم الفقهاء أو سكتوا، فإنهم لا يستطيعون أن يعفوا الناس من هذه المسؤولية لأن الناس هم الذين سيدفعون قائمة الحساب نقداً في نهاية المطاف. وهم

الـذين سيخسرون جنة الحيـاة الـدنيـا، حتى يضيـع حقهم في الثـوب والحذاء، ويضطـرون إلى الركض تحت الشمس حفـاة، عراة، شاخصـة أبصارهم وراء لقمـة العيش، في دولة لا تلتـزم تجاهـهم بشيء سوى حبسهم وجلـدهم، من باب حـرص الدولـة عـلى اقامـة حدود اللـه. وفي ظروف صعبـة من هذا النـوع، لا يصبح أداء الشعائر الاسلامية شكراً للـه على نعمـة الاسلام، بـل يصبح التـزاماً بـإظهار الشكـر، حتى من دون نعمة. وهي فكرة لا يتولاها الله، بل يتولاها رجل اقطـاعي. ان مواطننـا لا بد أن يعرف:

يعرف أن قواعد الاسلام الخمس فكرة جاءت لحرمانه شخصياً من بقية الاسلام.

يعـرف أن أداء الشعـائـر هـو ـ فقط ـ نصف القـاعـدة. وأن النصف الباقي، أن يكون أداء الشعـائر، شكـرا لله عـلى نعمة الحياة، هنا، فوق هذه الأرض، وليس طقوساً للبحث عن النعمة في أرض الله الأخرى.

يعـرف أن كلمة «مسلم» ليست لقبـاً بل حـرفـة. وان المـواطن المسلم حرفته راع مسؤول عن رعيته، وليس بوسعـه أن يتخلى عن هذه المسؤولية، دون أن يصبح مسلماً عاطلاً عن العمل.

يعرف أن الاسلام عقيدة قائمة على حرية العقيـدة، لا تنكر حق أحـد في الجنة بعـد الموت، بـل تثبت حق جميع النـاس في جنة اضافية على هذه الأرض.

يعرف أن الفقه الاسـلامي قد أعفـاه من مسؤوليته عن شؤون الحكم طوال أربعة عشر قرناً حتى الآن، وان هذا الصك الموقع على بياض، لا يعتمده في الواقع سوى أبي هريرة.

يعرف أن قواعد الاسلام ليست خمساً، بل أكثر من ذلك بكثير، وأن الأمر بالمعروف قاعدة، والنهي عن المنكر قـاعدة، والـدفاع

عن المستضعفين قاعدة، وأن جميع هذه القواعد لا يستطيع المسلم أن يحافظ عليها إلا اذا كان شريكاً شرعياً في أداة الحكم.

يعرف أن نصف الطريق إلى الله لا يغني عن الطريق كله.

يعرف أن عمامة الفقيه مجرد نوع من أنواع الاعلان، وأن المسلم لا يملك قبعة بل يملك حقوقاً في نصوص الدستور. فإذا ضاعت هذه الحقوق، فلا شيء يفرق بين رأس ورأس.

يعرف أن المرأة المحجبة ليست هي المرأة المسلمة، بل هي المرأة التي فقدت جميع حقوقها، بما في ذلك حقها في الرياضة والهواء الطلق.

يعرف أن رجل الدين ليس مثل رجل النحو، لأنه لا يصحح كلام الناس بل يلغي حقهم في الكلام.

يعرف أن اتباع سنة الرسول محمد عليه السلام يتطلب أولاً أن يعيش المسلم في مجتمع محرر من الاقطاع مثل مجتمع الرسول محمد.

إن مواطننا لا بد أن يعرف.

وإذا شاءت الظروف أن يهمل المواطن واجب المعرفة، وتنجح ثقافتنا الاسلامية في تجهيله بالاسلام إلى الأبد، فإن ذلك سيكون عملاً سياسياً ناجحاً، من شأنه أن يجند ملايين المسلمين للموت دفاعاً عن أي أحد، وأي شيء، ما عدا حق المسلمين في الحياة. وهي فكرة مفيدة، قد ينجم عنها قيام دولة مزدهرة ـ وأحياناً امبراطورية ـ لكنها ستكون دائماً تعويضاً خاسراً جداً عن حق الناس في الجنة.

الفصل الثامن

كلمة السرّ هي النّاس

يقـال الآن إن الدول العـربيـة قـد دخلت عصر العلم، بعـد أن صـار لـديهـا جنـدي يقـاتـل بـالصواريـخ، وطبيب مدرب عـلى الجراحـة المعقدة، ومهنـدس متخصص في بناء الجسور. وهو قول حسن، قد يطيب سماعـه، لكنه ـ للأسف ـ تنقصه صفة العلم بالذات.

فتـأهيل المـواطنين العـرب لأداء الخدمـات العامـة في مجتمـع معاصر، لا يعني أن العرب، قـد دخلوا عصر العلم، بـل يعني ـ حرفياً ـ أنهم يـركضون وراءه. وهم يـركضون في الـواقع منـذ عصر محمد علي باشا، وينزفون عرقاً ونقوداً، لمجرد الحفاظ على أدنى مستويات الخدمة العامة.

أما دخول عصر العلم، فإنه فكرة أخرى، لها شرط أساسي آخر، هو أن تدخل البيئة نفسهـا في عصر العلم، وليس المجتمع فقط. وفي هذا المجال لا يبدو العرب متأخرين جداً، بل يبـدون خارج السباق من أوله. إن الصحراء ـ وطن العرب الوحيد ـ لا تـزال هي الصحراء التي عرفها عصر الجفاف، منـذ عشرة آلاف سنة عـلى الأقل. وإذا كـان العرب قـد وصلوا الآن إلى عصر العلم، فلا بد من أنهم قد ذهبوا إليه من دون وطنهم:

فالنخلة ـ شجرة الصحراء الوحيدة ـ لا تزال تنمو، كمـا كانت

تنمو في العصر المطير. إنها لا تزال أطول قامة مما يجب، وأبطأ نمواً مما يجب، ولا تزال نواتها، لغة غير مقروءة. فلا يعرف الفلاح جنس النخلة إلا بعد نمو الشتلات. ولا يعرف ماذا يفعل بالنواة نفسها، سوى أن يطعمها للخراف.

هذه النخلة، هي مصنع السكر الوحيد، المجهز للعمل في مدار السرطان. إنها معجزة تقنية هائلة، نجحت في تحدي عصر الجفاف، واستضافت الانسان نفسه في بيئة الصحراء، وأطعمته رطباً جنياً، على قاع بحر من الرمل الميت. ولولا الرطب، لما كان بوسع العرب، أن يستوطنوا الصحراء أصلاً.

هذه النخلة، لم تدخل عصر العلم، حتى اذا كان العرب قد ذهبوا إليه. إنها لم تكسب لنفسها موقعاً في السوق العالمي لأن ثمارها لم تصبح خامات لمستحضرات صناعية، بل بقيت ـ كما كانت دائماً ـ ثماراً موسمية، يصعب حفظها وتداولها، مما جعل النخلة، مصدراً فقيراً جداً، لرزق فلاح مدهوش جداً، يواجه نفقات الحياة في عصر العلم، بميزانية فلاح في عصر الجفاف.

ومثال آخر:
الجمل، شاحنة العرب الخارقة التي فتحت أمامهم باب الصحراء، خسر وظيفته في النقل، بعد ظهور الشاحنات الميكانيكية، وبات عليه أن يبحث لنفسه عن وظيفة أخرى، أو ينقرض.

لقد كان عليه، أن يصبح مصدراً للحليب واللحم والجلود، أو يخلي مكانه أمام الأبقار التي نجح العلم الحديث في تطوير فصائلها إلى حد أتاح لها أن تستحوذ كلياً على سوق اللبن، وسوق اللحم معاً.

ما فعله العلم للبقرة، كان بوسعه أن يفعله للجمل، فلم يكن ثمة

عائق تقني أمام تطوير فصائل جديدة من نياق الحليب، والنياق الثنائية الولادة، سوى أن العرب ـ أصحاب الجمل ـ قد ذهبوا إلى عصر العلم، على ظهر جمل آخر.

والواقع، إن «علماء» الدول العربية، قد أقاموا صناعة الألبان في وطننا، على أكتاف بقرة هولندية، تم تطويرها في أوروبا، بمثابة مصنع حليب متحرك، يستهلك يومياً قنطارين من العشب الأخضر، ويحيلها يومياً إلى قنطار من الحليب. وهي صفقة علمية حقاً في أوروبا، حيث يتوفر العشب الأخضر مجاناً. أما في وطننا، فإن غياب العشب الأخضر، قد جعل وصول هذه البقرة النهمة، إلى مزرعة الفلاح العربي، كارثة عليها، وعلى الفلاح معاً. فالبقرة لا تستطيع أن تأكل أعشابنا الشوكية، ولا تستطيع أن تخرج للمرعى أصلاً من دون أن تكسر رجلها. والفلاح لا يجد ما يطعمها لأن سعر اللبن المستورد أرخص كثيراً من سعر عشائها.

ومثال ثالث:

نباتات الصحراء التي ظلت مجرد نباتات في الصحراء حتى الآن. لماذا لم تدخل عصر العلم، ما دام العرب قد ذهبوا إليه؟

إنها لا تزال أعشاباً وحشية، لم يتم استئناسها، ولم يهتم أحد بزراعتها فلاحياً، ولم تصبح مصدراً للمستحضرات، ولم تكسب لنفسها في السوق، سوى رف صغير في دكان العطار.

أحد هذه الأعشاب، اسمه الزعتر. وهو نبات يحتل مكانة كبيرة في أغاني العرب وأشعارهم. أما في علومهم، فإن الزعتر لا يزال حتى الآن، نبتة بعلية، لا تقوم عليها صناعة واحدة، ولا تملك من عالم العرب الواسع، سوى صحن الزعتر الذي يتوارى عادة وراء صحن الزيت.

ومثال رابع:
الشمس، تلك النار التي تحرق العرب منذ عصر جدهم ابراهيم. لماذا لم تصبح برداً وسلاماً على أحفادهم؟

إن برنامجاً مكثفاً واحداً، لتنشيط البحوث في ميدان تخزين طاقة الشمس، كان من شأنه أن يحقق معجزة ابراهيم حرفياً، ويوفر للعرب الطاقة الصحيحة الوحيدة التي تستطيع أن تضمن لهم وطناً في قلب النار. فمن دون طاقة الشمس، تتضاعف تكاليف الحياة العصرية في الصحراء، إلى حد يتجاوز امكاناتها على الانتاج. وإذا شاء فلاح يملك مائة نخلة، أن يسقي نخلاته بمحرك، ويضيء بيته بالكهرباء، ويضع جهاز تكييف في غرفة نومه، وثلاجة في غرفة الأكل، فإن انتاج المائة نخلة، قد لا يغطي في الواقع تكاليف استهلاكه من الطاقة وحدها. وهي ثغرة، قد تسدها أموال النفط لبعض الوقت، لكنها لا تستطيع أن تسدها الوقت كله. فالصحراء - من دون طاقة الشمس - لن تكون أبداً وطناً أو دولة، بل ستكون واحات مزدحمة إلى الأبد، تعاني مشكلة الزحام بالذات، في أراض جرداء خالية، تزيد مساحتها على مساحة القمر. إن الدول العربية، لا تستطيع أن تدخل عصر العلم، ما دامت أرضها - وشمسها - لا تزالان في عصر الجفاف.

الحل الذي التزمته الدول العربية، لمواجهة هذا الواقع، تمثل حتى الآن في انشاء ما تدعوه باسم «مراكز البحث العلمي»، وهي تسمية دعائية أخرى، لا تنقصها روح العلم وحده، بل تنقصها - هذه المرة - روح الواقعية.

فمراكز البحث العلمي، لا تعيش خارج السوق الرأسمالية، إلا بقدر ما يعيش حوت على البر. إنها جزء من آلة كبيرة واحدة، تبدأ بتمويل البحوث، وتنتهي بتسويق الانتاج، في دائرة لا تكتمل أصلاً، إلا في البلدان الرأسمالية وحدها. وهي مشكلة

تعالجها الأمم الفقيرة أحياناً، بسرقة أسرار البحوث عن طريق الجواسيس ـ كما يفعل الاتحاد السوفياتي ـ لكنها في أغلب الأحيان، مشكلة صعبة على الحل. وإذا كانت الدول العربية، قد اختارت أن تتجاهل هذا الواقع، وتقيم لنفسها «مراكز للبحث العلمي» على الورق، فإن ذلك خطأ علني، عقابه العلني أن هذه المراكز، لم تنجح حتى الآن، في انجاز مشروع علمي واحد، ولم تفتح سوقاً واحدة أمام منتوجاتنا، ولم يكن بوسعها أن تدافع عن سوقنا المحلي نفسه. ومنذ أن انتصرت الكوكاكولا على العرقسوس، وفقد السواك أسنانه، أمام معجون الأسنان، كان من الواضح أن مراكز البحث العلمي في وطننا، ليست وطنية جداً، وأن الدول العربية، تخسر معركة، تجري في مدنها يومياً، من دون أن تدري. وهو عقاب، يبدو عادلاً ـ ومناسباً ـ لمن يدعي صفة العلم، من دون نعمة العلم نفسه.

فمركز البحوث ليس معملاً للتجارب أو مكتباً يلتقي فيه الخبراء. إنه شركة، تمولها مصارف، لتسويق منتجات محددة سلفاً، بناء على خطة محددة سلفاً. وكل مشروع، قابل لتحقيق الربح ـ وقابل بالتالي لإقناع المصرف يصبح تلقائياً **موضعاً** للبحوث، من تطوير مساحيق الزينة إلى تطوير الصواريخ.

مركز البحوث شركة، أصغر مكتب فيها، يشغله مركز البحوث، والباقي مخصص، لمن يتولى مسؤولية الانتاج من قسم التسويق إلى قسم الاعلان والعلاقات العامة.

ليس ثمة بحوث في الفراغ.

ليس ثمة شيء اسمه علم من دون سوق. إن اسرائيل التي اكتشفت هذه الصيغة مبكراً، لم تعمد إلى انشاء مركز لبحوث البرتقال في يافا، بل عمدت إلى انشاء شركة أميركية دعتها «يافا». وأمام هذه الشركة، فتحت المصارف الأميركية خزائنها

للانفاق على البحوث والاعلانات التي دفعت «يافا» إلى مكان مرموق بين مشروبات الغربيين. والواقع أن الاسرائيليين وحدهم ـ الغرباء عن بيئة الصحراء ـ هم الذين يرتادون حالياً مجالات تطوير هذه البيئة، من تسخير طاقة الشمس في تحلية مياه البحر، إلى فتح أسواق جديدة أمام الزعتر. وهو نجاح يتحقق للأسف، على حساب الدول العربية بالذات، التي لا تملك فرصة لكسب السباق، ما دامت خارج الملعب نفسه:

رأس المشكلة أن عصر العلم، لا تدخله الدول، بل تدخله الشركات. إنه مرحلة حديثة جداً في مسيرة الحضارة. بدأت تاريخياً، بعد استيطان أميركا، وانتصار الثورة الصناعية في غرب أوروبا. ففي مناخ هذه الثورة، تنامت الشركات التي تولت تمويل البحوث العلمية لتطوير أسواقها، وافتتحت بذلك عصراً طارئاً على مسيرة العلم نفسها.

قبل مولد الشركات، كان العلم هواية، وكانت نتائجه المدهشة تظل في العادة نتائج مدهشة على الورق. فنظرية التوتر الكهربائي، كانت ستظل مجرد نوع من الرجم بالغيب، لولا أن شركة أديسون صنعت المصباح الكهربائي. ونظرية الموجات الاثيرية كانت ستظل نظرية غيبية أخرى، لولا أن شركة ماركون نجحت في تصنيع الجهاز الذي يستقبلها على قنوات محددة. ونتائج البحوث الجارية حالياً، في الجنيات، كانت ستظل علماً خرافياً مثل علوم السحرة، لولا أن شركات الطعام، سارعت إلى تطوير فصائل جديدة من بذور القمح والأبقار والدجاج.

إن هذه الشركات، هي التي فتحت قمقم المارد، وسخرت نتائج العلم لتغيير وجه الأرض والسماء معاً. ومن دون هذه الشركات، يصبح العلم مجرد مارد من ورق.

ورأس المشكلة، أن الدول العربية، لا تستطيع أن تدخل عصر الشركات، حتى بمعونة الخبراء، بسبب نقص أساسي في

قاعدتها الادارية، فأموال العرب ليست في أيدي العرب، بل في أيدي حكوماتهم. وفي صيغة مالية من هذا النوع، لا يكون المواطن شريكاً مساهماً في الوطن، بل يكون موظفاً فيه، وتصبح فكرة الشركة المساهمة نفسها، انقلاباً سافراً على نظام الحكم. إن الدول العربية قد تقف على باب العلم ألف سنة أخرى من دون أن تدخله، لأن حارس الكنز، لا يفتح باب الكنز، حتى يسمع كلمة السر.

وكلمة السر هي «الحرية».

هي اطلاق سراح المواطن العربي، والمال العربي، من سجنهما الطويل في خزائن الحكومة، وانهاء عصر الاقطاع المقنع في مصارف الدول العربية.
كلمة السر هي «الناس».

فإذا استعاد الناس حقهم في العمل، وأصبح المال العام مالاً عاماً حقاً، يتحول الوطن إلى شركة مساهمة، وتتحول الشركة المساهمة إلى دولة تدار بأيدي المساهمين. فيصبح أعضاء مجلس الادارة، عرضة للحساب في أدق التفاصيل، ويتجه التعليم لزيادة الانتاج، ويلتزم التخطيط بتطوير البيئة، وتدخل الدولة عصر العلم، وهي تحمل سلة كبيرة من ثماره.

من دون الناس، ليس ثمة سلة.

الفصل التاسع

مات لينين للمرّة الثانية

سنة ١٩٢٢، كان الاتحاد السوفياتي يوشك أن يولد، وكان لينين يوشك أن يموت. وقد جاء متوكئاً على عكازه إلى اجتماع لجنة موسكو يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، وألقى أمامها آخر خطاب له، قبل أن يصاب بالشلل الذي أفقده القدرة على النطق.

في هذا الخطاب، تعمد لينين أن يعلن عن بدء خطط التنمية في اطار نظرية الحزب الواحد. وقد أحسن العرض، ورسم بريشته البارعة صورة مذهلة للمستقبل، وصفق له أعضاء اللجنة، واقفين على الكراسي، في جو حماسي ملهب للمشاعر. لكن عاقبة هذه العواطف الطيبة لم تكن في الواقع طيبة كلها. فقد نسي لينين، ونسي أعضاء اللجنة، أن نظرية الحزب الواحد ليست نظرية في الاقتصاد بل في السياسة، وأن الخلط في هذه النقطة المميتة خطأ مميت مثل اللعب بالنار.

فنظرية الحزب الواحد، تقوم على ثلاث قواعد ادارية، كل قاعدة منها، موجهة عمداً ضد التنمية الاقتصادية بالذات.

القاعدة الأولى، أن الحزب هو صاحب الحق الشرعي في توجيه الاقتصاد، مما يعني عملياً تسخير المال العام لخدمة السياسة قبل خدمة التنمية.

القاعدة الثانية، أن الحـزب هو وريث الشعب، وصـاحب الحق الشرعي في ادارة أملاكه، مما يعني بالتالي، تخصيص الوظائف العاملة لأعضاء الحزب، وليس لأصحاب الخبرة.

القـاعدة الثـالثة، أن رأس المـال ـ طبقاً للنظـرية ـ عـدو علني للفلاحين والعمال. وأن الحزب اللينيني الـذي أخذ عـلى عاتقـه مهمة الدفـاع عن هؤلاء الفقراء، مضطـر إلى اعتماد «سيـاسة العنف الثوري»، التي لا تجيز له عقد المحاكم الاستثنائية فقط، بـل تمنحـه الحق في استبـاق الحـوادث، وتصفيـة أعـدائـه الرأسماليين مقدماً. وهي «سياسة» نجم عنها أن أصحاب رأس المال، في الاتحاد السوفياتي، هـربوا إلى الغـرب، وأن أصحاب رأس المال في الغرب لم يهربوا إلى الاتحاد السوفياتي.

في هذه الصيغة الاداريـة المغلقة، لم تكن خطط لينـين في تنمية وطنـه سوى كـلام طيب على الـورق، ولم تكن أحلام الشعـوب السوفياتية بالرخاء والعدل سوى أحلام مستحيلة من أساسها. لكن «الرؤية» لم تكن، إذ ذاك، واضحة بالقـدر الكافي، ولم يكن من شأن قائد هائل مثل لينين، أن يصدق أبـداً أنه يعـاني من ضعف البصر، وأنه سيقود سفينته إلى الصخور.

في ذلك الوقت، كانت النظرية تبدو علمية وقابلة للحساب علمياً. وكان لينين يبدو واثقاً من قـدرته عـلى قراءة المستقبـل، عندمـا اختتم خطابه قائلاً: «اليوم، أيها الرفاق، تولد معجزة الاقتصاد الاشتراكي في روسيا الاشتراكية».

خلال ثمانٍ وستين سنة التـالية، كـان حزب لينـين الواحـد، قد ضرب حولَ نفسه سـوراً من الحديـد، وكانت الأنبـاء عن خطط التنمية في التجربة السوفيـاتية بـوقاً اعـلامياً هـائلاً يسخـره، الحزب لأغراض الدعاية، وليس لأغراض الاحصاء. وعبر هـذه الحملـة الاعلانيـة ـ التي دفع الشعب السـوفياتي نفقـاتها من

ميزانية التنمية ـ نجح الحزب في رفع لينين إلى مقام الرسل، ونجح في رفع نظرية الحزب الواحد إلى مقام العقيدة، وتكفلت نقود الروس الفقراء، بشراء ما يكفي من الذمم، وغسل ما يكفي من الأدمغة، لجعل هذه العقيدة، موضع جدال مستمر بين «مثقفي» العصر، مما فرض قاموسها على لغة الثورة في القرن العشرين. وقبل أن يصل غورباتشيف بوقت قليل، كان النموذج اللينيني، قد تحول على يد ماو إلى ديانة مقدسة، لها كتاب أحمر مقدس، وكانت السفينة قد غرقت فعلاً إلى هذا الحد.

فجأة، جاء غورباتشيف.

فجأة انفتح باب السور، ووصل إلى لندن، خبير سوفياتي يدعى «ابل أجانبجان»، وهو رئيس قسم الاقتصاد في أكاديمية العلوم السوفياتية، والمبعوث الشخصي لغورباتشيف. وقد دعاه المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن إلى الحديث عن تجربة لينين، واستجاب الخبير للدعوة بيسر ينبىء عن لهفته على اثارة هذا الموضوع. لقد كان حديثه شهادة رسمية معلنة ضد لينين، وضد أعضاء اللجنة المركزية، وضد خطط التنمية في ظل الحزب الواحد.

بشأن هذا الحزب، قال الخبير إن أجهزته كانت تكذب ـ رسمياً ـ على الجمهور، وتنشر معدلات نمو خيالية للانتاج القومي، بلغت ٢٨ ٪ للفترة بين ٧١ ـ ٧٥، وبلغت ٢٠ ٪ للفترة بين ٧٦ ـ ٨٠، رغم أن الانتاج القومي نفسه لم تطرأ عليه أية زيادة طوال هذه الفترة، بل كان راكداً في اشارة واضحة إلى الأزمة الراهنة. وهي اشارة، كانت أجهزة الحزب تعرف معناها، لكنها اختارت أن تكذب رسمياً.
بشأن الانتاج الزراعي، قال الخبير إن معدل الانتاج العام، قد هبط حالياً إلى ٩ ٪ فقط، مما دعا إلى اعادة توزيع الأراضي،

وفك مزارع القطاع العام، وهي اجراءات لا تزال تواجه مقاومة شديدة من جهاز الحزب، رغم أنها جاءت متأخرة عن موعدها بأكثر من نصف قرن.

بشأن الانتاج الصناعي، قال الخبير، إن ٧١ ٪ من مجموع المعدات في المصانع السوفياتية، أصبحت بالية، وقديمة الطراز، وغير صالحة للعمل، لأن أجهزة الحزب التي تولت تخطيط المصانع نسيت أن تخصص ميزانيات للصيانة.

بشأن الانتاج الرعوي، قال الخبير إن ٨٠ ٪ من تربة الاتحاد السوفياتي تربة سوداء، وهي أغنى تربة في العالم. لكن الاتحاد السوفياتي نفسه، لا يزال عرضة للتجويع، ولا يزال يستورد مليون طن من اللحم سنوياً، بالاضافة إلى ثلثمائة ألف طن من الزبدة، لكي يوفر للمواطن معدل استهلاك يقل بمقدار ٢٠ ٪ عن معدل استهلاك مواطن آخر يعيش فوق تربة مالحة مثل هولندا.

بشأن الادارة، قال الخبير إن شركات القطاع العام، قامت على أساس أنها شركات يملكها الحزب، وله عليها سلطة شرعية، مما ورط الشركات في روتين مالي مريب، لا يهدف إلى استثمار المال العام، بل يهدف إلى تسخيره ـ قانونياً ـ لشراء الأنصار، وتوفير العمولات لكبار الموظفين. وقد وصل هذا الروبل الأسود إلى جميع الجيوب الحمر، بما في ذلك جيب السيد رئيس تحرير جريدة «البرافدا».

بشأن سكن المواطن، قال الخبير ان الوحدات المشيدة، بقيت كما هي، منذ عام ١٩٨٠، تبنى بمعدل مليوني وحدة في السنة، رغم ان الزيادة السنوية في عدد السكان، تفوق هذا الرقم مرتين على الأقل، مما يعني أن ملايين المواطنين السوفيات يعيشون حالياً في أكواخ، أو في بيوت ذويهم، داخل شقق مزدحمة، على غرار ما يحدث في بلدان فقيرة مثل الهند.

بشأن المواطن نفسه، قال الخبير إن معدل عمر المواطن السوفياتي لم يزد خلال العشرين سنة الماضية. لكن معدل الوفيات زاد. وقد ساء حال الخدمات الصحية، إلى حد جعلها مادة للتندر بين المواطنين السوفيات. فالحكمة الشائعة الآن بين أهل الحكمة «إن الوقاية خير من المرض، والمرض خير من العلاج».

بشأن الرأسمالية ـ التي كانت تعني «العدو الأول» في قاموس لينين ـ قال الخبير إن الروبل سوف يصبح عملة رأسمالية قابلة للتحويل، وإن الاتحاد السوفياتي، قد شرع بالفعل في تطوير تعاونه مع رأس المال الغربي، من موقع يقوم على مبدأ المشاركة، واعتمد حتى الآن، ثلاثة عشر عقداً مع شركات غربية، ويستعد لاعتماد ٢٦ عقداً آخر.

في نهاية المحاضرة، كان من الواضح، أن مبعوث غورباتشيف، قد جاء لكي يقول إن كل شيء في الاتحاد السوفياتي يحتاج فوراً إلى إصلاح فوري، وإن الخطأ الذي ارتكبه رجل طموح واحد، يتم الآن اصلاحه بخسارة قدرها ثمان وستون سنة من عمر أمة بكاملها. وهو عرض شجاع وواقعي، في مواجهة أمر واقع. واذا بدا أنه قد جاء متأخراً جداً، فالمعجزة، أنه جاء على الاطلاق. لأن العالم الذي بناه لينين، كان عالماً غيبياً مسحوراً، مثل عالم الخرافات نفسه، وكان بوسع الروس أن يناموا في هذه الخرافة، ألف سنة أخرى. إن السحر، كان ظاهراً ـ وقوياً ـ في كل مكان:

شعوب أوروبية متطورة، مثل شعوب الاتحاد السوفياتي، تنفق سبعين سنة من القرن العشرين في الهتاف بحياة رجل ميت.

بلد واسع، ومترامي الأطراف، مثل الاتحاد السوفياتي، يضيق فجأة حتى يصبح زنزانة مغلقة بمفتاح.

حقول القمح الخصبة في أوكرانيا، يتناقص انتاجها تحت ادارة الحزب، حتى تعجز عن اطعام الفلاحين، فيما يخرج الفلاحون، للهتاف بحياة الحزب في نشرة الأخبار.

مصانع متطورة، مثل مصانع الاتحاد السوفياتي، «تنسى» أن تضع في حسابها نفقات الصيانة.

صحافة محترفة، مثل صحافة الاتحاد السوفياتي، تتحول على يد خبراء الحزب إلى منشور طفولي ينطق من دون أن يتكلم.

مخبر سري، برتبة عريف مثل السيد أندروبوف، يترقى سراً، حتى يصبح رئيساً للاتحاد السوفياتي.

كل شيء في تجربة لينين، يبدو مستحيلاً، وخارجاً عن حدود المنطق. كل شيء لا يستقيم شرحه إلا في لغة السحر المدهشة. لكن مشكلة لينين أن سحره ليس مدهشاً، لأنه قابل للتفسير.

فالواقع، أن نظام الحزب الواحد ـ رغم هيئته العلمية ـ ينطلق من حيلة، تعتمد على خفة اليد، مثل حيل الحواة أنفسهم. إنه يضرب بعصاته غير السحرية، في مكان سحري فعلاً اسمه [القانون]. وعن طريق هذا القانون، يستطيع الحزب أن يقدم عرضاً مذهلاً، تتضاءل بجانبه امكانيات جميع السحرة.

إنه يستطيع أن يحيل مدينة حية، إلى مدينة من الحجر، ويحيل رجلاً بريئاً، إلى رجل متهم، وينقل مواطناً من بيته إلى سيبريا في غمضة عين، ويضاعف محصول القمح، من دون قمح، ويفعل كل المعجزات الخارقة التي تروق للسحرة، ما عدا معجزة صغيرة واحدة فقط، هي أن يفسر الحزب ـ قانونياً ـ لماذا يحتكر لنفسه حق اصدار القانون؟

فهذا هو السؤال الذي يبطل التعويذة، ويكشف حيلة الساحر من أساسها. لأن القانون الذي يسري على جميع الناس، لا

يحتكره بعضهم، ولا يصبح قـانونـاً أصلاً، إلا بعـد أن يعتمده الناس في استفتاء عام. وهي قاعدة لا يستطيع لينـين أن يلتزم بها إلا بقدر ما يستطيع الساحر أن يتخلى عن ملك الجن.

ان ادارة تقوم على قوانين، لم يسنهـا الناس هي إدارة خرافية بالضرورة، لأنها لا تقرأ الواقـع، بل تقـرأ ما يقـال عنه ، وتبني لنفسها واقعاً شفوياً مسحـوراً، لا يسكنه الأحيـاء، بل تسكنـه الأرقـام، ويعيش فيه المـواطنون عـلى هيئة رمـوز صامتـة مثل أسمائهم في دليل الهاتف.

وقد اختار لينـين أن يتكلم بلغة العلمـاء، ويفكر بلغـة السحرة، فـاحتكر لحـزبه، حق اصـدار القوانـين، من دون اذن الناس، بمـوجب نظريـة، أول صفة لهـا، أنها فعـلاً مجرد «نظـريـة»، وليست قانوناً طبيعياً في عالم الناس. وهو اختيار محرم، عقابـه أن لينـين عاش ومـات، في وطن خرافي مسحـور، يشبـه الجنـة شفوياً، ويلاقي الويل في ضوء النهار.

فالقوانين يسنها الناس، وتتربى بينهم مثـل الأطفال. انهـا كنز مسحـور لا يعرف مكـانه رجـل أو حزب، أو طبقـة، بل يعـرفه الناس جميعاً، عندما يجتمعـون. وإذا شاء أحـد ما أن يجـرب حظه في سرقة الكنوز المسحورة، فالعادة أن تتحول الجواهر بين يديه إلى عظام، ويضربه حارس الكنز بالدبوس.

SS

الفصل العاشر

لغة الموتىٰ

مشكلة اللغة أن كلماتها لا تنقسم إلى صحيح وخطأ فقط، كما يقول النحاة، بل تنقسم أيضاً إلى كلمة حيّة، وكلمة ميّتة، وهو انقسام حقيقي، وشامل، وفعّال جداً، لكن علم النحو، لا يستطيع أن يكشفه، لأنه لا يظهر في بناء اللغة، بل يكمن وراء سلوك الناس.

علامة الكلمة الميتة، أنها مطوعة ـ تاريخياً ـ لخدمة أغراض السحرة. فقد بدأت مسيرة اللغة المكتوبة، بتعاظم الحاجة إلى تبرير نظرية الحكم الفردي، في اقطاعيات الشرق القديم. وتصدّى الكهنة لأداء هذه المهمة المستحيلة، قبل أن يعرفوا أنها مستحيلة حقاً. فخلال وقت قصير، كان من الواضح، أن مبدأ الحكم الفردي، فكرة غير طبيعية، لا يمكن تبريرها إلّا بمنهج الأسطورة، وكان الكهنة ـ الذين صار اسمهم «علماء» ـ مشغولين بتوفير هذه الأسطورة تحريرياً، على ألواح من الطين المجفف.

أول لوح، صدر في سومر، عند مطلع الألف الثالثة قبل الميلاد، وحمل تقريراً سياسياً مؤدّاه أن [الإله شمش الذي يعيش في العالم الآخر، قد نزل ليلاً إلى هذا العالم، ووهب مفاتيح الأقاليم الأربعة للملك جلجامش]. ومن قاموس هذه القصة الليلية، ولدت لغة الأسطورة رسمياً.

فكلمة [العالم الآخر] التي نحتها الكهنة من لغة الناس، لم تكن كلمة، بل كانت «عالماً آخر مجهولاً بأكمله»، له ثلاث صفات جديدة، مجهزة عمداً على مقاس السحرة:

الصفة الأولى، أنه عالم غائب عن عيون الناس. لا يعرف أسراره أحد، سوى الكاهن الذي يتكهّن بأسرار الغيب. وهي مغالطة شفوية بحتة، لكنها ضمنت للكهنة، أن يحتكروا تفسير الشرائع حتى الآن.

الصفة الثانية، أنه عالم حيّ، لكن بوابته الوحيدة، تقع وراء الموت، مما يعني عملياً، أن مستقبل الناس الأحياء، يبدأ ـ فقط ـ بعد أن يموتوا.

الصفة الثالثة، أنه عالم خارج عن سنن الطبيعة، تنطق فيه الأصنام، وترتاده التنانين المجنحة. لكنه هو العالم الحقيقي، لأنه أزلي وخالد. وهي صياغة تريد أن تقول ـ فقط ـ أن عالم الناس الأحياء، ليس عالماً حقيقياً.

خلال قرن واحد من عمر سومر، كان الكهنة قد ضمنوا لأنفسهم المقام الثاني في أول دولة إقطاعية عرفها التاريخ، وكان أهل سومر، قد خرجوا من الحياة الدنيا دون أن يدروا، وذهبوا للحياة، في عالم آخر، وجديد، وغائب، وخرافي، وغير معقول إلى ما لا نهاية.

هذا العالم الآخر، لم يكتشفه الكهنة في السماء، بل ابتدعوه ـ شفوياً ـ في لغة الناس على الأرض. إنهم لم يخلقوا عالماً غائباً، بل خلقوا لغة غائبة، مسخرة للحديث عن عالم أسطوري، لا يعرفه أحد من الأحياء على الأقل. وفي ظلّ هذه الخدعة الشفوية، كان بوسع الكاهن، أن يقلب لغة الناس رأساً على عقب:

إنه يذبح طفلاً حيّاً، على قدمي صنم ميّت. لكن الناس لا

يسمّـونه «رجـلاً مجنونـاً» بل يسمّـونه «حكيمـاً عالمـاً بـأسرار الغيب». فهو لا يذبح الطفل حقاً، بل يرسله إلى الحياة الخالـدة في عالم آخر. والصنم الميت، ليس صنماً ميتاً، بـل إلهاً حيّـاً في عالم آخر. وذبْح الأطفال، ليس جريمة دنيئة، بل شعـائر دينيـة في قاموس العالم الآخر. إن كل ما يفعلـه الكاهن المميت، يمكن تبريره للناس الأحياء، بلغتهم الحيّة، ما دامت اللغـة نفسها، لا تخاطب عالم الأحياء أصلاً.

لهذا السبب.

ورداً على هذه الخدعة الشفوية بالذات، ولـدت لغة الـدين. وقد تميّز ميلادها، بظهور كتـاب مقدّس [لم يكتبـه الكهنة]، لـه لغة مقدسة [غير لغة الكهنـة]، لا ينكر ألـوهية الصنم فحسب، بـل ينكر عالمه الغائب من أسـاسه. وفي نصّ هـذا الكتاب المقـدس، تكلّم الإلـه الحيّ، وسكت الصنم الميت، وبـات العـالم قـابـلاً للتفسير بلسان الأحياء فقط.

فكلمـة «عالم الغيب» في لغـة الإنسان الحي، تعني ـ حـرفيـاً ـ عالم المستقبل، لأن المستقبل، هو العالم الوحيد الغائب، الـذي يعرفه الناس الأحياء، ويوقنون بوجوده، دون أن يروه، ويعلمون أنـه آت، ويتحملون مسؤوليتـه شرعاً. وقـد التزم الـدين بهـذا التفسير الحي، ورفض كل تفسير سواه، وجعلـه شريعة إلهيـة، وسمّاه «مقدساً» لكي يميّزه عن تفسير السحرة، ونجح بذلـك في استعادة اللغة الغائبة في السماء، إلى واقع النـاس على الأرض. إن العالم الذي قلبـه الكهنة، يستعيـد توازنـه فجأة، في ثـلاثة مواقع رئيسية:

في الموقع الأول، لم يعد عالم الغيب، غائباً عن عيون الناس، بل صار اسمه المستقبل، وصار بوسع الناس أن يعرفوا مستقبلهم سلفاً، بقليل من المنطق وعلم الحساب.

في الموقع الثاني، لم يعد عالم الغيب، رهناً بما يقوله الكهنة. لأن المستقبل الوحيد الذي يعرفه الإنسان الحي، مستقبل لا يضمنه القول، بل يضمنه الفعل.

في الموقع الثالث، لم يعد عالم الغيب خارجاً عن سنن الطبيعة، بل صار طبيعياً، وصار قابلاً للتفسير العلمي، حتى إذا نطقت فيه الأصنام، وارتادته التنانين المجنحة. فمستقبل الإنسان عالم مدهش - مثل عالم السحرة الغائب - لكنه لا يحتاج إلى لغة الأساطير.

هذا التفسير الديني لكلمة «عالم الغيب»، رفضه الكهنة في جميع العصور، بحجة أنه تفسير إلحادي، قائم على إنكار البعث بعد الموت. وهي تهمة مقلوبة مثل كل شيء في لغة السحرة، لأن الدين لا يؤكد فكرة البعث فحسب، بل يفسرها باللغة الوحيدة التي يفهمها الأحياء:

فالناس لا يرون الميت حياً في السماء، بل يرونه حياً في أعماله على الأرض. إنهم لا يحتاجون إلى دليل على صحة البعث، لأن واقعهم نفسه هو الدليل. وقد التزم الدين بما تراه عيون الناس، فأعلن أن البعث رهن بالأعمال وحدها، وأن ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ (سورة الزلزلة: ٧ و ٨)، هنا في واقع الناس على الأرض، وفي مستقبلهم معاً. وهو تفسير لا يقول إن الإنسان يفنى بعد الموت، بل يقول إنه لا يستطيع أن يفنى - حتى إذا أراد - لأنه يعيش مع أعماله في لوح محفوظ.

إن الدين لا ينكر حق الحي في الحياة الخالدة، لكنه لا يتحدث عن الموتى، ولا يكلم الناس الحاضرين، عن عالم غير حاضر، بل يخاطب الأحياء، بلغة الأحياء، ويقول إنهم مسؤولون شرعاً عن الحاضر والمستقبل، لأنهم مسؤولون حقاً، وعملياً، وبالفعل، وبالمنطق، وبالعدل، وبالحساب.

في كالديا ـ جارة سومر ـ افتتح النبي ابراهيم مسيرة الدين، بدعوة معلنة إلى تحطيم الأصنام، وتحريم القربان البشري. وبدأت بذلك معركة هائلة بين شريعتين، تتقاتلان بالسيوف في لغة واحدة.

شريعة تعني فيها كلمة «الرب» صنماً ميتاً، وشريعة تعني فيها الكلمة نفسها إلهاً حيّاً. إحداهما تقول إن عالم الغيب غائب عن عيون الناس، لا تراه سوى عين الكاهن. والأخرى تقول إن عالم الغيب، اسمه المستقبل، وإن الناس يرون مستقبلهم جيداً، لأنه يولد في حاضرهم، ويكون من صنع أيديهم. إن الفرق الهائل بين هاتين الشريعتين، لا يظهر في بناء اللغة، بل يظهر في بناء المواطن.

فشريعة السحرة، تتكلم بلسان الصنم الغائب، وتخاطب مواطناً مغيباً عن حاضره، علامة غيابه. إنه ينكر ما تراه عيناه، وينكر ما يقوله عقله، حتى يسجد خاشعاً في حضرة صنم.

وشريعة الدين، تتكلّم بلسان الإله الحي، وتخاطب مواطناً حاضراً في عالم الأحياء، علامة حضوره، أنه مسؤول شخصياً، عن واقعه ومستقبله، لأنه لا يعول على ما يقوله الساحر.

بين هذين المواطنين، ثمة فجوة واسعة، بقدر الفجوة بين رجل حي وبين جثة رجل. وهي فجوة منظورة، وظاهرة للعيان في وضح النهار، تعيش مثل الناس الأحياء أنفسهم، وتتنفس في مجتمعهم، وقوانينهم، ونظم حكمهم، كما تحلّ الروح في الجسد. وفي ضوء هذا المقياس العلني، يكون التمييز سهلاً ـ وعلنياً ـ بين ما يُدعى باسم الصحوة الدينية وبين صحوة الدين نفسه.

إن الدعوة التي ترتفع حالياً ، تحت شعار «الصحوة الإسلامية»، دعوة لا تتكلّم لغة الإسلام، لأنها لا تنادي

بمسؤولية الأحياء عن حاضرهم ومستقبلهم، بل تنادي بمسؤولية الأئمة ورجال الدين. وهي علامة معروفة في لغة الصنم يستحيل تمريرها بوسائل الفصاحة، لأنها تنطق علناً في سلوك الناس.

ففي ظلّ هذه الصحوة الإسلامية، يولد الآن مجتمع إسلامي مغيب، علامة غيابه أنه ينكر ما تراه عيناه، وينكر ما يقوله عقله، ويفعل ذلك علناً، ورسمياً، وباسم الإسلام نفسه، لأنه يملك إسلاماً شفوياً قادراً على تبرير الخطيئة بالكلام.

في هذا المجتمع الغائب، يحكم الصنم ـ وعائلته ـ باسم الشرع، ويُقاد المسلمون بالعصي والكلاب المدرّبة، كما تُقاد الخرفان. لكن الشريعة الشفوية، لا تسمي القطيع قطيعاً، بل تسميه «رعية»، في استعراض واضح، لما تستطيع اللغة أن تفعله على يد رجل بليغ.

في هذا المجتمع الغائب، تقضي المرأة المسلمة عقوبة السجن المؤبد، في زنزانة متنقلة، اسمها «الحجاب». وتداهمها أمراض السجناء علناً، من العمى المبكر، إلى التخلّف العقلي، لكن الشريعة الشفوية، لا تسميها «امرأة سجينة»، بل تسميها «سيدة مصون»، بحذف التاء من رأس النون، زيادة في طلب الفصاحة.

في هذا المجتمع الغائب، يولد الطفل البريء، تحت اسم [عفريت]. ويتولّى معلّمه حبسه في القمقم، بضربه، وركله، وقرصه، ولعنه. لكن الشريعة الشفوية، لا تسمي التعذيب تعذيباً، بل تسميه «تهذيباً»، لأن الجناس والطباق أفضل من الصدق.

في هذا المجتمع الغائب، يعادي رجال الدين الوقورون جسد الإنسان، ويسمون وجه المرأة «عورة». وهي إهانة لا يستحقها

وجه الذئب نفسه، لكن الشريعة الشفوية لا تفرق بين الوجوه.

في هذا المجتمع الغائب، يزدهر السحر في ثياب الحكمة، ويتـولى الوعّاظ الأميون إرشاد الناس في شؤون الدنيـا والآخرة معـاً، من دون معرفة، أو تـأهيل. لكن الشريعـة الشفويـة، لا تسمي الواعظ الأمي ساحراً، بل تسميه «رجل اللـه العارف بـالأسرار الخفيّـة»، في فتوى لا بـد منها لتغطيـة رأس الجهـل بطـاقيـة الإخفاء.

في هذا المجتمع الغائب، تسود قيم أخـلاقية اسمهـا «حميدة»، وكـل الناس يحمـدون ربهم، تحت إدارة تقر حكم الفـرد، وتقرّ منطق القـوة، وتعترف بشرعيـة القتل، وتكـذّب علنـاً في جميـع وسائل إعلامها الرسمية. وفي منـاخ اجتماعي من هـذا النوع، تكون القيم الحميدة فعلاً - والمفيدة فعلاً - هي الكذب والنفـاق والقسـوة والاغواء، والقـدرة على التعـايش مع الظلم إلى مـا لا نهاية. لكن الشريعة الشفوية، لا ترى حجم الفـرق بين مـواطن يشرب من النهر، ومواطن يركض وراء السراب.

إن هذه «الصحوة الإسلامية» التي تريد أن يستيقظ الإسـلام، وينـام المسلمـون، دعـوة ينقصهـا صـوت الإلـه الحيّ، وليس بـوسعها أن تعـوّض هذا النقص، بـالفصاحـة أو بـالشطـارة، وادعاء الغيرة على الدين، وليس بوسعها أن تجنّب المسلمين شرّ الخلـود في النار، إلّا إذا اكتشفت الفجـوة القـائمـة بـين لغـة الإسلام وبين لغة الكهنة، وعـادت من عالمهـا الغائب في أقـوال الأئمـة، وضمنـت مسؤوليـة المـواطـن الحـي عـن الحـاضر والمستقبل، في نظام إداري قادر على توفير الضمان.

من دون هذه الشروط، ينقطع الجسر القـائم بين المسلمـين وبين الإسلام، ويدير كلاهما ظهره لـلآخر في السر والعلن، عـلى غرار ما يحدث الآن، باسم «الصحوة الإسلامية». فالدين لا يُخـاطِب المـواطن الحي، إلّا إذا خاطب واقعـه المُعاش، وتكلّم بلسـانـه،

وأعاد إليه صوته في شؤون الإدارة والحكم. وهـو شرط لا يوفي به إسلام يقوم على سلطة الموتى، بـل إسلام يقـوم على سلطـة الأحياء.

الفصل الحادي عشر

سَيَعيش عبد المولى في بيتِ مولاه

مرة، كل أسبوع، يجتمع جميع العرب في يوم اسمه يوم «الجمعة»، داخل مكان اسمه «الجامع»، في اجتماع دوري عام، على مستوى الأمة. لكن المواضيع التي تطرح أسبوعياً أمام هذا المؤتمر، تبدو دائماً جانبية جداً، ومفتعلة، وجوفاء، وغير ضرورية، ولا تحتاج إلى عناء الاجتماع أصلاً.

مصدر هذه المفارقة، أن المواطن المسلم يتنازل عن صوته في لقاء الجمعة، من قبل أن يولد. ويتعلم أن يجلس صامتاً، ومطأطيء الرأس، في حضرة واعظ، يقرعه على ذنوبه من فوق المنبر. وفي مشهد مقلوب إلى هذا الحد، يكون من البديهي، أن يقف كل شيء على رأسه، حتى يتكلم أهل السماء، ويسكت أهل الأرض. لكن المشهد له وجه آخر، عندما يستعيد وضعه الحقيقي:

فيوم الجمعة الذي يتحدث عنه القرآن، يوم مخصص للحوار السياسي، وليس للصلاة فقط. وقد اختار الرسول عليه السلام، اسم [الجامع]، بالإضافة إلى اسم [المسجد]، لكي يحدد هذا المفهوم القرآني الجديد لكلمة [بيت الله].

قبل عصر الرسول، كان [بيت الله]، هو مكان الصلاة، الذي

يؤمه الناس للدعاء وسماع المواعظ. وكانت مسيرة الحضارة قد عرفت هذا البيت تحت أسماء كثيرة منها: [معبد، وهيكل، وكنيسة، وصومعة، ودير، ومسجد]. لكن وظيفتها جميعاً، كانت قاصرة على الصلاة والوعظ، وكان [بيت الله] في ظل هذا المفهوم الرهباني، عاجزاً عجزاً ظاهراً عن ضمان عدل الله على الأرض. إن الرسول محمداً عليه السلام هو الذي استكمل هذا النقص الأساسي، لأول مرة في تاريخ الدين، فأضاف إلى [بيت الله] بيتاً آخر سماه [الجامع]، ودعا الناس إلى اللقاء فيه، مرة في الأسبوع على الأقل، لكي يحاسبوا حكوماتهم أوّل فأوّل. وعلى يد رسول الله شخصياً، تمّ تطوير هذا المؤتمر، وتطوير لوائحه وقوانينه في أدق التفاصيل: فقد اعتمد الرسول مبدأ الحوار السياسي، ببند صريح في نص الشريعة، وأعلن للناس أن أفضل الجهاد عند الله كلمة حق ضد سلطان ظالم، وألزمهم بمبدأ الجدال بالحسنى، وعلمهم جميع الشروط المطلوبة لأداء الحوار الجاد، من وجوب خفض الصوت، إلى تحريم الغمز والهمز والتنابز بالألقاب.

في هذا الجامع، اكتسب [بيت الله]، وظيفة سياسية، لأول مرة ـ وآخر مرة ـ في التاريخ. فلم يعد بيتاً مقدساً للصلاة وحدها، بل صار أيضاً بيتاً مقدساً للحوار السياسي، ونقد الادارة، وصياغة القوانين، والمحاسبة، والمراجعة، دورياً، وكل أسبوع، ومن دون انقطاع. وقبل وفاة الرسول، عليه السلام، كان هذا الجامع، مؤتمراً مفتوحاً رسمياً، أمام كل مواطن، وكل مواطنة، ينعقد كل يوم جمعة، على مستوى الأمة بأسرها، في

بيت، لا تسري عليه قوانين الدولة، ولا يعترف المجتمعون فيه بسلطتها، ولا يخشون غضبها، ولا يهمهم رضاها، ولا يترددون في محاسبتها علناً، وفي جميع الأوقات. وتحت راية هذه الادارة المحررة، ولد المواطن العربي الفريد الذي هز أرجاء الدنيا، قبل

منتصف القرن الثامن، وتعود العرب أن يفاخروا به في كتبهم المدرسية حتى الآن.

لم يكن ذلك المواطن العملاق أطول قامة. ولم يكن يختلف عن السلف والخلف في شيء، سوى أنه كان أول مواطن عربي، وآخر مواطن عربي، له صوت مسموع في مؤتمر يوم الجمعة. وكأن هذا الصوت قد أحاله فجأة من رجل واحد إلى زلزال.

فهذا هو المواطن الذي قال لأبي بكر: [والله، لو رأينا فيك اعوجاجاً، لقومناه بسيوفنا]. وهو المواطن الذي حاسب عمر على متر من قماش الصدقة، وجلد ابن العاص بالسوط، وثار في وجه عثمان، وفرض الزكاة على الأثرياء، وأقرّ قانون الضمان الاجتماعي، وقاتل الأفيال بيديه دفاعاً عن صوته في الجامع.

إن مؤتمر يوم الجمعة، هو الذي صنع هذا المواطن القادر على النقد والحساب. وقد تعمد الرسول أن يوكل امامة الصلاة الجامعة إلى المسؤول السياسي شخصياً، لتسهيل مهمة الحوار السياسي بالذات. لكن ثقافتنا الإسلامية، أباحت لنفسها أن تبطل نصف سنة رسول الله، باسم الحفاظ على نصفها الآخر.
فقد انهار نظام الجامع، قبل مرور ربع قرن على وفاة الرسول. ونجح الأمويون في الغاء وظيفته السياسية، بمنع الحوار السياسي من أساسه. لكنهم لم يعرفوا كيف يمنعون الاجتماع نفسه، مما اضطرهم إلى البحث عن خطة تضمن لهم أن يتم الاجتماع في صمت مطبق. وهي معضلة، حلها الأمويون في يسر، بإرسال خطيب إلى كل جامع، في كل يوم جمعة، مهمته الأولى ـ والثانية ـ هي أن يتكلم في الاجتماع لكي لا يتكلم المجتمعون.
أمام هذا الخطيب، خسر يوم الجمعة نصف معناه، وانقلبت دولة المسلمين رأساً على عقب، فتحول الجامع إلى صومعة للصلاة وسماع المواعظ، وغاب الحوار السياسي وراء خطبة

الوعظ، وانتقلت زاوية الرؤية من موقع الناس إلى موقع الخطيب، حتى أصبح حضور الناس أنفسهم مجرد نوع من الغياب. إن يوم الجمعة الذي نعرفه الآن، يبدو في الظاهر نسخة طبق الأصل من يوم الجمعة الذي عرفه رسول الله، لكنه في الواقع نسخة ناقصة جداً، لأنها من دون لسان.

فالشعائر لا تزال على حالها، ولا يزال الأذان يرتفع في موعده، والمواطن المسلم يذر البيع، ويركض ملبياً الدعوة إلى الاجتماع، بعد أن يلبس أفضل ثيابه، ويغتسل، ويتطهر، ويتجنب أكل الثوم، لكي لا يزعج أحداً خلال الحوار. لكن الحوار نفسه ممنوع، وغير ممكن، وغير مطلوب. لأنه هو الصوت الذي جرد الأمويون ضده مائة ألف سيف ومائة ألف واعظ، ونجحوا في إسكاته طوال أربعة عشر قرناً حتى الآن.

في هذه النسخة الساكتة، ولد يوم الجمعة العجيب، الذي يجتمع فيه جميع المسلمين دورياً، داخل مكان اسمه الجامع، لكي لا يقولوا شيئاً طوال مدة الاجتماع. وهو مشهد لا يبدو مقلوباً فحسب، بل يبدو في الواقع شبه مسحور:

فهذا مواطن اسمه عبد الله، يذهب أسبوعياً إلى اجتماع في بيت الله، لكي يحضر مؤتمراً رسمياً على مستوى الأمة. لكنه لا يفتح فمه خلال الاجتماع، ولا يتكلم مع المجتمعين، ولا يبوح لهم بكلمة، ولا يطلب عونهم، ولا يعاتبهم، ولا يقول لهم شيئاً سوى عليكم السلام.

إنه يترك عمله لحضور المؤتمر، ويغتسل، ويستعد، وينطلق إلى الجامع، حاملاً في صدره أكثر من مأساة. لكنه لا يفعل شيئاً في الجامع نفسه سوى أن يجلس ساكتاً بين صفوف من الناس الساكتين.

بعض هؤلاء الناس من دون عمل. بعضهم من دون دواء.

أغلبهم يعيش في دوامة، وتطارده همومه بين الركعة والسجود. فكل مواطن في هذا الاجتماع، له حاجة ملحة عند الله، لكن أحداً منهم، لا يُفتح فمه في بيت الله نفسه.

إنهم يجلسون ساكتين، ومنكسي الرؤوس، لكي ينصتوا في صبر لواعظ أمي مثلهم، فقير مثلهم، مظلوم مثلهم، يحدثهم عن جنة لا يعرفون طعم الحياة فيها إلا بعد أن يفارقوا الحياة. وإذا كان هذا المشهد المسحور، قد راق لأعين الوعاظ، حتى أصبح الوعظ حرفة، فإنه لم يرق لعين الله، ولم يجن المسلمون من ورائه سوى أنهم خسروا حتى الآن جنة الدنيا. وبات عليهم أن ينتظروا ماذا سيخسرون أيضاً في الآخرة: إن مواطننا المسلم الحالي[الفقير، المتخلف، الخائف، القصير القامة، الذي نشكو من ضعفه على جميع الجبهات] هو النتيجة الصحيحة ـ والعادلة ـ لما فعله المسلمون بيوم الجمعة.

فهذا مواطن ساكت، على مقاس ثقافة لا تريد الحوار.

مواطن بلا لسان. يتنازل عن حقه في الدنيا، من قبل أن يولد. صبور. مطيع. قابل للتعايش مع الظلم ـ على الأقل ـ إلى يوم القيامة. إنه المواطن الذي خسر صوته الوحيد، وتحول بطول الصبر إلى مواطن ـ جمل.

فبإلغاء الجامع، نجم عنه حرمان المواطن المسلم من وسيلة الحوار السياسي، وطرده خارج مظلة الجماعة، لكي يقف وحده، من دون سلاح، في وجه حاكم مسلح ، يحرسه ألف سيف، ويدافع عنه ألف لسان. وفي ظروف هذه المواجهة غير العادلة، كان على المواطن المسلم أن يقبل الهزيمة مسروراً، ويركع في طلب العفو أمام حاكم قاهر، لا يستطيع أن يأمن شره، إلا إذا أقنعه عملياً بأنه حقاً مجرد جمل. وقد أتقن المواطن المسلم أداء هذا الدور الصعب على مر السنين، حتى تعلم أن يحمل أثقاله في صمت، ويجتر أحلامه في صمت، ويعيش مثل الظل،

على هامش الأشياء. إن إلغاء نظام الجامع، قد نجم عنه إلغاء المواطن المسلم شخصياً. لكن ثقافتنا الإسلامية المسيّسة لم تفهم هذه المعادلة البديهية حتى الآن.

فالدعوة التي ترتفع حالياً في أرجاء الوطن العربي، مطالبة [بإحياء الإسلام]، دعوة لا تطالب بإحياء صوت المواطن المسلم في مؤتمر يوم الجمعة، بل تهدف إلى تكريس إلغاء الحوار، باسم الإسلام نفسه. إنها ليست صوت الناس المجتمعين في المؤتمر، بل صوت الواعظ، الذي يتكلم نيابة عن الناس أنفسهم. ولهذا السبب، فقد أصبح [إحياء الإسلام]، هو إحياء شخصية الواعظ بسبحته وفصاحته وولعه بالتاريخ، وليس إحياء المواطن الحاضر، بمشاكله الحاضرة في أرض الواقع. وقد تركزت الدعوة حتى الآن، في حجاب المرأة، وتحريم الاختلاط، ومحاربة المواطن في جسمه وعقله، وحرمانه ـ باسم الشرع ـ من أن يكون مسؤولاً عن شيء، بما في ذلك عن طول لحيته. إن هذه الدعوة الرهبانية قد تكون دعوة ساذجة، لكنها ليست دعوة بريئة:

فالإصرار على إلغاء نظام الجامع، فكرة سياسية، لها مبرر سياسي قوي. أما إصرار فقهاء المسلمين على تجاهل نظام الجامع، باسم الدين بالذات، فذلك أمر لا تفسير له. وهي حقيقة ثبتت في تجربة إيران، وسوف تثبت في كل تجربة إسلامية أخرى، حتى يكتشف المسلمون ملامح المؤامرة، ويستعيد المواطن المسلم صوته المفقود، في مؤتمر يوم الجمعة.

فإحياء الإسلام، هو إحياء الحوار السياسي في الجامع، وتحرير المنبر من شخصية الواعظ، وإفساح المكان للمواطن الحاضر، لكي يتحدث عن عالمه الحاضر، ويناقش مشاكله الحاضرة، ويبحث عن حلولها مع مواطنيه الحاضرين. وهو حوار ـ إذا سمعه الفقهاء ـ فسوف يدهشهم أن الناس لا يوافقون على

حجاب المرأة، لأن نصف الناس من النساء. ولا يـوافقون عـلى إمـامة الفقيـه، لأنهم لا يريـدون أن يتفرقـوا بين الفقهـاء. ولا يملكون وقتاً، ينفقونه في نقاش مثل هـذه المواضيـع أصلاً، لأن وقتهم مخصص لنقـاش مشـاكـل ملحـة حقيقيـة، من خفض أسعار الخبز، إلى رفع مستوى التعليم، ونوع الخدمة الصحية، وحالة الطرق، وخدمات النقل، ووظيفة الإعلام، وضبط الميزانية، وحصر المخـالفات، وضمـان القـدرة عـلى التصـدي، لمن يهـدد مستقبلهم، ومستقبل عيالهم. وهو حوار، قـد لا يروق للفقهـاء، لأنـه لا يدور حـول عدالـة عمر بن الخطـاب، ولا يشغل نفسـه بالماضي، ولا يتحسر على غياب الإسلام، لكنه هو الحوار الـوحيد القادر، على إحياء عصر عمر، وإحياء الماضي، وإحياء الإسلام.

SS

الفصل الثاني عشر

حضرة الحكومة

الصفة الغالبة على الاعلام العربي، أنه اعلام مسخر علناً، لخدمة هدفين سياسيين: أولهما أن يتجاهل أخطاء الحكومة، والثاني أن يمجد منجزاتها الادارية، بكل وسيلة في حوزته، بما في ذلك قصائد الشعر، وأغاني الأطفال. وهما هدفان، ينطلقان في الظاهر، من خطة اعلامية مشروعة، لكنهما في الواقع مجرد شاهدين صاخبين على غياب الشرعية بالذات.

فالحكومة الوحيدة التي تملك حقاً مشروعاً في الدعاية لنفسها، هي - فقط - الحكومة الحزبية، القائمة على الانتخاب الحر، والمعرضة للحساب والسقوط، التي تضطر يومياً إلى مواجهة صوت المعارضة بصوت اعلامي مضاد. وهي حكومة، صفتها الدستورية أنها لا تنفق على الدعاية من بنود الميزانية العامة، بل من بنود ميزانية الحزب. وإذا غامرت ذات مرة بتبذير نقود المواطنين على الدعاية لنفسها، فالعادة أن تفضحها معارضة غاضبة على مشهد من جمهور غاضب، أمام محاكم علنية.

في الوطن العربي، ليس ثمة حكومة انتخابية واحدة، وليس ثمة أحزاب، ولا أحد يحتاج إلى صوت اعلامي، للرد على المعارضة، لأن المعارضة لا تملك صوتاً في الأساس. لكن سوق الدعاية

الحكومية نفسها رائجة جداً، بوسائل اعلامية متطورة جداً، يصل حجم انفاقها الى ملايين الدولارات سنوياً في بلدان تعاني غياب الخبز.

سبب هذا الرواج المستحيل، أن الحكومات العربية تنفق على الدعاية لنفسها من بنود الميزانية العامة. وهي مخالفة صريحة، يعاقب عليها القانون بالسجن والغرامة في أي نظام حزبي، لكنها ليست مخالفة، في ثقافة العرب السياسية التي نشأت في بيت سلطان مغرم بالاطراء، ينثر الدنانير على رؤوس الشعراء يومياً. وقد تم تمريرها في يسر مطلق، بمثابة تفسير عصري لما فعله السلطان دائماً. وتعلمت كل حكومة عربية على حدة أن تنفق على برامجها الدعائية علناً من ميزانية مخصصة لشراء خبز المواطن وزيته.

بعد ظهور النفط، تضاعف حجم الانفاق فجأة بمعدل مرتين في السنة، فبلغ مجموع ما أنفقته الحكومات العربية على اعلامها الموجه خلال سنة ١٩٨٠، أكثر من خمسمائة مليون دولار، بزيادة قدرها أربعمائة في المائة، عن ميزانية الاعلام العربي، قبل عشرين سنة. وقد زاد هذا الذهب اغراء، أنه كان ذهباً مكدساً على الرصيف، في خزانة مثقوبة لا تخضع للجرد القانوني، ولا تنضب ولا تغضب، ولا تحاسب.

تحت ظروف مواتية من هذا النوع، ازدهرت وسائل الاعلام الحكومي تقنياً، وقفزت ألف سنة طويلة، في خطوة واحدة. فخرجت من عصر المتنبي إلى عصر التلفاز الملون والجريدة «الدولية»، حتى بدا - للوهلة الأولى - ان الحكومات العربية قد اكتشفت لتوها نظرية جديدة في الاعلام الناجح، من دون نظام حزبي. لكن ذلك، كان للوهلة الأولى فقط.

أما في أرض الواقع، فقد كانت نظرية الاعلام الحكومي فكرة

قديمة من عصر المتنبي نفسه. وكان من الظاهر للعيان أنها تقوم على مخالفة دستورية صريحة، وأن النجاح الذي يتحقق بالخروج على القانون، لا يسمى «نجاحاً» إلّا في اعلام فاشل جداً. وقد أثبت سير الأحداث ان الانفاق على وسائل الاعلام العربي من بنود الميزانية العامة، لم يكن حلاً مفيداً بالنسبة إلى الاعلام العربي، بل كان حلاً مسموماً بعرق المواطنين الفقراء، ما لبث أن أصابه في الموضع المميت.

فالشرط الأساسي للاعلام الناجح هو أن يتولى الانفاق على نفسه بنفسه، لكي يصبح مصدراً مشروعاً للكسب، ويتطور إلى حرفة مشروعة ناجحة. وهو شرط، يحتم بدوره، أن يكون الاعلام سلعة ضرورية. ويكون مفيداً، ومتقناً، وصاحب حق شرعي في قرش المواطن. لكن مشكلة هذه المواصفات، انها لا تتوفر ببذل المال وحده، بل ببذل المال والجهد ضد معارضة قوية في مجتمع مفتوح للحوار، قائم على تبادل المعلومات، وقادر على ضمان حرية الرأي. وإذا كانت الحكومات العربية، قد اختارت أن تختصر نصف الطريق، وتشتري لنفسها اعلاماً ناجحاً، بنقود مواطنيها، فان ذلك، لم يمنحها اعلاماً ناجحاً، بل منحها اعلاماً طفولياً، محروماً من تجربة العمل ضد المعارضة، وساذجاً ـ لهذا السبب ـ مثل كلام الأطفال.

إن الفروق المثيرة للحرج بين الاعلام الحكومي في بيئته العربية وبين الاعلام الحر في بيئته الحزبية، فروق لا تختفي في أدراج الحكومات العربية، بل تتجلى علناً في الصحف والاذاعات طوال الليل والنهار، مثل عقاب لا مرد له على تبذير حق المواطن في غير وجه الحق.

أشهر هذه الفروق المعلنة، أن الاعلام الحر شريك شرعي في الحكم بموجب بند معلن في نص الدستور. فهو سلطة فعلية مثل الحكومة نفسها، يتمتع بحصانة دستورية مثلها، ويملك

حق الرقابة عليها، ويستطيع أن يتحداها في أي وقت، أمام محاكم محايدة.

في المقابل، يبدو الاعلام العربي مجرد موظف حكومي بالأجر. فليس ثمة دستور واحد في الوطن العربي، يعتبر الاعلام سلطة شرعية، أو يضمن له لقمة عيشه أصلاً، إلاّ بشرطين قاسيين، أولهما أن يخدم حكومة لا يعرف عنها شيئاً. والثاني أن يسكت عن كل شيء آخر يعرفه.

وفي ظل هذين الشرطين، لم يكن أمام الاعلام العربي سوى أن يتخلى عن وظيفة الاعلام نفسها، وأن يصبح شاعراً، من دون أن يدري، ويفعل ما فعله المتنبي منذ ألف سنة، فيهجو كافوراً في دمشق، ويمدحه في القاهرة، بأسلوب شعري لا يميزه عن شعر المتنبي سوى أنه أقل موهبة، وأثقل وطأة على الخزانة العامة. ان هذا الاعلام ـ الشاعر ـ يتورط تلقائياً بين مشكلتين:

الأولى: إنه اعلام يستعمل وسائل عصرية واسعة الانتشار، تخاطب ملايين المواطنين في جميع الأوقات.

والثانية: إنه اعلام لا يملك شيئاً هاماً يقوله لهذه الملايين، ولا يعرف كيف يستحوذ على انتباهها باللغة المألوفة وحدها، مما يضطره بالتالي إلى تبني حلول بلاغية بحتة، غير مطوعة لخدمة الاعلام:

أول هذه الحلول، تمثل في استعمال صيغة «الصفة». وهي صيغة سحرية حقاً، تضاف إلى كل شيء، فيصبح شيئاً آخر في لحظة قصيرة، ومن دون عناء. انها تلحق بحكومة غير شرعية، فتصبح حكومة رشيدة. وتلحق بوطن يعاني الزحام والعطش، فيصبح وطناً سامياً إلى العلا. وتلحق بمواطن حافي القدمين، فيصبح مواطناً كريماً، صاحب حضارة عريقة ودين قويم. فالصفة، مثل عصا الساحر، تستطيع أن تحقق جميع

المعجزات، لكنها ـ مثل عصا الساحر أيضاً ـ حيلة لا يصدقها الجمهور.

وقد أفرط الاعلام العربي في استعمال الصفة سلباً وإيجاباً، وورط نفسه في قاموس سحري، معد ـ فقط ـ لمخاطبة الأطفال. فكلمة [الملك المفدى] مثلاً، كلمة لا تستطيع أن تخاطب رجلاً ناضجاً، من دون أن تصبح كذبة علنية. وكذلك كلمة [الرئيس الجليل، والشعب الأصيل، والحكومة الرشيدة، والثورة المباركة، والملك الساهر على شؤون الرعية]، وعشرات الصفات الخرافية الأخرى التي لا يعرفها قاموس الاعلام إلّا بمثابة مادة للضحك.

ثاني الحلول البلاغية المفضلة لدى الاعلام العربي، تمثل في استعمال صيغة المبالغة. وهي أداة سحرية أكثر إثارة، تضاف إلى الصغير، فيصبح كبيراً جداً، وتضاف إلى شجرة واحدة، فتصبح غابة. وتضاف إلى مصفاة للنفط المشرف على النفاد، فتصبح قلعة صناعية لبناء المستقبل. وفي مجال المبالغة، سجل الاعلام العربي لنفسه سجلاً حافلاً بأكثر فنون الكذب سذاجة، وأقلها قدرة على التمويه. وهو الكذب الذي لا يخاطب أفراداً، بل يخاطب أمة بأكملها. فعندما تنشيء الحكومة مزرعة «يعم الخير الوفير أرجاء الوطن». وعندما تبني الحكومة محطة كهرباء «يدخل الوطن في أنوار القرن العشرين». وعندما يستقبل صغار التلاميذ ضيوف الحكومة «تخرج الجماهير الحاشدة لاستقبالهم». وعندما يتكلم رئيس الحكومة نصف الأمي، يصبح كلامه «توجيهات حكيمة». وعندما يكون الناس في حاجة إلى ألف مستشفى، «تبني الحكومة مستشفيين مجهزين بأحدث المعدات، لخدمة أبناء الشعب». فكل شيء يتضاعف حجمه ـ أو ينقص حجمه ـ إلى ما لا نهاية، بتغيير طفيف في زاوية النظر، وفي نوع الأسلوب. وهي حيلة بلاغية

نافعة في تعليم الأطفال، لأنها تشحذ قدرتهم على التخيل، لكنها لا تعلم المواطن المسؤول شيئاً سوى أن الاعلام غير جاد، وغير مسؤول.

ثالث الحلول البلاغية المفضلة لدى الاعلام العربي، تمثل في استعمال صيغة «الحماسة» لشد انتباه الجمهور. فالاعلام الذي لا يقول شيئاً هاماً، يضطر إلى أن يقول شيئاً مثيراً. وهو حل سحري آخر، مهمته أن يحيل الكلمات إلى قذائف، ويجعلها تنفجر، ويتطاير من حولها اللهب، ويسقط أمامها الأعداء صرعى، من دون أن تسيل نقطة دم واحدة. وقد أفرط الاعلام العربي في شن هذه الحرب الطفولية، وخلق لنفسه لغة من الديناميت، لا تكلم المواطن، بل تنفجر فيه. فصوت الثورة «يدوي» في أذنيه، والجماهير «تهدر» من حوله، وأناشيده «تزلزل» الاذاعة، ولغته «رصاص»، وسماؤه «نار»، وأرضه «تستعر» تحت قدميه كالسعير.

وفي مقابل هذه العاصفة الحماسية، لا يملك المواطن العربي صوتاً في اعلان الحرب أو إقرار السلام. ولا يستطيع أن يحمل سلاحاً من دون أن يتعرض للعقوبة. ولم يسأله أحد عن رأيه في أي حرب، دخلتها الحكومات العربية، في أي عصر، وفي أي مكان.

رابع هذه الحلول البلاغية المفضلة لدى الاعلام العربي، تمثل في تفخيم اللقب السياسي إلى أبعد مما تحتمل السياسة نفسها. وقد جال الاعلام الحكومي طليقاً في هذا المجال المفتوح، وأسبغ على حكامه من الألقاب ما تضاءلت بجانبه ألقاب السلاطين. فذهب «خاقان البحرين» وجاء «بطل العروبة، وحبيب الشعب، والرئيس الملهم، والعاهل المفدى، وأمل الجماهير»، في وصلة شعرية بحتة، لا مبرر لها في قاموس الاعلام سوى الجهل بطبيعة اللقب السياسي نفسه.

فالواقع أن اللقب السياسي لا يصلح للتفخيم لأنه ليس لقباً، بل وظيفة تتغير تلقائياً بتغير نظام الادارة. فاذا كان الحاكم هو رأس الدولة وقلبها معاً، يصبح لقبه «رأس الدولة، أو سيف الاسلام، أو القاهر، أو صاحب المعالي، أو حبيب الملايين». أما إذا كان الحاكم مجرد موظف اداري في دولة تحرسها مؤسسات جماهيرية، فإنه لا يملك لقباً أصلاً سوى لقب السيد المدير. وقد نسي الاعلام العربي هذه العلاقة العلنية بين اللقب السياسي وبين نظام الحكم، وانطلق يسبغ الألقاب على حكامه من دون حساب، حتى وصل إلى لقب «صاحب الجلالة»، واضطر الملوك العرب إلى التدخل رسمياً لمنع هذا اللقب الفرعوني من التداول، واغلاق فم الاعلام الفصيح، قبل أن يتبين الناس فحوى كلامه.

إن الحكومات العربية لم تكسب شيئاً من وراء اعلامها الحكومي سوى الاحراج المعلن يومياً على مشهد من العالم بأسره في سجل مكتوب، سوف يبقى مفتوحاً أمام أجيال العرب طوال ألف سنة من الآن. وهو مأزق اشترته الحكومات العربية لنفسها بنقود مواطنيها الفقراء، ولن ينقذها من ويلاته سوى التوبة السريعة عن هذا السلوك السلطاني، والكف عن تبذير المال العام على أغراض الدعاية السياسية، واطلاق سراح الاعلام، لكي يكسب رزقه بعرق جبينه، مثل كل حرفة شريفة فعلاً.

خارج هذه الوصفة، لا يكون الاعلام حرفة شريفة، حتى بشهادة من حضرة الحكومة.

الفصل الثالث عشر

كتاب الحياة والأحياء

التفسير السائد في قاموس الفقه، أن كلمة (الدنيا) تعني (عالم الأحياء)، وأن كلمة (الآخرة) تعني (عالم ما بعد الموت). وهو تفسير يستند في الظاهر إلى نص القرآن، لكن القرآن نفسه لا يسنده بشيء.

فالواقع أن كلمة (الدنيا) ليست إسماً أصلاً، بل صفة تحتاج بالضرورة إلى اسم موصوف. إنها مجرد نعت مضاد لكلمة (قصوى)، تستخدم لتحديد المسافة بين مكانين. وقد أوردها القرآن بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى﴾سورة (الأنفال: ٤٢)، فليس ثمة شيء قائم بذاته اسمه (الدنيا) أو (الآخرة)، بل ثمة اسم موصوف، تلحق به هاتان الصفتان، لأنه يستحق عناء الوصف.

هذا الاسم الموصوف، سقط من قاموس الفقه منذ مولد الفقه، وأخلى مكانه سراً للنعت، حتى أصبح النعت اسماً، فصارت كلمة (الدنيا) تعني (عالم الأحياء)، وصارت كلمة (الآخرة) تعني (عالم ما بعد الموت)، وانقسمت حياة المسلمين تلقائياً بين عالمين، أحدهما هنا على هذه الأرض، والثاني على أرض أخرى. وهي صورة مألوفة في تاريخ الأديان منذ عصر أوزيريس، لكنها لا تستند إلى نص القرآن.

فالقرآن لا يسقط اسم الموصوف، ولا يستعمل كلمة (الدنيا) منفردة في أي مكان. وقد أورد هذه الصفة مائة وأربع عشرة مرة، مقرونة دائماً باسم الموصوف في صيغتين:

الصيغة الأولى، تستعمل كلمة (الدنيا) كصفة لاسم المكان، كما في قوله تعالى: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾سورة (الملك: ٥). وهي صيغة فهمها العرب من دون عناء، لأن كلمة الدنيا كانت مألوفة في لغتهم بمعنى (قريب)، وكان بوسعهم أن يحدسوا أن السماء الدنيا هي السماء الأقرب إليهم. لكن المشكلة ظهرت فجأة عندما بدأ القرآن يستعمل كلمة (الدنيا) كصفة للحياة في صيغة جديدة لم يسمع بها العرب حتى ذلك الوقت.

فكلمة (الحياة الدنيا) مصطلح قرآني بحت، لم يعرفه العرب في تراثهم الجاهلي، ولم يرد مرة واحدة في قاموسهم، ولم يكن من شأنه أن يعني لهم شيئاً سوى أن الحياة لها مكانان، أحدهما قريب على هذه الأرض، والآخر بعيد في السماء. وهو تفسير ناقص بمقدار النصف لأنه يتجاهل نصف ما يقوله القرآن:

فالحياة الدنيا في النص القرآني ليست هي حياة الناس على الأرض، بل هي المرحلة الطفولية منها فقط. وقد وصفها القرآن بأنها (لعب ولهو) لأنها مرحلة غير مسؤولة، وغير مؤهلة لضمان حق الحياة في السلام والعدل. إنها ليست حياتنا كلها، بل هي النقص الطبيعي فيها، الذي أراد القرآن أن يستكمله بوسائل المعرفة والجدل. وإذا كانت (الحياة الدنيا) قد أصبحت الآن هي (الحياة كلها) في لغة العرب، فذلك أمر مرده أن العرب خسروا حقهم في بقية الحياة منذ زمن بعيد.

منهج القرآن في استخدام كلمة (الدنيا) له قاعدتان: فإذا وردت هذه الصفة، من دون كلمة (الآخرة)، يرد معها اسم الموصوف كما في قوله تعالى: ﴿ذلك متاع الحياة الدنيا، والله عنده حسن المآب﴾ سورة (آل عمران: ١٤).

أمـا إذا وردت هذه الصفـة مع كلمـة (الآخرة)، فـإن القـرآن يتجنب تكرار اسم الموصوف بثلاثة حلول:

الحل الأول: أن يحذف اسم الموصوف المكرر قبل كلمة الآخرة، كما في قوله تعالى: ﴿بـل تؤثرون الحيـاة الدنيـا، والآخرة خـير وأبقى﴾ سورة (الأعلى: ١٦ و ١٧).

الحل الثاني: أن يستبدل اسم الموصوف المكرر بكلمة مرادفـة، كما في قوله تعالى: ﴿وما هذه الحيـاة الدنيـا إلا لهو ولعب، وإن الدار الآخرة لهي الحيوان﴾ سورة (العنكبوت: ٦٤).

الحل الثالث: أن يُضمّن اسم الموصوف لغرض الايجاز كما في قـوله تعـالى: ﴿فاطـر السموات والأرض، أنت وليي في الـدنيـا والآخرة﴾ سورة (يوسف: ١٠١)، وهو تضمين لاسم الموصوف، وليس حذفاً له، لأن القرآن لا يجمع هاتين الصفتين أبداً إلا مع كلمة (الحياة).

في جميع هذه الآيات لا يقول القرآن إن الدنيا هي عالم الأحياء على الأرض. بل يقول إنها جزء عابر منه لأنهـا مرحلـة طفوليـة عابرة. وقد جاء في سورة (الأنعام: ٣٢): ﴿وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو﴾، وفي سورة (الحديد: ٢٠): ﴿اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم﴾. وهو تقريـر لا يريـد أن يقول إن الحياة كلها عبث، بل يقول بوضـوح إن الحياة الـدنيا مـرحلة طفـولية، وغـير مسؤولة، لأنهـا مشغولـة بالحـاضر عن المستقبل، مثل حياة الأطفال.

فـالصفة الأولى لعقـل الطفـل أنـه مقيـد إلى الـزمن الحـاضر، ومشغول دائماً بمـا يريـده الآن عما يحتـاج إليه فعـلاً. إنه لا يحمل مسؤولية الإنسـان عن المستقبل، ولا يضمن حق الحيـاة في السـلام والعدل، ولا يختلف في هـذا الشـأن عن أي حيـوان أعجم آخر. لكن ذلك لا يجعل الطفل حيـواناً إلى الأبـد إلا إذا نسي أن يكبر.

إن القرآن لا يدين حياة الأطفال، بل يدين الحياة المشغولة بالحاضر عن المستقبل، لأن هذه الصفة الطفولية علامة مؤكدة على سقوط الإنسان المسؤول، والعودة بالحياة إلى عالم الغابة ملايين السنين إلى الوراء. فالقرآن لا يخاطب جميع الأحياء، بل يخاطب الحي الوحيد الذي يعرف أن الحاضر مسؤول شرعاً عن المستقبل، ويعرف أن إسقاط هذه المسؤولية ليس إنكاراً لشريعة، بل إنكاراً لحق الحياة في الخروج من شريعة الغابة. وهي جريمة عقابها العادل - والتلقائي - أن يخلد الإنسان في غابة إلى الأبد.

فالحياة الدنيا في النص القرآني ليست هي حياة الحيوانات والأشجار، بل هي حياة الإنسان المسؤول الذي يعرف يقيناً أن الله قد بعثه من جسد طفل وعقل طفل، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكشف له علاقة الحاضر بالمستقبل، وأعطاه بذلك مفتاحاً خاصاً لباب الجنة.

لا أحد غير الإنسان، يعيش تجربة البعث من عالم الطفولة.

لا أحد غيره يغادر سجنه الغريزي الذي تحرسه غرائز عمياء، ويفتح لنفسه باباً على عالم لا يحرسه سوى صوت العقل والمنطق. إنه الحيوان الخارق الوحيد الذي يخرج من (حياته الدنيا)، ويدخل فعلاً في (حياة أخرى)، يواجه فيها مسؤوليته عما كسبت يداه، ويدفع فيها ثمن خسائره شخصياً.

هذا البعث من الحياة الغريزية يسميه القرآن بعثاً من الموت. وهي تسمية تعني ما تقوله حرفياً. فخروج الإنسان من عالمه الطفولي الغائب في ظلام اللاوعي، إلى عالم العقل الحاضر في ضوء الصحوة واليقين، خروج خارق لجميع قوانين الطبيعة، مثل البعث من الموت. لكن العرب الوثنيين أساءوا فهم هذه الحقيقة الماثلة أمام أعينهم، ونقلوا الجدال إلى عالم الأموات

الذي يعرفونه في لغتهم الوثنية، فأنكروا خروج الموتى إلى الحياة، وسخروا من فكرة البعث نفسها، وتحدوا الرسول عليه الصلاة والسلام لكي يحيي أمامهم رجلاً ميتاً. ولو كان الرسول يريد من العرب أن يؤمنوا بالبعث بعد الموت فقط لقبل هذا التحدي أو سكت.

لكن الرسول كان يدعو العرب إلى الإيمان بالبعث في هذه الحياة، وكان يعرف أن هدفه لا يتحقق بإحياء رجل ميت، بل بإعادة الوعي إلى جيل غائب عن عالم الوعي. وقد اختار أن يجادل، ويحاور، ويضرب أمثلة من التاريخ، لشرح العلاقة المباشرة بين حاضر الناس، وبين مستقبلهم. وهو رد أوجزه القرآن في نقطة صاعقة مؤداها أن البعث من الموت أمر واقع، لكنه أمر لا يحتاج إلى دليل من عالم الموتى لأن الدليل موجود هنا على هذه الأرض:

فكل جيل من الأحياء هو في الحقيقة سجل مفتوح لأعمال جيل من الموتى. إنه يتكلم لغتهم، وينطق بلسانهم، ويحصد ما زرعوه، ويخسر ما خسروه، ويكون شاهداً حياً على بعثهم الآن، في هذه الحياة.

كل جيل من الأحياء هو أعمال جيل من الموتى المبعوثين للحساب في ضوء النهار. وكل ما كسبته أيدي الموتى بالأمس، يجده الأحياء أمامهم كاملاً وغير منقوص، من الحدائق المعلقة إلى الصراع الطائفي، والتلوث، والانفجار السكاني، والقنابل النووية.

إن عجز العقل الوثني عن إدراك هذا البعث الماثل في واقع الأحياء، هو الذي دعا العرب إلى طلب الدليل على البعث من عالم الأموات. وفي ما عدا مبرر العجز، فإن العقل لا يستطيع أن ينكر أن الحي يخرج فعلاً من الميت، وأن المستقبل يولد

فعلاً من الحاضر، وأن البعث العلني المستمر في هذه الحياة، دليل في حد ذاته على حقيقة البعث.

والواقع أن القرآن لم يطلب من العرب أن يؤمنوا بالخروج من الموت لاختبار قدرتهم على الإيمان الأعمى، بل دعاهم إلى استقراء حقيقة هذا الميلاد من واقعهم على الأرض، لأنه أراد أن يعلمهم أن الحاضر يبعث حياً في المستقبل. وأن الإنسان الذي يعرف هذا السر، يعرف في الواقع جميع الأسرار، ويستطيع وحده أن يخرج بالحياة من حاضرها في الغابة إلى مستقبلها في الجنة، لأول مرة منذ مولد الحياة. فالقرآن رسالة من هذا الحجم، لها هدف عملي من هذا الحجم، وليس مجرد وصفة سحرية للحصول على جنة بالمجان.

إنه ليس كتاباً للموتى، ولا يطلب من الأحياء أن يؤمنوا ببعث الأموات، رغبة في الحصول على قرابينهم. وقد تعمد أن يغلق عالم الموتى الذي فتحه الكهنة منذ عصر أوزيريس، وتعمد أن يعلن بطلان القرابين بنصوص صريحة، منها قوله تعالى في سورة (آل عمران: ٩١): ﴿إن الذين كفروا، وماتوا وهم كفار، فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً، ولو افتدى به...﴾. فالميت لا يفديه سوى عمله بين الأحياء، لأن القرآن كتاب يخاطب عالم الأحياء وحدهم، ويريدهم أن يكتشفوا بعثهم الآن، فوق هذه الأرض، ويخرجوا من حياتهم الدنيا إلى حياة مسؤولة، وقادرة ـ بالتالي ـ على ضمان حقهم في السلام والعدل. وإذا كان الفقه الإسلامي قد أقنع المسلمين بعد ذلك بأن (حياتهم الدنيا)، هي كل حياتهم، فإن ثمن هذه الغلطة الفادحة لم يدفعه الفقه، بل دفعه المسلمون الذين يمثلون حالياً أعلى نسبة بين اللاجئين في التاريخ، وأعلى نسبة بين الأميين والفقراء، ويعيشون محشورين داخل أوطان محاطة بالبوابات، عليها حراس غلاظ شداد، مثل سجون مسورة في الجحيم.

فثمة ملايين من المسلمين، يركضون في هذا النهار حفاة عراة على تلال آسيا الحارقة. وثمة ملايين آخرون يتضورون جوعاً في الوطن العربي وافريقيا. وكلهم يدفعون نقداً ثمن ما خسرته أيدي موتاهم الذين تنازلوا عن حقهم في المستقبل، وشغلتهم حياتهم الدنيا عن آخرة حياتهم، ونسوا معجزة البعث على الأرض، ونسوا مسؤوليتهم عن واقع عيالهم، وطمعوا في جنة مجانية، وذهبوا وراء هذا الحلم الطفولي إلى النقطة التي لا عودة منها.

إن هذه (الدنيا) التي يعيشها المسلمون الآن، هي ـ بالضبط ـ ما كسبته أيدي موتاهم، موزوناً بدقة متناهية، مثقال ذرة بمثقال ذرة. وهي حقيقة ماثلة في واقع الناس، يمكن إثباتها بلغة الحساب والمنطق، ولا تحتاج إلى أدلة من عالم الأموات، ولا تحتاج إلى غيبيات الفقه، وليس من شأنها أن تشكك في البعث بعد الموت، بل من شأنها أن تؤكده، لأنها تشرحه عملياً في واقع الأحياء. وسواء استبان المسلمون هذه الحقيقة، أو غابت عنهم، فإن الإسلام لا يستطيع أن يضمن لهم الحاضر أو المستقبل إلا إذا خرجوا من دهليز الفقه الطفولي، واكتشفوا معجزة البعث المعلن في هذه الحياة، وعرفوا مسؤولية الحاضر عما يحدث في المستقبل، ورفضوا جنة أوزيريس المجانية، واستعادوا حقهم في ضمان السلام والعدل، بنظام إداري قادر على توفير الضمان.

والواقع، أن كلمة (الدنيا) لا تستطيع أن تعني (عالم الأحياء) إلا في ثقافة خسرت حقها في (الآخرة)، وخسرت قدرتها على تغيير المستقبل، وأنكرت بعث الإنسان المسؤول، من طفولته غير المسؤولة، وفقدت ـ بالتالي ـ كل أمل في الخروج بالحياة من شريعة الغابة. وهي ثقافة لم يرثها العرب من القرآن الذي بشرهم بالجنة، بل ورثوها من نظمهم الاقطاعية المتخلفة، التي

ألغت مسؤوليتهم عن الحاضر والمستقبل، وألغت بذلك حاجتهم إلى فكرة البعث نفسها، وسخرت الفقه لتمرير هذه الكارثة السياسية، بمنهج تربوي شامل، ما لبث أن أباح لنفسه صفة (العلم الإلهي)، وأصبح ثقافة شفوية بحتة، كلامها جميل ومقدس، وواقعها قبيح، وشيطاني جداً.

الفصل الرابع عشر

سر وراء الحجاب

عندما تحتجب المرأة المسلمة، آملة أن تفوز برضاء الوعاظ، فإنها في الواقع، لا تلبس عباءة فقط، بل «تتقمص» شخصية مستحيلة، أول مفاجأة فيها، أنها شخصية لم يخلقها الله.

فحجاب المرأة ـ مثل ختان الذكر ـ فكرة محلية جداً، لم يعرفها أحد سوى سكان الصحراء في العالم القديم، ولم يكن يحتاج إليها أحد سواهم، لأنها ليست فريضة دينية حقاً، بل مجرد إجراء وقائي لمكافحة العدوى، لجأت إليه شعوب الصحراء، بسبب ندرة الماء بالذات. وقد تحدد هذا الإجراء في ختان الذكر، لمنع تلوث الغرلة، وعزل المرأة في الحجر الصحي، خلال فترات الطمث والولادة. وهو إجراء طبي حكيم، نجح في حصر أمراض تناسلية فتاكة، كان من شأنها أن تزيد من أخطار الحياة في الصحراء. لكنه ليس إجراء دينياً، ولم يصبح فريضة لها علاقة بالدين، إلا على يد اليهود، خلال الألف الثانية قبل الميلاد.

إذ ذاك، كان الكاهن العبراني الذي خرج وراء قطعانه من صحراء شبه الجزيرة، قد تطور في معابد مصر، من ساحر بدوي، يقاتل ملوك الجن بالتعاويذ، إلى «كاهن» في بدلة رسمية،

يتكلم باسم الله نفسه. وقد عاد، فسجل تـراث العبرانيـين من أوله في ضوء هذا الموقع الجديد، حتى أصبح تاريخ اليهود، هو تاريخ الحياة بأسرها، وأصبحت عاداتهم الصحراوية فـرائض دينية كونية، وتحول عزل المرأة خـلال فترات الطمث والـولادة، من فكرة بدوية نافعة إلى وصية سماوية في كتاب مقدس.

ميزة كل كتاب مقدس، أن معلوماتـه تصبح تلقـائياً غـير قابلـة للجدل. وهي ميزة مفيـدة ـ فقط ـ إذا كانت المعلـومات نفسهـا حقائق نهائيـة. أما إذا كـانت هذه المعلـومات، مجـرد صياغـة فصيحـة لأفكار مجتمـع العبرانيـين، فإن «الكتـاب المقـدس»، يتحول بالتدريج إلى كارثة ثقافية. وقد شاءت التوراة أن تعالـج موضوع الطمث بمعلـومـات سـاحـر أميّ لم يكن يعـرف أن الأمراض تنجم عن الجراثيم، بل كان يعتقد أن المرض «عقاب» للمريض على خطاياه. وقـد اعتبر طمث المـرأة، عقابـاً إلهياً من هـذا النوع، وسمّـاه «نجاسـة»، واختار أن يعـالجـه في سفـر الـلاويين، تحت خـانة تضم أمـراضاً معـديـة مثـل الجـدري والسيـلان. إن اعتبار الطمث مـرضاً معـدياً، هـو السر الكامن وراء عزل المرأة بوصية «إلهية».

ففي ظروف العالم القديم، كان علاج المصاب بمرض معد، هـو عزله في الحجر الصحي، ومنعه من ارتياد الأماكن العامة. وقـد اختار الكاهن العبراني هذه الوصفة لعـلاج المرأة «المـريضة»، مصراً على أن الطمث مرض في حد ذاتـه. فأمـر بعزلهـا سبعة أيام كل شهر «حتى تتطهر من دمها». وأمر بعزلها أربعين يوماً، إذا أنجبت ولداً ذكراً. ورفـع مدة العـزل إلى ثمانـين يومـاً،إذا أنجبت أنثى مثلها. وفي نهايـة المطاف، كـان الكاهن قـد حبس المـرأة في بيتها أغلب أيـام السنـة، وكـانت التـوراة قـد جعلت الحجر الصحي فريضة دينية. إن قـرار القبض على السجينـة يوقعه الرب شخصياً:

[وكلم الرب موسى قائلاً.. إذا حبلت امرأة، وولدت ولداً، تكون نجسة سبعة أيام، كما في أيام طمث علتها، تكون نجسة.. ثم تقيم ثلاثة وثلاثين يوماً في دم تطهيرها. كل شيء مقدس لا تمس. وإلى المقدس لا تجيء. وإن ولدت أنثى، تكون نجسة أسبوعين، كما في طمثها، ثم تقيم ستة وستين يوماً، في دم تطهيرها..].

بعد قضاء عقوبة العزل، كان على المرأة أن تقدم قرباناً إلى الكاهن لكي تستكمل طهارتها.

وقد تعمدت التوراة أن تشرح هذه الوصية الطارئة بالتفصيل:

[.. ومتى كملت أيام تطهيرها.. تأتي بخروف وفرخ حمامة ـ أو يمامة ـ ذبيحة خطية إلى الكاهن، فيقدمها أمام الرب، ويكفر عنها..].

هذه الوصية بشأن الخروف والحمامة، لم تكن إجراء طبياً له علاقة بموضوع الطمث، بل كانت خطة تربوية مكتوبة بلغة السحرة، هدفها أن «تعلم» المرأة والرجل معاً، أن الطمث ليس ظاهرة طبيعية، بل لعنة ربانية متعمدة، أحاقت بالمرأة من دون سواها. وهو زعم عدائي سافر، اختارت التوراة أن تشرحه «علمياً» بأسطورتين:

الأولى: أسطورة تعلن أن المرأة نفسها، مجرد مخلوق جانبي، صنعه الرب من ضلع آدم. وهي ترجمة سحرية لحكمة تريد أن تقول: «مكان المرأة إلى جانب الرجل».

الثانية: أسطورة تعلن أن حواء هي التي أعطت آدم «ثمرة محرمة»، وتسببت في طردهما من الجنة. وهي طريقة الساحر في القول بأن النشاط الجنسي، خلال فترات الطمث، مميت للمرأة والرجل معاً.

من هاتين الأسطورتين، استمدت التوراة نظريتها الشهيرة عن

[المرأة الملعونة ربانياً]، وأثبتت نص اللعنة نفسها على لسان الرب الذي قال للمرأة متوعداً: [تكثيراً أكثر أتعاب حملك، بالوجع تلدين أولاداً...]. وبذلك خرج موضوع الطمث من خانة التلوث والمرض، إلى خانة النجاسة واللعنة، وتحولت اللغة نفسها، من وسيلة للشرح والتفاهم، إلى سلاح إلهي في أيدي السحرة.

في ظروف خرافية إلى هذا الحد، كان من المتوقع أن يرتكب الكهنة خطأ بديهياً ومكشوفاً جداً. فقد نسوا أن المرأة [التي لعنها الرب]، تولد أولاً طفلة بريئة، وتموت بعد ذلك عجوزاً بريئة، وأن الرب لا يلعن الأطفال والعجائز من النساء، ولا يوصي بعزلهن، ولا يقول إن أجسادهن غير طاهرة، مما أربك نظرية لعن المرأة من أساسها، وجعل شريعة العزل، قاصرة - فقط - على المرأة [التي تحبل وتلد]. لهذا السبب، لم يصبح الحجاب فريضة على الطفلة والعجوز، بل اقتصر على المرأة التي تعيش سنوات الطمث.

خلال وقت قصير، كان عزل المرأة بوصية سحرية، قد أحالها إلى [حرم] مسحور، لا يحل لأحد أن يراه سوى الأقارب. وكانت أجيال اليهود قد تعلمت من الكهنة أن مجرد النظر إلى جسد المرأة خطيئة كبيرة في عين الرب. وقد استجابت المرأة لهذا الموقف «الديني»، بأن لزمت بيتها، متعمدة أن لا تخرج للناس، إلا داخل عباءة، تغطي جسدها، من الرأس إلى القدم، لكي لا يضطر يهودي ورع واحد إلى ارتكاب معصية. وهو حلٌّ باركه الكهنة بحماسة ظاهرة في جميع العصور، وما زالوا يباركونه بالحماسة نفسها حتى الآن، لكنه حل سحري بحت، ولا علاقة له بالدين.

فعزل المرأة فكرة لا تدخل لغة الدين أصلاً، إلا في مجتمع يتكلم لغة التوراة، ويؤمن شرعاً بأن الله قد لعن المرأة بالحمل

والـولادة، وجعل طمثهـا نجاســة، وأوصى بعزلهـا في الاصحاح الثاني عشر من سفر اللاويين. أما من دون التوراة، فـإن أحداً لا يستطيع أن يفسر للمرأة دينيـاً، لماذا يـريدهـا الله أن تلبس عباءة.

فالقرآن لا يساند مثل هذه الدعوة، ولا يوافق على نظرية المـرأة الملعونة من أساسها. وقد أعاد صيـاغة التـوراة لقصة الخلق، متعمداً أن يحذف منها جميع المقـدمات التي وردت في الأصـل العبراني لتبرير نظريـة اللعنة دينيـاً، فأسقط قـول التوراة، إن الله خلق حواء من ضلع آدم، وأسقط قولها إن المرأة قد أغوت آدم بـالثمرة المحـرمة، وأبطـل وصية القـربان، ورفض عـلاقة الكهنة بمفهوم الطهارة، وأعاد معالجة مـوضوع الطمث بلغتـه الأصلية في مجال الطب الوقائي:

فبـالنسبـة للطمث، لم يـأمـر القـرآن بعـزل المـرأة في الحجـر الصحي، بل أمر الرجل باعتزالها في الفراش فقط: ﴿فـاعتزلـوا النساء في المحيض، ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ سورة (البقرة: ٢٢٢).

وبـالنسبـة لاستكمـال الطهـارة، ألغى القـرآن شريعـة تقـديم القرابين، وأنهى بذلك وصاية الكهنة على جسـد المرأة والـرجل معـاً. فأصبحت الطهـارة هي النظافـة، وتحررت هـذه الكلمـة النافعة، من معناها الأجوف في قاموس السحرة، وصارت وصية عمليـة لالتماس الطهـارة في الغسل بـالماء: ﴿وإن كنتم جنبـا، فاطهروا﴾ سورة (المائدة: ٦).

إن القـرآن لا يعتمد وصيـة التوراة بعـزل المرأة، ولا يعتبـرها وصية دينية، ولا يمكن تطويعه لاحتواء فريضة الحجاب، لأنـه يرفض مصدرها الأسطوري من أساسه. وإذا كان الحجاب قد أصبح الآن فريضـة إسلاميـة، يدعـو لها الـوعاظ علنـاً باسم الإسلام، فإن هذه الدعوة، ليس مصدرهـا النص القرآني، بـل

مصـــدرها أن الـواعظ المسلم يتكلم لغـة عبـرانيـة من دون أن يدري.

فمنذ مطلع القرن الهجري الأول، كـان الفقه الإسـلامي يتلقى علومه بحماسة كبيرة في مدرسة التوراة، وكان موضوع الطمث، قد أعيد إلى خانة [النجاسة] من جديد، فتحولت المرأة المسلمة خلال فترة الطمث إلى امرأة [غير طـاهرة] مـرة أخرى. وعمـد الفقهـاء إلى إبطال صـلاتها وصيـامها طـوال أيـام المحيض في فتوى، لا تستند إلى نص القرآن، بل تستنـد إلى قول التـوراة: [كل شيء مقدس لا تمس. وإلى المقدس لا تجيء].

وفي ظـروف هذا الانقـلاب العبراني عـلى لغـة القـرآن، قـامت القيامة سراً، وبعث عالم التوراة حياً في واقع المسلمين. فأصبح عزل المرأة المسلمة، فريضـة في أصل الشريعـة، وتحولت المـرأة نفسهـا إلى [حرم] لا يـراه سوى الأقـارب، وصـار النظـر إلى جسدها خطيئة، وتصاعدت هذه الحرب السماويـة ضد المـرأة إلى حد جعل مجرد لمس يدها [نجاسة] تنقض الوضوء.

في هذه المرة أيضاً، كان من الواضح، أن شريعة عزل المرأة، لا تسري على الطفلة والعجوز، لأنها ليست شريعة لعزل المـرأة، بل لعزل أمراض الطمث، وأن المشكلة من أساسهـا، مشكلة طبيـة لا علاقة لها بالدين. لكن الواعظ المسلم لم يشأ أن يلاحظ هذه الثغرة الواسعة في نهجه السحـري. وقد اختـار أن يتكلم باسم الله نفسه، كما فعل معلمـه العبراني القـديم، واختار أن يلعب بالنار في عالم لا يعرفه.

فحجـاب المرأة ليس شريعـة من أي نوع، بـل منهجاً تـربـويـاً مكتـوباً بلغـة السحرة. قـاعدتـه النظريـة أن [المـرأة مخلـوق نجس]، وقـاعدتـه العملية أن يقنـع المرأة نفسهـا بقبول هـذه الشخصية. وهي كارثة تحققها فكرة الحجاب على ثلاث مراحل رئيسية:

في المـرحلة الأولى، تتعلم الطفلـة أن أقـوال السحـرة نصـوص مقدسة، وأن السحرة يقولون إن الطمث نجاسة، يلزم عزلها.

في المرحلة الثانية، تكبـر الطفلة، لكي تصـير شابـة وتتعلم أنها شخصياً قد أصبحت نجسة، وبات عليها أن تدخل في الحجاب.

في المـرحلة الثـالثـة، تكتشف المـرأة المحجبـة أن الحيـاة وراء الحجـاب مجرد نـوع من الموت العلني، في عـالم خاو، ومفـرغ عمليـاً من معنى الحياة. وهـو اكتشاف لا تستطيـع المـرأة أن تـواجـه أبعـاده بـأي قـدر من النجـاح، إلا إذا عبـرت الخط الفـاصل، ومـاتت سراً من دون أن تـدري. إن الحجاب فكـرة فظيعة إلى هذا الحد.

فالمرأة المحجبـة، لا تخفي نفسها كـالطفل داخـل عباءة، لأنهـا امرأة ورعة، بل لأنها امـرأة مسحورة، تعـرضت لحرب نفسيـة رهيبة، شنها السحـرة ضدهـا طوال ثـلاثة آلاف سنـة، ضمن خطة تربوية مكتوبة بلسان أكبر ساحر في العـالم. وقد نجم عن هذا الضغط الهائـل شل عقـل المرأة وتـدنيس جسدهـا، وأتاح ادانتهـا ـ شرعياً ـ بـأنها [نـاقصة عقـل ودين]، وأحـالهـا إلى مخلوق مريض في حاجة ماسة إلى رحمة الله. إن الحجاب فكرة فظيعة إلى هذا الحد.

الفصل الخامس عشر

شريعة الراعي
بلغة الخروف

أقصر طريق يسلكه الحزب السياسي لكسب المعركة على السلطة، هي أن يلبس جبة الدين، ويطالب الدولة بتطبيق قوانين الشريعة. لكن مشكلة هذا الطريق القصير، أن قوانين الشريعة بالذات، لا تطبقها الدولة بل يطبقها المواطن. فإذا مرّت المغالطة، ونجحت الأحزاب الدينية في مسعاها، وتمّ تطبيق قوانين الشريعة في دول الوطن العربي، حتى صار لكل حكومة بوابة رسمية على الجنة، فإن المواطن العربي شخصياً، سوف لن يشارك في هذا العرس، ولن يؤدي فيه دوراً نافعاً، سوى أن يحمل الطبل والحطب. إنه لا يستطيع أن يطبق الشريعة حتى بمعونة من فقهاء الحزب.

فالمشكلة من أساسها، أن المجتمع العربي نفسه، مجتمع غير شرعي، خلقته مؤسسات اقطاعية معادية لمعظم مبادىء الإسلام، من مبدأ المساواة والشورى، إلى مبدأ تحريم الحكم الفردي، وضمان حرية الحوار والقضاء. وقد تأسس على نظرية تحكيم القوة، والتعصب الطائفي، وتقديس الخرافة، وتحول منذ عصر الحجاج إلى مجتمع من الصيادين، قائم برمته على شريعة [اصطياد الفرص]. وإذا شاءت الأحزاب الدينية أن تطبق قوانين الشريعة في مثل هذا المجتمع المعقد، فإن المواطن العربي نفسه، سوف يكون آخر من يسمع.

فهذا مواطن لا يعيش في كتب الفقه، بل يمارس تجربة الحياة في مجتمعه عملياً، ويعرف أنه مجتمع شريعته تحكيم القوة، وليس تحكيم الله، وأن ما يقوله رجال الدين بالذات، مجرد كلام في غياب الكلام. وهي رؤية يائسة - وغير دينية - لكنها أيضاً رؤية مشروعة، لأنها مستمدة من قراءة الواقع، وقادرة على التعامل معه بنجاح. إن النص الشرعي يستطيع أن يقول ما يشاء على الورق، لكن المواطن الذي يعيش في مجتمع اقطاعي، يملك تحت تصرفه شريعة عملية أخرى.

فالدين يحرم الرشوة، لكن المواطن الذي يعيش في مجتمع اقطاعي، لا بد من أن يرشو كل موظف يقابله، بكل عملة مقبولة في السوق. لأن الخدمات العامة في مثل هذا المجتمع، ليست حقاً دستورياً للمواطن، بل «فرصة» عليه أن يصطادها بصنارة. فإذا كان الصيد حوتاً كبيراً مثل استخراج رخصة للمقاولات الأهلية، يكون الطعم نقوداً وهدايا وعقود زواج وخدمات خاصة. أما إذا كان الصيد مجرد سمكة صغيرة مثل استخراج شهادة ميلاد، فإن الوصفة الشعبية تحتم أن يرقص المواطن حاجبيه، ويقول للموظف محيياً: [صباح الخير يا عسل].

والدين يحرم ارتزاق المرأة بجسدها. لكن المرأة المحجبة التي تمنعها شريعة الاقطاع من فرصة التأهيل المهني، لا تستطيع أن تكسب عيشها دائماً بالحلال. إنها «تتزوج» على سنة الله ورسوله، لكن شرعية هذا الزواج الناجم عن العجز والبطالة، أمر يصعب اثباته شرعياً.

والدين يحرم السرقة، لكن المواطن الذي يعيش تحت سلطة اقطاعية، لا يستطيع أن يذهب وراء الدين إلى حتفه. فالملكية تحت هذه السلطة ليست حقاً شرعياً للمواطن، بل غنيمة، عليه أن يكسبها في غارة عسكرية. وهو شرط لا يوفي به المواطن

الأعـزل إلا إذا تعلم فن القتال الليـلي، وأتقن التسلـل من وراء ظهر القانون. إنه لا يستطيع أن يملك شيئاً بالحلال، في مجتمع مسروق برمته.

والـدين يحرم القتـل، ويتوعـد القاتـل بالخلـود في النـار، لكن المواطن المجند لحراسة رجل اقطاعي، لا يعرف كيف يطيع هذا الدين، من دون أن يخالف دينـاً آخر. إنـه لا بد من أن يحمـل سلاحه ذات يوم، لكي يدافع عن سيده ضد الجياع والمظلومين بـالذات. وهي مسـيرة افتتحها الاقطـاع في تـاريـخ المسلمـين، بإبادة أسرة النبي شخصياً، وقصف بيته بالمنجنيق.

والـدين يحرم الكـذب، ويهدد الكـذابـين بقطـع ألسنتهم. لكن «رجل الاعلام» الذي يعمل في خدمة نظام اقطاعي، لا يستطيـع أن يكفّ عن نشر الأكـاذيب، حتى إذا كان أخـرس. إنـه ملـزم بتسويق بضاعة بدائية فاسدة، وملزم بمخاطبة زبائن غاضبـين لا يريدون الشراء. وفي ظروف تجارية من هذا النوع، يبيح رجل الاعـلام لنفسه أن يتكلم لغـة الحواة، ويعتبـر خداع الـزبـون شطـارة، ويسمي الكذب سيـاسة اعـلامية، بغض النظـر عمـا سماه الله.

والـدين يحرم حكم الطـاغية، ويسمي الطـاغيـة نفسـه بـاسم [فـرعـون]. لكن المـواطن الـذي يعيش تحت سلطـة فـرعـون شخصياً، لايستطيع أن يردد هذا اللقب، حتى في منشور سري. إنـه يعرف لغـة الواقـع، ويعرف أن الطـاغية اسمـه [صاحب السعادة]، ويهنئه بعيد ميلاده سنوياً، في إعـلانات ملـونة عـلى صفحتين.

والدين يحرم أكل السحت، ويعتبر تبذير أموال الناس، جـريمة عقـابها الحـرق بالنـار. لكن الحاكم الاقطـاعي لا يستطيـع أن يتوقف عن أكل السحت، إلا إذا كان الدين يريده أن يموت من

الجوع. فهذا رجل شبه معوق، لا يجيد حرفة مفيدة، ولا يصبر على مشقة العمل، يحتاج يومياً إلى ثروات طائلة، لدفع نفقات حراسه، وتغطية طلبات مساعديه، وشراء مديح الشعراء الذين تزايدت أسعارهم عصراً بعد عصر. وإذا كان الله لا يريد أن ينزل لمثل هذا الحاكم كنزاً من السماء، فلا مفر من أن يأخذ الحاكم حاجته من الأرض. إنه يأكل السحت، وينفق في يوم واحد ما لا يكسبه غيره في ألف سنة، ويشتري لنفسه من ضمائر «علماء الدين» ما يكفي لضمان حصته «علمياً» في الجنة.

إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة في مجتمع غير شرعي، مثل مجتمعنا العربي الحالي، فكرة تعوزها روح العلم والورع معاً. لأنها مجرد شعار حزبي، مفصّل على مقاس حزب سياسي، يريد أن يكسب معركة السياسة بسلاح الدين. وهو شعار مريب، له أغراض غير دينية، منها أن يضمن سلطة الفقهاء، في عصر لا يحتاج إلى الفقهاء أصلاً. ومنها أن يسد الطريق أمام الدعوة الحقيقية الوحيدة القادرة فعلاً على تطبيق الشريعة. إن ضرب المسلمين باسم الإسلام، حل لجأ إليه الاقطاع في جميع العصور، لكنه حل يائس، وقصير النظر جداً.

فالواقع أن الشرع الإسلامي، لا يمكن تطويعه لخدمة أغراض الاقطاع، لأنه لا يعيش معزولاً في صوامع رجال الدين، بل يعيش بين الناس، في كتاب بلغتهم العربية، يخاطبهم مباشرة من دون مترجمين، ويقول لهم كل يوم إن أول شرط لتطبيق الشريعة، هو إنهاء مجتمع الاقطاع. وفي وجه هذا المنشور السماوي، لا يملك الاقطاعيون وحلفاؤهم حلاً، سوى أن يجلسوا في انتظار القارعة.

فالمواطن العربي الذي تخوّفه الأحزاب الدينية من شر الشيطان، آملة أن تكسب صوته في الانتخابات، يعرف لغة

الإسلام الحقيقية، ويعرف أن عدوه ليس اسمه «الشيطان»، بل اسمه «فرعون»، وأن التعويذة الوحيدة ضد هذا العدو المميت، هي إحياء الشرع الجماعي، وإنهاء الوصاية على مصير الناس.

المواطن العربي يملك نسخة من القاموس الأصلي، ويعرف أن تطبيق الشريعة، يحتاج أولاً إلى مجتمع شرعي، وأن الناس الذين يعيشون تحت سلطة فرعونية، لا يملكون مثل هذا المجتمع، وليس بوسعهم أن يطبقوا فيه شريعة أخرى سوى شريعة فرعون.

فالقانون الذي يحكم بقطع يد السارق في مجتمع اقطاعي، لا يستطيع أن يسري على جميع الأيدي السارقة، وليس بوسعه أن يحمي الناس ممن يسرقهم علناً.

والقانون الذي يحرم دفع الفوائد المصرفية في نظام اقطاعي، لا يحرم الربا، بل يحارب الادخار، إنه لا يستطيع أن يمنع عمليات الربا الحقيقية، مثل التلاعب بالأسعار، واحتكار السلع، وزيادة الرسوم الجمركية، ورفع نسبة العمولة، لأن هذه العمليات، تتم فوق رأس القانون، داخل غرف مغلقة، تحت حراسة رسمية من رجال القانون بالذات.

والقانون الذي يحرم الاختلاط بين الجنسين، ليس تشريعاً دينياً ضد الرذيلة، بل حلاً اقطاعياً لتمرير الرذيلة بضمان من الشرع. فمنع الاختلاط يغلق باب العمل الشريف في وجه المرأة، ويحرمها من حقها في التأهيل المهني، ويجعل جسدها هو سلعتها الوحيدة القابلة للتسويق، مما يحيلها بقرار «شرعي» إلى مخلوق معاق، يتوقف بقاؤه على بقاء الاقطاع بالذات. ووراء جدران البيت الاقطاعي، تتحول المرأة إلى جارية، وتسري عليها شريعة الجواري، من إنكار حقها في الطلاق إلى إنكار حقها في الهرب، وإلزامها بالعودة إلى بيت الطاعة تحت حراسة الشرطة.

والقانون الذي يمنع القمار والخمر في مجتمع اقطاعي، لا يمنعهما فعلاً، بل يجعلهما لعنة ضرورية. فالمواطن لا ينفق حياته في شرب الخمر ولعب الورق، لأنه رجل فاسد، بل لأن حياته نفسها فاسدة، وجوفاء وكئيبة، ولا تحوي شيئاً مفيداً أصلاً. وهي كارثة تحيق بحياة الناس في ظل الاقطاع بالذات، وتنشر روح الضياع بينهم، وتحيل جلسات الخمر والقمار إلى منافذ سهلة للهرب. وإذا شاءت الشريعة أن تدين هذا الواقع من دون أن تدين أسبابه، فإنها لا تحد من انتشار الخمر والقمار، بل تجعلهما وباءً سرياً.

إن كل قانون تسنه الشريعة تحت سلطة الاقطاع، يصبح قانوناً مسخراً لخدمته. وكل سلاح تشهره الشريعة للدفاع عن الناس، يتحول إلى سلاح إلهي ضدهم. لأن الخلطة نفسها مستحيلة من أساسها، وغير مستوفية لشروط الدين.

فالإسلام الذي يبشر به القرآن، ليس شريعة تطبقها دولة، بل دولة أخرى في حد ذاته: إنه نظام محدد في الحكم، يقوم على مبدأ الشرع الجماعي، ويعتمد ادارة جماعية، تنعقد للعمل في يوم اسمه يوم الجمعة، تحت قبة برلمان رسمي اسمه الجامع. وإذا شاءت الأحزاب الدينية أن تطوع هذا الشرع الجماعي لخدمة رجل واحد، أو حزب واحد، فإن النتيجة الوحيدة المتوقعة من وراء هذا السحر السياسي، هي أن تقوم الدولة الإسلامية، وتسقط دولة الإسلام.

تسقط حكومة الناس.

ويغلق الجامع أبوابه، ويغيب الحوار السياسي، ويخسر المواطن صوته، حتى يصبح مواطناً أخرس، وغير مسؤول شرعاً عما يقال على لسانه بجميع الأصوات.

وبعد ذلك يسود الصمت.

ويفقـد الناس حقهم في الاشراف عـلى جهاز الـدولـة، فتتحـول الميزانية العامة إلى ثـروة خاصـة، ويتحول الجيش إلى شرطـة، وتصير الأمة مجـرد «رعية»، ويتبنى القضـاء شريعة الـراعي، حتى يصبـح الذبـح والسلخ والحلب وجـز الصـوف، أشغـالاً حكومية.

وبعد ذلك يسود الهلع.

ويفقـد الناس قـدرتهم عـلى تحكيم العقـل، ويكتبـون لأنفسهم شريعة، تقطع يـد لص، وتأمر بتقبيل يد لص آخـر، متعمدة أن تقول صراحة إن الله الواحد، له لسانان، في شريعة الخروف.

وبعد ذلك يغضب الله الواسـع الرحمـة، ويرحم هـذا الخروف بالتخلف العقلي.

SS

الفصل السادس عشر

الصلاة المسروقة

ثمة نوعان من الرياضة، أحدهما: حرفة تقوم على زيادة حجم العضلات، لتوفير مزيد من قوة الدفع. وهي حرفة قديمة، أثبتت قدرتها على كسب المال والشهرة في كل العصور. لكنها ليست رياضة للجسد، بل نشاطاً حرفياً على حسابه، لا يلبث أن يقود إلى التقاعد المبكر.

النوع الثاني من الرياضة، لا يهدف إلى زيادة حجم العضلات، بل يهدف إلى إنعاش الجسم ككل، بتمرير كميات متزايدة من الهواء، عن طريق التنفس العميق. وهو أسلوب فعال جداً، يستطيع أن يضمن صحة الجسم والعقل، إلى مراحل متقدمة من العمر. وقد عرفه العرب في لغتهم الحديثة باسم [اليوغا]، لكن كلمة اليوغا نفسها، معناها ـ بالعربي ـ الصلاة.

فالتنفس العميق شرط يتطلب تحقيقه، أن تنتظم الأنفاس عينها، في فترات محددة، ومحسوبة بالثواني. وهو مطلب يبدو هيناً، ولا علاقة له بالدين. لكنه في الواقع مطلب كبير جداً، وشرط أساسي في أداء الصلاة.

مصدر هذا الارتباط، أن الأنفاس لا تنتظم أبداً، إلا إذا تخلى المخ عن جميع مشاغله الحياتية، وفرّغ نفسه لتنظيم مرورها، لحظة بلحظة، في نسق دقيق، قادر على توجيه تيار الهواء،

بضغط متساو، في زمن متساو، من أسفل البطن إلى أعلى الصدر. وهي فترة من الانتباه الشديد، يقضيها المصلي ماثلاً أمام سر الحياة الخارق، يشهد ميلاده المتجدد بين الأنفاس، ويرى الحي يخرج من الميت رأي العين.

من دون انتظام الأنفاس، لا ينتبه المخ، ولا يستطيع المصلي أن يمنع عقله من الشرود، ولا تصبح الصلاة، مقابلة كاملة مع الله. لهذا السبب، يقول القرآن عن الصلاة: ﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ سورة (البقرة: ٤٥).

فالخشوع لا يتحقق بتمثيل دور الخاشع. وليس هو اغلاق العينين، والتظاهر بالغياب عن العالم، ولا يمكن الدخول فيه عنوة بافتعال الهلوسة، كما يزعم الدراويش، وليس ثمة سبيل واحد إليه سوى انتظام الأنفاس. لأن الخشوع ليس حالة انجذاب إلى عالم آخر، بل حالة يقظة في هذا العالم، تتطلب أن يخشع الجسد أولاً، وتنتظم دقات القلب، لكي يتحقق السكون المطلوب للعقل الخاشع. وإذا كان انتظام الأنفاس، قد سقط الآن من بين شروط الصلاة الإسلامية، فإن حركات هذه الصلاة نفسها، من التكبير إلى السلام، شاهد في حد ذاتها، على أنها أوضاع موجهة أصلاً لتنظيم التنفس.

فرفع اليدين للتكبير في أول الصلاة، حركة موجهة لإفساح تجويف الصدر، أمام تيار الهواء خلال الشهيق. وهي افتتاحية الوضع الأول في الباب الذي تعرفه اليوغا تحت اسم [تادازانا] أي وضع النخلة.

والوقوف في الصلاة، وضع يتيح الضغط بجدار المعدة على تيار الهواء، لتمريره إلى أعلى الصدر. وتعرفه اليوغا تحت اسم [سامس هيتي] التي تعني وضع الوقوف.

والانحناء للركوع، وضع ينقل ضغط الهواء، من الصدر إلى

جانبي الجسم، من أربع زوايا، تختلف بمقدار اختلاف المسافة بين اليدين وبين القدمين، وتعرفه اليوغا تحت اسم [يوتانازانا] أي الركوع.

والسجود على الأرض، وضع يتيح تمرير الضغط إلى منطقة الظهر والكتفين، وله بابان في اليوغا، أحدهما سجود في مواجهة الأرض، مثل الصلاة الإسلامية، والآخر سجود في مواجهة السماء، وهو الباب المعروف بـ [ابانزانا].

والجلوس بثني القدمين إلى الوراء، وضع تعرفه اليوغا باسم [اللوتس المبسط]، وهو وضع يلائم جميع الأعمار، مهمته أن يحرر الساقين من وزن الجسم، ويتيح للمصلي وقتاً طويلاً نسبياً، لأداء صيغة التشهد.

والسلام في نهاية الصلاة، وضع يتيح نقل الضغط إلى أعلى نقطة في العمود الفقري، ويشد عضلات الرقبة. وهو وضع له أبواب متعددة في اليوغا، ينسب معظمها إلى معلم يدعى [ماتسياندرا].

إن حركات الصلاة الإسلامية، ليست رموزاً، بل أوضاعاً يتخذها المصلي، لتمرير ضغط الهواء في جميع أنحاء جسده، بتوقيت الشهيق والزفير، في نسق محدد واحد.

هذا التوقيت، يحتاج إلى آلة قياس دقيقة، قادرة على حسابه بالثواني، خلال أربع مراحل متداخلة:

المرحلة الأولى، تبدأ بالشهيق خلال الأنف، من أسفل البطن إلى أعلى الصدر، لمدة تتراوح بين ٨ ثوان، وبين ١٢ ثانية.

المرحلة الثانية، تبدأ بضغط الهواء من البطن، وكتمه في تجويف الصدر، لمدة تتراوح بين ٤ ثوان، وبين ٦٠ ثانية.

المرحلة الثالثة، تبدأ بالزفير خلال الأنف، من أعلى الصدر إلى

أسفل البطن، لمدة تتراوح بين ١٢ ثانية وبين ١٦ ثانية.

المرحلة الرابعة، تبدأ بالامتناع عن التنفس، وحفظ الجسد مفرغاً من الهواء، لمدة تتراوح بين ٤ ثوان، وبين ٦٠ ثانية.

توقيت هذه المراحل، يتم في اليوغا بأن يعمد المصلي إلى العد بالأرقام، أو بتمرير حبات السبحة، لكنه يتم في الصلاة الإسلامية بقراءة آيات من القرآن. وهو اختلاف يتعدى طريقة قياس الوقت، إلى معنى الصلاة نفسها. فالأرقام - وحبات السبحة - لا تخاطب المصلي، ولا تستطيع بالتالي أن تقتحم وحدته، مما يجعل جلسة اليوغا تبدو مملة وطويلة بالنسبة للمبتدئين، أما قراءة آيات القرآن، فإنها تحيل الصلاة الإسلامية إلى جلسة مبهجة مع صوت مؤنس جداً.

فالمصلي المسلم، لا يشغل عقله بتوقيت التنفس، لأن قراءة الآيات المتساوية، تعطيه زمناً متساوياً من دون حاجة إلى العد. إنه لا يحسب الزمن بالأرقام، بل بالكلمات، ويكسب بذلك رفيقاً مؤنساً في لحظة وحدته الحقيقية.

عند مدخل الصلاة يكبر المصلي رافعاً يديه، لإفساح تجويف الصدر. ويبدأ الشهيق والزفير مع كلمتي [الله أكبر]. وهما كلمتان ذاتا مخرجين مختلفين، تغطيان فترة تمتد من سحب الهواء مع كلمة [الله] إلى نهاية الزفير مع كلمة [أكبر]، ويتراوح زمنها بين ٨ ثوان، وبين ٣٢ ثانية أو أكثر، طبقاً لجهد المصلي، ومستوى تدربه.

من هذا المدخل، يواصل المصلي تنظيم أنفاسه وحساب زمنها بقراءة آيات - أو سور كاملة - من القرآن، حسب خطته في التنفس. فسورة الكوثر، طولها ثلاث آيات، وزمن تلاوتها ١٥ ثانية، لكن سورة البقرة طولها ٢٨٦ آية، وقد يزيد زمن قراءتها على نصف ساعة. بالإضافة إلى ذلك، جاء القرآن كله مقسماً

إلى آيات، يمكن البدء بها من أي موقع، مما يتيح للمصلي، أن يدخل في جميع أبواب التنفس البسيطة والمركبة، من دون حاجة إلى العد.

في المرحلة الثانية، ينقل المصلي ضغط الهواء إلى جانبي الجسم، باحناء الجذع إلى الأمام، ثم يستقيم رافعاً يديه، وينحني بجذعه إلى الوراء، مستكملاً دورة الشهيق والزفير. وهي فترة تطول أو تقصر، لكنها لا تتكرر، لأن الصلاة لا تعتمد على تكرار الحركة مثل التمارين السويدية، بل تعتمد على إطالة زمن الحركة، وتطويع العضلات للاحتفاظ بوضع واحد، أطول وقت ممكن. ولهذا السبب، فإن المصلي لا يلهث، ولا يلحق به الإعياء، كما يحدث لمن يؤدي التمارين السويدية، رغم أن عضلاته تتلقى في الواقع ضغطاً مساوياً.

في المرحلة الثالثة، يدخل المصلي في وضع السجود الذي يتيح تمرير الضغط إلى الظهر والكتفين، برفع القدمين عن الأرض، وسند الجسم باليدين وأعلى الجبهة. وهو الوضع الوحيد الذي يسمح بإيصال ضغط الهواء إلى العمود الفقري ويحرر الساقين من وزن الجسم، ويطيل زمن السجود، بقدر ما يشاء المصلي، من دون جهد عضلي مرهق.

في المرحلة الرابعة، يجلس المصلي على عقبيه، في وضع اللوتس المبسط، لكي يحرك اصبعه بالتشهد. وهي حركة تهدف إلى تركيز الانتباه في بؤرة صغيرة محددة، واستثارة المخ لاكتشاف صدى هذه الحركة الخافتة في الجسم بأسره.

في آخر الصلاة، يستدير المصلي بعنقه، دون بقية جسده، خلال مدة تغطي قوله [السلام عليكم ورحمة الله]، وتنتهي بوصول الذقن إلى خط متواز مع الكتف، والاحتفاظ بهذا الوضع، لبعض الوقت، مرة على اليمين، ومرة على اليسار.

أداء هذه الحركات، يحتاج بالضرورة إلى اغلاق العينين، لأن قدرة المخ على تنظيم التنفس، تتوقف أساساً على تعطيل جميع الحواس بقدر الإمكان. فالمصلي لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يرى، لكنه ليس غائباً عن الوعي، وليس منجذباً إلى عالم مجهول، بل حاضراً مستيقظاً في هذا العالم، ينظر إليه بعين ثاقبة، ويطيل إليه النظر، حتى يرى موضع الشعرة الفاصل بين الفجر وبين الغسق. إن المصلي المسلم لا ينجذب مثل الدرويش، ولا يرسل عقله إلى «المجهول». وليس هو المواطن المغمض العينين الذي يدخل الصلاة لكي يغيب في عالم غائب، لأن الصلاة الإسلامية نفسها، لا يمكن أداؤها إلا بشروط اليقظة الكاملة. وهي شروط حددها القرآن نصاً، وبالتفصيل:

الأول، شرط الانتباه، لأن شرود العقل علامة على فساد الصلاة ﴿فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ سورة (الماعون: ٤ و ٥).

الثاني، شرط النشاط، لأن كسل الجسد علامة على التظاهر بالدين من باب النفاق. ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالي﴾ سورة (النساء: ١٤٢). وفي سورة (التوبة: ٥٤) ﴿ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى﴾.

الثالث، شرط الوقوف في وضع الانتباه الكامل ﴿وقوموا لله قانتين﴾ سورة (البقرة: ٢٣٨). فالقنوت هو احكام الشد والسيطرة، ومنها كلمة «سقاء قنيت» أي وعاء لا يسيل منه الماء.

إن الدخول في الصلاة الإسلامية، ليس دخولاً في غيبوبة، بل خروجاً متعمداً من جميع حالات السهو والشرود، قوامه اليقظة الكاملة، التي يحققها المصلي، بالانتباه إلى انتظام أنفاسه، وتحديد مسارها لحظة بلحظة، وهي تجربة تتميز باحكام السيطرة على العقل والجسم، وتهيىء للمصلي حالة نادرة من الطمأنينة، لا تلبث أن تحيل صلاته إلى متعة في حد ذاتها، وتعيده إليها مرة بعد مرة.

من دون التنفس المنتظم، تصبح الصلاة غياباً متعمداً في عالم مسحور. فالمصلي الذي لا يسيطر على أنفاسه، لا يستطيع أن يمنع عقله من الشرود، وليس بوسعه أن يحقق هذا الهدف المستحيل، إلا بقدر ما يستطيع أن يهرب من ظله. إنه يغمض عينيه، ويجرب حظه في تركيز انتباهه، خلال صلاة صعبة، يقضيها في صراع مرهق مع عقل مشوش، يفاجئه من كل موقع، ويشغله بكل فكرة طارئة ما عدا فكرة الصلاة. وهي حالة من الوهن العقلي الشديد، يفقد المخ خلالها سيطرته على الجهاز العصبي، ويتحول إلى مركز استقبال مروع، يتلقى جميع الاشارات الصحيحة والوهمية، ويختزن أفكاراً مزورة، من دون أن يدري. وفي ظروف هذا «الخشوع» القسري، يتحول المخ إلى سلاح موجه لقتل المصلي. فيقوده علناً إلى «عالم مجهول»، ويقنعه علناً بأن «يغيب فيه». وهي جنازة كاملة بجميع طقوسها، لكن المصلي لا يكتشف أبداً أن مخه قد دفنه حياً. لهذا السبب، اختار القرآن أن يقول في الآية ٤ من سورة الماعون: ﴿فويل للمصلين﴾.

فالعقل الغائب، لا يرى الفكرة الحاضرة، ولا يستطيع أن يفهم الدين إلا في إطار عالمه المغيب. إنه لا يقف عند واقع الحي الذي يتنفس، بل يجتازه إلى عالم «ما وراء الواقع»، ويدخل في «المجهول» متعمداً أن يختلق لنفسه «منطقاً» خرافياً مفضوحاً، يقوم علناً على إنكار المنطق. وقد تكفل هذا العقل المسحور، بتفسير الدين تفسيراً سحرياً، فغيبه علناً، وراء «حجب الغيب»، ودفنه حياً، بأن جعل الدين هو شكل الدين. إن الصلاة الإسلامية هي أشهر جنازة في عالم هذا العقل الغائب.

فالفقه الإسلامي لا يدخر وسعاً في شرح معاني الصلاة الدقيقة والخفية ، لكنه لا يرى معناها الظاهر للعين المجردة. وقد أجمع الفقهاء على أن حركات الصلاة منقولة مباشرة عن رسول الله

شخصياً، لكنهم لم يكتشفوا أبداً، لماذا اختار الرسول عليه السلام، هذه الحركات من دون سواها، مما دعاهم إلى تفسيرها تفسيراً بلاغياً بحتاً. فالوقوف في الصلاة هو [المثول بين يدي الله]. والسجود هو [إبداء الخضوع له]. وقراءة آيات القرآن [سنة مباركة]. وهي تفسيرات بلاغية بحتة، لا تقول شيئاً عملياً، مهما أطالت في الشرح، لأنها تقوم على فهم سحري لفكرة الصلاة.

والواقع، أن الفقه الإسلامي ـ الذي يسمي نفسه «علماً» ـ لم يشهد طوال تاريخه تجربة علمية واحدة، لاختبار علاقة الخشوع بطريقة التنفس، واستكشاف المعنى الكامن وراء حركات الصلاة. وهي تجربة، كان من شأنها أن تقود المصلي المسلم إلى موضع الكنز.

فالصلاة الإسلامية هدية كبيرة من المعلم الكبير. إنها ليست طقوساً كهنوتية، بل نشاطاً دينياً يقوم به الجسم والعقل معاً، طبق خطة مدروسة علمياً، للمثول أمام سر الحياة الخارق وجهاً لوجه. وهي خطة معروضة للتجربة في عالم الناس الأحياء، وقادرة على إثبات صحتها بشهادة علنية منهم. وإذا شاء الفقه أن يتكلم ذات مرة بلغة العلم، فلا بد من أن يعيد صياغة مناهجه الفصيحة، ويعود من عالمه الغائب، لكي يربط جسره الذي انقطع مع الواقع، ويسلم للناس صلاتهم المسروقة.

خيانة مرفوعة الرأس

مصطلح الحديث، اسمه [علم السنّة] في لغة الفقه. وهو علم لا يعترف بمنهجية العلم، بل ينتحل لنفسه صفة القداسة، ويتوجه لاستنباط أحكام شرعية من أحاديث منسوبة إلى رسول الله، من دون دليل علمي واحد. لكن الصفة الأكثر مدعاة للريبة، في منطق هذا العلم المقدس، أنه يقوم صراحة على مخالفة صريحة لسنّة رسول الله بالذات.

فالرسول لم يكتب الحديث، ولم يطلب من أحد أن يكتبه، ولم يقل إنه مصدر للتشريع، لا في مكة، ولا في المدينة، ولا في السرّ، ولا في العلن. وهو موقف لم يتخذه الرسول، لأنه كان يجهل حاجة الشريعة إلى الحديث النبوي، بل لأن رسالته نفسها، كانت موجهة لاسقاط الأحاديث النبوية من أساسها. ان علم السنّة الذي قام على مخالفة هذه السنة، قد قرأ رسالة محمد عليه السلام، مقلوبة جداً، رأساً على عقب.

ففي عصر الرسول، كان [الحديث النبوي] هو نص التوراة والإنجيل. وكان الكهنة قد عبثوا بهذا النص طوال ألفي سنة على الأقل، وسخروا فكرة الحديث المنقول لكي يسجلوا على ألسنة الأنبياء أقوالاً محرفة تحريفاً خطيراً. بعضها ناجم عن سوء الترجمة، مثل قول الانجيل ان المسيح ابن الله بدل رسول الله. وبعضها ناجم عن سوء النية، مثل تحريض التوراة على ابادة

[الغرباء]، وطـردهم من كل الأرض. وعنـدما بعث الـرسول في القرن السابع، كان هذا النص المزور هو النص المعتمد رسمياً، وكـانت [الأحاديث النبـوية] قـد انحرفت بتعـاليم الـدين، من شريعـة لجمـع شتـات النـاس عـلى سنـة واحـدة، إلى شريعـة لتفريقهم بين السنن.

في عصر الرسول، كانت كلمة [كتاب الله] تعني ـ حـرفياً ـ كتب الحديث النبوي في التوراة والانجيل، وكـان هذا الخلط الظـاهر للعين المجردة غائباً كالسحر عن جميع العيون.

فالانجيل ليس كتاباً مقدساً واحداً، بل سبعـة كتب على الأقـل، سقطت منهـا ثلاثـة، بأمـر من الكنيسـة، وبقيت أربعـة كتب، تحمـل أسماء مؤلفيهـا، وتسجل سـيرة السيد المسيح، في أربع روايات مختلفة، هي انجيل متى ومرقس ولوقا ويوحنا.

والتوراة ليست كتابـاً دينياً أصـلاً، بل سـيرة تاريخيـة لليهود، تتابع تاريخهم، منذ بـداية الخلق إلى عصر النبي مـوسى، الذي [تلقى ألواحاً مقدسة في حوريب]. وكلمة الألواح المقدسة، تعني أن مـوسى قد تلقى كتـابـاً سمـاويـاً، لكن التوراة لا تثبت متن الكتـاب نفسه، بـل تروي [أحـاديث نبويـة] على لسـان موسى، الـذي ظل يتكلم، حتى بعـد وفاتـه، في استعراض أبـدي لمدى قدرة الكهنة على العبث بنصوص الدين.

في ضوء هذا الواقع، كانت معركة الرسول محمد، محددة سلفاً، ضـد كتب الحديث النبـوي بـالـذات. وكـانت هـذه الكتب قـد تحصنت وراء اسم [الكتـاب المقدس]، وصـارت علمـاً ربـانيـاً مقدساً، لا يتعالى عن النقد فحسب، بل يبيح دم الناقد نفسـه، ويتوعده بالخلود في النار. ان الرسول محمداً، يرد على الأحاديث المنحولة، بنص مكتـوب، محرر من عبث الـرواة، اسمه [كتـاب اللـه]، ولم يكن من محض المصادفـة ان يفتتـح هـذا الكتـاب

نزوله، بقوله تعالى في الآية الأولى من سورة العلق: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾.

فالقرآن لم يقل [اكتب]، بل قال [اقرأ]، لأنه ليس كتاباً جديداً، بل قراءة جديدة في كتاب الله نفسه، تتوجه لتنقيح هـذا النص من شوائب الأحاديث النبوية بـالذات. ولهـذا السبب، يتشابـه نص القرآن مع نصـوص التوراة وانجيـل لوقـا، إلى حد يـدعو المستشرقين إلى القول بأنه نسخة معربـة عنهما. لكن مثـل هذا الحكم السطحي، لا يتورط فيه أصـلاً سوى رجـل يرى الـدنيا بعين التوراة، مثل أغلب المستشرقين.

فـالواقـع، ان القرآن لا ينقـل عن التوراة والانجيـل، بـل هـو التوراة والانجيل، في صياغتهما الالهيـة المحررة من عبث رواة الحـديث. إنه يسمي نفســه [كتاب اللــه]، لأنه بـديل عن كتب الحديث النبوي. ويسمي كلامه [وحياً مباشـراً من الله]، لأنـه بديل عن الكلام المنقول بطريق الرواية. وفي هذا النص المنقـح، استعـاد الدين لغتـه العالميـة، وتم اكتشاف السنّـة الـواحـدة القائمة وراء جميع السنن.

بالنسبة إلى الانجيل، أثبت القرآن رواية لوقـا في سورتي مـريم وآل عمران، لكنه أسقط بقية الأناجيل، ورفض قولها ان المسيح ابن الله، وندد كثيراً بهذه التـرجمة الاغـريقية، متعمـداً ضرب القـاعـدة التي تقـوم عليهـا سلطـة البـابـوات في الكنيسـة الكاثوليكية. وهو المنهج الذي أعاد البروتستانت اكتشافـه، بعد ثمانية قرون من نزول القرآن.

بـالنسبة إلى التـوراة، أوجـز القـرآن عـرض أسفـار التكـوين والخروج إلى سفر الملـوك الأول، وهو منهـج مهمته اعـداد هذا النص للتصحيح، في نقطتين:

الأولى: ان التوراة تسجل الأحداث باعتبارها [علمـاً وتاريخـاً]،

وتحـدد مواعيدها في المكـان والزمـان، مما ورطهـا في تنـاقض صريـح مع مسـيرة العلم منذ عصر جـاليليو. أمـا القرآن فقـد اختار ان يرويهـا باعتبـارها [قصصـاً] للعظة والعبـرة. ونجح بذلك في تجنب الصـدام اللامجـدي، بين النص المقـدس، وبين النص العلمي.

الهدف الثاني، أن التوراة تروي هذه الأحداث، لاثبـات نظريـة الشعب المختار. أما القرآن، فانه يرويهـا لالغاء هـذه النظريـة بـالذات، وتصحيـح النص الديني الـذي استحدثت منه صفـة الشرعية.

خـلال الثلاث والعشرين سنـة التاليـة، أنجز القـرآن مهمته في استبـدال كتب الحديث، بكتـاب منقح واحـد، له نص مكتـوب واحد، محصن ضد التحريف، ومحرر من نظريات الكهنة، حول أصل اليهود، وطبيعة السيد المسيـح. وقد اختـار الرسـول أن يعلن هذه الخاتمة بنفسه، في حجة الوداع، واعتمدها القرآن في قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ سورة (المائدة: ٣).

إن كلمة [أكملت] تفيد صراحة بأن النص الشرعي قد اكتمل في صيغة القرآن، وانه لم يعد يحتاج إلى اضافـات، وان كل نص، يزيد عليه أو يخالفـه، يصبح تلقـائياً خـارج الشريعة. لكن علم السنـة الذي نشـأ بعد مـائة عـام من [إكتمال] الشريعة، عـاد فاكتشف، أنها لا تـزال ناقصـة، وورط نفسه في كتب الحـديث النبوي مرة أخـرى، متعمداً أن يحيي منهج الروايـة الشفويـة الـذي جاء القـرآن أصلاً لالغـائه. ان هـذا «العلم» الطـارىء، يرتكب خطأ مريباً، لا يليق بمنهج العلم.

فكلمـة [السنّة] لا تعني ـ لغـوياً ـ نص الحـديث النبوي، بـل تعني نص القـرآن. وهي حقيقة يسهـل اثبـاتهـا بشهـادة من القرآن نفسه الذي لا يدخر وسعاً، في الاعلان عن وحدة السنّة بين جميع السنن.

في سورة (الإسراء: ٧٧) ﴿سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا، ولن تجد لسنّتنا تحويلاً﴾.

وفي سورة (الفتح: ٢٣) ﴿سنة الله التي قد خلت من قبل، ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾

وفي سورة (غافر: ٨٥) ﴿سنه الله التي قد خلت في عباده﴾.

وفي سورة (النساء: ٢٦) ﴿يريد الله ليبين لكم، ويهديكم سنن الذين من قبلكم﴾.

فالسنة التي يتحدث عنها القرآن، ليست هي كتب الحديث النبوي، بل هي نص القرآن الذي رفض فكرة الأحاديث النبوية بالذات، وحرر الشريعة من عبودية التاريخ، وأنهى سلطة رجال الدين، واعتمد دستور الشرع الجماعي، لكي يعيد القرار إلى أيدي الناس، في نظام اداري محصن ضد الظلم بقدر الامكان.

هذه السنّة لا تقوم على أحاديث منسوبة إلى أحد من الأنبياء، لأنها ليست سيرة تاريخية، بل منهجاً تطبيقياً حياً، يعيش عبر العصور، ويخاطب أجيالاً لا تحصى، في ظروف لا تحصى. وهي حقيقة لم تغب عن علم الرسول محمد عليه السلام، بل غابت عن علم السنّة.

ان الرسول لم يكتب الحديث، لأنه كان يقصد أن لا يكتبه، وكانت رسالته موجهة أساساً إلى إلغاء كتب الحديث، وتحرير النص المقدس من أهواء المؤسسات السياسية، وجمع الناس على سنّة نافعة واحدة. وهي رسالة أبلغها الرسول حرفياً، واختار حجة الوداع، لكي يسمع بشهادة المسلمين على أنفسهم، بأن البلاغ قد وصلهم كاملاً، وان النص الشرعي قد اكتمل في صيغة القرآن. وفي ذلك الوقت، لم يكن الحديث قد نشأ، ولم يكن ثمة حاجة شرعية إلى نشوئه في شريعة [اكتملت، وتمت] بشهادة من الله ورسوله معاً. ان ظهور علم السنّة، كان مجرد رد سياسي على [سنة الله] بالذات.

فقبل أن يولد الإمام مالك، الذي افتتح مسيرة الحديث، كانت شريعة الإسلام الجماعية، قد خسرت الحرب على السلطة، وأخلت مكانها لحكومة اقطاعية قائمة على مبدأ الحق الالهي المقدس في الحكم. وهو مبدأ يستحيل احتواؤه في دستور الشرع الجماعي، ويحتاج - بالضرورة - إلى دستور خاص، في سنّة جديدة، وقرآن آخر، مما دعا إلى احداث تحريف معلن في معنى كلمة [السنّة] التي خسرت اسمها القرآني الصريح، فلم تعد هي [سنّة الله] كما سماها القرآن، بل أصبحت هي سنّة رسوله المستمدة من أحاديث نبوية قابلة للتحريف إلى ما لا نهاية، وفي أعقاب هذه الغارة الفقهية، كانت كلمة السنّة تعني القبول بمبدأ الحق الالهي المقدس في الحكم، ومبايعة يزيد بن معاوية لولاية العهد. وكان الحديث النبوي، قد استعاد شرعيته التي خسرها بنزول القرآن، وصار علماً ربانياً مرة أخرى، يسميه الرواة باسم [الحديث القدسي]، من باب الدقة في تقليد التوراة. ان المؤامرة على سنّة القرآن، تصبح سنّة نبوية مباركة.

وطوال الأربعة عشر قرناً التالية، كانت هذه السنّة الجديدة، تحتضن نظم الاقطاع في حكومات عائلية، تتوارث السلطة بموجب الحق الالهي المقدس في الحكم. وكان علماء السنّة قد محوا من ذاكرة الناس أن الرسول شخصياً، لا يعترف بمثل هذا الحق، وأنه مات من دون أن يورث السلطة لأحد، وان مخالفة هذه السنّة الصريحة، لا يكون اسمها «علما»، إلاّ من باب السخرية بالعلم.

إن عالم السنّة الذي بايع الرسول في حجة الوداع على نص القرآن وحده، عاد يبايع الأسر الحاكمة على نص الحديث. واذا لم تكن هذه البداية الرديئة، خيانة عارية الرأس، فلا بد من أنها خيانة تغطي رأسها بمنديل.

الفصل الثامن عشر

أين خسرنا؟
ولماذا؟

عند مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، تمّ تطوير السفينة النهرية، لنقل المتاجر عبر البحار. واحتل المصريون، من دون أن يدروا، بوابة الطريق الدولي الوحيد الذي يربط بين أسواق العالم القديم. ومن حانوت صغير، في احدى موانيء مصر الفرعونية، خرجت الفكرة الساحرة التي سوف تسحر الدنيا عياناً، وتطلع ناطحات السحاب من خيام الهنود في مانهاتن.

فقد دعت ظروف التجارة الدولية إلى البحث عن عملة دولية. وانتهى البحث سريعاً باعتماد الذهب والفضة لتغطية جميع السلع بسعر موحد. وهو قرار، ترتبت عليه نتائج جانبية، لها غرابة السحر، منها، أن حانوت كل صائغ في العالم القديم، تحول فجأة من مجرد حانوت إلى «مصرف».

في إحدى هذه الحوانيت، عاش الرجل الذي ابتكر [سعر الفائدة]، وافتتح أول مصرف رأسمالي في التاريخ. فحرفة الصائغ، جعلت حانوته، خزانة دائمة لحلي الذهب والفضة التي يعدها سنوياً للتسويق. وإذا نجح في اقناع زبائنه بأن يودعوها لديه، مقابل فائدة محدودة، فان ودائعه لا تصبح حلياً، بل تصبح [ضمانة مصرفية] يمكن استثمارها في تمويل التجارة

الـدولية، لتحقيق ربـح غير محـدود. وهـي معادلـة، كانت تبـدو صحيحة ـ وشرعية ـ في لغة الأرقام على الأقل.

خـلال عصر الأهرام، حـوالي سنة ٢٦٥٠ قبـل الميـلاد، كـانت دكاكين الصـاغة، قـد خرجت من أيـدي الصاغـة، وتحولت إلى بيوت مالية متخصصة، تتولى جميع أعمال الصيرفـة، من تغيير العمـلات وإصدار صكـوك سيـاحيـة، إلى تمـويـل مشروعـات الحكـومة بقـروض طويلـة الأجل. وعنـدما خـرج بيبي الأول، لتأمين خطوط التجارة الدولية، حوالي سنة ٢٤٠٠ قبـل الميلاد، كانت المصارف المصرية هي التي مولت هـذا المجهود الحـربي الضخم، على جبهة امتدت من فلسطين شمالاً إلى النوبة جنوباً. وكان التمويل منتظماً إلى حـد ضمن تحقيق النصر. ان فرعـون العائد من جبهة القتال، يكتشف لنفسه طريقاً من الذهب.

فقد أثبت [التمويل المنتظم] ان المصرف ليس دكاناً للنقود، بـل سلاحاً جديداً قادراً على احداث انقلاب شامل في خطط الحرب، بسبب قدرته على حشد قوات عسكرية بالأجرة، وضمان تمويل المعركة لزمن طويل. وهما ميزتان لا تتوفران لأحد من أصحاب الاقطاعيات الصغيرة المتناثـرة على حـدود مصر، الذين وجـدوا أنفسـهم فجأة، في مواجهـة حشود عسكـرية محتـرفة، تفـوقهم عدداً وسلاحـاً، وتضرب حصاراً مطـولاً حول قـلاعهم، مبديـة قـدرة متزايـدة على إطـالة أمـد الحصـار، بفضـل خطـوطهـا التموينية المنتظمة.

هذه الخطوط، كانت تمولها المصارف من موردين:

الأول: مورد الضرائب التي تجمعها المصارف لحسابها، مقابـل تقديم قروض عاجلة لفرعون. وهـي خـدمة، ألـزمت فرعـون بأن يوفر للمصارف حماية بوليسية، ويضمن لها استرداد ديونهـا، بكـل قانـون يقع، بين مصـادرة أراضي الفـلاحـين، وبـين بيـع الفلاحين أنفسـهم.

المورد الثاني، تمثل في الجزية. وهي ضرائب تفرض علـى سكان المستعمرات الذين يخطط فرعون لانهاك اقتصادهم، بمصـادرة فـائض الانتاج سنـوياً. وفي هـذه المستعمـرات، أصبـح سعـر الفائدة سلاحاً في أيدي المصارف، لتنفيـذ سياسـة الاستنزاف الـرسمي، وتحول الاستعمـار إلى مشروع رأسمالي مـربح، لأول مرة في التاريخ.

عند نهاية القرن العشرين قبل الميلاد، كـان نظام المصرف، قـد نقل دولة الاقطاع من مرحلة المملكة إلى مرحلة الامبـراطوريـة. وكان منحوتب الثالث يدير من قصره في طيبة اقطاعية تمتـد من الشام إلى النوبة. ويملك من الذهب ـ والوقت ـ ما ينفقه في بناء المعـابد الضخمـة التي سوف تضمن لـه موقـع الصدارة بـين جميـع الملوك البنـائين في العـالم القـديم. فقـد أعطى المصرف لفرعون، تنظيماً مالياً قادراً على توفـير القروض. وأتقن فـرعون استثمار هذه القروض، لتحقيق التفوق العسكـري الذي ضمن له سدادهـا من رسوم التجـارة وعوائـد الجزيـة وبيع الأسرى والاسلاب. وفي وقت قصير، كانت الفكرة، قد أثبتت عملياً أنهـا فكرة مربحة على الأقل، وكان كل اقطاعي على حدة، يعرف وجه العلاقة، بـين [التفوق العسكـري] وبين [التمـويل المنتظم]. ان مصر سوف تنعم بمئتي سنة من الرخاء، تحت حراسة جيشهـا المتفوق، خلال عصر سيطرت فيه كتـائب المشاة المـدرعين عـلى جبهات القتال. لكن الغيوم كانت تتجمع وراء الأفق.

ففـي هـذا الوقت، تم استئنـاس الحصـان لأغـراض الحـرب، وامتطى آلاف من بدو شبه الجـزيرة خيـولهم، وانطلقوا غـرباً، قاصدين خزائن فرعون في طيبة. وقد بادر الفـرعون إلى حشـد مشاته كالعادة، وقادهم في تشكيلات متـراصة، طبقـاً لخطته في سحق أعدائه تحت جدار من الدروع. لكن المعـركة جـرت لغير صالحه هذه المرة، وأحاط فرسان البدو بمشاته المذهولين الذين

لم يعرفوا للوهلة الأولى ما إذا كان الفـارس وحصانـه حيوانـاً واحداً أو اثنين. وهو انطباع سـوف يستعيره الاغـريق، لشعب همجي من العـالم السفـلي، اسمـه القنطـروس، رأسـه بشر، وجسده حصان.

حـوالي سنة ١٧٠٠ قبـل الميلاد، كـانت معظم أراضي مصر قـد سقطت في أيدي الهكسوس. وكان فرعـون يتحصن وراء أسوار طيبـة، ويديـر أعمال المقـاومة المسلحـة التي سـوف تنجـح في تحرير مصر، بعد مئتي سنة طويلة أخرى. وخلال هـذا الوقت، كـان التعامـل مع الهكسـوس خيانـة وطنية لا تـروق في أعـين المصريـين، وكان النشـاط المصرفي في مناطق الاحتـلال حـرفـة مشبـوهة، تثـير شكوك الفـرعون والهكسـوس معاً، ممـا حصر أعمال الصيرفة تلقائياً، في أيدي عملاء مغتربين من قبائل البدو المهاجرة التي دخلت مصر، مستأنسة بسلطة الهكسوس.

احدى هذه القبائل، كانت تدعـو نفسها بـاسم [العبرانيـين أي الـرحّل]. وكـانت قد تسللت إلى مصر في زمن مـا، بعـد القـرن الثامن عشر، وتفرقت داخل المدن المحتلة، حيث اشتغل رجـالها في ميـادين الحرف اليـدوية، عـلى عـادة المهـاجـرين الـذين لا يملكون نصيباً في الأرض. وكانت صياغـة الذهب ـ من ورائهـا المصرف ـ أكثر الحرف اثارة، بالنسبة إلى كل مهاجر غريب. ان التاريخ يدبر في مصر لقـاء مفيداً، بـين أجنبي يريـد ان يحكم، وبين أجنبي يريد أن يعيش.

في عصر يوسف، كانت مصارف العبرانيين قد احتكـرت تمويـل حكومة الاحتلال، مقابل جمع الضرائب من المصريـين، ونجحت في السيطرة على اقتصاد الدولـة، إلى حد أرغم ملـك الهكسوس على ان يتقاسم السلطة مع يوسف، قائلاً في يأس: [أنت تكـون على بيتي ـ أي رئيس الوزراء ـ وعلى فمك يقبل جميع الشعب ـ أي يطيعـون أمرك ـ إلا ان الكـرسي، أكـون فيـه أعظم منـك]

تكوين ٤١. وهي مساومة سوف تتكرر بلغات كثيرة على مرّ العصور.

من موقع «الرجل الثاني»، كان بوسع المصارف العبرانية، ان تسخر اقتصاد مصر لخدمة رأس المال الأجنبي، وتستغل سنوات الجفاف، لرفع نسبة العمولة على القروض، إلى حد يتجاوز قدرة المزارعين على السداد، ويعرض أراضيهم للمصادرة. وفي أعقاب هذه الغارة المصرفية، كان يوسف [قد اشترى كل أرض مصر لفرعون. إذ باع المصريون كل واحد حقله، لأن الجوع اشتد عليهم، فصارت الأرض لفرعون]. تكوين ٤٧. ان فرعون الحقيقي، كان إذ ذاك يعاني من الحصار والمجاعة في طيبة، وكان يتميز غيظاً من العبرانيين بالذات.

حوالي سنة ١٥٥٠ قبل الميلاد، اجتاح المصريون قلاع الهكسوس، وانطلقوا يطاردونهم على خيول مدربة إلى العريش، في معركة أعادت ميزان القوى إلى نصابه، وافقدت قبائل البدو احتكارها لسلاح الفرسان. وعندما رجع فرعون الظافر من ميدان القتال، كان الوقت قد حان، لتصفية الحساب مع رأس المال الأجنبي، وكان رأس المال الأجنبي في أيدي العبرانيين. ان فرعون يؤمم مصارف «اليهود»، من قبل أن يعرف اسمهم.

فحتى ذلك الوقت، لم يكن العبرانيون قد اكتشفوا اسمهم السماوي، ولم تكن التوراة قد أخبرتهم بأنهم شعب الله المختار. لأن هذه الفكرة الصاعقة لم تولد في الواقع إلا بعد طرد العبرانيين من مصر، بأربعين سنة على الأقل، عندما طالت [سنوات التيه]، وأدرك المصرفي العبراني بطول التأمل، ان رأس المال الذي اشترى أرض مصر لحساب الهكسوس، لم يستطع ان يضمن رأسه في مصر، وأن تصحيح هذه الغلطة الفادحة، هو ان يشتري رأس المال أرضاً لحسابه في فلسطين.

إذ ذاك ـ فقط ـ ولدت فكرة [أرض الميعاد]، وبدأ جبل الطور يرتعد خاشعاً أمام أنبياء العصر المصرفي.

ففي سيناء القاحلة ـ وتحت ظروف حافلة بالتحديات ـ جلس قادة العبرانيين الهاربين برؤوس أموالهم من مصر، لكي يكتبوا النسخة الأولى من دستور الدولة الرأسمالية الحديثة، ويؤسسوا أول جمهورية وديموقراطية في التاريخ . وهو دستور سوف يستعيره اللورد كromويل، عندما يفتتح عصر الجمهوريات الأوروبية، بعد ألفي سنة أخرى، ضامناً لليهود جميع حقوق التأليف.

البند الأول في هذا الدستور، مخصص لانهاء عصر الاقطاع، بتقليص سلطات الملك، وتوزيع أجهزة الادارة بين اثني عشرة قبيلة من [أسباط اسرائيل]. وفي هذا الصدد، وضعت التوراة، مواصفات الملكية الدستورية، كما تعرفها أوروبا الآن: [من وسط اخوتك، تجعل عليك ملكاً.. ولكن لا يكثر له الخيل، ولا يكثر له نساء. وفضة وذهباً، لا يكثر تكثيراً] (سفر التثنية،١٧).

البند الثاني، مخصص لضمان شرعية الربا، وتسخير جهاز الدولة لحماية قروض المصارف في الداخل والخارج. وفي هذا الصدد، وضعت التوراة خطة العمل التي تنفذها المصارف الغربية الآن: [يباركك الرب إلهك. فتقرض أمماً كثيرة، وأنت لا تقترض، وتتسلط على أمم كثيرة، وهم عليك لا يتسلطون] (سفر التثنية، ١٨).

البند الثالث، مخصص لتأمين قاعدة رأس المال الوطني، بمنع الربا بين اليهود، وتصفية ديونهم بالابراء العام، مرة كل سبع سنوات. وهو مبدأ ينم عن معرفة متطورة بشؤون المصارف، مهمته أن يحرر رأس المال الوطني، من عبء الفوائد، ويوجهه بالتالي لخدمة مشروعات الانتاج البعيدة المدى، في قطاعات

الصناعة والزراعة، مما يحيل [الوطن الرأسمالي] إلى قلعة محصنة ضد الخوف والجوع معاً.

في المقابل، جعلت التوراة اقراض الأجنبي بالربا فريضة دينية، يؤديها اليهودي الورع، بموجب نص الشريعة. وهو مبدأ مصرفي آخر، وظيفته أن يزيد رأس المال الوطني، على حساب [الأجانب] بوسائل محاسبية بحتة، منها زيادة سعر الفائدة على القروض، ومنها احتكار السلع، وضرب الشركات المحلية، بالذراع الضخمة التي توفرها بيوت المال المتحدة. وفي رعاية هذه الشريعة، تضاعف رأس المال اليهودي سنوياً، بنسبة تتراوح بين خمسة، إلى خمسين في المئة، طوال ألفي سنة حتى الآن، وضمنت التوراة قيام المصرف الاستثماري المنظم الذي بدأ برأس مال قدره بضعة آلاف راع بدوي على تلال سيناء، ثم اشترى الكرة الأرضية بأسرها.

ان اليهود سوف يعيدون كتابة التاريخ كله من جديد، وسوف تختفي علاقتهم بالهكسوس من «المراجع العلمية»، وتصاغ قصة خروجهم من مصر، في صيغة تليق بمقام الأغنياء، وينال فرعون العقاب الذي يستحقه، كل من يهدد أمن المصارف، فتغرقه التوراة في البحر الأحمر، ويلعنه رجال الدين إلى الأبد. لكن هذا الانقلاب اللغوي، لا يستطيع ان يفسر أحداث التاريخ إلا بلغة السحرة، ولا يصلح بديلاً عن القول، بأن نظام المصرف الحر، الذي ولد في مصر، كان قد تلقى درساً موجعاً في أول معركته مع الاقطاع، وأدرك حاجته الماسة إلى وطن. وأن [أرض الميعاد] التي بشرت بها التوراة، فكرة ولدت من حاجة المصرف الحر إلى دولة رأسمالية، وليس من حاجة الرعاة العبرانيين إلى مصرف.

في عصر سليمان ـ حوالي سنة ٩٥٠ قبل الميلاد ـ كان التجار اليهود، هم أصحاب اليد العليا في اقتصاد الشرق الأوسط،

وكانت المصارف اليهودية، تدير أكبر اسطول تجاري في المنطقة، وتسيطر على أسواق عالمية، تمتد بين الصين وبين اليمن، وتملك بريداً جوياً للربط بين فروعها المتباعدة بفرق من الحمام الزاجل. وعندما جاءت الملكة بلقيس لزيارة سليمان في القدس، كانت [اسرائيل] دولة غنية، يقصدها حكام الشرق الأوسط، في طلب المساعدات والقروض، وكان حلم التوراة قد تحقق حرفياً.

إن سلاح المصرف الحر، يحيل قبيلة من الرعاة البسطاء، إلى مستوطنين ناجحين، في مستوطنة غنية ناجحة. وهو سلاح سوف تتجلى قدراته الهائلة على مسرح آخر، في مستوطنات بعيدة واسعة، تسمى [الولايات المتحدة الأميركية]. أما في فلسطين، فقد كان المسرح ضيقاً أكثر مما ينبغي، وكان عدد اليهود المحدود، قد جعل دولتهم مجرد مصرف سمين، وسط بحر من الاقطاعيين المفلسين، مما تسبب في اجتياح أراضيهم منذ سنة ٧٢٢ قبل الميلاد، وانتهى بترحيلهم أسرى إلى بابل بعد ١٣٦ سنة أخرى. وبينما كان جنود نبوخذ نصر، يوزعون اليهود للعمل، في مزارع الملك الواسعة، كان على التاريخ ان يستنتج - مخطئاً - ان الاقطاع قد انتصر على نظام المصرف الحر في الشرق الأوسط، وان نظرية الدولة الرأسمالية، قد ماتت إلى الأبد.

خلال الألف سنة التالية، تفرق اليهود في جهات الأرض الأربع، وتحولت أعمال المصرف الرأسمالي - من دون دولته الرأسمالية - إلى كارثة محققة على اقتصاد جميع الأمم. فدفع فائدة محدودة على القروض، فكرة ممكنة - فقط - إذا كانت القروض موجهة للاستثمار التجاري، في سوق حرة، قادرة على تحقيق ربح غير محدود. أما في مجتمعات ذات اقتصاد زراعي يدوي، مثل مجتمعات العام القديم، فان هامش الربح الضيق -

وغير المضمون ـ لا يستطيع ان يغطي سعر الفائدة أصلاً، ولا يطوع نفسه للاستثمار المصرفي، إلا في مشروعات مشبوهة، قادرة على تحقيق ربح سريع في زمن قصير، مثل تمويل الخمارات ونوادي القمار، وتجهيز عصابات القراصنة لخطف الرقيق. وهي مشروعات ما لبثت ان أدانت اليهود أخلاقياً، وأدانت فكرة الفائدة على القروض، ودعت رجلاً مسالماً مثل السيد المسيح إلى ان يحمل عصاه، ويخرج لطرد الصرافين من ساحة المعبد، معلناً افلاس مشروع التوراة رسمياً.

في ظروف هذا السخط العارم، على مصارف المرابين اليهود، غابت ثلاث حقائق هامة:

الأولى، ان اليهود لم يخترعوا المصرف الحر، بل اكتشفوا قدرة رأس المال على العمل في مجتمع ديمقراطي. وهي تجربة متاحة أمام جميع شعوب العالم على حد سواء.

الثانية: ان نظرية أرض الميعاد ليست نظرية دينية بل مصرفية، وان المصارف التي خسرت وطنها في الشرق الأوسط، سوف تشتري لنفسها وطناً جديداً في مكان آخر.

الثالثة: ان تحصيل سعر الفائدة على القروض، ليس وصية لليهود، بل وصية لأصحاب رأس المال العاملين في ميادين التجارة الدولية، وسوف تذهب معهم، إلى كل بلد يذهبون إليه.

إن الكنيسة المسيحية التي رفعت عصاها غاضبة في وجه المرابين اليهود، لا ترى شيئاً من أبعاد الصورة الحقيقية، ولا تكتشف القوة الصاعقة وراء نظام المصرف الحر في مجتمع ديموقراطي. بل تخلط بين الربا القائم على تأجير النقود، وبين الكسب الناجم عن زيادة حجم الانتاج، وتورط نفسها في نظرية اقتصادية مؤدّاها، ان الحياة الدنيا، مشروع خاسر من أوله.

في ظل الكنيسة، تكلم الاقتصاد فجأة بلغة الرهبان، فصار

الفقر «فضيلة تستحق التمجيد»، وصار الزهد في المال، «علامة على غنى النفس»، وبات على الرجل الغني «أن يعبر من عين الابرة، قبل ان يدخل في مملكة يسوع»» وتصاعدت الحرب ضد «متاع الحياة الدنيا»، حتى قرر سمعان العمودي، ان يقضي حياته فوق عمود. ان عداء الكنيسة للمرابين اليهود، يصبح عقدة نفسية في حاجة إلى علاج، ويحفر خندقاً غير قابل للردم بين الدين وبين رأس المال.

بعد خمسة قرون من نشأة الكنيسة، كان اقتصاد الشرق الأوسط لا يزال يقف، حيث تركه نبوخذ نصر، وكانت كلمة [الرخاء الاجتماعي]، كلمة تزداد غربة كل يوم، في مدن مفلسة، تزدحم بالشحاذين وطلاب الصدقات. وقد اختارت الكنيسة ان تمجد صورة المواطن ـ الحاج، الذي يهجر عياله وعمله، وينطلق حافياً إلى الحج، في محاولة اعلامية، لتشجيع البطالة على حساب الانتاج. وعندما ولد الرسول محمد عليه السلام سنة ٥٧٠، كان المواطن العاطل عن العمل، اسمه [ناسك صالح]، وكانت مدينة الاسكندرية وحدها، تضم ثلاثين ألفاً من هؤلاء «النساك». ان الرسول محمداً، يبذل جهداً خارقاً،لانهاء معركة الدين المفتعلة ضد رأس المال، لكنه لا يستطيع ان يكسب الحرب.

فقد استعاد الرسول صيغة [الجمهورية] تحت شعار حكم الجماعة. وهي الصيغة الادارية الصحيحة، لتنمية رأس المال في مجتمع ديموقراطي.وبعد ذلك،تقدم القرآن بمبدأ جديد في تأميم المصارف، بأن سمى المال كله [مال الله]، وأعاد توزيعه بين ثلاث خانات:

الخانة الأولى، تضم ميزانية الدولة، التي سماها الرسول [بيت المال]، وحدد القرآن، أوجه انفاقها في قوله تعالى:﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم،

وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل﴾ سورة (التوبة: ٦٠). وهي لائحة لا تفرق بين دين وآخر، ـ كما فعلت التوراة ـ ولا تفرق بين لون وآخر، ـ كما ستفعل الرأسمالية البيضاء في وقت لاحق ـ بل تتقدم بقانون عالمي للضمان الاجتماعي، مهمته حفظ قاعدة المجتمع الديموقراطي، في كل مكان، وفي جميع العصور. ويلفت النظر هنا، ان أوروبا الغربية، لم تكتشف فكرة الضمان الاجتماعي، إلا في عصر الملكة فكتوريا، بعد ألف ومئة سنة من نزول القرآن، وان العرب الذين وصلهم هذا البلاغ منذ القرن السابع، لا يملكون ميزانية للضمان الاجتماعي حتى الآن.

الخانة الثانية، تضم رأس المال الخاص. وهو ليس رأس مال شخصي، ينفقه صاحبه على أهوائه الشخصية، بل قرضاً من مال الله، له فائدة سنوية لا تقل عن عشرة في المئة، تدفع لحساب المجتمع بموجب فريضة [الزكاة]. وقد أغلق القرآن أبواب الاستثمار المشبوه، بأن أحل البيع، وحرم الربا، وضمن تجزئة رأس المال المتراكم، بتوزيع الارث بين الأجيال، واقرار حق المرأة في الميراث. وهو حق، كانت التوراة قد تجاهلته، لكي لا يخرج رأس المال اليهودي من أيدي اليهود. وسوف يبطله الفقه الاسلامي، بتحريم زواج المسلمة من غير المسلم، لتحقيق هذا الغرض الاقتصادي بالذات.

الخانة الثالثة، تضم رأس المال المستجد، من استصلاح الأراضي البور إلى فتح أسواق جديدة وتطوير وسائل الانتاج. وفي هذا المجال، أطلق القرآن يد الفرد والجماعة لزيادة دخلهم من دون حدود. ودعا إلى تنمية جميع الموارد المالية في الأرض والسماء، مشترطاً ـ فقط ـ ان لا تتم التنمية على حساب البيئة، فلا أحد يثقب سماء الله بالاوزون، ولا أحد يبيد عجول البحر، لحساب تجار الفراء.

سنة ٦٣٢، توفي الرسول محمد، تاركاً لعرب القرن السابع، أكفأ التشريعات الادارية في التاريخ، وأكثرها قدرة على تحقيق آمال الناس، في ضرب الاقطاع والمؤسسات الدينية، وانهاء عصر الفقر والبطالة، واطلاق الطاقة الكامنة في مجتمع ديموقراطي حر. وقد أتيحت للعرب، فرصة لتجربة هذا السلاح الجديد، ضد اقطاعيات الأسر الحاكمة في فارس وبيزنطة، واكتشفوا قدرته الهائلة على كسب الناس والمعارك، عندما انحازت الشعوب إلى جانبهم ضد الأسر الحاكمة، وشرعت تفتح لهم الحصون من الداخل، كما حدث في الاسكندرية وطرابلس. ولو أتيح للعرب، زمناً كافياً، لكي يعيشوا تجربة الشرع الجماعي في الاسلام، لتغير مجرى التاريخ الحديث من قبل ان يبدأ، وكتبت قصة الحضارة من اليمين إلى الشمال. لكن العرب لم يكسبوا زمناً كافياً.

ان جمهورية الاسلام الأولى - والأخيرة - تصبح اقطاعية قرشية، قبل مرور ربع قرن على وفاة الرسول. فيستولي الأمويون على بيت المال، ويؤممون [مال الله] لحساب أسرة واحدة. وخلال عشر سنوات فقط، كان اقتصاد العرب - واخلاقهم - قد ربطا مرة أخرى إلى عجلة الاقطاع، وكان كرسي عمر بن الخطاب، يشغله طاغية دموي، اسمه يزيد بن معاوية، أكبر منجزاته التاريخية، انه أباد أسرة الرسول، وأحرق الكعبة بقذائف القطران المشتعل. ورغم ان العرب لم يختفوا من مسرح التاريخ، إلا بعد ثمانية قرون أخرى، فإن مصيرهم كان قد تقرر منذ منتصف القرن السابع، وكانوا قد خسروا المعركة كلها من دون ان يدروا، وخسروا نظامهم الجمهوري - ومن ورائه المصرف الحر - وبات عليهم ان يدفعوا ثمن الفشل من خبزهم وخبز عيالهم، في عالم رأسمالي لا يرحم الفاشلين.

خلال الفترة الواقعة بين الانقلاب الاموي سنة ٦٥٦، وبين

بداية الحروب الصليبية سنة ١٠٥٠، كان العالم القديم، لا يزال قديماً على حاله كما تركه فرعون. وكان سكان الشرق الأوسط لا يزالون يحتلون بوابة الطريق على خط التجارة الدولية، وينعمون بأعلى مستوى للدخل في العالم. وفي ظروف هذا الازدهار التجاري النسبي، نجح العرب في تطوير السفينة البحرية، لنقل المتاجر عبر المحيط، وارتادوا بسفنهم مناطق نائية مثل اليابان واستراليا، ملقين مراسيهم على بعد مرمى حجر، من كنوز لا تفنى في القارات العذراء الغائبة وراء المحيط الأطلسي. لكن هذا الانجاز المثير كان مجرد جهد فردي، يموله صغار التجار في مغامرات مثيرة، مثل قصص السندباد. ولم يكن بوسعه ان يلبي حاجات الصراع البحري القادم، لاستيطان قارات العالم الجديد.

ان تطوير السفينة المحيطية على يد العرب، خلال القرن الثاني عشر، يصبح انجازاً تقنياً، لا يقل أهمية ـ أو اثارة للمشاعر ـ عن تطوير سفن الفضاء في القرن العشرين. فقد فتحت هذه السفينة ثغرة في جدار المحيط، واكتشفت أرضاً جديدة، تزيد مرتين على مساحة القمر، فضاعفت بذلك حجم السوق التجاري، وأضافت إليه عشرات السلع الجديدة من القطن والذرة والبطاطس وديوك الحبش، إلى السكر والكوكايين. لكن العرب ـ أصحاب الاختراع ـ لا يملكون رأس المال القادر على تمويل حملات الاستيطان، ولا ينالهم من وراء تطوير السفينة المحيطية، سوى حبسهم في القمقم شرقي مضيق جبل طارق، بينما كان كولومبس ينطلق غرباً سنة ١٤٩٢ قاصداً أميركا في سفن عربية، بخرائط عربية. وفي هذه المرة، نزل الستار مثل المقصلة، وخسر العرب خطوط التجارة الدولية إلى الأبد. ان الشرق الأوسط الذي ابتكر التجارة والمصارف والنقود، يعلن افلاسه بعد أربعة آلاف سنة من حكم الاقطاع ورجال الدين.

في هذا الوقت، كان نظام المصرف اليهودي ـ الذي مات في

الشرق الأوسط ـ قد بعث إلى الحياة في بلدان غرب أوروبا، وكانت حركة البروتستانت قد هيأت في هذه المنطقة، جواً من التسامح الديني، ما لبث ان شجع اليهود على الهجرة في موجات متلاحقة، إلى أمستردام سنة ١٥٩٣، وهامبورغ سنة ١٦١٢، ونيويورك سنة ١٦٥٤. وعندما كتب شكسبير مسرحية [تاجر البندقية] حوالي سنة ١٥٩٥، معلناً سخطه على شيلوخ المرابي الذي ينوي ان يسلخ جلد تاجر مسيحي، كان اليهود، هم أصحاب المصارف التي تجمع الضرائب من البريطانيين، لحساب الملكة اليزابيث، وكانت النقمة الشعبية تتصاعد ضدهم، كما حدث لهم دائماً منذ عصر الهكسوس.

ان اليهود لم يظفروا أبداً باعجاب البروتستانت، لكن نظامهم المصرفي الناجح أثار انتباه الحكومات البروتستانتية الثائرة على سلطة البابا، التي رأت ان تحريم سعر الفائدة، غلطة اقتصادية مميتة، تضاف إلى أغلاط الكنيسة الكاثوليكية، وشرعت تستعد لاحياء نظام المصرف الحر، في عصر تميز باستيطان أميركا، وتطوير السفينة المحيطية، من قارب مسلح بالمنجنيق، إلى قلعة عائمة، ذات طاقة نارية، تزيد على مئة مدفع. ومنذ بداية هذا السباق، كانت بريطانيا، قد ضمنت لنفسها فوزاً مبكراً لسببين:

الأول: ان بريطانيا استعادت صيغة الملكية الدستورية التي ابتكرها اليهود. وهي صيغة تقوم على سلطة المصارف، وتسخير جهاز الدولة لخدمة رأس المال. ورغم ان بقية دول غرب أوروبا، عادت فاكتشفت هذه الصيغة في وقت لاحق، فان بريطانيا كانت قد سبقتها جميعاً إلى موضع الكنز بمئة وثلاث وعشرين سنة على الأقل.

السبب الثاني، ان موقع بريطانيا الجغرافي، قد أعفاها من عبء الحرب البرية، وأتاح لها تركيز الانفاق العسكري في بناء

الاسطول، وتطوير ماسورة المدفع، وزيادة سرعة الطوربيد، خلال عصر تميز بنقل مسرح الصراع الدولي إلى أعالي البحار، وجعل بريطانيا قرش البحر القاتل، الذي لا ينازعه أحد على سيادة المحيط.

في هذه المرة أيضاً، اكتشف البريطانيون علاقة التمويل المنتظم، بالتفوق العسكري. فعندما تأسس [بنك لندن] سنة ١٦٤٨، كانت ميزانية بريطانيا العسكرية، لا تزيد على خمسين مليون استرليني، منها ٣٢ مليون، يغطيها دخل الدولة، والباقي قروض من المصارف. لكن هذا الرقم، ما لبث ان تضاعف أربعين مرة، خلال قرن قصير واحد، فبلغ مليارين تقريباً سنة ١٨١٢، منها ٤٤٠ مليوناً مقدمة من المصارف. وقبل ان تولد كلمة [الدول العظمى]، كان نظام المصرف الحر قد أحال دول أوروبا، إلى قلاع عسكرية ضخمة، يزداد حجمها باضطراد. فتضاعف حجم الجيش البروسي، بمعدل مرة كل عشر سنوات، من ٣٠ ألف جندي سنة ١٧٠٠ إلى ٢٧٠ ألف جندي سنة ١٨١٢، بينما زادت امبراطورية آل هابسبورغ في فيينا، حجم قواتها في الفترة نفسها من ٥٠ ألف جندي إلى ربع مليون. وتضاعف الجيش الروسي من ١٧٠ ألف جندي إلى نصف مليون، وحشدت فرنسا تحت راية نابليون، ٦٠٠ ألف مقاتل. وهو أكبر حشد عسكري عرفه التاريخ حتى ذلك الوقت. أما بريطانيا التي افتتحت مسيرة المصرف الحر، فقد تضاعف حجم قواتها البرية أربع مرات، وارتفع عدد سفن الاسطول من ١٠٠ بارجة إلى ٢١٤ بارجة، أي ضعف ما تملكه جميع دول العالم مجتمعة. ان الفرعون بيبي الأول الذي سخر السلاح المصرفي لضرب أعدائه بحشود عسكرية ضخمة، كان قد فتح القمقم المسحور من دون أن يدري.

في الفترة الواقعة بين تحطيم الأسطول الاسباني على يد

البريطانيين سنة ١٥٥٨، وبين هزيمة نابليون في واترلو سنة ١٨١٥، كان نظام المصرف الحر، قد أحال دول أوروبا إلى مصارف رأسمالية عملاقة، تتصارع على حيازة الأسواق ومصادر المواد الخام، في جبهة امتدت من كندا إلى مصر. وكان جهاز الدولة قد تغير جذرياً في موقعين:

في الموقع الأول، لم تعد الدولة سلطة حاكمة، بل أصبحت [ادارة]، تتولى الاشراف على مصالح رأس المال، تحت سلطة المصارف. وهي صيغة منقولة حرفياً من كتاب التوراة، بعثت نظام الجمهورية اليهودية تحت أسماء مختلفة، في قارات مختلفة، وجعلت اسرائيل القديمة، نموذج الدولة الحديثة في العصر الرأسمالي.

في الموقع الثاني، لم تعد الكنيسة هي مصدر التشريع، ولم يعد بوسعها ان تفسر موقفها البدائي من سعر الفائدة، بعد ان أثبتت الثورة الصناعية، أن رأس المال قابل للنمو بزيادة حجم العمل، وان فكرة المصرف الحر - التي كانت فكرة ضارة في المجتمع الزراعي اليدوي - أصبحت فكرة نافعة في عصر الآلة القادرة على زيادة الانتاج إلى ما لا نهاية. فقد صار بوسع النول الميكانيكي ان ينتج من الجوارب في يوم واحد، ما لا ينتجه عمال الهند. وصار بوسع قطار من مئة عربة، ان ينقل حمولة جميع القوافل التي تعبر أفريقيا في سنة. وأثبتت ثورة العلم ان رأس المال، لا ينمو على حساب الناس، بل ينمو بقوته الكامنة في تطوير الموارد عن طريق الاستثمار، وان المصرف الحر، طريق لا بد منه لتأمين هذا الاستثمار بالحجم المطلوب.

تحت رعاية هذه الدولة المصرفية، استعاد اليهود حق المواطنة على الكرة الأرضية، لأول مرة منذ عصر نبوخذ نصر. فمنحتهم الثورة الفرنسية حق الحصول على الجنسية، وبادرت بريطانيا إلى منحهم الحق نفسه، لقطع الطريق على نابليون في استمالة

مصارف اليهود. وخلال وقت قصير، كان الأوروبيون ـ ومنهم الأتراك ـ يتنافسون في اضفاء جنسياتهم على اليهود، وكانت أوروبا بأسرها قد تحولت إلى [أرض الميعاد]. لكن اليهود أنفسهم، كانوا ينظرون بعيداً عن أوروبا، عبر المحيط.

ففي أراضي القارة الأميركية العذراء، وفي مناجمها التي تحوي نصف احتياطي العالم من الذهب، كان حلم التوراة بأرض الميعاد في بلد صغير مثل فلسطين، مجرد مشروع بائس لا يثير شهية رأس المال اليهودي، وكان اليهود قد وضعوا فكرة أرض الميعاد جانباً، وانطلقوا إلى نيويورك، حيث أنشأوا مصارفهم النشطة التي نجحت في احتواء الاحتياطي الأميركي الضخم، وتولت تسخيره لزيادة الانتاج على نطاق لم يسبق له مثيل. وفي الفترة الواقعة بين نهاية الحرب الأميركية سنة ١٨٦٥ وبين نهاية الحرب الاسبانية سنة ١٨٩٨ ـ وهي فترة عشرين سنة فقط ـ كان نظام المصرف الحر، قد ضاعف الانتاج الأميركي، بأرقام فلكية. فزاد انتاج الدقيق، بنسبة ٢٦٥ في المئة، والسكر بنسبة ٤٦٠ في المئة والقمح بنسبة ٨٠٠ في المئة، والصلب بنسبة ٥٢٣ في المئة بينما ارتفع انتاج النفط من ٣٠٠ ألف برميل إلى ٥٥ مليون برميل، وتضاعفت ميزانية الدولة، بمعدل مرة كل ثلاث سنوات، من ٣٣٤ مليون إلى مليارين ونصف تقريباً. وفي هذه الأرض التي تفيض ـ فعلاً ـ باللبن والعسل، كان مشروع التوراة القديم، يبدو قديماً أكثر مما يجب، وكان على اليهود ان يعيدوا صياغة [الشريعة] بلغة العصر.

في هذه النسخة الجديدة، تحرر نظام الدولة الرأسمالية من قاموس التوراة، واستعاد لغته الأصلية في قاموس المصرف الحر. فلم تعد الدولة اليهودية، هي دولة اليهود، بل أصبحت هي دولة المصارف «الليبرالية» التي لا تتعامل مع الزبون على أساس لونه أو دينه، ولا تضع شروطاً مسبقة لهذا التعامل،

سوى شرط الربح المادي، ولا تحتاج إلى سياسة أخرى، سوى سياسة [الباب المفتوح] التي تتيح لرأس المال ان يستقبل زبائنه - أو يذهب إليهم - في الليل والنهار. ان كلمة [افتح يا سمسم] تفتح كنزاً حقيقياً لأول مرة.

فقد نجحت الدولة المصرفية في تطوير فكرة [الباب المفتوح] إلى سياسة قومية، واعتبرت فتح السوق العالمي أمام رأس المال، شرطاً في تولي الادارة، وضمنت بذلك مستقبل المصرف الحر، رغم انها لم تضمن مستقبل البشرية نفسها. وفي الفترة الواقعة بين ظهور الولايات المتحدة، وبين ضرب اليابان بقنابل نووية، كان نظام المصرف الحر، يجتاح الدول والقارات، وكانت أذرع رأس المال الغربي، قد امتدت من وراء المحيط، واحتوت المنطقة الواقعة داخل نفوذ الأتراك، واشترت امتيازات سكة حديد بغداد، وآبار النفط في البحرين، مفتتحة معركة المصرف الحر ضد الاقطاع تحت سماء الشرق الأوسط، للمرة الثانية منذ عصر فرعون.

في هذا الوقت، كان الشرق الأوسط، لا يزال على حاله كما تركه فرعون. فمن جهة، كانت حكوماته مجرد اقطاعيات متناحرة، تدار بنظم بدائية، لا تستطيع ان تحتوي نظام المصرف الحر، ولا تضمن له الأمان المطلوب. ومن جهة أخرى، كان الشرق الأوسط، لا يزال في موقعه الجغرافي الممتاز، على بوابة التجارة الدولية بين قارات العالم القديم. وهو موقع تحتاج المصارف إلى مراكز مستقرة فيه، بأي طريقة، وأي ثمن. ان حل هذه المعضلة كان يكمن في ايجاد [وطن] للمصرف الحر في الشرق الأوسط، لكن الدول الرأسمالية، اختلفت بين حلين:

الحل الأول، تبنته فرنسا. وقد تمثل في انشاء جمهورية لبنان التي قامت على وصفة ادارية مختلفة، هدفها ان توزع السلطة المحلية بين خصوم ذوي مصالح متناقضة، لا يستطيع أحد

منهم ان يمتلك من القوة أو الشرعية، ما يهدد به نظام المصرف الحر. وهي صيغة نجحت مؤقتاً في اجتذاب رأس المال إلى لبنان، وخلقت فيه نشاطاً مصرفياً عربياً، لأول مرة في تاريخ العرب، تمثل في تأسيس [بنك انترا] الذي سارعت المصارف الغربية إلى قتله في المهد، باعلان افلاسه في وقت لاحق.

الحل الثاني، تبنته الولايات المتحدة. وقد تمثل في احياء مشروع اسرائيل التي قامت ـ هذه المرة ـ على خطة مصرفية صريحة، هدفها ان تكسب رأس المال اليهودي، وتضمن للمصرف الحر وطناً آمناً بين اقطاعيات الشرق الأوسط. وهي فكرة لم تولد بين طبقات الشعب الأميركي، ولم يوافق عليها أعضاء الكونغرس، بل ولدت سراً في مكاتب أصحاب المصارف الأميركية، الذين سخروا الرئيس ترومان لتنفيذها بأسلحة مالية بحتة، منها تهديد بريطانيا، بقطع المعونة عنها، إذا رفضت دخول اليهود إلى فلسطين سنة ١٩٤٧. ومنها إلزام المانيا، بدفع التعويضات لاسرائيل، مقابل حصولها على معونات من مشروع مارشال. والواقع ان الرئيس ترومان اعلن اعترافه باسرائيل، قبل ان يوافق الكونغرس على هذا الاعلان، وقبل ان تقوم اسرائيل نفسها بربع ساعة تقريباً.

سنة ١٩٤٨، كان المصرف الحر يملك وطنين في الشرق الأوسط. الأول، في لبنان، والثاني في اسرائيل. وكان من الواضح ان المبارزة توشك ان تبدأ بين خصمين غير متكافئين:

فالصيغة الادارية في لبنان، صيغة عشائرية من بقايا العصر الاقطاعي في العالم القديم، لا تملك تعريفاً حقيقياً لكلمة [الوطن الرأسمالي]، ولم تتعرف على نظام المصرف الحر أصلاً. ورغم ان السياسيين اللبنانيين، بذلوا جهداً اعلامياً صاخباً، لاحتواء النظرية الرأسمالية في تراث لبنان الفينيقي، فان هذا

الجهد، كان مجرد علامة أخرى، على ان لبنان لم يستوعب ما حدث في غرب أوروبا، ولم يكتشف الفرق المميت، بين تاجر فينيقي أعزل، وبين تاجر رأسمالي مسلح بالصواريخ. وقد تقدم اللبنانيون بصيغة مستحيلة [الوطن رأسمالي من دون جيش] وهي صيغة خرافية، لم يعرفها التاريخ أبداً، إلا في بقايا الاقطاعيات التي التمست الحماية تحت مظلة الجيوش الأوروبية، مثل امارة موناكو وليختنشاين ولوكسمبرغ. لكن اللبنانيين لم يكتشفوا هذه الثغرة الواسعة في نظامهم الفينيقي، بل دأبوا على تسمية بلدهم باسم [سويسرا الشرق]، متجاهلين ـ من باب الجهل ـ ان سويسرا بالذات تملك أكفأ جيش دفاعي في التاريخ.

على الجبهة الأخرى، كانت المصارف الرأسمالية، قد أقامت في فلسطين جمهورية يهودية للمرة الثانية منذ عصر التوراة. وكانت النسخة القديمة قد تغيرت جذرياً، فلم تقم اسرائيل العشائرية التي تتوزع فيها السلطة بين قبائل العبرانيين، بل قامت اسرائيل ـ المصرف، التي يديرها التجار والعمال، في ائتلافات حزبية مجهزة أصلاً لخدمة رأس المال. وفي هذا الوطن «اليهودي»، كان اليهود يموتون دفاعاً عن أسهم الشركات البريطانية في قناة السويس، ويحرسون آبار النفط الأميركية في الخليج، ويديرون المصارف التي تشرف على التجارة الدولية بين آسيا وأفريقيا، ويظفرون بالاطراء المستمر، من جميع أجهزة الاعلام الرأسمالية، على عادة الرجل الغني في الولع بكلب الحراسة الناجح. ان العرب الذين جاءوا لتحرير فلسطين تحت راية نبوخذ نصر، يتعرضون ـ هذه المرة ـ لأكثر من مفاجأة.

سنة ١٩٦٧، وقعت المواجهة المستحيلة بين [مئة مليون عربي]، وبين ثلاثة ملايين اسرائيلي. وكان من المتوقع ان تنتهي المعركة

خلال ساعات معدودة، كما حدث في عصر نبوخذ نصر، لـولا ان عصر الملوك الفاتحين، كان قـد انتهى منذ ٢٥٠٠ سنـة، وكانت المصارف الرأسمالية قد غيرت سوقية الحـرب رأساً عـلى عقب. فالمئة مليـون عربي، كـان لديهم مئـة ألف جندي فقط، مقـابل أربعمئة ألف جندي اسرائيـلي. ولديهم سبعـون طائـرة، مقابـل خمسمائة. ولديهم ألف دبابة متوسطة، مقابل ألفي دبابة المانية من طـراز ليوبـرد. بالاضـافة إلى ذلـك، كان احتيـاطي العرب المحدود من العملات الصعبة، لا يسمح لهم بمـواصلة القتـال، إلا لبضعـة أيام قصـيرة، ريثما تنفـد ذخائـرهم، بينمـا كـانت اسرائيل تؤمن لنفسها قروضاً مستمـرة من المصارف الغـربية، وتتمتع بقدرة كبيرة على إطالة أمد الحرب كما تشاء. ان العرب يعودون من المعركة، بدرس موجع ونافع، لكن حكوماتهم الأمية، لا تحسن قراءة الدرس.

فقد أعلن الرئيس السادات ان [٩٩ في المئة من أوراق اللعبة في يد أميركا]، وهو يقصد في يد المصارف الرأسمـالية التي تبحث عن وطن في الشرق الأوسط. وكـان من المتوقـع، أن يؤدي هـذا الاكتشاف إلى تصحيح الخلل في الادارة العربيـة، والبحث عن صيغة تحتوي نظـام المصرف الحر، في دولـة ديمقراطيـة قادرة على التعامـل مع رأس المـال. لكن الرئيس السـادات اختار أن يعتمد أساليب الشطارة، ويضحك على ذقون المصارف، بتمثيلية صاخبة عن الأحـزاب وحريـة الصحافـة، آملاً ان يحمـل إليه الغـربيون مـدخرات مـواطنيهم، من دون حاجـة إلى ضمانـات أخرى. وهـي فكرة مميتة، ذهب السادات وراءها بسذاجـة رجل قروي، وفعل من أجلها، كل ما يفعله الرجل القروي، بما في ذلك ان يعزم روكفلر على العشاء. لكن المصارف رفضت أن تأكل.

إننـا نقف عـلى بعـد خمسـة آلاف سنـة من مـولـد المصرف الـرأسمـالي في الشرق الأوسط، فنجـد الشرق الأوسط لا يملـك

مصرفاً رأسمالياً واحداً، ولا يملك صيغة ادارية قادرة على ضمان حرية رأس المال. وفي ظروف هذا العجز الشامل، عن قراءة لغة العصر، كانت ثقافة العرب السياسية، مجرد ثقافة أمية، لا تفهم شيئاً مما يدور حولها. وكان العرب المقلوبون على رؤوسهم، ينظرون إلى الدنيا، من زاوية المقلوبين. ان مستقبل أجيال العرب، رهن بتصحيح هذا المنظور، في أقرب وقت ممكن، بأقل كلام ممكن، في خمس نقاط أساسية:

الأولى: ان اسرائيل ليست [صنيعة] الولايات المتحدة ـ كما يعتقد الساسة العرب ـ بل ان الولايات المتحدة واسرائيل معاً، صنيعتان للمصرف الرأسمالي الحر.

الثانية: ان نظرية [الضغط الأميركي على اسرائيل]، نظرية خرافية بحتة، لأن اسرائيل مشروع مالي مستقل مثل الولايات المتحدة نفسها.

الثالثة: ان العرب لم يخسروا المعركة ضد اسرائيل، بل خسروها ضد نظام الدولة الرأسمالية منذ استيطان أميركا في القرن السابع عشر. وان هزيمة قديمة من هذا الحجم، لا يمكن تعويضها حتى باستعادة الأندلس وفلسطين.

الرابعة: ان العرب الذين فشلوا في تطوير ادارة ديمقراطية، لا يستطيعون ان يمتلكوا نظاماً مصرفياً حراً، وليس بوسعهم ان يكسبوا السباق في هذا العصر المصرفي.

الخامسة: ان السياسة الناجحة هي ثمرة القراءة الصحيحة للتاريخ، وان سياسة العرب المرتبكة والفاشلة، مصدرها تورط العرب في ثقافة مزورة، تفسر الاسلام بلغة السحرة، وتتجاهل دستور الشرع الجماعي، وتعطي [مال الله] للاقطاع وتقرأ التاريخ بلسان فقيه، غائب عن التاريخ، منذ ان حبسه الصليبيون في زنزانة البحر المتوسط، قبل خمسمائة سنة على الأقل.

SS

الفصل التاسع عشر

وجهان ومواطن واحد

مشكلة [الجهل]، أنه في الواقع نوع من [العلم]، يستند دائماً إلى نوع من [العقل]، ويقوم أيضاً على نوع من [المنطق]. إنه ليس ظاهرة بريئة، تنجم عن نقص في حجم المعلومات، بل ظاهرة مسؤولة، تنطلق من معرفة يقينية، وتتميز بالقدرة على تسخير جميع أنواع الأسلحة، لفرض حلولها بنجاح في معركة لها هدف صاعق واحد، هو أن ينتصر الباطل على الحق بأي وسيلة، وبأي ثمن. لهذا السبب يلزم التمييز الواضح، بين معنى الجهل ومعنى الأمية.

فالرجل الجاهل ليس رجلاً محايداً، تنقصه المعلومات المطلوبة، بسبب عجزه عن القراءة. بل هو في الأساس رجل «متعلم»، واسع الاطلاع، منحاز إلى «الحق» واثق من أقواله، صفته الظاهرة، انه يملك إجابة نهائية عن كل سؤال، لأن معلوماته مستمدة ـ في رأيه ـ من مصدر علوي غير قابل للخطأ.

العلامة الأولى في منهج هذا الرجل، أنه بشر له لسان إله، فهو لا يقول شيئاً من عنده، ولا يتكلم بلغة الناس، بل يردد ـ فقط ـ ما سمعه من الرب «العليم» شخصياً. وفي العادة، يكون الرب مجرد بوق أجوف لصوت الرجل الجاهل نفسه، لكنه أحياناً، يكون معلماً ذائع الصيت، له لقب يبعث على الرهبة مثل

الأستاذ الدكتور، أو حضرة الإمام، أو آية الله بشحمها ولحمها.

في مواجهة رجل رباني من هذا النوع، يفقد المنطق هدفه ومعناه، ويدخل الحوار في باب الجزيمة، وتمتلك الأفكار سلطة بوليسية، حتى تصبح كل فكرة على حدة، مجرد شرطي في بذلة الشغل، يجوب الشوارع حاملاً عصاه، لحفظ الأمن والعلم معاً.

إن ثقافتنا العربية، تعايش هذه الظاهرة الصعبة، من دون أمل في رحمة الله.

سبب المحنة ومحتواها، أن كلمة [العلم] في قاموس العرب، لا تؤدي معناها المألوف في بقية القواميس، بل تشمل أيضاً [علم التفسير] الذي تكفل بشرح نصوص القرآن منذ زمن مبكر جداً، ومنح نفسه حق احتكار الكلمة الأولى والأخيرة في موضوعات معقدة، لا تتجاوز معلومات الفقهاء فحسب، بل تتجاوز وسائل البحث المتاحة لمناهج الفقه بأسره. وخلال قرون طويلة من ممارسة هذا «العلم» المفتقر إلى منهجية العلم، كان على الثقافة العربية أن تعايش تجربة الجذب المستمر بين مصدرين متناقضين للمعلومات المتناقضة:

الأول: مصدر العلم التجريبي الذي بدأ مسيرته في بلدان غرب أوروبا منذ عصر داروين على الأقل، ونجح في استبدال منهج الكنيسة القائم على تفسير الكتاب المقدس، بمنهج تجريبي جديد، لا يعتبر التفسير علماً، ولا يقبل نتائج البحث، إلا إذا ثبتت في ضوء التجربة.

الثاني: مصدر التفسير الحرفي لنصوص القرآن، الذي انتحل لنفسه صفة العلم الالهي في ثقافة العرب، وبقي بمعزل عن النقد، بفضل قدرته المتزايدة على تسخير سلطة الدولة لقمع النقاد بالقتل والتشريد، منذ عصر الحلاج حتى الآن.

بـين هذين المصـدرين المتناقضـين لحقائق العلم الأسـاسيـة، يواجه العقـل العربي المعـاصر محنة الحيـاة بوجهـين في رأس مدهوش واحد. وهي محنة تتجلى علناً في مدارس العرب بالذات التي تحـولت إلى ساحـات مفتوحـة لشد الحبـل، بين ثقـافتين رسميتـين، كلتاهما تعيش عـلى حسـاب الأخـرى. ان المبـارزة تجري يومياً في كل كتاب مدرسي على حدة:

فمثلاً: في درس التفسير، يتعلم الطالب العربي ان اللـه قد خلق السموات والأرض في ستة أيـام، وان هذه الصيـاغة القـرآنية نظرية علمية تعني ما تقوله حرفياً. وهو تفسير يفترض، مخطئاً، ان القرآن كتاب في علم الفلك، مهمته ان يكشف للتلاميذ أسرار الكـون، لكن الشيخ المفسر لا يـلاحظ هذا التكلـف الظـاهـر في فهمه لمهمة القرآن.

في درس الفلك، يكتشف الطالب فجـأة أن الله لم يخلق أرضـاً ولا سماء، بل خلق فضاء تسبح فيه الكواكب والنجـوم، وأن ما يدعى باسم الأرض، كوكب يبدو معلقاً في السماء، من أي نقطة خـارج الأرض. وهي صورة لا تخـرج عن إطـار علم التفسـير فحسب، بل تخلع عنه عمامة العلم وجبّته معاً.

ومثلاً: في درس التفسير، يقال للطالب العربي ان مبدأ النشـوء والارتقاء ليس حقيقة علمية، وإن الله قد صنع آدم وحواء مثل تمثالين من الطـين، ونفخ فيهمـا الروح، ثم وضعهمـا في الجنة، لكي ينعما بالحياة الخالدة إلى الأبد. وهي قصة يرويهـا القرآن من بـاب الوعظ، لكن الشيـخ المفسر يرويهـا من باب المعـرفـة بتفاصيل التاريخ، آملاً أن يقوده منهج التفسير الحرفي إلى كنز العلم الإلهي.

في درس الأحياء، يكتشف الطالب مدهوشاً مدى جهل المفسرين بمبدأ النشوء والارتقاء، ويعرف من الحفريات ان الله لا يصنع

التمـــاثيـل، وان الانســـان ليس مخلـوقـــاً منفصـــلاً عن بقيـــة الحيوانات، ولا ينتمي إلى أب واحد أو أم واحدة، بل ينتمي إلى فصـــائل متنـوعة من القـرود التي هجرت مـوطنها الأصـــلي في الغابة، واحترفت الصيد في مناطق السافانا منذ مئة مليون سنة على الأقل. وهي حقائق لا تشكك في قدرة الله تعالى، بل تشكـك في قدرة الفقه على تفسير كتاب الله.

ومثلاً: في درس التفسير، يقرأ الطالب قصـــة الطوفـــان، ويعرف من «علماء» الدين أن النبي نـوحاً قـد صنع مـركباً، جمـع فيه زوجين من كل المخلوقات، لكي ينقذ الحياة من الفناء.

وفي درس العلوم، يعرف الطالب أن أجناس المخلوقات، تـزيد في الواقع عـلى خمسين مليـون جنس، وان الأرض لم تغرق في أي طـوفـان خـلال الألف مليـون سنـة الأخـيرة عـلى الأقـل، وان الانسان لم يتعلم صناعة المراكب، إلا في عصر سوم منذ سبعـة آلاف سنة قصيرة.

ومثلاً: في درس التفسير، يقال للطالب ان النبي موسى قد أحـال عصاه إلى ثعبان في حضرة فرعون، وانـه أرسل عـلى مصر وباء البعـوض والقمل والضفـادع، وفلق البحر الأحمـر بضربـة من عصاه.

وفي أوراق البردى، يقرأ الطالب ان فرعـون شخصياً، لم يقـابل رجلاً اسمه موسى، ولم ير عصـاه تنقلب إلى ثعبان، ولم يسجـل قصة فلق البحر الأحمر، رغم ولعه بتسجيل القصص.

ومثلاً: في درس التفسير، يعـرف الطالب ان النبي سليمـان كان يكلم النمل والطيور، ويسخّر ملوك الجن في بناء الهيكل.

وفي درس التـاريخ، يتعلم الطـالب ان سليمان المـذكور لم يكن نبياً، بل كان ملكاً. وان الهيكل اليهودي، لم يشيده ملوك الجن،

بل بناه العمال اللبنانيون الذين استقدمهم سليمان من مدينة جبيل.

في زحام هذه المعلومات المتناقضة، يعايش الطالب العربي، في كل مدرسة عربية على حدة، تجربة مستحيلة، للتوفيق بين منهجين للمعرفة، كلاهما يدعوه إلى الشك في أقوال الآخر:

الأول منهج انساني، يلتزم بوسائل العقل، ويستند إلى قوانين صارمة، لا تنكر مبدأ المعجزة فحسب، بل تطرحه خارج إطار العلم من أساسه.

الثاني منهج سحري، ينكر حاجة العلم إلى العقل، ويقيم نتائجه على قاعدة مؤداها أن الرب الخارق لا بد من أن يخرق كل القوانين، وان وقوع المعجزة هو [الدليل العلمي] على صدق علم التفسير.

بين هذين المنهجين المتناقضين، لا يملك الطالب العربي خياراً آخر سوى ان يدخل طائعاً في قلب الدوامة، ويجرب أن يعيش بشخصيتين في عقل مدهوش واحد. فهو ـ من ناحية ـ لا بد من أن يقبل معارف عصره، مثل بقية الطلاب، في بقية المدارس. لكنه ـ من ناحية أخرى ـ لا بد من ان يتلقى في درس التفسير معلومات المفسرين العجيبة التي لا يتلقاها الطلاب، ولا تعترف بها المدارس، ولا تقرها مناهج التعليم في أي مكان من العالم، سوى الوطن العربي وحده، فقط، لا غير.

فالمدرسة الحديثة في الشرق والغرب، لا تعتبر تفسير الكتب المقدسة مادة علمية، ولا تضم دروساً للتفسير أصلاً، ولا تسمح بتقديم مادة الدين في المدارس العامة، تحت اسم [العلم]، بل ان دولة مثل الولايات المتحدة، لا تجيز قراءة الانجيل في مدارس الحكومة، حتى بعد انتهاء اليوم المدرسي. وهو موقف لا تتخذه شعوب العالم لأنها شعوب ملحدة، أو أقل ايماناً من

العـرب، بل لأن كلمـة [العلم] تعني في لغاتهـا غير مـا تعنيه في لغتنا العربية.

فمنذ عصر الثورة البروتستانتية في القرن السـادس عشر، كان الأوروبيون قد اكتشفوا ان العلم لا يستطيع ان يكـون مقدسـاً من دون أن يخسر صفـة العلم. وكانـوا قـد نجحـوا في فصـل المدارس العامة عن الكنيسة، وأعادوا صياغة المنهج التعليمي، طبقاً لمبدأ مؤداه، ان معلومات الانسـان، مثل الانسـان نفسه، معلومات ناقصة، وغير نهائية، وغير منزهة عن النقد والمراجعـة والتصحيح. وهو مبدأ لا يقره «علم» التفسير في ثقافتنا العربية، الذي يسمي نفسه علماً ربانياً، لا يتعالى على النقد فحسب، بـل يعتبره طعناً شيطانياً في علم الله.

بسبب هذا التحريف الرسمي لمعنى كلمة [علم]، ينفـرد العرب من بين جميع أمم الأرض بثقافة معصـومة عن الخطـأ، تسمي رجل الدين «عالماً»، وتعتبر الرأي الفقهي نظرية علميـة، وتورط نفسها في منهج جدلي مستحيل، صفته المستحيلة أنه قائم عـلى تحريم الجدل بالذات. وعندما يبدأ درس التفسير في أي مدرسة عربية، ويجلس الطلبة واجمين في حضرة الشيـخ المفسر، تخرج قاعة الفصل بأسرهـا من هذه الكـرة الأرضية، وتغيب في عـالم غائب، لا يحكمه منطق أو قانون ولا يعترف بعقل أو دليـل، ولا يكشف أسراره لأحد، سوى الشيـخ السري شخصياً. ان عـالم الله المنطقي يفقد فجأة كل حاجة إلى صوت المنطق.

فعلم التفسير لا يصدق أن القرآن [بيان للناس]، بل يعتقـد انه كتـاب بالشيفـرة، يضم جميع أسرار العلم في التـاريخ والفلـك والجغرافيا والاحيـاء، وان كل مـا يحتاجـه الشيخ المفسر، لكي يفتح هذا الكنـز المجاني من المعلـومات، هـو ان يجلس في بيته الـدافىء، ويفسر نصـوص القـرآن. وهي فكـرة لا تستنـد إلى القرآن نفسه، ولم يقل بها اللـه، ولا تعكس منهج العلم القـائم

على البحث والتجربة، بل تعكس منهج رجل كسول، يريد أن يحصل على أسرار الغيب بالمصادفة السعيدة وحدها التي جعلت لغته العربية، هي - بالذات - لغة العلم الرباني في القرآن. وفي عقل شعوبي من هذا الطراز، تختلط نتائج الحسابات، ويغيب صوت المنطق وراء صخب الخرافة، ويتحول الحوار من وسيلة لنقاش الأفكار إلى وسيلة لتمريرها من دون نقاش.

إن الانسان المقلوب على رأسه، يخسر رأسه ورجليه معاً.

فالقرآن ليس كتاباً لمحو الأمية، وليست مهمته أن يكشف أسرار العلم للمفسرين. انه لا يروي قصص التوراة والانجيل، لأنه يعتبرها «حقائق علمية»، بل لأنه يريد ان يحتويها في صيغة منقحة، قادرة على تحقيق التآخي بينها في مجتمع انساني موحد. وهي مهمة أوّلها القرآن على خير وجه، وقدم لأجيال البشرية منذ القرن السابع، أول كتاب مقدس، يحتضن جميع الكتب المقدسة، ويتعايش مع جميع الشرائع والأجناس، في أول مجتمع ديموقراطي قائم على مبدأ الاقتراع الحر، وحق الأغلبية في اتخاذ القرار. وما دامت القبلية العربية قد نجحت في تقويض هذا المجتمع، وإنهاء شريعته الجماعية منذ عصر الأمويين، فان علم التفسير لا يستطيع ان يخدم غرضاً آخر سوى ان يكون علماً مسخراً لتزوير القرآن بالذات.

والواقع، ان فرض مادة التفسير على مناهج التعليم في المدارس العامة، فكرة لا تثبت شيئاً سوى ان غياب الشرع الجماعي قد سلب المواطنين العرب جميع حقوقهم الشرعية، بما في ذلك حقهم في حماية عيالهم من عمليات غسيل المخ التي تجري في المدارس العامة باسم التعليم.

فالمدرسة التي تبنيها الحكومة بنقود دافعي الضرائب، ليست مؤسسة حكومية، ولا يجوز أن تتحول إلى أداة تسخرها الدولة

لشراء مرضاة رجال الدين، بغرض تفسيراتهم على مناهج الدراسة، تحت شعار العلم بالذات. لأن هذه الحيلة السياسية السهلة، لا تستطيع ان تخدم العلم أو الدين أو السياسة، وليس من شأنها ان تحقق غرضاً عملياً آخر، سوى أن تنقل خلافات المذاهب الطائفية إلى المدارس، وتخرب الخلية الأولى لثقافة عربية موحدة، وتنشر عدوى الجهل المتراكم في كتب التفسير، مثل وباء وراثي، من جيل إلى جيل. وهي كارثة قد لا يكتشف حكام الوطن العربي أبعادها، حتى يأتيهم بها الله غاضباً إلى باب الدار.

إن اللعب بالنار، لا يجعل النار لعبة.

والخطأ الذي ارتكبته الحكومات العربية منذ عصر محمد علي باشا،أنها تعمدت ان تسخر القرآن لخدمة أغراضها الاعلامية، في لعبة خطرة ـ وشائنة ـ ما لبثت ان أعطت المفسرين صوتاً لا يملكونه، في شؤون الادارة والحكم، ومنحتهم حق التدخل في صياغة القوانين ومناهج التعليم معاً، وبسطت ظلهم على أجيال العرب، في تيار أصولي عارم، تواجهه الحكومات العربية الحالية بندم الفأر الذي استأجر لنفسه مصيدة. فالباشا العربي لم يحقق مكسباً من وراء حلفه مع رجال الدين، سوى انه أصبح سيافاً في خدمتهم، يقطع لهم أيدي المواطنين ورقابهم، وينهب لهم من بنود الميزانية العامة، ما يكفي لتأمين رواتبهم في عشرات الوظائف المبتكرة، من تلاوة القرآن في برامج الاذاعة والتلفان، إلى اصدار الصحف، وتأسيس جمعيات الدعوة الاسلامية. وهي نفقات لا يقرها دستور واحد في العالم، سوى دستور الباشوات الورعين في الوطن العربي.

إن القرآن ليس وسيلة لكسب العيش، ولا يطوع نفسه لخدمة الاقطاع، ولا يدخر وسعاً في تحذير المفسرين من تسخيره لهذا الغرض بالذات، في آيات صريحة، منها قوله تعالى في سورة

(البقرة: ١٧٤) ﴿ويشترون به ثمناً قليلاً، أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾.

وفي سورة (البقرة: ٧٩) ﴿ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون﴾.

وفي سورة (آل عمران: ٧٨) ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب، لتحسبوه من الكتاب، وما هو من الكتاب. ويقولون هو من عند الله. وما هو من عند الله. ويقولون على الله الكذب، وهم يعلمون﴾.

وفي سورة (آل عمران: ١٨٧) ﴿فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون﴾.

هذه الآيات الصريحة، يعتبرها علماء التفسير، موجهة إلى كتبة التوراة والانجيل وحدهم، مصرين على أنها لا تعنيهم من بعيد أو قريب. لكن هذا الحل التلفيقي اليائس لا يثبت شيئاً، سوى حاجة المفسرين إلى الحلول الملفقة.

إن حصيلة الجهل النهائية هي ان يصبح جهلاً حاصلاً من دون نهاية.

فالقرآن ليس كتاباً بالشيفرة، ولا يحتاج إلى علم يفسره. انه دعوة إلى الشرع الجماعي، مهمته ان يبيد نظم الاقطاع، ويضع نهاية لسيطرة الخرافة على عقول العرب بالذات. وما دامت ثقافتنا العربية تتعمد ان تتجاهل هذه الحقيقة، فلا مفر من ان تصاب بالعقم، وتنقسم تلقائياً بين رجلين عقيمين، كلاهما «مثقف» من دون ثقافة، وكلاهما أكذوبة من دون مستقبل.

الفصل العشرون

وطن أم مصحة؟

غياب الديموقراطية لا يجعل الناس مجانين، بل يجعلهم يفقدون عقلهم الجماعي وهي محنة لا تختلف عملياً عن محنة الجنون نفسه إلّا في نقطتين: الأولى، أن أوجاع المصاب، لا تكشفها أدوات التشخيص الطبي. والثانية، أن علاجه يتطلب جراحة من دون تخدير.

أول أعراض هذا المرض أن كل مواطن على حدة، يبدو رجلاً عاقلاً، في تمام وعيه وادراكه. لكن الأمة ككل، تبدو غائبة عن الوعي، وعاجزة عن فهم واقعها عجزاً يحرمها من القدرة على تغييره، ويرغمها على الهروب منه بكل وسيلة متاحة للهروب، بما في ذلك وسائل التمثيل والسحر والحلم وتغييب صوت العقل وراء الصراخ الهستيري. وهي أعراض تعايشها شعوب كثيرة داخل المصحات العقلية وخارجها، ومنها ـ للأسف ـ شعبنا المريض في الوطن العربي.

فالمواطن العربي الواحد لا ينقصه شيء من نعمة الوعي. إنه رجل يفهم لغة العصر، ويعرف وجه الحق في كل موضوع على حدة، ويرفض شريعة القوة، ويبادر كل شخص يقابله [بالسلام عليكم ورحمة الله].

في الجانب الآخر، تبدو الأمة العربية مجتمعة خارجة جداً عن

هذا الإطار. فهي أمة لا تبالي بمنطق العصر، ولا تملك نظاماً شرعياً للإدارة، ولا تلتزم بمبادىء الحرية والعدل، ولا تتورع عن تمجيد نظم الإقطاع، وإقرار شرائعه البربرية، من شريعة عزل المرأة واستعباد الطفل إلى شريعة الحكم الفردي، وتبذير المال العام على أهواء الأسر الحاكمة.

مصدر هذا التناقض، بين وعي المواطن الفرد، وبين جهل الأمة مجتمعة، أن العرب الذين خسروا مناخ الحوار الحر، قد خسروا معه عقلهم الجماعي، وورطوا أنفسهم في ثقافة فردية، لا تعاني من غياب المواطنين الأذكياء، بل تعاني من غياب وسيلة التفاهم بينهم في مجتمع شبه أخرس، له صفات القطيع، لا يتكلم لغة مشتركة، ولا يملك قراراً جماعياً، ولا تجمعه إرادة أصلاً سوى إرادة الراعي وعصاه.

في وطن خسر لسانه إلى هذا الحد، تصبح الفصاحة عقدة نفسية، ويتعلم الناس زخرفة الكلام، في ثقافة لسانية مسطحة، لا تهدف إلى فهم الواقع، ولا تستطيع أن تتخذ قراراً جماعياً بشأنه، بل تهدف إلى تغييب القرار وراء ستار كثيف من الآراء النظرية التي لا تهمها نتائج النقاش، بقدر ما يهمها النقاش في حد ذاته. إن قضية الديموقراطية بالذات، لا تنال في ثقافة العرب، سوى محنة الحيرة المستمرة، بين نظريتين مستحيلتين، على لسان فصيح واحد:

النظرية الأولى، تنادي بالعودة إلى عصر عمر بن الخطاب، متعمدة أن تقول إن المشكلة من أساسها، ليست مشكلة حقاً، وإن رجلاً صالحاً واحداً، يستطيع أن يصلح واقع أمة، وهي فكرة من شأنها أن تضحك عمر بن الخطاب في قبره، لكن أحداً لا يلاحظ موضع النكتة.

النظرية الثانية، تنادي باستعارة نظام الأحزاب من دول الغرب

الـرأسمالي، آملـة أن تقدم للعـرب وصفة طبيـة جاهـزة لعلاج جميع أمراضهم مجاناً، وهي فكرة أقرب إلى الشماتة منهـا إلى النصـح، لأن العرب لا يملكـون رأس المال نفسـه، ولا يملكـون العمال، ولا الأسواق، ولا المصانع، وليس بوسعهم أن يؤسسوا أحزاباً، لا تجد ما يدعوها إلى التحزب.

الصفـة المشتركـة بين هـاتين النظـريتـين، ان كلتيهمـا مجـرد نصيحة غير جادة، وغير قـابلة للتطبيق. فـلا أحد يستطيـع أن يعيد عجلة التاريخ إلى عصر عمـر بن الخطاب، ولا أحـد يعرف كيف يؤسس العرب أحزاباً عماليـة ورأسماليـة، من دون عمال ولا رأس مـال. لكن ذلك لا ينبـه «المفكـر» العـربي، إلى نقطـة الضعف في ثقـافته النظـريـة، ولا يعـوقـه عن تكـرار أقـوالـه المستحيلة، جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، بالألفاظ نفسهـا، والعقم نفسـه، في شهادة معلنة على أن الأمـة التي تفقد عقلهـا الجماعي، لا تملك فكراً، بل تملك لغة فقط، وأن هـذه الظاهـرة بالذات، هـي الصفة المألـوفة لحـالة الجنـون المألـوف، رغم أن المـريض، شخصـاً، يكـون ـ طبعـاً ـ آخـر من يعلم أن كثـرة الكلام، مجرد دليل على قلة معناه.

فاللغة وحدها لا تعـوض الأمة عن غيـاب عقلها الجمـاعي، ولا تضمن لها رؤية واقعها من الزاوية الصحيحة، بـل تشغلها عن إدراك هذا النقص بالذات، لأنها تـوفر لهـا سبيل الهـروب من الواقع، عبر أربعة منافذ لغوية بحتة:

المنفـذ الأول، يقوم عـلى استخـدام وسـائـل المسرح لاختـلاق «حاضر» من «الماضي»، فـيرتدي المـواطن ثياب القـرن السابـع، ويطلق لحيته، ويلوي لسانه بلهجة بني أسد، ويذهب للعيش في عصر عمر بن الخطاب، متعمداً أن يدس امرأته تحت اللحـاف، لكي لا يفوته شيء من تفاصيل الديكور.

في هـذه المسرحية، يختلق المـواطن لنفسه واقعـاً يناسبـه عـلى المقياس. فالعودة إلى الماضي، تعيـد إليه شعـوره بالانتمـاء، من دون أن ينتمي لأحد. وتوفـر عليه مـواجهة حـاضره المهين، من دون أن يتعـرض للوم أو السخـرية، وتتيـح لـه أن يمثـل دور البطل الحريص على أمجاده، الذي يعيش «معززاً مكرماً» تحت راية عمر بن الخطاب. إنه يحل جميع مشاكله من دون أن يحل مشكلة واحدة.

في مقابل هذا الحل البارع، لا يحتاج المواطن إلى شيء سوى أن يضع عقله فوق الرف، ويـركز جهـده في حفظ الحوار عـلى ظهر قلب. إنه لا «يفكر»، بل «يتكلم» متعمداً أن يسخِّر اللغة لتحقيق هدفين:

الهدف الأول، أن يمجد ماضيه، بكل حيلة مسرحية في حوزتـه، من افتعال الإلقاء بصوت مؤثر، إلى استخدام وسائل البلاغة في تفخيم الماضي، بصفات فخمة مثل [التليد والجليل والخالد].

الهدف الثاني، أن يعلن رفضه لحاضره، متعمـداً أن يبرر هـذا الرفض، بالوسائل المسرحية نفسهـا، من الحديث عن الحـاضر بلهجـة تقطر استنكـاراً وسخريـة، إلى إلصاق التهم بحضـارة العصر وقيمه ووصفه بالهمجية والانحلال.

هـذا المواطن ـ الممثـل، لا يكتشف أنه ممثـل، ولا تظهـر عليـه أعراض الخلل العقلي الذي يعاني منه، إلّا إذا اضطرته ظروف العيش إلى أن يغـادر خشبة المسرح، ويـواجه الـواقع في أرض الـواقع. إذ ذاك ـ فقط ـ تنجـلي الغمامـة عن عينيه، ويكتشف مصعوقاً أنه لم يحل شيئاً من أصل المشكلـة، بل زادهـا سوءاً وتعقيداً، فامرأته المحجبـة، لا تعرف كيف تتعـامل مـع عصرها بأي قدر من التكيف، بمـا في ذلك أن تستعمـل دراجة. وأولاده المولعون بأمجاد الماضي، ينقصهم التأهيل المطلوب، لكي يكسبوا

خبزهم اليومي. ووطنه الفقير، يغرق في الديون. وبيته القديم يغرق في المجاري. وهو شخصياً لا يملك ثمة ما يفعله في هذا الركام، سوى أن يتعلق بقشة، ويعود لقضاء السهرة في المسرح، مثل أي رجل مجنون.

المنفذ الثاني الذي توفره اللغة للهروب من الواقع، يتمثل في استخدام أدوات السحر لمسخ الواقع من أساسه، في صورة مختلفة أخرى. فالمواطن هنا لا يعود إلى الماضي، بل يستورد لنفسه حاضراً جاهزاً من الخارج. إنه ينظر حوله بإمعان، لكي يختار أفضل نموذج في السوق، ثم يعمد إلى انتحاله، آملاً أن يتقمص «روحاً جديدة» على عادة السحرة في تقمص الأرواح. وبالطبع، يقع الاختيار تلقائياً على النموذج الأوروبي البراق الذي أثبت نجاحه أكثر من سواه.

الخطوة الأولى، لاتمام اجراءات هذا التقمص، تبدأ بأن «يسحر» المواطن شخصيته، ويتحول إلى رجل أوروبي، في ملبسه ومسكنه وطريقة أكله ونوع هواياته، وميله إلى الحديث بكلمات أوروبية، باعتبار أن روحه الجديدة، لا تفهم كل ما يقوله العرب. وهي اجراءات يلزمها عادة، أن يسحر المواطن امرأته إلى سيدة أوروبية، وعياله إلى عيال أوروبيين، ويشتري لنفسه كلباً اسمه «فيفي» لكي لا يفوته شيء من تفاصيل الديكور.

بعد ذلك، تبدأ المذبحة. فمشكلة هذا المواطن «الحديث»، أنه يعتبر نفسه مثل بيت حديث البناء، قائم على أنقاض كوخ متهدم. إنه لا يهجر ماضيه فحسب، بل يتعمد أن يهدمه من أساسه، ويسويه بالأرض، ويلقي جميع مخلفاته في القمامة، خلال حملة حربية ضارية، تؤدي فيها الكلمات، دور أصابع الديناميت، ويقاتل فيها المواطن المسحور على جبهتين:

الجبهة الأولى، موجهة لنسف تراث العرب بحجة أنه تراث «بال» لا يجاري روح العصر، ولا يستطيع أن يحتوي قيم الديموقراطية الرأسمالية. وهي تهمة لا تريد أن تصلح حال العرب، بل تريد أن تقنعهم بأن طريقهم الوحيد إلى الخلاص هو أن يخرجوا من جلودهم، ويكفوا على أن يكونوا عرباً.

الجبهة الثانية، موجهة لتلميع النموذج الأوروبي القائم على اقتسام السلطة بين العمال، وبين أصحاب رأس المال، بحجة أنه نموذج ناجح، أثبت نجاحه عملياً إلى حد لا ينكره سوى رجل غير عملي. وهي فكرة تتجاهل أن العرب لم يستوطنوا قارات العالم الجديد، ولم يسيطروا على مصادر المواد الخام، ولم يعيشوا عصر الثورة الصناعية، وليس بوسعهم أن يؤسسوا أحزاباً لا ينتمي إليها أحد، ولا تعني دعوتهم إلى مثل هذه الفكرة السحرية سوى أن بعض «مفكريهم» قد تقمصوا شخصية لا يعرفونها، وخسروا عقولهم بفعل السحر.

المنفذ الثالث الذي توفره اللغة للهروب من الواقع، يتمثل في اللجوء إلى أدوات الحلم لتفسير الواقع الفاشل بلغة ناجحة. فالمواطن هنا لا يهرب من حاضره بل يفسره بأسلوب شعري، متعمداً أن يسخر اللغة، لتنفيذ حل خيالي بحت. إنه لا يغير الواقع، بل يغير اسمه في القاموس:

فالحاكم المتسلط، يصبح «قائداً شعبياً». وقوانين الملك الماجن، تصبح «مراسيم شريفة». وعصابات القتلة، تصبح «قوات وطنية». والحزب الطائفي، يصبح «حزب الله». والمرأة السجينة، تصبح «سيدة مصون». والفقيه الجاهل «عالماً في الدين». والإدارة البوليسية «حكومة رشيدة». وقطع رؤوس المواطنين «عملاً بالسنة المحمدية». والحكم العائلي المنقرض «تطبيقاً لأحكام الشريعة الخالدة». إن كل ما أفسده الدهر يصلحه العطار بكلمة من عنده.

الاجراء الأول لتأمين هذا الحل، يتمثل بالضرورة في إلغاء حرية التعبير، وتشديد الرقابة على وسائل الاتصال، لأن الشعر المسخر لتغطية عورات الواقع شعر أعور في حد ذاته، لا يستطيع أن يؤدي مهمته إلاّ في مجتمع من العميان. إنه يحتاج إلى مساندة مستمرة من الله والبوليس معاً، لكي يوفر لنفسه ثلاث ضمانات أساسية: الأولى أن يكون هو الصوت الشرعي رسمياً. والثانية أن لا ينافسه أحد على مكبر الصوت. والثالثة أن لا يسمعه سوى جمهور صاخب من المجانين.

المنفذ الرابع الذي توفره اللغة للهروب من الواقع، يتمثل في استخدام أسلحة الهستيريا، لتغييب صوت العقل القادر على قراءة الواقع من الزاوية الصحيحة. فالمواطن هنا، لا يهرب من حاضره، ولا يعترف أصلاً بأنه في حاجة إلى الاصلاح، بل يتخندق للدفاع عنه، متعمداً أن ينشغل بجو المعركة عن سبب المعركة نفسها. إنه لا «يحاور» بل «يقاتل» طبقاً لخطة عسكرية عادية، تستعمل اللغة بمثابة سلاح قتالي في نوعين من الحرب:

النوع الأول، يعتمد على الصراخ بصوت عالٍ، وبأقصى قدر من التشنج، وابداء السخط، والعصبية، والتلويح بالأيدي على بعد قليل من وجه «الخصم». وهي حيلة لها جذور في سلوك الأطفال المدللين الذين لا يملكون وسيلة أخرى لفرض مطالبهم المتطرفة، لكنها لا تعني في سلوك الكبار سوى أنهم قد نسوا أن يكبروا.

النوع الثاني، يقوم على تحويل الكلمة إلى حجر، مهمته أن يشج رأس الخصم، أو ـ على الأقل ـ أن يدفعه إلى الفرار. فالناقد الذي يرفض حاضر العرب، اسمه «معول هدام». والذي يرفض عزل المرأة، اسمه «زنديق متأثر بثقافة الغرب». والذي يرفض الحكم الوراثي، اسمه «عميل مأجور». والذي يرفض سلطة رجال الدين، اسمه «عدو الله». والذي يرفض شريعة القوة، اسمه «متخاذل جبان». والذي يرفض تزييف الواقع،

اسمه «دجال غير واقعي». كل كلمة لها وقع الحجر. كل كلمة تعض وتعقر. إن لغة الناس ـ في غياب عقلهم الجماعي ـ تصبح نوعاً من الخرس.

الصفة المشتركة بين جميع هذه المنافذ اللغوية، أنها لا تغير وجه الواقع، بل تجعله واقعاً غير قابل للتغيير. فالأمة التي تخسر عقلها الجماعي، تخسر بالتالي سلاح الجماعة، وتتحلل إلى ملايين من الأفراد العزل، الذين يحلمون بالتغيير دائماً، ويطالبون به أحياناً، لكنهم لا يستطيعون أن يفرضوه. وهي محنة لا تخفيها أدوات المكياج، ولا يخفف من عواقبها الرهيبة أن يجتمع «المفكرون» في مؤتمر بعد مؤتمر، وندوة بعد ندوة، لكي يتبادلوا التهاني والنظريات الملفقة. إن خلاص الناس في اجتماع الناس أنفسهم.

وخلاص العرب في اجتماع الملايين الذين يلتقون اسبوعياً في الجوامع.

خلاصهم في يوم الجمعة، عندما تسترد الملايين وعيها المغيّب، ويستعيد هذا اليوم المبارك هويته السياسية الضائعة، فيتحرر من خطب الوعظ، ويصبح لقاءً رسمياً على مستوى الأمة، يجمعها في مكان واحد، ووقت واحد، تحت شعار جماعي واحد لكي يطلقها كالاعصار في مسيرة الغضب الصاعقة. إذ ذاك يبطل مفعول السحر، ويخرج المارد من القمقم.

إذ ذاك يعود الوعي الغائب من منفاه، ويسترد الشعب الأخرس صوته، ويسمع أعداء العرب هدير الزلزال القادم من قلب الأرض.

إذ ذاك فقط.

الفصل الحادي والعشرون

قفزة في الظلام

مصطلح [الديموقراطية] في القاموس السياسي المعاصر يعني رسمياً «تعدد الأحزاب، وحرية السوق، وضمان الملكية الخاصة». وهو تعريف اكتسب لنفسه مكانة الوصايا العشر في دول الغرب منذ تأسيس الولايات المتحدة على الأقل. وتحول الآن ـ في عصر غورباتشيف ـ الى وصفة طبية لعلاج أمراض الفقر والتخلف في كل مكان، من شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي، الى وطننا العربي الذي يقف مستعداً لتجربة جميع الوصفات. لكن الفكرة قد لا تكون مضمونة حقاً، وقد لا يكون وطننا العربي بالذات سوى وطن غريق يتعلق بقشّة.

فمثلًا:

جمهورية البيرو، دولة «ديموقراطية» طبقاً لجميع المواصفات الواردة في التعريف المذكور. إنها دولة ذات اقتصاد حر، يديرها برلمان منتخب في اقتراع عام، ويمثلها رئيس شعبي من أبناء الطبقة الكادحة، وتراقبها صحف مستقلة سليطة اللسان مثل [لاريبوبلكا]، وتحرسها اتحادات عمالية منظمة، وأحزاب مسجلة باسم جميع فئات الشعب، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار.

أكثر من ذلك، فإن البيرو دولة متدينة جداً، تتمتع برضاء البابا والولايات المتحدة معاً، وتقاتل الشيوعيين من أعضاء حركة [الدرب الوهاج] منذ عشر سنوات، بحماسة لا تضاهيها سوى حماستها في تشجيع المستثمرين الأجانب الذين جمعتهم في ضاحية [ميرافلورس] لكي تضمن حمايتهم من الخطف، تحت حراسة بوليسية مشددة.

لكن أحداً لا يعتبر جمهورية البيرو دولة ديموقراطية، ولا أحد يدرجها تحت هذه الخانة، حتى من باب النكتة، بمن في ذلك «المفكرون» العرب الذين يتولون الترويج لنظام الأحزاب في وطننا بأصوات تعلو على أصوات الباعة المتجولين، لأن البيرو في الواقع هي أشهر نماذج الديموقراطية المزورة في ظل نظام الأحزاب بالذات:

- دستور البيرو يقول إنها دولة رأسمالية، لكن متوسط دخل الفرد فيها يقل عن ثلث دخل الفرد في دولة شيوعية مثل ألبانيا.

- ديون البيرو، وصلت الآن الى ٢٠٠ في المئة من دخلها القومي. وكل طفل يولد فيها خلال القرن القادم، سوف يولد مديناً بمبلغ قدره ألف دولار.

- حكومة البيرو «البرلمانية»، أصدرت ٢٧ ألف قانون منذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن. لكن ٩٩ في المئة من هذه القوانين، لم يعتمدها البرلمان، ولم يطلع عليها النواب، ولم تنشر في الصحف أصلاً.

- بلديات البيرو «لا تدخر وسعاً في تشجيع الملكية الخاصة». لكن المواطن الذي يريد أن يبني بيتاً يأويه، عليه أن ينتظر سبع سنوات لكي ينال رخصة البناء بعد أن يدفع من الرشاوى ما يعادل دخله خلال ٥٦ شهراً.

- وزارة الاقتصاد في البيرو «تعمل بجد لتنشيط العمل الحر»،

لكنها تحتاج الى سبعة عشر عاماً لكي تصدر رخصة محل لبيع أمواس الحلاقة.

ـ شعب البيرو «يختار حكومته بمحض إرادته في انتخابات حرة»، لكنه لا يدفع لها الضرائب، فمن أصل ٢١ مليون مواطن، لم تجمع الحكومة «الشعبية»، خلال عام ٨٩ سوى ضرائب قديمة من ربع مليون. أما نسبة الإقبال على الانتخابات فقد وصلت في عهد الرئيس غاريشيا الى نصف مواطن من كل مئة مواطن.

ـ قوانين البيرو، تنص صراحة على حرية الاقتصاد، لكن جميع وسائل النقل العام في العاصمة ليما، تابعة لتجار السوق السوداء، فيما تصل نسبة التضخم الى ٦ آلاف في المئة، وتتزايد الأسعار سنوياً بمعدل قدره ٣٠ الى واحد.

البرازيل أيضاً دولة «ديموقراطية» من هذا الطراز. وكذلك بنما والمكسيك وكولومبيا وهندوراس ونيكارغوا وشيلي وبوليفيا والأرجنتين، فجميع هذه الدول، تتوفر لها مواصفات الحكم الديموقراطي، كما ينص عليها «المفكرون» العرب. وليس بينها دولة واحدة تخضع لنظام الحزب الواحد، أو تغلق أسواقها في وجه رأس المال الأجنبي، أو تتقاعس عن تشجيع الملكية الخاصة بكل وسيلة في حوزتها، من تمليك أراضي الهنود لأصحاب المناجم، الى بيع الغابات الاستوائية لشركات الأخشاب وتجار الكوكايين.

ومع ذلك، فإن جمهوريات أميركا اللاتينية، ليس اسمها «دولاً ديموقراطية»، بل اسمها «جمهوريات الموز»، لأن واقعها الذي تعيشه في أرض الواقع لا يؤمن لها سوى هذا اللقب المهين بالذات. ولعل حاجة الفكر العربي الى التعايش مع أنصاف الحقائق، تستطيع أن تساعده على تجاهل هذه الحقيقة

بكاملها. لكن ذلك لا يجعله سوى فكر خـرافي في نهايـة المطاف. إن غلطة الشاطر بألف غلطة على الأقل.

فالديموقراطيـة القائمـة على تعـدد الأحزاب صيغـة رأسماليـة محضة، تخص الأوروبيين الرأسماليين وحدهم، ولا يمكن نقلها الى بيئة أخرى، ولا يمكن تقليدها إلا بـوسائـل المكياج المؤقت، كما يصبغ المـرء شعره من بـاب حب التمثيل. والثـابت انه من أصل ١٧٠ دولة في العالم، لم تنجح هذه الصيغة إلا في عشرين دولـة فقط، هي دول الأوروبيين الأغنيـاء، لأنها صيغـة مفصلة على مقاسهم، بيد التاريخ ومقصّه معاً.

فمنذ منتصف القرن الثامن عشر، كانت شعوب غرب أوروبا قد نجحت في تسخير قوة البخار، واكتشفت سر المصباح السحري. وكانت بريطانيا تفتتح عصر الثورة الصنـاعية، بمغـازل النسيج العملاقة في لانكشاير، وتضاعف انتاجها من المنسوجـات فجأة بمقـدار ٤٠٠ مرة خـلال خمسين سنـة فقط، وفي ظـروف هـذا الانقلاب الصاعق، انهارت قاعدة الاقتصاد القـائم على العمـل اليـدوي في جميع أنحـاء العالم، وفقـد التفوق العـددي معناه، وتغيرت مراكز التجارة الدولية، وبدأت الشعوب التي سيعـرفها القرن العشرون، تحت اسم [العالم الثالث]، مسيرتها الطويلة ـ والموجعة ـ نحو القاع.

سنة ١٧٥٠، كانت الصين مثلاً، تحتكـر حوالى ٣٣ في المئـة من الإنتاج الصناعي في العالم، بينما كـانت حصة بـريطانيـا تقل عن ٢ في المئـة، لكن الميـزان مـا لبث أن انقلب خـلال المئـة سنـة التالية، فـزادت حصة بـريطانيـا الى ١٨,٥ في المئة، وتـراجعت حصـة الصين الى ٦ في المئـة فقط. أما الهنـد التي كانت أكبـر مصـدّر للمنسوجـات خلال القـرن الثـامن عشر، فقـد انهـارت مصانعها اليدوية أمـام طوفـان النسيج الممتـاز ـ والرخيص ـ القادم من بريطـانيا، وخسرت جميـع أسواقهـا الدوليـة، بينما

بدأت وارداتها تتضاعف باطراد، من مليون ياردة سنة ١٨١٣ الى ٥١ مليون ياردة سنة ١٨١٤، الى ٩٩٥ مليون ياردة سنة ١٨٧٠، بزيادة قدرها ألف مرة خلال ٥٧ سنة فقط.

بالاضافة الى بريطانيا، شملت ثورة التصنيع، ست امبراطوريات أوروبية أخرى، وهي التي نعرفها الآن تحت اسم [العالم الديموقراطي]:

الأولى: الولايات المتحدة التي ارتفعت حصتها من الإنتاج الصناعي في العالم، من واحد في الألف سنة ١٧٥٠، الى ٢٣,٥ في المئة سنة ١٩٠٠.

الثانية: ألمانيا، وقد بلغت حصتها السنوية ١٣,٢ في المئة، أو ما يعادل حصة الهند في عشر سنوات.

الثالثة: فرنسا بحصة قدرها ٦,٨ في المئة، أي ما يعادل متوسط إنتاج الصين بنسبة ١٥ الى واحد.

الرابعة: النمسا التي كانت تعرف باسم امبراطورية آل هابسبورج، وتضم هولندا واسبانيا والبرتغال والمجر ويوغسلافيا. وقد بلغت حصتها ٤,٧ في المئة.

الخامسة: السويد التي شملت فنلندا ودول البلطيق، بحصة قدرها ٣,٥ في المئة.

السادسة: إيطاليا التي دخلت السباق متأخرة بزمن قدره قرن كامل، وبلغت حصتها ٢,٥ في المئة.

في المقابل، انخفضت حصة بقية شعوب العالم من ٧٣ في المئة سنة ١٧٥٠ الى ١١ في المئة سنة ١٩٠٠، وانعكس هذا التراجع في انهيار متوسط دخل الفرد الى المستوى الرهيب الذي نعايشه الآن في ما يسمى بالعالم الثالث. ففي مصر مثلاً، كان دخل الفرد مساوياً لدخله في غرب أوروبا حتى منتصف القرن الثامن

عشر، لكنه انهار فجأة خلال القرن التالي، فأصبح واحداً الى ١٨ بالنسبة لدخل المواطن في فرنسا، وبلغ واحداً الى خمسين بالنسبة لدخل المواطن في بريطانيا. وقبل أن يبدأ القرن العشرون، كانت الثورة الصناعية، قد قلبت ميزان القوى الى الأبد، وكان رجل أميركي واحد مثل روكفلر، يملك من الثروة أكثر مما تملكه شعوب قارة أفريقيا مجتمعة.

هذا الانقلاب الصناعي، رافقه انقلاب آخر في طاقة السلاح الناري. فقد أدى تطوير الرشاشات ومدفعية الميدان والسفن البخارية الى ضمان تفوق الجيوش الأوروبية، حيث شاءت أن تقاتل، من أسوار شنغهاي الى غابات السودان. وفي صباح يوم واحد، قتل البريطانيون ١١ ألف جندي من قوات المهدي، مقابل ٤٨ جندياً فقط، بينما توغلت قواربهم المسلحة مئات الأميال داخل نهر النيجر لكي تقصف تجمعات الزنوج في قلب أفريقيا. ان الملكة فكتوريا تتلقى سنة ١٨٦٥ تقريراً عن وضع الامبراطورية، يقول لها مباهياً:

«.. سهول روسيا وأميركا الشمالية، هي حقول قمحنا. شيكاغو وأوديسا هي مطاحن غلالنا. كندا والبلطيق، غابات أخشابنا. استراليا مراعي خرافنا. أودية أميركا الغربية مراعي أبقارنا. مناجم البيرو، تغدق علينا الفضة. استراليا وجنوب أفريقيا، مناجم لذهبنا. الهندوس والصينيون، يزرعون لنا الشاي والقهوة. الانديز تزرع لنا السكر. اسبانيا وفرنسا، عرائش أعنابنا. بلدان البحر المتوسط، حدائق ثمارنا. أما القطن الذي زرعناه في جنوب الولايات المتحدة، فقد امتد الآن الى جميع مناطق الأرض الدافئة..».

في ظل هذا الثراء القائم على التصنيع والتجارة الدولية، تحولت دول الغرب من حكومات بسيطة تديرها أسر إقطاعية الى أجهزة

عملاقة معقدة، يتوقف بقاؤها على إيجاد صيغة إدارية مؤهلة لتوفير الشرطين التاليين:

الأول: ان تضمن حرية رأس المال دستورياً، بما يشجعه على التدفق المستمر الى مجالات الاستثمار المتاحة.

الثاني: ان تكسب رضاء العمال، وتوفر لهم مستوى المشاركة المطلوبة في السلطة، بما يضمن استمرار العمل وزيادة الإنتاج.

ومن هذين الشرطين، ولدت صيغة الديموقراطية الرأسمالية كما نعرفها الآن:

فحرية رأس المال، تشريع يغطي حق الملكية الخاصة وضمان الفائدة على القروض وحرية الإعلان والقضاء وحماية الاستثمارات الخارجية، حتى عن طريق الحرب الشاملة.

ومشاركة العمال في السلطة، تشريع يغطي حق التصويت، وحق التجمع والإضراب، وإتاحة فرص التأهيل للرجل والمرأة، وتوفير الضمان الاجتماعي بفرض الضرائب التصاعدية على رأس المال، وتأميم مرافق الخدمة العامة.

ميزة هذه الصيغة الرأسمالية، أنها قادرة تلقائياً على استبعاد الجيش والكنيسة من قائمة المرشحين لتولي السلطة. فالمجتمع القائم على التصنيع والتجارة الدولية، مؤسسة تعتمد على تحالف العمال مع أصحاب رأس المال، وليس بوسع العسكر أو رجال الدين أن يضربوا هذا التحالف أو يتولوا إدارة المجتمع من دون أن يتسببوا في انهياره اقتصادياً من القاعدة. وهي ميزة تضمن للصيغة الرأسمالية حماية كاملة من الانقلابات العسكرية والمتطرفين الدينيين، لكنها لا تتوفر لنظام الأحزاب خارج العالم الرأسمالي.

ان الديموقراطية الحزبية ليست «فكرة» طرأت على ذهن رجل

مفكـر، بل «بيئـة» فرضتهـا ظروف الثـورة الصناعيـة، لم يكن للأوروبيين يد في اختيارها، إلا بقدر ما كانت لهم يـد في اختيار جلـودهم أو لون عيـونهم. ورغم أن شعوبـاً كثيرة أخـرى، قـد عمدت الى تقليدهم، فإن ذلك كان مجرد نـوع من خداع البصر بوسائل المكياج المؤقت.

والثابت، أن هذه الصيغـة لم تنجح في أي مكـان خارج بيئتهـا الـرأسماليـة، بـل تحـولت الى قنـاع تختفي وراءه نظم ملكيـة مطلقة، وحكومات يديرها جنود ومشايـخ وتجار مخـدرات وقتلة وعمـلاء عـلى طـول العـالم الثـالث من عصر فـاروق الى عصر أورتيغا. ولو كانت الجدية صفة من صفات ثقافتنا العربيـة، لما ارتفعت الآن هذه الدعـوة المضحكة الى نظـام الأحزاب في وطن عاش تجربة الأحزاب من قبل، وذاق ثمارها الرديئـة من أقصى العراق الى أقصى المغرب، لكن ثقافتنا العربية ليست جادة.

إنها مجرد نكتة مترجمـة عن لغة أجنبيـة، يرويهـا المترجمـون بحمـاسة، منـذ عصر نابليـون حتى الآن، من دون أن يضحـك عربي واحد. ولو كانت الـديموقـراطية تتحقق فعـلاً باستـيراد وصفة جاهزة، لجرت الرياح بما تشتهي السفن منذ زمن بعيد. إن طريقنا أن نمضي غاضبين في الاتجاه المعاكس:

- طريقنا أن نجمع ثقافتنا المترجمة، ونعطيها لبـرميل القمـامة، لكي يصبح برميلاً مثقفاً.

- طريقنا أن نكف عن سرقة أفكار الآخـرين، ونفتش في ترابنـا عن البذرة التي تنبت بيننا مثل أشجارنا وسنابلنا.

- طريقنا أن نستعيـد شرعنا الجمـاعي، ونكتشف لغة المـلايين التي تلتقي أسبوعياً في الجوامع، ونحرر يوم الجمعـة من خطب الوعاظ، ونعطي مكبّر الصوت لهذا المواطن الساكت.

كل وصفة أخرى، مجرد قفـزة في الظلام، لا طـائل من ورائهـا

سوى أن تعاد مسرحية أميركا اللاتينية في وطننا العربي، بلغة الحرب الأهلية الشاملة. فمشكلة العرب بالذات أنهم لا يستطيعون أن يبدأوا من الصفر، ما دام يوم الجمعة، يجمعهم بالملايين في مكان واحد أمام منبر واحد. إنهم ملزمون بتحرير هذا المنبر من سيطرة المؤسسات الدينية والإقطاعية. وملزمون بتطوير الاجتماع الى لقاء دستوري قادر على ضمان حق الأغلبية في اتخاذ القرار. ومن دون هذه البداية، يستطيع العرب أن يجربوا جميع الوصفات، ويقلدوا الأوروبيين كما يحلو لهم، ويصبغوا شعورهم ولون عيونهم، ويمضوا وراء لعبة الأحزاب والثقافة المترجمة الى آخر محطة على الطريق. لكن يوم الجمعة، سوف يكون دائماً بركاناً نشطاً تحت أقدامهم، وسوف يجلسون فوقه غافلين، حتى يداهمهم الانفجار في ساعة آتية لا ريب فيها.

الفصل الثاني والعشرون

كلمات متقاطعة

I

ـ حزن، موزعة.

ـ اسم راعٍ عربي معاصر، قطيعه مكون من تيس واحد، والباقي حريم.

ـ كلمة تقال لمن يملك رقبة من دون رأس. فإذا أضفت إليها حرفاً، تحصل على كلمة [زجاجة]، وإذا أنقصت منها حرفاً، تحصل على حكاية مؤداها، أن الحاج الزروق، سمع بأن الملكة تستحم بالحليب، فقال لمن حوله مبدياً شكوكه: (كيف تدخل صاحبة الجلالة في الزجاجة؟).

ـ مواهب.

ـ صداع في الرجل.

ـ كلمة تقال لمن يتكلم كل اللغات. فإذا قرأتها صحيحة تحصل على كلمة [صدى]. وإذا قرأتها مقلوبة، تحصل على حكاية مؤداها أن الحاج الزروق جاء لاستخراج شهادة ميلاد، فطلب منه الموظف بطاقته الشخصية، وعنوانه، وبصماته، وشهادة خلو من السوابق، وبضع شهادات أخرى. فأحضرها جميعاً، ومعها زجاجة، قائلاً للموظف: (لعلكم ترغبون في فحص البول).

ـ روتين.

ـ حكومة في محل نصب.

– فعل مبني للمجهول، إذا دخلت عليه لا الناهية يصبح حكمة واحدة، أخيرة، نهائية، حاسمة: محزنة مؤداها، [لا يكون القانون نافذ المفعول، حتى يصبح المواطن فاعلاً].
– ليس مجرد ظل.
– ليس مجرد رقم.

– كلمة تقال لمن يملك أسناناً لكنه لا يأكل. فإذا نظرت إليه جيداً، تجد أنه مجرد مشط. وإذا أدرت له ظهرك، يعوضك الله خيراً، وتحصل على حكاية مؤداها أن الحاج الزروق رأى جنازة تخرج من بيت جاره، فزاره معزياً، وسأله في لهفة: (من الذي مات؟ أنت أم أخوك؟).
– سواء.
– كلنا اخوة.
– كلنا موتى في وطن واحد.

– عرب من دون عين. إذا قرأتها موزعة تحصل على كلمة [مساكين]. وإذا قرأتها مقلوبة، تحصل على حكاية الحاج الزروق الذي وجد ولده يطالع قصة «الفأر الفصيح»، فقال له ناصحاً: «يا ولدي، الفئران لا تتكلم. وإذا قال لك فأر إنه يتكلم، فهو كذاب».
– مطيع كالظل.
– ساكت.
– مواطن سيىء الحظ، إذا ابتلع ديناراً، يتقيأ فلساً.
– مواطن مريض من دون رجاء، قيل إنه سأل الطبيب:
– (هل تعتقد أنني سأعيش يا سيدي؟). فقال له الطبيب: (نعم. لكنني لا أنصحك بذلك).
– ليس ثمة فائدة.
– ليس ثمة أمل.

– مثل تضربه لمن يتكاثر من دون أن يكثر. فإذا حذفت منه

حرفاً، تحصل على جملة [الحمد لله]، وإذا حذفت حرفين، تحصل على حكاية الحاج الزروق، الذي قال ذات مرة، بعد تفكير طويل: (الحمد لله أنني لم أولد في فرنسا لأنني لا أعرف كلمة فرنسية واحدة).

– نعمة.

– حكمة مؤداها: [ما دمت لا تملك سوى لسان واحد، فلا تتركه يفلت أبداً].

– صديق مخلص تشتريه بنقودك، لكنه لَيس [كلباً]، بل صاحب جورنال.

– فعل ماض ناقص من حرفين، أولهما ياء النداء، والثاني منادى، له أذن من طين، كما في قولك مثلاً [لم تسمع الجرة صرخة العطشان].

– لن يسمعنا أحد.

– لن يبالوا بنا.

– كلمة تقال لمن يأخذ بالنصيحة، قبل أن تدخل في حيز الانذار. فإذا قرأتها موزعة، يمنحك الله الصبر والسلوان. وإذا قرأتها صحيحة، تعرف ما عناه الحاج الزروق الذي قال ذات مرة من باب التأمل: (لسان الكلب هو ذيله، وذيل الملك هو لسانه).

– لا تنصت.

– لا تلتفت.

– لا تتردد.

– دعه يحكي. افعل كما فعل الحاج الزروق الذي جاء ضاحكاً إلى المقهى، وهو يقول: (استمتعت كثيراً بخطاب الملك لأنني لم أسمعه).

– كلمة من دون حروف. إذا نظرت إليها مرة، تجد أنها مجرد

[ابتسامة]. وإذا نظرت إليها مرتين، ترى الباطن في بطن الظاهر، وتحصل على حكاية مؤداها أن الحاج الزروق سأله أصدقاؤه عما إذا كان ينوي أن يرشح نفسه للبرلمان، فقال لهم حائراً: (دماغي يقول لا. وقلبي يقول نعم. وما زلت في انتظار ما يقوله...).

– انتظر.

– اعط نفسك وقتاً.

– شائعة مؤداها أن الملك فقد شعبيته حتى أن ظله رفض أن يتبعه.

– شائعة أخرى.

– كلمة تقال لمن يقرن القول بالفعل، ويرى الصحو الربيعي في عيون الشتاء. فإذا أضفت إليها لا الناهية، تحصل على حكمة مؤداها [لا تهيج البحر، إلا إذا كنت قادراً على انقاذ السفينة]. وإذا حذفت النهي والأمر، تنزل عليك الملائكة، وتحصل على حكاية مؤداها أن الحرس البلدي، طلبوا من الحاج الزروق أن يعلق صورة الملك في دكانه، فقال لهم محتجاً: (هذا العجل لا تعلق صورته سوى بقرة).

– غضب.

– سؤال مؤداه [هل من حق الفأر أن يتشاءم، إذا رأى قطة سوداء؟].

– سؤال آخر.

– هل أنت تفاحة حتى تطعم اليد التي تعضك؟

– هل أنت برغوث حتى تعيش على ظهر كلب؟

– سؤال أخير:

– هل سمعت أن ادارة الملجأ طلبت تبرعاً من الملك، فبادر صاحب الجلالة، وبعث إليهم مليون يتيم.

– مواطن من دون وطن.

– رجل يموت ببطء لأنه ليس مستعجلاً.
– شائعة مؤداها أن الملك خطب في الشعب قائلاً: (الميـزانية لم تعد تكفي. أحدنا لا بد أن يكف عن الأكل).
– وطن جميل تنعم بالحياة فيه إذا كنت بعوضة.

– مثـل تضربه لمن لا يشبـع من الضرب، إذا قـرأتـه مقلـوبـاً تحصل على حكمة مؤداها [لكي تحقق أحـلامك، عليـك أولاً أن تستيقظ]. وإذا قرأته صحيحاً، يتساوى لديك الحق مع الباطل، وتعرف أن الشمال من اليمين، هو اليمين من الشمال، وتحصل على قصة مؤداهـا أن الحاج الـزروق، سألـه ابنه كيف تتهجى كلمة [اقحوان]، فقال له: (يا ولدي، اكتب: أشجار).
– مغلوبون.
– ليس بأيدينا.
– ليس بوسعنا.

– مثـل تضربـه لمن يضرب بـالعصـا، فـإذا أضفت حـرفـاً، أو أضعفت حرفاً، تحصل على كلمتين، احداهما بمعنى [يا ويلنا]. والأخرى، اسم حاكم عربي متدين، اشتهر بحب أعدائـه ـ كما أوصاه السيد المسيح ـ خاصة الويسكي والتبغ والنساء.
– نفط مقلوبة.
– نفط موزعة بعدالة.

– كلمة تقال في وقت الضيق، الحرف الأول منها [لو كان الأمـر بيد رأس البصل، لتساوت جميع الرؤوس].
– مغلوبون.

– صرخـة من حرفـين، الأول بمعنى [خسارة]، والثـاني بمعنى [أف]، كما في قولك مثلاً: [أقامت الفئران عرساً، لكن القط أكل العروس].
– أكلها.

- استباح عرضنا باسم العرض.
- استباح أرضنا باسم الأرض.

- رجل يسرق حق الناس في عصر، ويقبضون عليه في عصر آخر. فإذا نظرت إليه جيداً، ترى أنه مجرد [دجال]. وإذا نظرت إليه مرتين، يرزقك الله بنفاذ البصيرة، وتعرف ما عناه الحاج الزروق عندما قال مباهياً بحكمته: (إن الحياة مليئة بالمخاطر، فلا يخرج منها حياً سوى القليل).
- من حقك:
- أن تبحث عن الأمل في باب الصبر.
- أن تغالب الخيبة بالرجاء.
- واليأس ببعض الغضب.
- من حقنا عليك:
- أن لا تكن مغلوباً.
- أن لا تيأس منا.
- أن لا تشك فينا.

- فالحق في الناس، والخير في الناس، والكمال للناس. والدنيا كما قال الحاج الزروق لعبة طريفة مثل الكلمات المتقاطعة، إذا أحسنت جمع حروفها تحصل على كلمتين، الأولى بمعنى [بارك الله فيك]، والثانية حكاية مؤداها أن الملا جحا، قرصته ذبابة في مجلس تيمورلنك، فقال لها مؤنباً: «أنا بشر مثلك، لولا أنني أخرس».

SS

الفصل الثالث والعشرون

الافتقار إلى لغة الديموقراطية

آخر حكومة ديموقراطية عرفها العرب، هي حكومة عمر بن الخطاب الذي مات منذ أربعة عشر قرناً تقريباً. ولهذا السبب، فإن نموذج الحاكم الديموقراطي في ثقافتنا العربية، يبدو قديماً جداً ـ وبدوياً جداً ـ وغير قابل للترجمة بلغة العصر.

في المدارس، يتعلم التلاميذ أن الحاكم الديموقراطي هو الذي يلبس جبة مرقعة مثل عمر، ويركض في الشوارع، حاملاً كيساً من السويق على ظهره، لكي يطعم أرملة جائعة.

في خطب الجمعة، يصرخ الوعاظ متحسرين على غياب الفاروق العادل الذي كان يجوب الأسواق، حاملاً في يده هراوة، لكي يضرب بها المخالفين للتسعيرة.

في الصحف والمجلات، يتقاضى الفقهاء رواتب شهرية، لكي يحكوا لقرائهم، قصصاً سمعها القراء ألف مرة، عن الخليفة الذي منع امرأته من شراء الحلوى. وقال لعمرو بن العاص مؤنباً: [متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً].

في الاذاعة. في التلفاز. في كتب البحث العلمي. في كل حديث يدور بين اثنين من العرب، لا ترد كلمة [العدل] إلا مقرونة باسم عمر. فالتراث العربي لا يملك نموذجاً آخر يستحق

الـذكر، ولا يعـرف من مظاهـر الشرع الجمـاعي سـوى هـذه الصيغة الفردية المبكرة.

إن أربعـة عشر قـرناً من الاسـلام، لم تنتج في واقـع العرب، سوى حكومة اسلامية وحيدة.

في ظروف هذا الفشل الاداري المزمن، يعـايش العرب تجـربة حضارية أشبه بالكارثة في ثلاثة جوانب على الاقل: فمن جهة، لا يفتقر العرب إلى ادارة ديموقراطية فحسب، بل يفتقرون إلى لغـة النظام الـديموقـراطي نفسه. انهم يتـرجمون عن الغـرب مصطلحات مثل [برلمان، ومعـارضة، ومحكمـة عليا، ودستـور، وأحـزاب]. لكن هذه المفـردات الرأسمـالية، لا تـرد أصلاً في قاموس القـرآن الذي يعتمـده العرب مصـدراً للتشريـع. وهي مشكلة لها نتائج متناقضة جداً، منها أن الحكـومة العـربية، لا تستنـد إلى شريعـة، وأن الشـريعـة العـربيـة لا تستنـد إلى حكومة.

من جهـة أخرى، لا يكف العـرب عن القول، بـأن القـرآن هـو دستـور العدل الإلهي الشـامل، وأن كـل دستور سـواه، مجرد قانون وضعي ناقص. لكن أحداً لا يهمه أن يلاحظ مدى العجز عن تحقيق العـدالة عمليـاً منذ أربعـة عشر قـرنـاً حتى الآن. فالخطة المعمول بها في تفسير هذا الدستور، تقوم على تمجيد نصوصه، وليس على تطبيقه في نظام إداري محدد.

من جهـة ثالثـة، لا يعاني العـرب من غياب العـدل وحده، بـل يعـانون أسـاسـاً من غيـاب الوعي. فـالاسلام الـذي ورثوه عن عصـور الاقطاع، اسـلام كهنوتي، يـرتكز على أداء الطقـوس، ويعتمـد منطق المعجزة والخـرافة، وينطلق من مبـدأ رهبـاني مؤداه، أن حيـاة الانسـان الحقيقيـة، تبـدأ ـ فقط ـ بعـد أن يموت. وهي فكرة هدفها أن تلغي جميع الأفكار، وتنهي الحوار

من أساسه، وتقدم الحل الذي يقوم على الاستغناء عن كل الحلول.

ميزة هذا التفسير الغيبي، أنه قادر على تحقيق سياسة التعويض النفسي التي قامت عليها نظم الاقطاع في جميع العصور، وفي جميع الحضارات. فمنذ عصر اوزيريس، كان الكهنة قد طوروا نظرية [العالم السفلي] التي سيعيد اليهود صياغتها تحت اسم [العالم العلوي]. وكانوا قد عرفوا أن عقل الانسان ـ رغم نباهته ـ لا يستطيع أن يفرق بين الواقع وبين الحلم، من دون تدريب طويل ومعقد. وهي نقطة ضعف، تم استغلالها بمهارة في تطوير مناهج تعليمية مختلفة، قامت جميعاً على توجيه المشاعر في سن مبكرة، لتعويض الانسان عن واقعه المعاش، بواقع يحسه من دون أن يعيشه. وقبل أن ينقضي القرن الأول للميلاد، كان ابكتوتس قد لخص قضية الديموقراطية في اعلان مؤداه، أن الانسان الحر، هو الذي «يشعر» بأنه حر، وكان هذا المبدأ الشعوري، قد ألغى كل الفروق بين الدين وبين الافيون، وأحال مفهوم [الشريعة] من دستور اداري قائم على مسؤولية الناس تجاه حاضرهم ومستقبلهم، الى نظرية رهبانية مسخرة لقطع علاقة الناس بالدنيا، وتفتيت الجماعة الى أفراد مسحورين، يبحثون عن الخلاص في عالم ما بعد الموت. وهي نظرية تبناها الفقه الاسلامي رسمياً في قاعدته المريبة التي أقامت شريعة الاسلام على خمسة أركان، ليس بينها ركن واحد، له علاقة بحق المواطن في الاشراف على جهاز الحكم.

بموجب هذه القاعدة، تقررت أربعة مبادىء فقهية، موجهة صراحة لخدمة مصالح السحرة على حساب حقائق جوهرية جداً:

المبدأ الأول، يقوم على احتكار الفقه لسلطة بابوية رسمية.

فالاسلام المعمول به شرعاً، ليس دستوراً حياً، يعيش بين الناس الأحياء، ويتطور معهم من عصر إلى عصر. بل تعاليم موروثة، يتناقلها الفقهاء مثل جثة محنطة منذ مولد الفقه في القرن الهجري الأول. ولهذا السبب، فإن القوانين الاسلامية لا تصدر عن أمة المسلمين في استفتاء عام، بل تصدر عن فقيه مسحور، علامته السحرية، انه يعيش في كل العصور، بعقلية القرن الهجري الأول، ويملك كل الفتاوى المطلوبة بشأن معاملة العبيد والجواري وقطع يد اللص من المعصم، لكنه لا يملك فتوى واحدة بشأن حرية الصحافة وحق المواطن في الاطلاع على ما يجري في دهاليز الحكومة.

المبدأ الثاني، يقوم على تفريغ الدين من محتواه الاداري. فالاسلام الذي يتبناه الفقه، شريعة سلطانية فردية، لا تعرف نظام البرلمان، ولا تعترف بتعدد الاحزاب، ولا تملك وسيلة عملية واحدة، لضمان مسؤولية الأمة عن تسيير سياسة الدولة. وهي كارثة عقائدية ذات أبعاد مريبة حقاً، منها أن الشريعة التي أنزلها الله العادل، نسيت أن تضمن حق الناس في العدل.

المبدأ الثالث، يقوم على الفصل شرعاً، بين مصير الفرد وبين مصير الجماعة. فالمواطن المسلم يستطيع أن يضمن خلاصه بأداء الشعائر، ويدخل شخصياً في زمرة [الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون]. حتى إذا كان كل مواطن آخر من حوله، يعيش خائفاً ومقهوراً ومهدداً في ماله وعرضه معاً. وهي فكرة لا يقرّها القرآن، ولا يقرّها العلم، وليس لها سند شرعي واحد، سوى حاجة الفقهاء إلى تطوير المبدأ الشعوري الذي أحال الدين إلى نوع من الأفيون.

المبدأ الرابع، يقوم على تبني نظرية عنصرية معقدة، لتحقيق الهدف السحري الرهيب الذي يكمن وراء فلسفة الشعور من

أساسها. فالمواطن المسلم هو عبدالله الصالح الذي وعده ربه بالخلود في الجنة، ووعد غيره بالخلود في النار. انه مثل الرجل الأبيض الذي يعتبر لون جلده في حد ذاته، مبرراً شرعياً لكي يشعر بالتفوق. وهي فكرة تناقض نصوصاً قرآنية صريحة، لكنها أصبحت قاعدة لقوانين اسلامية متعددة، منها تحريم زواج المسلمة من غير المسلم، وإباحة دم المرتد، واعتبار غير المسلمين أنجاساً، لا يحق لهم دخول الأراضي المقدسة، وتحريف مفهوم الجهاد، من معركة لاقرار الديموقراطية الى حرب ضد بقية الأديان.

من مجموع هذه المبادىء، تشكلت خطط التربية في ثقافتنا العربية، وعمل الفقهاء على تطوير المنهج الوصفي المسطح الذي يعتمده العرب في نقد الفكر الديني منذ أربعة عشر قرناً حتى الآن. وهو منهج ينتحل لنفسه صفة [العلم]، رغم أنه في الواقع مجرد بديل سحري صارخ عن مناهج العلم بالذات.

مشكلة هذا المنهج، انه لا يدرس موضوعه، بل يصفه من الخارج على غرار ما يفعل الأطفال. إنه لا يبالي بالمضمون، ولا يتوجه لتحليل [السبب والنتيجة]، ولا يهمه أن يقدم للباحث شيئاً، سوى أن يغرقه في دوامة فظيعة من الصفات المترادفة التي لا تهدف إلى تفسير الظواهر، بقدر ما تهدف إلى تغييبها وراء سحابة كثيفة من الغبار.

فالاسلام في رؤية هذا المنهج الوصفي، ليس هو الاسلام الذي يعايشه الناس في أرض الواقع، بل هو الاسلام [الشفوي] الذي يصفه الفقهاء بكلمات منتقاة من قاموس الشعر. انه ليس شريعة عادلة قابلة للتطبيق، بل حلماً بشريعة عادلة، يحلم بها كل الناس، لكن أحداً لا يعرف سبيلاً الى تطبيقها عملياً، بما في ذلك الفقهاء أنفسهم.

باستثناء نظام الخميني، يزدحم العالم الثالث بحكومات اسلامية كثيرة، بعضها تعتبر نفسها حامية للاسلام، وبعضها تعيش في حماه، وكلها تتمتع بمساندة إلهية مضمونة من شيوخ الأزهر. لكن ليس بينها حكومة واحدة، تملك برلماناً شرعياً، أو تعرف نظاماً ادارياً واحداً من شأنه أن يضمن مسؤولية المواطن عن شؤون الادارة. وهي حقيقة تجلّت في ثياب المهزلة، خلال الغارة العراقية على الكويت، عندما انقسم «علماء الاسلام» فجأة الى فريقين صاخبين، أحدهما يلعب لمصلحة العراق، والآخر يقذفه بالفتاوى النارية، في مباراة بدت بمثابة دليل محزن على أن المواطن المسلم شخصياً، لا يملك صوتاً، بشأن ما يحدث له، وأن الاسلام ليس شرعاً قادراً على اصدار حكم جماعي، بل مجرد نظرية قابلة للتطويع، بقدر ما تشاء أهواء السياسة.

قبل العراق، كان «علماء المسلمين» قد انقسموا دائماً الى فريقين بين السنّة والشيعة، أو بين الخوارج والأمويين، أو بين الأمويين والعباسيين، أو بين القرامطة والتتار. وقد انحاز بعضهم الى صف نابليون ضد الأتراك. وانحاز بعضهم الآخر الى الانجليز ضد عرابي، فيما خرج مفتي ليبيا ذات مرة، لكي يقلد «سيف الاسلام القاطع» للمدعو موسوليني شخصياً. فالمنهج الوصفي الذي يعتمده «علماء المسلمين» في تفسير الاسلام، ليس منهجاً شرعياً قادراً على الالتزام بحقيقة واحدة، بل منهجاً دعائياً مسخر لتطويع الدين في خدمة السياسة، على حساب الحقيقة الواحدة بالذات. انه مجرد وصف لغوي للظاهرة، صفته الأولى، انه لا يقوم باستقراء الواقع، وصفته الثانية، انه سهل، وعاطفي، وطفولي، وساذج، ولا يتطلب بذل الجهد، وخال من المسؤولية، ومفتوح لكل من هب ودب لكي يضمن لنفسه عيشاً رغداً، في نظم اقطاعية مغلقة، يصعب فيها كسب لقمة العيش.

فكل ما يتطلبه المنهج الوصفي، هو أن تقول لكل من تصادفه، إن الاسلام دين العدل والرحمة والرخاء والكرامة والحرية، وإن طريق المسلمين إلى الجنة في الدنيا والآخرة، هو أن «يتمسكوا بشعائر الاسلام، ويعتصموا بالصبر، ويلتزموا بمكارم الأخلاق، ويحب بعضهم بعضاً، حتى يصيروا كالبنيان المرصوص». أما كيف يحقق المسلمون هذه المعجزة في نظم اقطاعية مسلحة، تقودهم كالخراف من عصر الى عصر. فذلك سؤال لا يدخل في باب «العلم»، ولا يجيب عنه علماء الدين، وليس من شأن منهجهم الوصفي أن يورطهم أبداً في مثل هذه التفاصيل الادارية المعقدة. إن المشكلة بأسرها يتم حلها ـ سحرياً ـ بتسخير اللغة لكي تنوب عن الواقع، على غرار ما يفعل رواة الأساطير.

البديل المتاح عن مناهج الفقه في ثقافتنا العربية، هو الدعوة إلى [الديموقراطية الرأسمالية] التي تحولت بدورها الى دعوة سحرية أخرى، تقوم على منهج وصفي آخر، لا يختلف عن منهج الفقهاء في شيء، إلا في مصدر الصفات التي يضطر إلى ترجمتها عن اللغات الاوروبية، في محاولة طريفة ـ ومستحيلة ـ لإقامة نوع من الحوار بين نوع من الطرشان.

فالواقع أن دعاة هذه الفكرة البديلة، لا يتقدمون بحل لمشكلة الديموقراطية في الوطن العربي، بل يسخِّرون اللغة للتعويض عن غياب الحل، على غرار ما يفعل الفقهاء بالضبط. انهم لا يملون من تكرار القول بأن [الديموقراطية جميلة ومفيدة ومطلوبة وضرورية وعظيمة وقادرة على تحقيق الرخاء والعدل]. لكن أحداً منهم لا يهمه أن يذهب وراء هذه الصفات، لكي يشرح للعرب، كيف يمكن اقامة الديموقراطية الرأسمالية في مجتمع لا يملك رأس المال ولا العمال، وليس بوسعه أن يؤسس أحزاباً، لا تجد ما يدعوها إلى التحزب.

إن الديموقراطية الرأسمالية ليست فكرة يمكن استعارتها، بل [بيئة] تشكلت خلال قرون طويلة من معايشة الثورة الصناعية التي فرضت ظهور قوتين جديدتين على تاريخ الحضارة بأسره، هما قوتا التجار والعمال، ونجحت بالتالي في خلق سلطة حزبية بديلة عن سلطة الإقطاع والكنيسة. وكل محاولة لنقل هذا النظام الحزبي الى بلد غير صناعي، فكرة من شأنها أن تحيل الديموقراطية الرأسمالية الى تمثيلية هزلية، تختفي وراءها أعتى نظم الطغيان، وأكثرها جبروتاً وقسوة.

والواقع أن العرب بالذات، هم أشهر شهود الإثبات على أن الديموقراطية الرأسمالية، ليست فكرة يمكن استعارتها خارج بيئتها الأصلية. فقد جربوا نظام الأحزاب منذ مطلع القرن الحالي، وعايشوا في ظله كل أنواع المآسي، من تقسيم الوطن العربي بين الباشوات وشيوخ القبائل، الى ضياع فلسطين في معركة وهمية بحتة. وعندما زحف قادة العسكر على العواصم العربية، في أعقاب الهزيمة، خرجت الأمة للترحيب بهم، معلنة براءتها من قادة الأحزاب الذين تعرضوا للقتل والسجن في شهادة معلنة، على أنهم لم يكونوا ممثلين للأمة حقاً، ولم يمتلكوا من السلطة الشرعية، ما يكفي للدفاع عن فروة رؤوسهم.

إن الدعوة إلى نظام الاحزاب في واقعنا العربي الحالي، دعوة سحرية صرفة، يتبناها نوع جديد من الفقهاء المسحورين الذين خلعوا جلابيبهم وعمائمهم، وخرجوا متنكرين في ثياب أوروبية، آملين أن يقدموا عرضاً مختلفاً على المسرح المنهار نفسه. فالمنهج الوصفي الذي تورطت فيه ثقافتنا العربية، لا يستطيع أن يقدم لها سوى فقيه يعيش في القرن الهجري الأول، أو جثة فقيه في القرن العشرين.

بين هذين الخيارين، لا يملك العرب سوى ممر وحيد وضيق

ومظلم وصعب وحافل بالمخاطر، لكنه يستطيـع أن يقودهم إلى الخـلاص. وهـو طـريق الشـرع الجمـاعي الـذي يقـوم على استعادة نظام الجامع، وتطوير اجتمـاع يوم الجمعـة، من لقاء للصلاة والوعظ، إلى مؤتمر سياسي على مستوى الامة، موجه لاعتمـاد الـديمـوقـراطيـة المبـاشـرة، وضمـان القـاعـدة الدستورية التي تكفل حق المـواطن في الاشراف على اصـدار القـوانين ومراقبـة سير الادارة، وايجـاد السلطـة الجمـاعيـة البديلة عن سلطة الإقطاع ورجال الدين.

باستثناء هذا الخيار، لا يملك العرب سبيلاً واحداً للخلاص من نظمهم البـدائية المميتـة. لكنهم يستطيعون أن يقضـوا بضـع سنوات أخرى في الشجار حول تطبيق الشـريعة والـدعوة الى الحزبية الرأسمالية، ريثما يـأذن الله بـأمره، ويطـرق سمعهم هدير البراكين.

SS

الفصل الرابع والعشرون

اقطعوا هذه الشعرة

كلمة (Nationalism) لها معنيان في قاموسنا السياسي المعاصر، كلاهما صحيح، وكلاهما يناقض الآخر على خط مستقيم؛ فهي من جهة، يمكن أن تعني (القومية) التي تجمع كل العرب تحت هوية واحدة، بموجب «اقامتهم» في وطن واحد. لكنها ـ من ناحية أخرى ـ يمكن أن تعني (الشعوبية) التي تقسم العرب بين اثنين وعشرين شعباً، كل واحد منها يختلف عن جاره، ويناصبه العداء أحياناً، بقدر ما تشاء أهواء السياسة.

سبب هذا التناقض، ان الكلمة نفسها لا تملك نسباً مشروعاً في تراثنا العربي، فهي مجرد لفظة لقيطة، تبناها العرب قسراً، عندما دعتهم ظروف المقاومة ضد الاحتلال العثماني، إلى البحث عن شعار اعلامي من شأنه أن يميز بين العرب وبين الأتراك، ويحدد الخط الفاصل ـ وشبه المطموس ـ بين رجلين متشابهين في جميع التفاصيل، كليهما مسلم وفقير ومتخلف، وكليهما خاضع للسلطان العثماني. وهي مهمة أدتها كلمة (القومية العربية) بنجاح مؤقت على محورين:

على المحور الأول، اكتسب العرب لأنفسهم شخصية جديدة، تميزهم عن الأتراك، من دون أن تفرق بين المسلم وبين المسيحي. وهو

إنجاز فاز برضاء عرب المشرق، حيث يشكل المسيحيون نسبة عالية بين السكان في الشام ومصر. لكنه لم يرق للأقليات العرقية من الأكراد والدروز والزنوج والامازيع الذين سوف يكتشفون بدورهم أن لهم لغات وقوميات أخرى، وسوف يتحولون خلال القرن العشرين إلى مصدر دائم للتمرد ودعوات الانفصال.

هذه الشخصية الجديدة، استمدت شرعيتها من وحدة اللغة، وظفرت بتأييد عقائدي في أحاديث نبوية منها:

«ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية، فهو عربي».

– وفي حديث موجه لاحتواء الأقليات: «مولى القوم منهم».

– وفي حديث آخر: «الولاء لحمة، كلمة النسب، لا يباع ولا يوهب».

– وفي كتابات فقيه من أهل الفتوى مثل الأفغاني: «وحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية ـ يقصد القومية واللغة أشد ثباتاً، وأكثر دواماً من الدين..».

على المحور الثاني، اكتشف العرب في شعار (القومية العربية) قوة سحرية قادرة على نقلهم بكلمة واحدة، من جحيم العصور الوسطى في مملكة السلطان العثماني، إلى فردوس الدولة القومية التي كانت قد ولدت في غرب أوروبا، وارتبطت بقيام أمم صناعية متطورة مثل المانيا وايطاليا. وهو شعار نسف نظرية الخلافة الاسلامية من أساسها، وعمل على تبرير التحالف مع دول الغرب، حيث تزدهر مبادىء جديدة ـ ومثيرة ـ منها مبدأ فصل الدين عن الدولة الذي تبناه عبد الرحمن الكواكبي لأول مرة في تاريخ العرب بالدعوة إلى (أسس

راسخة للاتحاد الوطني، دون الديني. والوفاق الجنسي ـ يقصد القومي ـ دون المذهبي. والارتباط السياسي، دون الاداري..).

والملاحظ، أن جيل الرواد من الأفغاني إلى رشيد رضا، كانوا يستعملون مصطلح (الجنسية) بمعنى (القومية)، لأن هذه الكلمة الشائعة، لم تكن قد شاعت بعد. ولأن الرواد أنفسهم، لم يكونوا يعرفون ترجمة بديلة، سوى كلمة (الشعوبية) التي أجمعوا على تجنبها في اتفاق متوقع، بسبب تاريخها المشين في التراث العربي بأسره. لقد قامت نظرية القومية على تجاهل التاريخ منذ مولدها، لكن أحداً لم يكن يملك وقتاً كافياً، لملاحظة هذا النقص.

عند نهاية القرن الماضي، كان الجدل قد استقر على نبذ مصطلح (الجنسية)، لصالح (القومية). وكان العرب قد ارتكبوا الغلطة الحاسمة على أي حال، ودخلوا الدهليز الذي سيعايشون فيه سلسلة النكبات المتلاحقة خلال القرن العشرين، من تقسيم الوطن العربي بين الباشوات وشيوخ القبائل، إلى ضياع فلسطين، وافتتاح عصر الانقلابات العسكرية، ودفن شعار (الوحدة العربية) فجأة، في عاصفة رملية هوجاء على سواحل الخليج.

فالكلمة التي خلبت لب العرب، لم تكن كلمة فحسب، بل كانت وصفة طبية خاصة، استعارها الرواد من بيئة لا يعرفونها، وتقدموا بها لعلاج المريض الخاطىء في الوقت الخاطىء، آملين أن يؤدوا مهمة تتجاوز امكاناتهم، على عادة الأطباء الشعبيين الذين لا ينقصهم الاخلاص للمهنة، بقدر ما ينقصهم التأهيل المطلوب:

لقد افترض الافغاني وتلاميذه، أن قاعدة الدولة القومية في أوروبا، هي وحدة اللغة والأرض. وتقدموا من هذا الافتراض الساذج، داعين إلى قيام الوحدة العربية، بسلاح الخطب

والمواعظ، مثل جميع المفكرين المثاليين الذين يقرأون التاريخ باعتباره قضاء وقدراً، وينسون أن تغيير المجتمعات، لا يقوم على تغيير أفكارها، بل يقوم على تغيير اقتصادها أولاً ـ وأخيراً ـ وقبل كل شيء. فالواقع أن وحدة اللغة والأرض، مجرد ملامح ظاهرة للدولة القومية. أما السبب الكامن وراء قيامها، فهو نشوء الطبقة المتوسطة العريضة التي أفرزتها ظروف الثورة الصناعية في دول غرب أوروبا بالذات.

قبل عصر التصنيع، كانت أنماط الاقتصاد الزراعي، قد جعلت الدولة مجرد مزرعة كبيرة منزوعة السلاح، يتوارث ادارتها أصحاب الأرض من الاقطاعيين، بمساندة فعالة من السماسرة ورجال الدين. ولم يكن ثمة قوة اجتماعية قادرة على التصدي لهذا التحالف بأي قدر من الكفاءة، مما ضمن اجهاض الثورات المسلحة في جميع أرجاء العالم القديم، وجعل الدعوة إلى التغيير، تقتصر ـ تاريخياً ـ على الدعوة المسالمة إلى (تغيير ما في النفوس، وحب العدل والاحسان، ورحمة الضعيف، واطعام المسكين، وتحريم المعارضة باهدار دم الخارج عن السلطان، واعطاء ما لقيصر، لقيصر، وما لله، لله، أملاً في الفوز بالجنة في عالم ما بعد الموت..). وهي الدعوة التي تمثلت في نصوص الشرائع الدينية منذ عصر سومر، وما تزال تشكل قاعدة لحركات الاصلاح في جميع المجتمعات غير الصناعية، ومنها مجتمعنا العربي.

في مطلع عصر التصنيع، بدأت هذه الصورة تتغير جذرياً، بسبب الانقلاب الفريد الذي شهدته شعوب غرب أوروبا في وسائل الانتاج ومستوى الحياة معاً. وهو انقلاب لا يعادله في شموله سوى خروج المجتمع البشري من عصر الصيد إلى عصر الزراعة. وقد نجم بدوره عن تغيير أنماط الاقتصاد، خلال ثلاث مراحل متوالية:

المرحلة الأولى، تمثلت في استيطـان قارات العـالم الجديـد، من شمال كندا إلى استراليا، بالاضافة إلى آلاف الجزر العـذراء في المحيط. وهي منــاطق منحت الأوروبيــين كنــوزاً لا تنضب من الــذهب والفضة والمــواد الخام، وعملت عــلى مضاعفــة متوسط الــدخل في دول غــرب أوروبا، أكثــر من مائــة مرة، خــلال قرن قصير واحد. وفي هذا الوقت، كان المواطن العربي يركض حافياً في جلبــاب ممزق تحت حكم الممــاليك وشيــوخ القبائــل، وكانت الضرائب قد أكلت دخله، إلى حد لم يعد يكفي لشراء الحذاء.

المرحلة الثانية، تمثلت في اختــراع المحرك البخاري الذي فتــح قمقم الطاقة، ومنح شعوب غرب أوروبا قوة سحريــة جبارة، لم يكن العالم قد عــرفها، إلا في حكــايات المصبــاح السحري. وفي هذا الوقت، لم يكن مواطننا العــربي يملك من مصــادر الطاقــة الرخيصة، سوى ما ينجبــه من الأطفال، وكــان عليه أن ينجب كثيراً منهم، لكي يضمن زراعة أرضه بتكاليف محتملة، أو يجد من يرعى له عنزاته من دون أن يسرق الحليب.

المرحلة الثالثة، تمثلت في ظهــور مراكــز صناعيــة في المدن، مــا لبثت أن طــورتها إلى عــواصم ماليــة نشطة من مستــوى لندن ونيويورك وبــاريس وبرلــين وأمستردام، وأدت إلى تغيــير البنية السكــانية من أســاسها، بنشــوء طبقتين جــديدتــين من العمال وأصحاب العمل الــذين نجحوا في تصفيــة نظام الاقطــاع لأول مرة في تاريخ الدولة، وتقدموا لتطوير وظيفة الحكومة، من جهاز للتحكم إلى جهاز للادارة، تتقاسم السلطة فيــه أحزاب عمــالية ورأسمالية تحت رقابة مشددة من القضاء والصحافة. وفي هذا الــوقت، كان مجتمعنــا العربي مــا يزال عــلى حالــه، كما تــركه تيمولنك. وكان يتكون من طبقتين، احداها تشمل قطاعاً عريضاً جــداً من الفلاحــين والرعــاة وصيادي السمــك والعاطلــين عن العمــل. والأخرى تشمــل الوالي التــركي وحــرســه وحــريمــه،

بالاضافة إلى بعض «العلماء» من طراز الشيخ الطهطاوي، الذي تعهد بالدفاع عن سمعتنا أمام الأوروبيين بقوله: «ان الافرنج ـ وبالذات فيلسوفهم مونتيسكو ـ يعدون الحكومات الاسلامية من قبل المطلقات التصرف. والحال انها مقيدة أكثر من قوانيهم. فإن الحاكم الاسلامي لا يخرج أصلاً عن الأحكام الشرعية. وقلّ أن يقوم ملك اسلامي على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة نبيه..».

ان نقل شعار (الدولة القومية) من بيئة صناعية متطورة، مثل مجتمعات غرب أوروبا، إلى مجتمعنا البسيط التركيب في الوطن العربي، كان فكرة خرافية تجاوزت حدود التقليد الأعمى، وأثبتت تورط الرواد العرب في قراءة مقلوبة لمسيرة التاريخ منذ عصر كولومبس على الأقل.

فالواقع، ان الدولة القومية لم تولد في غرب أوروبا، بسبب وحدة اللغة أو الدين أو الأرض، بل بسبب الانقلاب الصناعي الذي أعاد تشكيل البنية الاجتماعية من أساسها. وسحب ملايين الفلاحين من الاقطاعيات الزراعية. وعمل على تحويل المدن إلى مراكز انتاجية نشطة. وخلق التوازن السكاني القادر على تصفية الاقطاع بالقوة، لأول مرة منذ مولد الاقطاع. ولو كان الرواد العرب، أكثر التزاماً بروح البحث ـ أو أقل ميلاً للتقليد ـ لما فاتهم أن يلاحظوا، أن التاريخ لا يقدم شاهداً واحداً، على ارتباط الدولة القومية، بوحدة اللغة أو الأرض أو الدين:

فالولايات المتحدة مثلاً، كانت تتكلم لغتين على الأقل، هما الانجليزية والألمانية، وكان سكانها ينتمون إلى طائفتين تتبادلان العداء الديني منذ عصر مارتن لوثر.

ودولة الاتحاد السويسري، قامت على جمع أربع قوميات مختلفة، كل واحدة منها، لها لغة خاصة، وتاريخ منفصل.

والمملكة المتحدة لم ترفع شعـار القوميـة أصلاً، بـل عملت على التماس وحدة الامبراطوريـة في وحدة التـاج البريطـاني، وظل نشيدها [القومي]، يقول ببساطة (حفظ الله الملكة).

وفرنسا لم تعتمد وحدة اللغة أو الدين أو الأرض، بـل اعتمدت ما دعته باسم (وحدة الارادة) لكي تبـرر ضم مقاطعتي السـار واللورين اللتين كانتا تتكلمان اللغة الألمانية.

والدولة الألمانية لم تقم بموجب لغتها الواحدة التي تجمعهـا مع النمسـا وسويسرا، بـل قامت بسيف بسمـارك الـذي عمـد إلى اجتياح الاقطاعيات في حرب أهلية خاطفـة، على غـرار ما فعـل غاريبالدي في ايطاليا.

والثابت ان الرواد العرب الذين اعتقدوا أن رفع شعار القوميـة العربية، كفيل بتوحيد الأمة، كانوا يقرأون تاريـخ غرب أوروبـا قراءة مقلوبة رأساً على عقب. وكانـوا قد أغفلـوا نتائـج الثورة الصناعية وحركة الاستيطان معاً. وأغفلوا الآثار العميقـة التي ترتبت على ظهور طبقتي العمال وأصحاب العمل. وذهبـوا وراء فكرة مؤداها، أن كل ما تحتاجه الأمم لكي تحقق وحدتها، هـو أن «تتـذكر» لغتهـا الواحـدة، وتراثهـا الواحـد. تلك النظـرية المستحيلة التي صاغها ميشيل عفلق صراحة بقولـه: «القوميـة ليست علماً، بل هي تذكر حي». أو كما قال الأفغاني قبل ذلـك، مقترحاً حل جميع المشاكل القائمة بين العرب والأتـراك، بحيلة لغوية بحتة: «لقد أهمل الأتراك أمراً عظيماً، وهو اتخاذ اللسان العربي لساناً للدولة. ولو أن الدولة العثمـانية اتخـذت اللسان العـربي لسانـاً رسمياً، وسعت لتعـريب الأتـراك، لانتفت بـين الأمتين النعرة القومية، وزال داعي النفور والانقسام، وصـاروا أمة عربية بكل ما في اللسان من معنى...».

في مثيل هذا المنهج الشعري، كانت الدعوة إلى الدولـة القوميـة مجرد نوع من التبشـير القائم عـلى أسلوب الاعـلان التجاري.

وكان الرواد يبذلون جهداً مضنياً لتسويق هذه الدعوة بالأقوال البليغة وحدها:

– فالأفغاني يقول: «لا سعادة إلا بالجنسية، ولا جنسية إلا باللغة..».

– وفي مكان آخر: «ان الرابطة الجنسية والرابطة الدينية، أهم الروابط التي تلحم الأفراد، وتكون الأمم..».

–وفي رأي السيد ميشيل عفلق: «القومية العربية هي خلق دائم..».

– وفي صياغة مشوشة أخرى: «القومية هي مصدر الفكر والعقيدة القومية..».

– وفي مكان آخر: «النظرية القومية هي التعبير المتطور عن الفكرة العربية الخالدة..».

– وبكلمة أكثر التزاماً بروح الشعر: «ان القومية العربية ليست نظرية، ولكنها مبعث النظريات. ولا هي وليدة الفكر، بل مرضعته. وليست مستعبدة الفن، بل نبعه وروحه..».

والمشكلة الظاهرة في هذا المنهج، أنه في الواقع مجرد كلام طيب من أناس طيبين. فلو شاء أحد ما ان يستبدل شعار القومية في أقوال الرواد، بأي شعار آخر مثل الاسلام ـ أو حتى الشيوعية ـ لما تغير جوهر الدعوة إلى الوحدة، ولما بدت نظرية القومية العربية في منزلة الرباط الوحيد أصلاً. والواقع أن الاخوان المسلمين سوف يستعيرون هذا المنهج الوصفي نفسه، في الدعوة لفكرة مختلفة جداً. وسوف يشهد عصر عبد الناصر، معركة اعلامية ساخنة بين شعار الدولة القومية وبين شعار الدولة الاسلامية الذي رفعه سيد قطب في لوحته الاعلانية المشهورة (خذوا الاسلام جملة أو دعوة).

لقد تورط هذا الداعية في الغلطة القديمة نفسها، وبنى منهجه

على الدعـوة إلى تغيير أفكـار المجتمع المصري، بســلاح الخطب والمـواعظ، متجـاهـلاً بـدوره ارتبــاط التغيـير، بظهـور أنمـاط اقتصادية لا تتوفر في مجتمعه الزراعي أســاساً. وفي هـذه المرة أيضاً، ساد أسلوب التبشير القائم على تقنية الاعلان التجاري، وأظهر سيد قطب العائد لتوه من الولايات المتحدة، ميلاً متوقعاً لـلاستفادة من تقنيـة الاعلان في صيـغ مثيرة مثـل قولـه: «في الاسلام وحده يتحرر الناس من عبـادة بعضـهم لبعض، بعبادة الله وحده، والتلقي من الله وحده، والخضـوع له وحـده.. وهذا هو الجديد كل الجدة الذي نملكه ولا تعرفه البشرية».

– وفي مكان آخر: «ان الشعب نفسه، لا يملك حكم نفســه، لأن الله هو الذي خلق الشعوب، وهو الذي يحكمها بنفسه».

– وفي نبـوءة لم تتحقق: «قيادة الـرجـل الغـربي للبشريـة قـد أوشكت على الزوال، لأن النظام الغربي قـد انتهى دوره، ولا بد من قيادة تملك ابقاء وتنمية الحضـارة الماديـة، وتزود البشريـة بقيم جديدة جدة كاملـة. والاسلام وحـده هو الـذي يملك تلـك القيم وهذا المنهج».

– وبكلمـة لا تقول شيئـاً: «الاسلام ليس نحلـة قوم، ولا نظـام وطن، ولكنه منهج إله ونظام عالم..».

إن هـذا المنهج التبشـيري المسطح، هـو القاعـدة التي جمعت دعـاة الوحـدة القوميـة، ودعاة الـوحدة الاسـلامية، في زقـاق مسـدود واحد، رغم الاختـلاف الظاهـر في صياغـة الدعـوتين. فالزعم بـأن تغيير المجتمـع، رهن بتغيير أفكـاره، نظريـة فقهية ثبت بطلانها منذ عصر ماركس على الأقل. ولم يكن بـوسعها أن تقدم للعرب حلاً آخر، سوى أن تربطهم إلى عالم ما قبل الثورة الصناعية، وتورطهم في دعوات عقائديـة متطرفـة، على يـد جيل بعـد جيل من الأنبيـاء الجدد. ولعـل التاريـخ ما يـزال يخبىء للعـرب أكثر من مفـاجأة غـير سارة، لكن محنتهم خـلال حرب

الخليج، سوف تظل شاهداً كافياً على أن مائتي سنة من خطب الوعظ والارشاد، لم تنجح في وقايتهم من شر شيطان واحد. ان تجاهل التاريخ، خطيئة عقابها أن يتجاهلك الواقع.

فالعرب الذين يتوجه اليهم الدعاة بالخطاب، ليسوا في وضع يسمح لهم بالانصات أصلاً. إنهم ـ مثل ركاب طائرة مخطوفة ـ أمة لا تملك حق الاختيار، ولا تستطيع أن تقرر مصيرها، وليس بوسعها أن تستفيد من أية دعوة أخرى، سوى تحريضها على استعمال الحيلة، للخلاص من خاطفيها بأي ثمن، وفي أقرب فرصة ممكنة. وهي دعوة لا تقوم على تدبير الانقلابات أو تأسيس الخلايا السرية، بل تقوم على تسييس الاجتماع الأسبوعي في صلاة الجمعة.

في البداية سوف تنقطع شعرة معاوية، وسوف يغضب معاوية شخصياً، ويجرب أن يستخدم أسلحته القديمة ـ والجديدة لمنع اللقاء في يوم الجمعة. لكن كل خطوة يخطوها في هذا الاتجاه، سوف تغرقه شبراً اضافياً في مستنقع من الرعونة والطيش، وسوف تزيده عزلة ورعباً، وتحرمه من قناع الدين، وتعريه أمام الأمة، وتكشف تواطؤ فقهائه ووعاظه، وتعيد إلى واقع العرب، جميع المبادىء المجيدة التي سقطت من ذاكرتهم منذ كربلاء وعصر الحسين.

في زلزال هذه المعركة، سوف يكتشف العرب أن كلمة (الجامع) هي الترجمة العربية الضائعة لكلمة (برلمان)، وسوف تولد بينهم القوة الدستورية القادرة على تصفية الاقطاع ومراكز القوى، وتلتقي جميع الشعارات على طريق الحوار الشرعي، فتصبح الأمة مصدر السلطات، ويصبح المواطن مسؤولاً عما كسبت يداه، وتتشكل دولة الوحدة من تراث الناس وواقعهم، وينتهي ـ أخيراً ـ عصر الأنبياء.

الردود
على
الصادق النيهوم

SS

الرد الاول

نعم..
أركان الاسلام خمسة

ابراهيم بن علي الوزير
اليمن

﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفـرون ببعض فما جـزاء من يفعل ذلـك منكم إلا خزي في الحيـاة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب، وما الله بغافل عما تعملون﴾، سورة (البقـرة: ٨٥)، ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخـرة فلا يخفف عنهم العذاب ولا هـم ينصرون﴾، سورة (البقرة: ٨٦).

لفت نظري مقـالاً للصادق النيهوم فقرأته وإن متأخراً حيث ان الفكـر لا يطويـه زمن، فهو جدير بالمناقشة والحوار في كل مكان وزمان، وها أنا أشرح وجهة نظري في التعقيب عليه. فقد كتب الأخ المفكر «الصادق النيهوم» مقاله بعنوان «قواعد الاسلام ليست خمساً(*)».

وقد إلتبس على مفكرنا هذا الموضوع، وتشابه عليه الأمر ظانـاً أن أركان الشيء هي كل شيء!! عـلى سبيل الحصر والقصر مـع أن الأركان، أو ما أسماه القواعـد، إنما هي الأسس التي يبنى عليها الصرح المتين الشامخ، وبقـدر سلامـة الأركان ومتـانتها

(*) الفصل السابع من هذا الكتاب.

يكون البناء قوياً ومثمراً. ولقد تكلم مفكرنا عن منهج الاسلام فكان موفقاً في استعراضه لبعض المعالم، ووقع في بعض تصورات مخطئة سنذكرها فيما بعد، ولكنه نسي ان هذا المنهج نفسه قائم على قواعد ـ أركان ـ هي أسسه الثابتة التي يقوم عليها البناء، وأن هذه الأسس لها صلة تأثير وتفاعل مع صرح البناء كله، وهي بالنسبة له كالثمر من الشجر، وكأنه لم يطلع على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو كما وصفه رسول هذه الأمة فريضة عظيمة تحل المكاسب وتعمر الأرض وينتصف من الأعداء وهي قاعدة جماعية إذ انه لا يمكن ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا في المناخات الحرة وذلك نقيض حكم الفرد بالذات إذ لا تستطيع الجماعة ان تقوم بها ما لم يكن السلطان للأمة، بحيث تكون مصدر الأمر الذي يجب ان يكون موضع تنفيذ، وأن تكون الأمة قادرة شرعة وتنفيذاً على إنزال العقاب بأهل المنكر الطاغين المتجبرين..

ونسي بفهمه المحدود للأركان معانيها التي هي كلها وسيلة وأداة لنتائج الحق والخير والالتزام، وهي بمعناها الحق ذاك يقوم عليها بناء الاسلام.. أركان خمسة عليها بني صرح الاسلام الذي يُظل الانسانية بأرقى وأسعد وأكرم حياة ممكنة على هذه الأرض، تفضي به إلى حياة كاملة هي السعادة في خلود الأبدية عطاءً غير محدود.

وها نحن نستعرض تلك الأركان، وأولها شهادتان هما منهج حياة: لا إله إلّا الله محمد رسول الله، وهي كلمة تحرير للعباد من رق عبودية المخاليق، وهي بمعناها الحق الحرية المتسعة إتساع هذا الكون، المرتفعة بالانسان إلى كرامة العبودية لخالق هذا الكون، فمن أين يتطرق إلى مجتمع هذا عنوان عقيدته، إذا كانت قولاً وعملاً (آمنوا وعملوا الصالحات) أي طاغوت، أو

غياب للأمة بظهور آلهة مزيفة سواء كانت آلهة تسلط أو أجور أو جاه أو مال أو أي لون من ألوان تسلط الانسان أو الأشياء المخلوقة في عالم الوجود وفي شتى مظاهره وآياته.

وإذاً فالشهادة كما ذكرنا كلمة تحرير من العبودية المذلة للانسان، إلى كرامة العبودية للخالق جل وعلا، إنها نفي وإثبات... إذ لم يجعل الاسلام شعاره الأول وأول قواعده وأركانه، الايمان بوجود الله لأنه من الممكن عقلياً ان يعرف الانسان وجود الله بما أعطي من قوة على التفكير المنطقي الموصل إلى الحقيقة، وفي الوقت ذاته يعبد نفسه لعدة آلهة تذل كرامته وتهيؤه لقبول الظلم والطاغوت، سواء كانت صنماً خرافياً، أو بشراً متسلطاً، أو بتعبير القرآن الكريم «فرعون وطاغوتاً» من مخلوق مثله، عاقل أو غير عاقل كحيوان أو حجر أو شجر أو شمس أو قمر أو أي شيء آخر، فكثرة من الناس كانوا يؤمنون بالله، وفي الوقت عينه يستعبدون لخرافة أو تسلط عليهم من البشر، أو من أهوائهم دون أن يدركوا تناقض ذلك مع إيمانهم.

سورة (العنكبوت: ٦١) ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله قل فأنى يؤفكون!!﴾ ولذلك جاء الركن الأول نفياً شاملاً صريحاً واضحاً قاطعاً حاسماً.. «لا إله»....

وجاء الاثبات واضحاً للقوة الخالقة الموجدة التي هي الاله حقاً وصدقاً.. «إلا الله».. وإذاً فالنتيجة المنطقية العقلية التي أيدها وأثبتها العلم عند ذوي الألباب في سير الرائع الذي خلق وهو يدرس ويبحث ويكتشف رائع الآيات فسجد لبارىء الكون. وصدق الله ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ سورة (فاطر: ٢٨). فهم الذين يدركون أسرار التكوين من الذرة والخلية والجينات، من الإنسان إلى الأرض إلى الكون، ﴿وفي الأرض آيات للموقنين

وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾ سورة (الذاريات: ٢١). ﴿انظروا ماذا في السموات والأرض﴾سورة (يونس: ١٠١)، وقد تابع العلم سيره وانتهى غرور القرن السابع عشر وخر العلم ساجداً وأناب. إذاً فالنتيجة المنطقية العقلية العلمية أنه ما من إله إلا الله، إليه يأله الإنسان ويتلقى المنهج الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عزيز حكيم.

وقبل أن تموت المعاني في عبدة الشكل واللفظية الميتة المنفصمة عن معانيها، أدرك الاعرابي بصفاء فهمه للغة معنى كلمة «لا اله إلا الله» على أنها كلمة تحرير، فقال هذه كلمة يهابها الملوك لأنه يعرف كلمة «اله» ومعنى نفيها عن كل ما عدا الذي يستحقها بحق. هذا النفي لكل الآلهة والارتفاع إلى كرامة الايمان بإله واحد، كيف يمكن معه أن يعبد الناس حكم الطواغيت والجبابرة، إذا كانوا يعتقدون بذلك قولاً وعملاً لا مجرد ترديد كلمة، وإدعاء شكلي لموقف. ويوم انفصم المسلم عن المنهج العلمي الذي هو مظهر التطبيق العملي للإيمان، ابتداء من العد التنازلي نحو الانحدار عن معنى الأركان والأسس، فكان ما أشار إليه منقذ البشرية وهاديها، من أرسله الله رحمة للعالمين، محذراً ومنذراً عندما أرسلها صيحة رشد وإيقاظ في ضمير الانسان والزمن وسير التاريخ المستمر الدؤوب:

«لتنقضن عرى الاسلام عروة عروة، أولها نقضاً للحكم وآخرها نقضاً للصلاة».

نقض عروة الحكم بإنهاء دور الأمة وإبدالها بدور الفرد «فرعون»، وبتسلط الطاغية يعبد عامة الناس له عملياً: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ سورة (النازعات: ٢٤)، وبذلك تفرغ الشهادتان من محتواهما الحق إلهاً ومنهجاً، وهما وان بقيتا لفظاً وشكلاً فقد أفرغتا محتوى ومضموناً.

تانك هما الشهادتـان عنوان بـارز للتحريـر من رق العبوديـات المختلفة إلى كرامة العبوديـة لله بشهـادتي التحريـر: لا إله إلا الله، محمد رسول الله.

وثاني الأركان هو الصلاة، وهي صلة الانسان بخالقه ومُوجده، دونما واسطة بينه وبين الخـالق العظيم، هذه الصلـة الربـانية تمنحه الالتزام بصراط مستقيم بعيداً عن ضلال وتيـه عن أنبل معـاني العدل والكـرامة، وحـرية المشيئـة، وبعيداً عن نتـائـج الدمار المـريع لمن ضلـوا عن نهج الحق وهـدى الله فـوقعوا في مستنقعـات الباطـل المذل لكـرامتهم، المهـين لآدميتهم المـدمـر لسعـادتهم وهنائهم المتـوازن الذي يمنحهم الطمـأنينة وسـلام القلب والبيت والعائلة والمجتمع والعالم.

ولا أدري من أين جـاء الفـهم ان قـواعـد الاسـلام ليست خمساً؟؟! ومن أين جاء الفهم أنها لا تؤدي دوراً ايجابياً فاعـلاً في وجـه طواغيت الأرض؟! فكمـا يؤدي ذلـك الـركن الأول، أو القاعدة الأولى، دوره، فان الركن الثاني الذي هو الصلاة يؤدي دوره المميز الفاعـل: ان الصلاة تنهى عن الفحشـاء.. والمنكر.. والبغي.

الفحشاء.. مجاوزة الحدود الفطرية القائمة على ميزان الحقيقة والقسطاس ونور الوحي. والمنكر.. الذي تنكره العقـول السليمة والفِطَر المستقيمة ويحدده الشرع..

واستمع إلى معاني الحق لهذا الركن يرسم معالمه القرآن: ﴿إنَّ الصـلاة تنهي عن الفحشاءوالمنكـر﴾ ويعلنه الـرحمـة المهـداة للعالمين: سورة (العنكبوت: ٤٥).

«من لم تنهه صلاته لم يزدد من الله إلا بعداً». أرأيت ان الذي لا يقوم بأدنى حق في العدل، وهو أنه يدع يتيماً، ولا يحض على طعـام مسكين، بـأن له في عـرف هذا المنهـج الويـل:﴿فـويـل

للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ سورة (الماعون: ٤ و ٥)، ساهون عن معناها الذي هو إيجابية فاعلة من العدل في «اليتيم» الذي فقد السند بأحد أبويه أو بكليهما، و«المسكين» الذي سكن عن حركة الحياة بفقدانية مقوماتها، وذلك حتى لا يكون أدنى إخلال بموازين العدل. وتلك هي الصلاة الحقة، وبطبيعة الحال فإن الذي لا يرضى ان يضام يتيم أو يؤخذ حق مسكين، لن يرضى مطلقاً وأبداً بأن يتسلط طاغية تختفي معه إرادة الأمة لتظهر إرادته هو. إنها أبشع صورة تنزل بالانسان الدمار وضياع الكرامة.

لن يرضى أبداً ومطلقاً بأي إخلال بموازين العدل في المال والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الانساني...

وإذاً فهذا الذي يقيم ركناً يُعطل معناه ودلالته وثمرته، فهو المرائي الهالك الذي يمنع كل ماعون بين الأمة، فيمهد لطاغوت الفرد وغياب الأمة...

ورحم الله مفكر الاسلام المعري:

إذا رام كيدا بالصلاة مقيمها
فتاركها عمداً إلى الله أقرب

ويكفي لو أنصفت معاني الركن الثاني من أركان الاسلام الخمسة أن تقرأ ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين﴾ (سورة الماعون: ١)، التي مرّ ذكرها آنفاً، فالصلاة كانت ولا تزال عند من يفهم معناها تعميقاً واستنارة منذ النداء الأول لها.. الله أكبر ثورة على كل جبار مستكبر لا يؤمن بيوم الحساب، وعلى كل طاغية استبد بأمة من الأمم أو شعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات أو عائلة أو أسرة أو فرد رجلاً كان أم امرأة، في أي عصر وأي زمان أو مكان.

والصلاة كما ذكرنا وشرحنا وبينا هي صلة بالله، وكيف يُذَل

من لا ينحني إلا لخالقه، وهي طهـارة من كل رجس ونجـاسة، وأولها رجس الطاغوت رجس المذلة لغير الله.

تلك هي الصلاة، ثاني الأركان الخمسة، فإذا أدّيت خـاوية من معانيها الجليلة فلا قيمة لها بـل هي شر على صـاحبها وهـلاك للفرد والمجتمع. ألم تسمع قول رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم:

«ينبغ في آخر الزمان قوم يراؤون ويتنسكون ولا نهياً عن منكر، ولو أضرت الصلاة وسـائر أعمـالهم بأمـوالهم لرفضـوها كمـا رفضـوا أشرف الفضائـل الأمر بـالمعـروف والنهي عن المنكـر، هنـالك يتم غضب اللـه عليهم فيهلـك الأبـرار في ذات الفجـار والصغـار في ذات الكبار، ألا وأن الأمـر بالمعـروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة تحل المكاسب، وتعمـر الأرض، وينتصف من الأعـداء، فانكـروا بقلوبكم، وانطقـوا بألسنتكم، واضربـوا بسيوفكم حتى يفيئوا إلى أمر الله وهم كارهون».

إن أعظم منكـر عرفتـه البشرية هـو فقدان الحـريـات، وتسلط الطواغيت.

وثالث هذه الأركان الخمسة الزكاة.. منهج العدل في المال، حيث تحفظ للانسان كرامته المادية فتحفظ له بذلك كرامته المعنويـة، وذلك بتأمين حقه في: بيت يأويه، وطعام يكفيه، وكسـاء يستره، وعلم ينتفع به، وعلاج إذا مرض، وزواج تقـام به أسرة. ويثمـر تحرره من الحاجة الحفاظ على كرامته المعنوية بحفاظ المجتمـع على عرض كل فرد فيـه ومالـه ودمه وعقلـه وحريـة مشيئته في معتقده وفكره وقوله وتحركه.

إذاً فالزكاة طريق الخـلاص من العداوة المـريرة بـين الانسان، وأخيـه الانسان، وسبيـل المحبـة والالفـة بـالتعـاون الأخـوي الانساني والتكافل الراشد في غير ما إخلال بمـوازين العدل في

الكفاءة والنشاط وما يبذله الانسان الفرد من جهد وعمل دؤوب. وبالزكاة يتحقق العدل في المال ويستقيم الميزان ويتحقق المنهج الالهي ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ سورة (الحشر: ٧)، شريطة أن تكون الزكاة شأنها شأن كل الواجبات العامة تحت إشراف الأمة لا الفرد، ذلك ان الأركان هي للفرد والجماعة، ومنها ما يختل بتولي الفرد تنظيمه مثل الزكاة والحج، ومنها ما ينصب على الفرد كل فرد فيكون مظهره صدق الفرد وتجليه في الجماعة كلها ـ الأمة ـ مثل الشهادتين والصلاة والصيام.

ذلك ان الأركان هي لكل فرد وهي لكل الأمة، أما تسلط الطواغيت فلا يعني مطلقاً وأبداً اخلالاً في المنهج، وانما عمى عن الايمان الصادق الواعي المستنير لدى الفرد ولدى الأمة. ذلك ان المشيئة الحرة التي منحها الله للانسان تجعله، بمحض اختياره وبنتائج سلوكه وتطبيقاته، إما حراً وإما عبداً، إما شاكراً وإما كفوراً، إما سلبياً وإما إيجابياً، وسواء كانت عبوديته لشهواته وأهوائه أم لطواغيت البشر فهو الملوم وحده بتسليمه حريته للأصفاد والأغلال.

﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ سورة (النساء: ٧٩). صلاة الله على رسوله وآله وسلم: «كما تكونوا يولَّ عليكم»، وسلام الله على تلميذ النبوة الأول علي عليه السلام: «لا تكن عبداً وقد جعلك الله حراً»، ورضوان الله على فاروق هذه الأمة في صيحته الراشدة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». ورابع هذه الأركان «الصوم».. وهو تربية للارادة، فيكون سيد نفسه لا عبدها الخاضع للأهواء والشهوات المدمرة المذلة لكرامته، وتُشعره في الوقت نفسه، وبتدريب عملي للاحساس، بوجوب تلبية حاجات الانسان الفطرية، والاسهام في تأمينها، بما يؤمن للانسان، الذي تعثر به حظوظه عن احتياجاته الملحة على مدى عام كامل، ما يوفر له الكرامة كاملة غير منقوصة. فهو

يمتنع عن طعامه وشرابه وشهوته الجنسية على مدى ثلاثين يوماً من الفجر إلى غسق الليل، وعندما يقوم بتلك الرياضة التربوية الروحية «الصوم» يصبح على يقين علمي بأن للانسان بطبيعته حاجات ينبغي تأمينها من خلال نظام مالي عادل.

وبذلك يكون الصوم، كما ذكرنا، تربية للإرادة في الانسان، وإحساساً بالتكافل الانساني ومعنى العدل في المال، وفي الوقت عينه ذكرى الوحي وتنزله الذي أخرج البشرية من الظلام إلى النور، وذكرى يوم الفرقان، يوم التقى الجمعان وتقرر فيه انتصار الحق على الباطل وبقاء منهج الله يضيء للانسان إلى الأبد طريق خلاصه، وكانت القوة تحت إمرة الحق شريعة عادلة للانسان إلى يوم القيامة.

وخامس هذه الأركان الحج.. اللقاء على مستوى الأرض، كل الأرض، والانسان، كل انسان، ليرتقي من جهة إلى أنقى وأرقى معالم العبادة الكونية في دورانه وتضحياته وعطائه واقتطاف ثمرات حركة الانسان العلمية والحياتية على مستوى الأرض والعالم، بتبادل الخبرات والاستفادة من كل خير والابتعاد عن كل شر ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾ سورة (الحج: ٢٨)، منافع على صيغة منتهى الجموع في اللغة الخالدة العربية، التي هي إحدى حقائق الحياة الكبرى، فهي تطلقها بلا حدود كثرة متجددة يشهدها المسلم كل عام، متجددة مع كل عمر إذ تجب على الانسان في العمر مرة واحدة، وتسير الأعمار كالنهر الدائم الجريان ما بقيت الحياة.

وفي الحج تدريب للانسان على حفظ لسانه فلا ينطق إلا حقاً، وعلى التحكم في اتزانه فيبتعد عن جدال أو مراء أو رفث أو فسوق.

فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وهو بادىء ذي بدء

يطهر جسده رمزاً لتطهير ذاته، بتطهير قلبه من حقد أو حسد أو كراهية أو جهل أو هوى متبع، ولسانه من كذب أو زور أو بهتان أو غيبة أو نميمة أو ينطق بغير حق، ويطهر يديه أن يبطش أو يستخدمهما في عدوان، ورجليه فلا تحملانه إلى معصية أو طغيان وعينه فلا ينظر إلى ما يجلب له حسداً أو يزيغ به إلى باطل. انه تدريب لكل ملكات الانسان وقواه في غير ما حرج وفي نطاق اليسر وأسلوب منهج الله الذي يرفق بالانسان ويسير به خطوة خطوة نحو كماله الانساني الممكن، فهو كائن خطاء تواب وما دام يصلح أخطاءه ويراقب نفسه وتغلب حسناته سيئاته فهو على خير وإلى خير، وهو يتعلم المساواة والبساطة في الحياة فيرتدي ما يستره في غير ادعاء ولا تنطع ولا تعال في الوقت عينه.

وهو يتعلم حب كل انسان والمساواة بين الانسان وأخيه، فلا الألوان ولا اللغات ولا الأعمار ولا الذكر ولا الأنثى الجميع على صعيد عرفات يتذكرون أنهم إخوة ويشهدون مع رسول هذه الأمة في دعائه لربه: «وأشهد ان العباد جميعهم إخوة»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الانسان أخو الانسان أحب أم كره»، وقول تلميذه عليه السلام: «وأما نظير لك في الخلق».

ويفيضون من عرفات من حيث أفاض الناس فلا تميز ولا استعلاء، ومنها يزدلفون يعودون إلى الطبيعة فيفترشون الأرض ويلتحفون السماء، ومع الفجر يتجه ركب الانسان الحق إلى «منى» حيث يعيدون ذكريات أبي الأنبياء ابراهيم عليه السلام، فيرجمون وساوس الشيطان، ويقدمون سيد الطعام إلى الفقراء والمساكين رمزاً لاسعادهم بأعلى مستوى مادي في الحياة.

وفي ثلاثة أيام يتعارفون ويتزاورون ليتعاونوا على البر والتقوى، كل وجوه الخير والتحسن الدائم والتجدد المستمر واتقاء كل

شر وإثم وعدوان وانحراف عن سبيل أسمى ما في الحياة من خير ورشد.

ذلك هو الحج مؤتمر الانسان العام الذي يقود مسيرة الحق والخير.

إن بناء الاسلام على تلك الأركان الخمسة التي بيّنا صلاتها، يقوم في إدارة شؤون المجتمع البشري على أسس إنسانية عادلة تتيح للانسان إحراز أسعد حياة ممكنة على الأرض، وعلى نعيم الخلود الذي لا يحول ولا يزول.. ونحن هنا نتفق ـ لا مع المفكر «الصادق النيهوم» ـ بل مع كل منصف إطلع على فكر الاسلام ومنهج الاسلام المتصل بكل شؤون الحياة تأثيراً وتوجيهاً وإعداداً تربوياً ونفسياً وفكرياً للصرح الاسلامي المشيد كله..

١ـ الشورى في الأمر فلا يستبد فرد ولا يطغى.

إن أية صيغة مطوعة للتعايش مع حكم الفرد تعد مناقضة لصريح القرآن، فالقرآن يسمي الحاكم الفرد «فرعوناً» واصفاً له بأنه طغى وآثر الحياة الدنيا، وأنه باستبداده في الأمر اعتبر نفسه بذلك الاستبداد آلهاً وربّاً، وبذلك وصف نفسه ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ سورة (النازعات: ٢٤). ولقد كانت رسالة موسى عليه السلام هي دعوته إلى التطهر من رجس الاستبداد، وكانت عاقبة إصراره على الجبروت والطاغوت، شأنه شأن أي طاغية تجاوز وكالته عن الأمة ـ فهم على وتيرة واحدة ـ أتواصوا به أم هم قوم طاغون، إنها السنن تشابهت قلوبهم. كانت عاقبة إصراره أن أخذه الله نكال الآخرة والأولى:

﴿اذهب إلي فرعون إنه طغى فقل هل لك إلى أن تزكى وأهديك إلى ربك فتخشى فأراه الآية الكبرى فكذب وعصى ثم أدبر يسعى فحشر فنادى فقال أنا ربكم الأعلى فأخذه

الله نكال الآخرة والأولى﴾ سورة (النازعات: ١٧ ـ ٢٥).
وهكذا فإن منطوق منهج الإسلام ومفهومه هو الخروج على كلمة الجبارين وقتالهم تحت راية الجهاد المقدس ﴿في سبيل الله والمستضعفين﴾ سورة (النساء: ٧٥).

﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين﴾ سورة (النساء: ٧٥).

وبذلك يرفض الإسلام أي قاعدة أو عرف أو قانون أو صيغة لا تعترف بمسؤولية الناس عن شؤون الحكم، وبنفس الفكر والمنهج يرفض إرضاء الفرد بغض النظر عما يحدث للجماعة، ويعتبره تكذيباً للدين ويحكم عليه بالهلاك المحقق وبنسفه نسفاً، كما يرفض الرياء والمظاهر الشكلية ويدعو لبذل كل عون مستطاع في مجتمع متكامل متضامن متعاون على الخير العام.

﴿أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين، فويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون، الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون﴾ (سورة الماعون).

٢ ـ «العدل في المال»، فالإسلام يرفض أن يتحول بيت مال المسلمين من ميزانية عامة إلى ميزانية خاصة ويحرّم الربا والاستغلال، وأكل أموال الناس بالباطل، وهذا يتطلب أن يكون السلطان بيد الأمة، حتى ينفذ تحت رقابتها وإشرافها، ومسؤولية كل فرد منها هو تحت إشراف الأمة ـ لا الفرد ـ بما تقره من قواعد ونظم، وبما تهيىء من سبل وطرائق ليقوم الناس بالقسط.

٣ ـ رسالة المسلم «هي الخير في الأرض»، رسالة تحسن دائم، وتجدد مستمر، وإقرار للحق، وجهاد في سبيل أن يعم

العدل العالم، ورفض لأي إخلال بقاعدة المساواة العادلة بين بني الإنسان حتى لا تكون أمة أربى من أمة.

٤ ـ الإيمان، ويتكوّن من مكونات أساسية:

أ ـ الإسلام، وهذا هو أساس الدين المكون من نفي وإثبات ينفي عبودية الإنسان للمخاليق.. «لا إله»، وإقرار كرامة العبودية للخالق بإثباتها للخالق.. «إلا الله»، وله أركانه الخمسة التي ذكرناها.

ب ـ عقيدة، وهي مكونة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

ج ـ وعمل الصالحات.. وهي مطلقة لمنهج تطبيقي شامل لكل مكارم الأخلاق وأرقى ذرى العدل والإحسان والمعروف واجتناب البغي والفحشاء والمنكر، وشريعة تتضمن منهج الحياة وهي الهيئة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وهي ما تضمنه القرآن وبيانات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والقرآن والبيانات المتواترة وما علم من الدين ضرورة، وكل ذلك قطعي الورود، وقد يكون قطعي الدلالة، وهو ما لا يمكن مخالفته أو ظنيّ الدلالة وهو ما يحتمل وجوهاً متعددة وهو مسرح الاجتهاد المفتوح لكل زمان ومكان.

الأول شريعة الله لخلقه وهداه الذي حمله رسله وأنبياؤه، والثاني فقه لهذه الشريعة وهو تعامل إنساني مع النصوص يحتمل الصواب والخطأ، فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر. الأول ثوابت والثاني يستند إلى تلك الثوابت، والشرط الحاسم لتكون منهجاً وقانوناً أن تكون الأمة هي المسؤولة والمنفذة عن طريق من تختارهم، وهي المراقبة في الوقت نفسه حتى لا يفرط

فيهم طاغية أو يطغى.

إن معنى أن يكون الإنسان مسلماً أن يكون في الوقت عينه راعياً، ذلك هو عمله وتلك هي حرفته على مختلف مستويات حياته، من دائرته المحدودة في العائلة والبيت والمجتمع إلى عالمه كله، وكل فرد منه يحمل المسؤولية حتى يؤدي الجميع ما تؤديه موسيقى متناغمة منسجمة لا نشاز فيها «فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، وليس بوسع المسلم أن يتخلى عن هذه المسؤولية دون أن يصبح عاطلاً عن العمل، وبذلك يخلو الزمان والمكان لطواغيت البشر، ذلك كله حق وصدق.

٥ ـ الإسلام يجعل الجهاد بمراحله كلها، وأعلى مراحله كلها، وأعلى مراحله القتال في سبيل الله، واجباً عاماً يوفر للمجاهد، كما يوفر لكل فرد من أفراده، كل حقوقه المادية والمعنوية. ونظرية الأمة المسلحة المجاهدة هي نظرية إسلامية، وهي تشجب بقوة ووضوح وحسم قاطع وناسف نظرية الجيوش المأجورة التي تستبد بثروات الأمة، ويصبح لهذه الجيوش مؤسسات إقتصادية، وتحول كل طاقات الأمة لخدمة هذه الجيوش المتسلطة التي أصبحت الوحش الضاري الوالغ في دماء الأمة، المدمر لسلامها وأمنها وذلك تحت إمرة طاغية يفسد في الأرض ويسفك الدماء، ويجعل وجوده محور الحياة.

إن الجهاد في سبيل الله هو جهاد في سبيل العدل والصراط المستقيم، وفي سبيل تحرير المستضعفين. لقد حول الطواغيت الإنسان المسلم إلى جندي مأجور للعمل في خدمتهم وخدمة المترفين من محسوبيهم، وبات على الجندي المسلم أن يقاتل ضد المستضعفين بالذات.

٦ ـ الإسلام يفتح أبوابه أمام كل من يسعى للخلاص ويريد

معرفة الحقيقة، بغض النظر عن لونه وجنسه وشعائره الدينية وذلك بإنهاء الوصاية على الدين، ومواجهة الناس بمسؤوليتهم الشخصية عما يحدث لهم في الدنيا والآخرة.

٧ ـ الإسلام منهج للدنيا والآخرة، ومنهجه الصريح أن الناس مسؤولون شرعاً عن شؤون الدنيا، وأن مسؤولياتهم لها قواعد شرعية محددة، بل وأولها، أن يكون لهم صوت مسموع في أجهزة الإدارة والحكم لكي يضمنوا لأنفسهم تحقيق العدل الدائم بالإشراف الدائم على حراسة نظامهم الإسلامي المميز، سواء كان شريعة قطعية الورود والدلالة، أو فقهاً يستند إلى تلك الثوابت، شريطة أن تكون الأمة كما أكدنا هي المسؤولة المنفذة عن طريق من تختارهم، وهي المراقبة عليهم في الوقت نفسه، حتى لا يفرض فيهم مخلوق مثلهم فيطغى.

ولقد قال «مفكرنا» بحق أن نصف الطريق لا يغني عن الطريق كله، وصدق الله: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا﴾ سورة (البقرة: ٨٥)، وها هو الخزي قد حل بهذه الأمة بين العالمين.

ولقد ظلم «مفكرنا» الفقه الاسلامي باعتماد فقهاء وعملاء السلطان الطاغوتي!!.. وهناك فقه الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر، الذي جعلوه كما أرشدهم رسول الله ذروة الأمر وسنامه، فهو قاعدة منطلق الأمة كلها، وقدم أولئك الفقهاء دماءهم في سبيل حق الأمة هذا، وفي مقدمة أولئك الفقهاء العظام الامام زيد بن علي وسعيد بن جبير وطاووس وأبو حازم والأئمة أبو حنيفة النعمان ومحمد بن ادريس الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين والناصر

الحسن الأطروش، ومئات الأقباس المضيئة الذين جاهدوا في الله حق جهاده تحريراً للانسان من ان تستبد به الطواغيت وان تضيع قواعد العدل والشورى وحق الانسان في كرامة الحياة بكفالة حقوقه الأساسية.. في بيت يأويه وطعام يكفيه، وكساء يستره، وعلم ينتفع به، وعلاج إذا مرض، وزواج تقام به أسرة، وبحراسة حقوقه المعنوية في حرية العقيدة والقول والعمل المثمر الصالح والاجتماع وتقرير المصير وحماية المال والعرض والدم والعقل والصحة، وحكم الأمة نفسها بنفسها لنفسها على هدى ثوابت الفطرة ومعطيات العلم ونور العقل منهج الله الاختياري للانسان، وفطرته التي فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيِّم.

ولقد سار أولئك الفقهاء العظام قولاً وعملاً على نهج الاسلام، لا على نهج السلطان، ولم يبخلوا بحياتهم، فكما سطروا نهج العدل ومقاومة الطواغيت بمداد أقلامهم، فقد قاتلوا في سبيل الله والمستضعفين، وسجلوا ذلك في دروس التاريخ وعبره بدمائهم، وعلّموا الأمة ان القتال واجب من أجل المستضعفين ضد من استضعفوهم، واجب من واجبات الأمة الأساسية وأعلى مرحلة من مراحل الجهاد في سبيل الله.

وعلموا الأمة الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة عندما تتاح للناس الحريات، إذ المجادلة إنما تكون بالحسنى، فالذين لا يجادلون بالحسنى وإنما بالفظاظة والعنف فهم إلى جانب جهلهم التام بمنهج الاسلام إنما يخشون ان يخسروا نتيجة الجدال فيلجأون إلى الغوغائية والانفعال والتهريج والضوضاء حتى لا يستبين وجه الحقيقة المشرق الهادىء.

وان ما يقتضيه البحث هو الشمول في الرؤية لعلائق الأمور بعضها ببعض، وعضويتها وتكوينها المنسجم بعضه مع بعض،

فلقد أخطأ «مفكرنا» في فهم القواعد الخمس معزولة عن نتائجها وطبيعتها وآثارها، وكان عليه ان ينعي على فقهاء السلطان ذلك البتر الذي تأباه طبيعة الأركان الخمسة عينها، ويبين للقارىء الأسباب التي دعت إلى التفسيرات الخاطئة المقتضبة بسبب إنحراف الحاكم وفقهاء السلطان عن النهج الواضح، وما دام الله قد منح الانسان حرية المشيئة اما شاكراً وإما كفوراً، فهو يستطيع إلباس الحق بالباطل وإظهار الباطل بمظهر الحق، كما عمد إلى ذلك المحرفون، ولا تتحمل الأفكار المشرقة العظيمة وزر هذا الانحراف، بل يتحمله المجتمع الذي استخفه الطواغيت فأطاعوا سادتهم وكبراءهم فأضلوهم السبيل!! ونهج المصلحين هو إيقاظهم من غيبوبة الغفلة وعلاجهم من مرض العبودية لغير الله، ذلك الوباء الفاتك بعقولهم وسلامة تفكيرهم.

تلك هي الأركان الخمسة وتلك آثارها، وذلك نسيجها المتلاحم مع نهج الاسلام وصرحه الخالد، ولا أدري من أين جاء لمفكرنا ان أداء الأركان الخمسة لا يعارض سياسة الدولة مهما كانت تلك السياسة، فقد رأينا ان الأركان نفسها نسف لأي سياسة غير عادلة أو نهج غير مستقيم، إنها مرتبطة كلها بطبيعتها وروحها بالعدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وإلا فهي هلاك لأصحابها إذ تصبح مراءاة وتقوية للطاغوت، وتمويهاً على المستضعفين.

وأما ما ذكرته فنحن معك فيمن لديه الفهم غير الشمولي للحقائق، فهو ينطبق على من لم يربط الأركان بالبناء كله...

وأما تفصيلك للأركان على الواقع المشين للأمويين أو سواهم، فلا يمكن ان يُحتَج على الاسلام بالمسلمين لمجرد انتسابهم الاسمي له دون تطبيق.

إننا بعد هذه الرحلة الفكريـة السريعة في أفق معـالم الاسلام، نقول لكاتب «قواعد الاسلام ليست خمساً».. لا، بل هي خمسة أركـان بني عليها صرح الاسـلام، وهو مـا أجمعت عليه الأمـة التي لا تجتمع على ضلالة.

وإن هذه الأركان الخمسة جزء هـام وأساسي في بنـاء الاسلام، وهي الـروح المحركـة للحريـة والعـدل السيـاسي والاجتمـاعي والاقتصادي، وتهيئة في فهمه المستنير لمعالم المنهج، سائلين الله ان يجعلنا جميعاً من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصـوا بالحق وتواصوا بالصبر.

SS

الرد الثاني

الصلاة ليست مسروقة ولا ترسل العقل إلى المجهول

عبد الحميد قاسم
المغرب

انتابتني الدهشة والحيرة، وأنا أقرأ مقالة: (الصلاة المسروقة)(*)، للكاتب المحترم (الصادق النيهوم) لما احتوته هذه المقالة من نفاق وتضليل، وهي تتهم الفقه الإسلامي بسرقة الصلاة. وقبل أن أخوض غمار المناقشة، أجد نفسي متفقاً معه على مؤاخذة الفقه على عدم نهجه العلمانية والعقلانية في تفسيراته التي هي بلاغة في بلاغة، ولكني أقول له إن العقل متوفر على الخصوص في العبادات كالصلاة والحج ما دام المتعبد يعي ويتعقل، بل هو متحكم في أن يخضع له أثناء هذه العبادات. أما العلم فأرى أنه لا يمكن أن نفسر الفقه به، بل يمكن التعامل به مع الفقه كعلاج وتجديد ووقاية لا غير كابتكار عدة أشياء من شأنها أن تطور عباداتنا، كصنع سجادة مبوصلة تعيننا على اكتشاف القبلة أينما ارتحلنا، ومكبر الصوت لايصال الآذان إلى الأماكن البعيدة، والعمل على طهارة أجسادنا بوسائل علمية كالصابون، وماء جافيل بعد الاستنجاء من الحدث بالنسبة إلى أيدينا التي تلمس ما علق بالاست من براز.

وكان على كاتبنا المحترم، أن يأخذ المبادرة، وينتهز الفرصة

(*) الفصل السادس عشر من هذا الكتاب.

لتفسير فقهنا الاسلامي تفسيراً عقلياً وعلمانياً بدل أن يقحمنا في نص متناقض مع نفسه، كبير المضاربة والقائل بأن الصلاة هي [اليوغا]، فحرام عليك أيها السيد أن تقارن بينهما، فالصلاة عبادة مقدسة من فرائض الله على خلقه، وليست كاليوغا التي هي من خلق عباده، لم يتقبلها العرب، والدليل هو عدم انتشارها بين المسلمين كالصلاة، وذلك لما يتخللها من أضرار صحية على المخ تنتهي بالخلل العقلي. فإن كانت بعض حركات الصلاة تتشابه مع أقلية ضئيلة مع أوضاع اليوغا، وان كان هذا برهانك القاطع على تعريفك لليوغا بأنها هي الصلاة، فأنت قد زوّرت الحقائق وركبت عباب موج النفاق والمغالطة الظلامية الحديثة التي ترقص متداعية بين أحضان الرجعية الغربية. وأحسن من هذا يكفي أن نرجع إلى أقوالك المتضاربة في المقال والتي أبدأها بما يلي:

ـ ما هو دليلك على أن العرب عرفوا في لغتهم الحديثة بأن الصلاة هي اليوغا؟ وما هو المرجع الذي استندت إليه في هذا التعريف؟

ـ ما معنى أن الأنفاس، لا تنتظم أبداً، إلا إذا تخلى المخ عن جميع مشاغله الحياتية، وفرَّغ نفسه لتنظيم مرورها؟ في نظري أن المخ البشري إذا تخلى عن مشاغله الحياتية، فإنه يكون قد مات، وإلّا فمن المستحيل أن يبعد عن نفسه جميع الهموم وكل الوساوس، فقد أثبتت تجارب المصلين، أن عقولهم تتعرض إلى السهو والنسيان وقت الصلاة، فكم من مصل نادى أبناءه وهو يصلي سهواً، أو يضحك، بل منهم من ينقطع عن صلاته ويبقى قابعاً في مكانه لا يفعل أي شيء تحت تأثير قهر الظروف المعيشية والمشاكل اليومية. فالمصلي كيفما كانت قدرة تحكمه في عقله لا يستطيع أن يمنع عقله من الشرود لأن ما يتعرض إليه هو شيء لا إرادي، يفوق قدرة الإنسان!

ما هذا التناقض في قولك إن الخشوع ليس حالة انجذاب إلى عالم آخر، فما هو إذن يا سعادة الكاتب؟ أهو تلك اليقظة التي تزعم أنها تتطلب أن يخشع الجسد، وتنتظم دقات القلب لكي يتحقق السكون المطلوب؟ إنني أيها الأخ المحترم أرى أن الخشوع هو بالطبع حالة انجذاب إلى عالم آخر، هو ذاك العالم الذي يكون فيه العبد واقفاً بين يدي ربه، وأن المصلي حينما يبدأ صلاته يكون هادئاً ودقات قلبه في أشد الانتظام، وكل حالة جسده على ما يرام. وقد يظهر لي أن كاتبنا النيهوم لا يعرف الصلاة، ولا يتعاطاها، وإلا كيف يدعي أن رفع اليدين للتكبير أول الصلاة، حركة موجهة لافساح تجويف الصدر أمام تيار الهواء خلال الشهيق! ورداً على هذا الجواب أقول له إن تكبيرة الاحرام لا تؤدى بالشهيق، وإلا فقدت معناها وأصبحت تحاكي لعبة الكراتي، وليس اليوغا! إنها تؤدى بكل اطمئنان وسكينة وفي حالة تنفس عادية. وإذا لم يقتنع سيادته فليتوجه إلى القبلة فيكبر ويركع ويسجد، ثم يجلس ثانياً ركبتيه إلى الوراء، فسيكتشف أن كل هذه الحركات تؤدى بآداب وعفوية وخشوع تام. وعلمياً أفيدك بأن الهواء المتنفس، لا يذهب إلى جانبي الجسم من أربع زوايا، ولا أي مكان آخر إلا إلى الرئتين اللتين تتوليان توزيعه، وكذلك الامعاء التي يتسرب إليها عن طريق الفم بواسطة الزفير مارا من البلعوم والمعدة ثم الامعاء.

ثم أصل إلى الفقرة التي تقول فيها:

أداء هذه الحركات يحتاج بالضرورة إلى إغلاق العينين لأن قدرة المخ على تنظيم التنفس تتوقف أساساً على تعطيل جميع الحواس بقدر الامكان، والتي أرى أن المصلي ربما يقدر على تعطيل ذوقه ونظره، هنيهة. أما حواس سمعه وشمه ولمسه، فلا يمكن تعطيلها، ولو قليلاً من الوقت، إلا إذا مات مخه. ثم ما معنى أن المصلي لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يرى لكنه ليس غائباً

عن الـوعي؟ فأنـا أرى أن المصلي حينمـا يجلس على عقبيـه في وضع اللوتس كما سميته لكي يحرك اصبعه للشهادة انه يتكلم وهو يردد عبارات ويسمع نفسه وهو منتبـه لما يفعـل وما يقـول منجذباً فعلاً نحو عالم مجهول بينه وبين خـالقه فهـو في الوقت نفسـه منجذب ومستيقظ. فـالصلاة الإسـلاميـة تؤدى بشروط اليقظة والانجذاب، أي الخشوع، وأن المصلي الخاشع لا يقتـل مخه، بل يـرتكز عـلى الصحة واليقـين اللهم إذا أصابـه التلف والخلل أو النسيان. كما أقول لك إن المبالغـة في العقل في مثـل هذه الأمور تقودك إلى أن تصبح سلمان رشدي آخر.

الرد الثالث

آثار اللصوص

سارية بن جبل
ليبيا

أعذرني يا سيدي، فإني لا أوافق على عنوان مقالتك «الصلاة ليست مسروقة»(*) لأني أظن ان النيهوم كان صادقاً في عنوان مقالته تلك.

بلى يا سيدي هي مسروقة.

ليست هي وحدها، بل أيضاً كل ما يحوطها من عبارات وأحكام ومعاملات... القرآن كله مسروق.

وأرجو أن تجد في صبرك متسعاً لأبدي لك ما دلني على تلك السرقة. طبعاً أنا لا أستطيع ان أقص عليك بالتفصيل كيف حدث ذلك لأني «لم أكن في القصعة التي كانوا حولها ولا بقربها»، ولكن كل ما أستطيعه هو ان أضع يدك على آثار اللصوص. وهو ما كان يقصده الصادق النيهوم غير انه دخل من أبواب متفرقة أضل فيها المخرج وضيع كثيراً ذلك المعنى.

باختصار فإني أحيلك من ذلك على معاينة لا كمن يحيل على ضعيف اسناده.

قيل لنا سيدي: «الصلاة عماد الدين يقوم الدين بقيامها ويقعد بقعودها» فآمنا وسلمنا. ثم تخصصت هذه الصلاة بالدعاء والرجاء. وهم يعنون بذلك أنها الرباط بين عالم السماء وعالم

(*) رد على عبد الحميد قاسم في رده على مقالة «الصلاة المسروقة».

البشر واتصال العبد بربه، يدعوه خيفة ورهبة، يسجد لعظمته، ويخضع لجبروته، ويتضرع لرحمته. يستجيره من سوء ما فعل، ويستعينه على خير ما سيفعل، فقلنا: آمنا به كل من عند ربنا. ولكن هذا ما لم يدم. فقد أصبحت الصلاة بفضل شروحهم ومذاهبهم محفوظات وتمتمات يحيا الدين لمجرد ان يرددها المسلم عشرات المرات كل يوم.

محفوظات ان أفلح ووعى بعضاً منها فلا يغير من حقيقة الأمر أنها ليست كلماته التي تخرج من صادق عبوديته.

ولله در رحمتهم ففيما فقهوه وشرعوه رفع الحرج عن المصلين فلا جناح على أحدهم بزعمهم ان يختار من محفوظاته ما يشاء شرط ان لا يخرج عن دفتي الكتاب، فليقرأ ان يشأ أحكام الحيض والزواج والطلاق وعدة المطلقات وأحكام القتل والدماء.

هكذا وبكل بساطة يقام عمود الدين، فليس للمصلي سوى ان يقوم الليل بهذه المقروءات، ويسبّح النهار بترديد تلك الكلمات، دون أن تأخذه في ذلك لومة لائم، فالمهم ان يردد ما يحفظ. ومن سعة صدورهم وفسحة دينهم وحفاظاً على الصلاة المتمتمة، أجازوا لمن لا يحفظ ان يحمل بيده مصحفاً يملأ فيه فراغ وقوفه في صلاته.

ولا أعني بقولي هذا عدم أهمية تلاوة القرآن أو أنها ليست عبادة وانما قصدت انها غير الصلاة. وفي القرآن كان الله يأمر نبيه ان يقوم من رقاده ويقرأ القرآن ﴿قم الليل إلا قليلاً، نصفه أو أنقص منه قليلاً، أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً﴾ سورة (المزمل: ٢ ـ ٤) وكذلك من آمن به واتبعه قال لهم: ﴿فاقرءوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة﴾ (المزمل: ٢٠)، والذي يؤكد حرص الفقهاء على أن لا تكون الصلاة أكثر من تمتمات تحريمهم الصلاة بغير العربية، فصلاة كل أعجمي باطلة إن لم تكن بفاتحة عربية!؟ ألا تسمي هذه سرقة يا سيدي؟.

أرجو ان لا يخدعك قولهم في الرسول انه من قال أو فعل ذلك حتى يضللوك عن سرقتهم. فإما ان تنكر السرقة أو تتهم الرسول بأنه السارق. وأوضح مثال على ذلك قول الزهري: ان رجلًا من آل خالد بن أسيد قال: قلت لابن عمر: إنا نجد صلاة الخوف في القرآن وصلاة الحضر ولا نجد صلاة السفر. فقال: «ان الله تعالى بعث محمداً ولا نعلم شيئاً فإنما نفعل كما رأينا محمداً يفعل». رواه أحمد في مسنده.

ويروى عن سعيد بن جبير انه حدّث يوماً بحديث عن النبي (ص) فقال رجل: في كتاب الله ما يخالف هذا. فقال له: «ألا أراني احدثك عن رسول الله وتعرض فيه بكتاب الله، كان رسول الله أعلم بكتاب الله منك». رواه الدارميّ باب السنة قاضية على كتاب الله ج ١ ص ١٤٥ ثم يقول له: ونحن أعلم برسول الله منك!

وأي محاولة لصقل مروياتهم بالكتاب «لا توافق أهواءهم وأسانيدهم» مرفوضة ومدعاة لتجر صاحبها إلى مقبرة الزنادقة والمارقين «أصحاب البدع والأباطيل».

ثم هناك أمر آخر، وهو أنه جاء في مروياتهم ان الرسول أُمر في الاسلام الأول ان يصلي مرتين في الصباح «قبل الشروق» وفي المساء «قبل الغروب» وما شاء في الليل زلفى وقربات. وكذلك كانت صلاة داود وصلاة ابراهيم والأنبياء والرسل من بعده.

وكثير من آيات القرآن ذكرت هاتين الصلاتين ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر﴾سورة (الإسراء: ٧٨)، ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل﴾سورة (هود: ١١٤)، ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾سورة (قٓ: ٣٩).

أما صلاة الرسول الأولى فنسخت «في رؤيا المعراج» مع صلاة

ابراهيم الذي كان من المفترض ان تكون شريعة محمد (ص) احياء لملته وشريعته.

وآيات الصلاة في القرآن لا تتوافق البتة مع ما سطروه في كتبهم لا في مواقيتها ولا في طريقتها. فلو دققت بالأمر لوجدت أنهم يحرمون مواقيت القرآن «لا يتحرين أحدكم فيصلي قبل طلوع الشمس ولا عند غروبها». مسند الامام أحمد ج ٢ ص ٦٢.

فما حكمة ان تحرم هذه الأوقات، ولماذا لم يعلن القرآن عن تغيير المواقيت كما أعلن عن تغير قبلة الصلاة؟

وأي حكمة تلك التي تنسخ آيات الصلاة بطقوس رتيبة لا معنى لها إلا حركة الجسد! وما حكمة ان تزداد الصلاة ثقلاً ما دام النسخ شرّع للتخفيف ورفع الحرج!

ان كل ظني انهم سارقون، وان ثمة جريمة وقعت، وان كل ما فعلوه وقالوه كان محاولة لتمرير هذه الجريمة.

وبالطبع كان على الذين شهدوا ذلك من المؤمنين ان يستنكروا ذلك، وان يرفضوا الصلاة المزعومة. ومن أجل ان يصمت هؤلاء إلى الأبد، أصدروا فرماناً بإباحة دم كل من لا يعتقد بتلك الصلاة وأمروا بقتله دون أن يُستتاب.

أما الصلاة التي أظنها مسروقة فهي تلك التي تحفر آثارها في فؤاد العبد وتشد جوارحه لأن تشاركه في تعبده.

لا يهم كيف يفعل، ولا يهم ماذا يقول. المهم ان تكون حركات جسده تعبداً لما يختلج في صدره من تضرع وخشوع، وما يخرج على لسانه من دعاء ورجاء. أما قولي ان القرآن مسروق فهذا ليس من عندي، ولم أقله من تلقاء نفسي وإنما هو مما وجدته في كتبهم، فالرسول (ص) قال في حجة الوداع: يا أيها

الناس خذوا العلم قبل رفعه وقبضه. قال الراوي: فقدمنا إليه أعرابياً وقلنا له: سل رسول الله كيف يرفع العلم وهذا القرآن بين ظهرانينا وقد تعلمناه وعلمناه ذرارينا وخدمنا؟

قال: فرفع رسول الله وجهه وقد علا وجهه حمرة من الغضب فقال: ثكلتك أمك أوليست هذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف وقد أصبحوا ما يتعلقون منها بحرف مما جاءت به أنبياؤهم، ان ذهاب العلم ان يُذهبوا جملته.

«نكت الانتصار» لأبي بكر الباقلاني

تحقيق د. زغلول. سلام ص ١٠٩.

أخيراً أرجو ان تعذرني ان لم أوقع على كلماتي هذه بصريح اسمي لأني حقاً أخاف ان يسرقني أحدهم.

SS

الرد الرابع

رأس الخيانة وغطاء الرأس

حسام مصطفى
ليبيا

المئات من النيّات الحسنة تؤدي إلى الجحيم. إن هذا السند ليس مرجعية ماركسية ولا حكمة صينية... إنها بكل بساطة محاولة للشفقة على النيّات التي تنطلق من مبادئها الجليلة للوصول إلى هدف سام.

من هذا المنطلق يمكننا أن نحدد المنطلقات الحسنة للكاتب والروائي الصادق النيهوم في مقالته «خيانة مرفوعة الرأس»(*). فالأستاذ النيهوم يبدو رافضاً للسلطة والمؤسسة وتابعها الديني من اعتبارات تجاوز النص الأصلي (القرآن) للتشريع، والسقوط في مهاوي الأحاديث النبوية التي كرست السلطة الاقطاعية منذ عهد يزيد بن معاوية وحتى الآن. وجوهر انطلاقته الحسنة هو استغلال الدين من قبل السلطة لتثبيت موقعها القدسي ووراثتها الإلهية.

إن هذه الانطلاقة للأسف الشديد قد قادته إلى نوع من الـ «ستاتيك» الأصولي المدافع عن النص القرآني باعتباره حقيقة مطلقة للحياة (اقتصاد. سياسة. فكر. اجتماع) وبالتالي فإنه وقع في اختلاطية، بين الاجتهاد الديني الثوري، والاجتهاد

(*) الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

التحريفي السلطوي الرجعي. فأصبحا (المجتهد الثوري والمحرف الرجعي) في خانة الخيانة المرفوعة الرأس. وهذه الخطوة الأولى نحو الجحيم الذي تغذ السير إليه النيات الحسنة دون كلل!

ولكي لا نجنح في هذه المقالة إلى التعميم الباطل، دعونا نتابع بعض أفكار النيهوم ونحاول أن نناقشها بهدوء.

يقول النيهوم [فالرسول لم يكتب الحديث، ولم يطلب من أحد أن يكتبه ولم يقل إنه مصدر للتشريع لا في مكة ولا في المدينة ولا في السر ولا في العلن، وهو موقف لم يتخذه الرسول لأنه كان يجهل حاجة الشريعة إلى الحديث النبوي، بل لأن رسالته كانت موجهة لإسقاط الأحاديث النبوية من أساسها. إن علم السنة الذي قام على مخالفة هذه السنة، قد قرأ رسالة محمد عليه السلام مقلوبة جداً رأساً على عقب].

إن افتراض موقف الرسول من الحديث النبوي بالذات - وهو يشمل في المحصلة حديثه هو أيضاً - هو إدانة للقول نفسه، ذلك أن أحاديث الرسول الشريفة تختلف عن أحاديثه اليومية العادية. إن اختياره لصياغة الأحاديث في أجوبته على إشكالات التفصيل اليومي أثناء النزول القرآني تؤكد أن أحاديثه ما هي إلا إعطاء القول الرباني بعده الأفقي في التشريع والمجتمع. وكونه لم يعلن أن أحاديثه بند في الجملة القرآنية، ليس مستنداً ضده، حيث كان الرسول يفتي في موضوعات تفصيلية من الحياة تأخذ فيما بعد طابعاً تطبيقياً واجتهادياً واستنادياً، ويعلم الرسول مقدار ثقل حديثه الذي لا ينطق به إلا عن اسبقية معرفية متطابقة مع النص القرآني روحاً، وهذا ينفي أيضاً افتراض النيهوم أن الرسول قد جاء برسالته أساساً لإسقاط الأحاديث النبوية من أساسها في التوراة والإنجيل، لأن الرسالة جاءت في بعض جوانبها لإسقاط فيض التزوير الذي

لحق بالنصوص الرسولية السابقة وتحويراتها التي دخلت في خدمة السلطتين الدينية والسياسية على حدٍ سواء. أما أن يكون علم السنة قد قرأ رسالة الرسول مقلوبة على رأسها، فهذا يعني افتراضاً مقابلاً، هو إمكانية قراءتها صحيحة وواقفة على قدميها. فالقراءة الخاطئة ـ المتعمدة منها أو الجاهلة ـ لا تدعونا إلى الغاء القول برمته ورفضه بقدر ما تدعونا من منطلق عقلاني بحت إلى إعادة القراءة، وهذه الإعادة تنزع من السلطات ومؤسساتها رداءها المثقل بالتزوير والتحريف والتجاوز حتى! ما دام بالإمكان تحويل هذا التجاوز من تجاوزيته إلى تطابقيته على لسان الرسول والفقهاء.

في مقطع آخر من المقال يقول النيهوم: [كانت معركة الرسول محمد محددة سلفاً ضد كتب الحديث النبوي بالذات] وهذا افتراض لا سند له ولا له ما يبرره في معارك الرسول الفكرية والاجتماعية في عصره. كيف نحكم على تحديد مستوى معركة «النص» كونها كشفاً لتزوير كتب الحديث النبوي والتي [تحصنت وراء اسم الكتاب المقدس وأصبحت علماً ربانياً مقدساً]. إن القول في الافتراض التعسفي وهو أن الرسالة الإسلامية لم تحدد وجودها ومعاركها إلا في سياقها التاريخي المعتمد أصلاً على تفتيت البنية الاجتماعية والفكرية الجاهلية، ونقل العصر برمته إلى عصر آخر، وهو ما حدث فعلاً، وضمن إطار هذه المعركة الكبيرة متعددة الجوانب، تقع إحدى المعارك المهمة [المحددة سلفاً] في الغاء وتدمير التزوير الذي لحق بالقول الرباني في الإنجيل والتوراة من خلال إفاضته بالقول الرسولي. كما أن الرسول لم يكتف بالرد على المنحول على يد [عبث الرواة] من خلال النص القرآني، بل إنه كان يعي حاجة النص القرآني لشخصانية واقعية مؤثرة تعطي النص امتداده الواقعي النافذ، وهذا ما حصل أيضاً عبر الحديث الرسولي.

ويذهب النيهوم بعيداً في افتراضاته، فيقول إن القرآن [ليس كتاباً جديداً بل قراءة جديدة] إن هذا التعسف، يلغي دون تمحيص ضرورات نزول القرآن نفسه في إحاطته الاجتماعية والتاريخية والفكرية، فالقرآن قراءة جديدة وكتاب جديد في آن. لأن افتراض أحادية دوره ينفي دوره فيما قام به من ثورة على العصر الجاهلي بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، إنه قراءة جديدة لنفض التزوير الذي لحق بالقول الرباني سابقاً وهو جديد في كونه قد شكل في تلك المرحلة ابتداءة جديدة في تاريخ الفكر العربي والإنساني. والمخالطة - وليس المغالطة - التي يقع فيها الكاتب في هذا الجانب، هو أنه يعتبر القرآن نصاً مشابهاً للتوراة وإنجيل لوقا. [يتشابه نص القرآن مع نصوص التوراة وإنجيل لوقا] - وأظن أن الكاتب قد استند في مقولته هذه على كتاب «صلة القرآن بالمسيحية واليهودية» من إصدار دار الطليعة لمستشرق سوفياتي لا أذكر اسمه الآن. كان قد قدم في كتابه هذا دراسة مقارنة نصية بين إنجيل لوقا والتوراة والقرآن - وبالرغم من أن النيهوم يؤكد التشابه إلا أنه يدين الرؤية الاستشراقية التي تقول إن القرآن نسخة معربة عنهما - التوراة والإنجيل - ويقول إن هذا الادعاء [لا يتورط فيه أصلاً سوى رجل يرى الدنيا بعين التوراة]!!

فلماذا هذه الإدانة إذا كانت القراءة التوراتية ستؤدي إلى جانبها المتشابه من العملة نفسها؟!

إن الأستاذ النيهوم - على ما يبدو - يصر إلى أبعد الحدود على فردانية التشريع الرباني مستنداً إلى الآية ٣ من سورة المائدة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وهو استناد محكوم بقراءة أصولية (ستاتيكية). ربما لا يقصدها الكاتب نفسه - [إن كلمة (أكملت) تفيد صراحة بأن النص الشرعي قد اكتمل في صيغة

القرآن وأنه لم يعد يحتاج إلى إضافات، وأن كل نص يزيد عليه أو يخالفه يصبح تلقائياً خارج الشريعة].

إننا نحاول أن نسأل:

إلى أين تؤدي هذه القراءة؟ إن لم تؤد إلى قسرية إيقاف الـزمن وتطوراته وحاجاته. ربما يملك الأستاذ النيهوم الجواب لوحده. لكننا نؤكد مرة أخرى أن قـراءة الرسـول نفسه كـانت مختلفة تماماً عن هذا الافتراض. بدليل مرجعيته في حينها والتي كانت تشكل اشتراعاً ضرورياً وحاجوياً. ويواصـل الكاتب قـوله [لكن علم السنة الذي نشأ بعد مـائة عـام من اكتمال الشريعـة عاد فـاكتشف أنها لا تـزال ناقصـة وورط نفســه في كتب الحـديث النبوي مرة أخرى]. إن حقائق وجود الرسول ووفاتـه والمرحلـة الراشدية بعده تؤكد خطأ هذا الاستنتاج الذي لا تدعمه سوى وجهة النظر الرغبوية أو الارادية. فـالخلفاء الـراشدون كـانوا اضافة إلى استنادهم للنص القرآني، يستندون أيضاً ليس فقط إلى أحاديث الرسول وإنما إلى مبدأ المقايسة في سلوك الـرسول واستظهـارات الحياة في متطلبـاتها الجـديدة. لكن النيهـوم، لا يريد أن يـرى غير المطلق النصي في القـول، لأنه يـرى في السنة القرآنية، [منهجـاً تطبيقياً حيـاً يعيش عبر العصـور، ويخاطب أجيالاً لا تحصى، في ظروف لا تحصى] و«الحقيقة» التي أراد أن يثبتهـا النيهوم، لم تغب عن ذهن الـرسول. لكنـه قـرأهـا غـير مقلوبة. فقد كان الرسول يمارس سلوكاً تعمدياً في تعميد النص القـرآني بخطابـه النبوي، ولـو كان الـرسـول ينظـر إلى هـذه الاطلاقية كمـا يراهـا أو يفترضهـا الكاتب، لأحـال مواجهـات الحياة ومتطلباتها إلى مرجعيتها القرآنيـة، لكن عبقريتـه منحته ديناميكية «تحييت» النص ابتداءً من «إقرأ» وحتى «أكملت لكم دينكم»، معتمداً في الأساس على مجموعـة من الجمل القـرآنية التي تدعو إلى إطاعة رسول الله.

ولنسأل:

بماذا الطاعة، إذا كانت الآية قد قالت كل شيء؟ إن هذا التوافق بين ألوهية النص ودعوته لإطاعة «الوضعي» متمثلاً في قول الرسول وأحاديثه، هو بحد ذاته دعوة لإدامة روح نص بالحياة. أما إذا كان استخدام الدين عموماً مجسداً لتثبيت المؤسسة السلطوية الاقطاعية وامتداداتها التاريخية، فهذا ليس ذنب الاجتهاد ولا ذنب النص القرآني ولا القول الرسولي، بغض النظر عن مستوى الاختلاف ـ جوهرياً وتفسيرياً ـ حول مجمل مفاهيم الدين. وليس خافياً أن عكاز المؤسسة السلطوية هو المدى التأويلي للنص القرآني من طراز ﴿وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩)، وليس للحديث النبوي.

إن الهجوم على العمل الفقهي الاجتهادي بشكل مطلق وبدون تمييز بين فقه يحاول أن يستوعي مستجدات الحياة ومتطلباتها على المستويين الاجتماعي والسياسي، وبين فقه «يشتغل» أجيراً للسلطة ومتطلبات ديمومتها، فتراه يستوعب كل الطاقة لبراغماتية النص من أجل حفنة من الدولارات كما يمثل «ترينتي» في أفلام الكاوبوي. لا أعتقد أن يكون خافياً على الكاتب نفسه أن بعض الاجتهادات الفقهية، قد تذهب إلى حد التعارض مع النص والتطابق مع الرؤية الحقيقية الحقة لموقف ما. وهنا تسعفني الذاكرة بموقف يحمل كل دلالات الاجتهاد الثوري.

ففي استفتاء طرحه هولاكو على فقهاء بغداد بعد احتلالها حول أيهما أفضل السلطان الكافر العادل أم السلطان المسلم الجائر؟ وكان قد جمعهم في المدرسة المستنصرية لهذا الغرض، وقد أحجم الجميع عن الاجابة ما عدا ابن طاووس الحسني الذي قال:

«إن الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر!!»

إن خطورة هذا الموضوع تنبع من بساطة طرحه، فيبدو في النهاية كما لو أنه حقيقي، في الوقت الذي يختفي الموضوع برمته تحت يافطة الايديولوجيا بتكويناتها المتنوعة، وعند ذاك، نكون غطينا رأس الخيانة، وطرزنا منديلها بالزهور.

SS

الرد الخامس

ما هي مصداقية علم السنة؟

بنحمد عبد الاله
من المغرب

مقال الصادق النيهوم، «خيانة مرفوعة الرأس»، حول موضوع علم السنة(*)، أوجز في مقدمة بحثه الخطوط العامة التي نهجها، فحدد من البداية أن علم السنة لا يعترف بأي منهجية علمية وينتحل لنفسه صفة القداسة. وسار في استنباط أحكام شرعية من أحاديث منسوبة إلى الرسول (ص)، كما انه يخالف رأساً سنة رسول الله. ثم سار، في اثبات الأدلة على الموضوع بناء على مجموعة من الأدلة، ارتأى بأنها علمية، رتب عليها مجموعة من النتائج، خلص اليها، من مثل ان الرسول لم يكتب الحديث، ليلغي كتب الحديث، حتى يحرر النص المقدس من أهواء المؤسسات السياسية. إلا أن هذه الأخيرة هي التي انتصرت بعد ذلك وأقامت دليلاً على شرعيتها بالبحث عن دستور خاص في سنة جديدة وقرآن آخر، وهو علم السنة. وختم استنتاجاته هذه بأن عالم السنة الذي بايع الرسول في حجة الوداع، عاد يبايع الأسر الحاكمة ليس على نص القرآن بل على نص الحديث. وهذه النتيجة هي التي حدد بها عنوان بحثه.

وبعد قراءة هذا الموضوع، ومقارنته بعلم السنة، انطلاقاً من

(*) الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

مصادره والتعمق في اطاره العام، الذي وضـع فيه كعلم، تبـين أن موضوع البحث بني عـلى مجموعـة من المسلمات لا بـد من مناقشتها خاصة وأنهـا تحمل تنـاقضات عـدة أدت إلى نتائـج مخططة وغير سليمة، جرتني كباحث أسعى إلى الوصـول إلى ما صـحّ من الأفكار وثبت ثبـوتاً عقليـاً يطـابق واقـع الموضـوع الصحيـح ويقنع العقـل إلى أن أناقشـه على أن يكـون مقياس مناقشتي لمقال الباحث بناء عـلى أرضية نتفق عليهـا معاً وهـو نص القرآن الكريم.

أرجع إلى الفقرة الأولى من الموضوع والتي أراها، بعدما دققت البحث في مجمل المقال، هي مفتاح نسق موضوع الباحث، وهي تحمل عناصر عدة جديرة بالوقوف عندها:

- علم السنة ينتحل صفة القداسة.
- علم السنـة يتـوجـه لاستنبـاط أحكـام شرعيـة من أحـاديث منسوبة.
- علم السنة لا يعترف بمنهجية العلم.
- علم السنة يخالف تماماً سنة رسول الله.

ومن البداية أتساءل: من أين خرج الباحث بهذه الاستنتاجات؟

يبتدىء طرحه بأن علم الحديث أو السنة ينتحـل لنفسه صفـة القداسة. ومعنى ذلك حسب مقاله أن علم السنة لا يستنـد إلى أي دليل يجعله مقدساً، أي لا يتعرض للتبديـلات والتحريفـات أو يتعرض لتقلبات الظروف الزمنيـة والمكانيـة كالقـرآن الكريم بصفته مقدساً ومبرأ عن التلاعبات والأهواء. وهذا الكلام أراه هو الذي لا يستند الى دليل وليس العكس. كيف ذلك؟

ان وضع مسح لكلمة السنة في اللغة وفي الشرع تفيد ما يلي:

فلغة السنة تفيد الطريقة. وهذا ما يستفاد من الرجوع إلى معاجم اللغة وما يفهم من الآيات القرآنية الكريمة الثلاث التي أراد أن يثبت من خلالها الباحث أن كلمة السنة تعني نص القرآن. وبالرجوع إلى التفاسير يتبين أن كلمة سنة في الآية ﴿سنة من قد أرسلنا﴾، سورة (الإسراء: ٧٧)، والآية ﴿سنة الله﴾ سورة (الأحزاب: ٣٨)، والآية ﴿ ويهديكم سنن الذين من قبلكم﴾ سورة (النساء: ٢٦)، والآية ﴿سنة الله﴾ تعني في إطارها العام الطريقة.

أما شرعاً فتطلق على ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي (ص). وقد تطلق على ما صدر عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير، وحين الحديث عن الأدلة الشرعية تطلق السنة على فعل الرسول وعلى قوله وعلى إقراره.

وحينما نحدد هذه الكلمة «شرعاً»، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما منزلة السنة من القرآن كنص شرعي أساسي؟ وللإجابة على هذا التساؤل نتطرق لعنصرين اثنين.

- ما هو الدليل على أن السنة دليل شرعي؟

أولاً: للدليل القاطع على نبوة سيدنا محمد عليه السلام ورسالته على اعتبار أنه هو الذي أتى بالقرآن، وهو كلام الله وشريعته ولا يأتي بشريعة الله إلا الأنبياء والرسل بناء على الأدلة العقلية، وقد حتم الدليل العقلي أيضاً أن تكون العصمة في التبليغ للنبي والرسول، إذ كونه كذلك يقتضي أن يكون معصوماً وذلك لكونه لما كان مبلغاً عن الله عز وجل وكان فيه بوصفه بشراً قابلية الخطأ والضلال والنسيان والكذب في التبليغ عن الله، اقتضى حفظ رسالة الله من التبديل والتغيير في التبليغ أن يكون الرسول معصوماً من الخطأ والضلال.

ثانياً: للدليل القطعي الثبوت القطعي للدلالة على أن محمداً عليه السلام لا يتكلم من عنديته بل يتكلم بوحي من الخالق عز

وجل بناء على قوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى﴾ سورة (النجم: ٣ و ٤). ﴿قل إنما أنذركم بالوحي﴾ سورة (الأنبياء: ٤٥). وهذا يفيد على أن ما ينطق به هو وحي يوحى وعلى أن ما ينذر به إنما هو وحي من الله تعالى، فالوحي هنا يفيد ناحيتين: الأولى هي الوحي المباشر فصار معنى، وهو القرآن الكريم. والثانية هي مضامين القول ومعانيه دون اللفظ. وهي أحاديث الرسول (ص)، فالله تعالى أوحى له بها وهو عبر عن هذا الوحي بلفظ من عنده أو بفعل منه أو بتقرير منه أي سكوت منه عن فعل وقع أمامه. وللبرهان على ذلك ننتقل إلى العنصر الثاني:

ـ السنة دليل شرعي كالكتاب بسواء دون أي فرق بينهما.

ذلك لأن الدليل القطعي ثبت عليها كثبوته على القرآن الكريم كما رأينا في العنصر الأول. ولعل خير دليل عقلي نستند إليه هو القرآن الكريم نفسه. يقول تعالى عز وجل:

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ سورة (الحشر: ٧).

﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ سورة (النساء: ٨٠).

﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ سورة (النور: ٦٣).

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾. سورة (الأحزاب: ٣٦).

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ سورة (النساء: ٦٥).

﴿فـإن تنازعتم في شيء فـردوه إلى الله وإلى الـرسول﴾. سـورة (النساء: ٥٩).

﴿قل إن كنتم تحبون اللـه فاتبعـوني يحببكم الله﴾ سـورة (آل عمران: ٣١).

فإذا استقرأنا هذه الآيـات جميعها مـع تتبع أسبـاب نزولهـا، نجدها تخاطبنا بشكل قطعي الثبوت، قطعي الدلالة بـاعتبارهـا من القرآن الكريم والتي كمـا أشار اليهـا الباحث في مقـاله أن النص الشرعي قد اكتمل في صيغة القرآن، وتبين بشكل صريـح وجوب الأخذ بالسنة كالأخذ بالكتاب سـواء بسواء من غـير أي فـرق للتناسق التـام بينهما. إذا أردنـا قول العكس فـأين هـو دليلنا أمام هذه الآيات؟ فحري بنا رفض قول القائل ان عندنـا كتاب الله نأخذ به دون سواه من سنة أو إجماع أو قيـاس لأن أي اسقـاط أو انكار لـما سوى الكتـاب هـو خـارج عمـا أقـره الاسلام. فكيف يمكن القول اذن أن السنة تنتحل لنفسها صفة القداسة وتتصيدها؟

ـ ما هو اذن الترابط القائم بين الكتاب والسنة؟

يكمن الترابط في المحاور التالية:

* السنـة قاضيـة على الكتـاب: على اعتبـار أن القـرآن يكـون محتملاً للأمرين فأكثر، فتأتي السنة بتعيين أحدهما فيرجع إلى السنة ويترك مقتضى ظاهر الكتـاب. وكذلـك الحال أيضـاً حين يكون ظاهر الكتاب أمراً فتأتي السنة فتخرجه عن ظاهره. وإذا تم الاقتصار فقط على الكتاب فإن ذلك سيحدث عجزاً صارخـاً في التعـامل مـع الأحكام الشرعيـة الواردة في القـرآن الكـريم، والأمثلة على ذلك عديدة.

* السنـة بالنسبـة للقرآن مبينـة له انطـلاقاً من قـوله تعـالى: ﴿وأنـزلنا إليـك الذكـر لتبـين للنـاس مـا نـزل إليهم﴾ سـورة

(النحل: ٤٤)، فكيف يكون هذا التبيين المخاطب به رسول الله (ص)، خاصة وأن الأحكام الشرعية الواردة في القرآن الكريم أكثرها كلي، وحيث جاء جزئياً فيؤخذ على الكلية، ذلك أن القرآن الكريم أتى بالشريعة على أساس خطوط عريضة أي أتى جامعاً، ولا يكون كذلك إلا والمجموع فيه أمور كليات لأن الشريعة تمت بتمام نزوله بناء على قوله تعالى:﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ سورة (المائدة: ٣)، فهذه الآية تفيد صراحة أن خطاب الشارع قد تم بدون أي نقصان. بناء على ذلك، إذاً ربطنا هذه الآية بالآية الكريمة: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ سورة (آل عمران: ٨٥)، يطرح التساؤل: كيف سيتعامل مسلمو القرون التي تلت فترة نزول الوحي مع مستجدات الحياة التي لا تنتهي؟ والتي تتطلب أحكاماً شرعية تحدد نوعية الفعل بصفتهم مسلمين خاصة وأن القرآن الكريم عبارة عن خطوط عريضة وليست جزئية. من هنا تأتي السنة مبينة للكتاب وبمثابة إبرة مغناطيسية تحدد الفهم، ويتلخص بيان السنة للكتاب فيما يلي لأن هذا البيان يقتضي بعض التفصيل:

* تفصيل مجمله، فالقرآن خاطبنا مثلاً بالصلاة، فكيف نقيمها؟ خاصة وان القزآن لم يبين مواقيتها أو أركانها أو عدد ركعاتها فأتت السنة وبينت ذلك في قوله عليه السلام: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، الى غير ذلك من سائر الأحكام الاخرى كالحج، والزكاة، والربا...

* تخصيص عامة، حيث وردت في القرآن عموميات، وجاءت السنّة فخصصت هذا العام فالآية الكريمة: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ سورة (النساء: ١١)، أمرت أن يرث الأبناء الآباء. لكن السنّة خصصت هذا العام فالقاتل لا يرث بناء على حديث لرسول الله.

* تفيد مطلقة، فقد وردت آيات مطلقة وجاءت السنة فقيدت هذا الإطلاق بقيد معين. مثل قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ سورة (المائدة: ٣٨)، فإنه مطلق في كل سرقة وكل سارق، لكن السنة قيدت السرقة التي يجري فيها القطع بقيود، بأن تكون ربع دينار فصاعداً إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بالموضوع نفسه.

* الحاق فرع من فروع الأحكام بأصله، فقد جاءت السنة بأحكام كثيرة لم تأت بالكتاب وهي تشريع جديد. ولكنها ملحقة بأصل لها، والأمثلة على ذلك كثيرة في الارث وفي الزواج وفي المأكولات، وفي أحكام البينات. وهذا هو الأغلب ولكن قد يأتي الرسول (ص) بتشريع جديد غير ملحق بأصله في القرآن وكمثال على ذلك الملكية العامة الثابتة في الأشياء التي هي من مرافق الجماعة تشريع جديد جاء به الرسول عليه السلام حين قال: «المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار».

انطلاقاً من كل هذا وبكل اقتضاب نجد السنة راجعة إلى الكتاب، فمنها ما ورد فيه بمنزلة التفسير والشرح لمعاني أحكام الكتاب كتفصيل المجمل وتخصيص العام وتقييد المطلق والحاق الفرع بأصله. كما انها حوت أيضاً تشريعات جديدة لم يرد لها أصل في القرآن، فالبيان أتى انطلاقاً من قوله تعالى كما سلف الذكر: ﴿وأنزلنا إليك الذكر﴾ سورة (النحل: ٤٤). وأما التشريع الجديد فيدل على قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾. سورة (النساء: ٥٩)، فالآية تحوي مادتين: الأولى الرد إلى كتاب الله، والثانية الرد إلى الرسول أولاً إذا كان حياً وثانياً الرد إلى سنته لما قبضه الله. إذا كنا لم نرد تقييد الإسلام كمبدأ بفترة زمنية محددة، وإذا كنا لم نرد مخالفة طبيعة هذا المبدأ والتي تكمن في الاستمرارية والتنازع الواردين في هذه الآية الكريمة مطلق فهم القرآن وفي استنباط

الأحكام، وكذلك الرد إلى السنة أيضاً مطلق فيما هو موجود أصله في القرآن وفيما كان تشريعاً جديداً. ولذلك أتى خطاب الله عز وجل واضحاً في كتابه: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ سورة (النساء: ٨٠) وقال: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ سورة (النور: ٦٣). أي أمر كان لرسول الله وهو عام لأنه اسم جنس مضاف كما عرف ذلك علماء اللغة.

وعلى هذا يتبين بشكل لا لبس فيه ان السنة دليل شرعي مثل الكتاب وأتى قوله (ص) مبنياً على ذلك: «تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي». إن قداسة السنة أتت مقترنة بكتاب الله المقدس وهو الذي حكم عليها كذلك بأدلة قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، أي أدلة يقينية جازمة، فأين يمكن أن نرى كما رأى الباحث وتوصل إليه ان علم السنة انتحل لنفسه صفة القداسة؟ واذا لم يكن الأمر كذلك أين وجد الباحث ان علم السنة يتوجه لاستنباط أحكام شرعية من أحاديث منسوبة إلى رسول الله؟ هذه المسألة هي الأخرى فيها نظر.

إن هذا الشطر من التساؤل ينبني على ما أثبت في السابق، فاستنباط الأحكام الشرعية مرتبط بأسس معينة، وصفة الشرعية تقتضي الأخذ عن الأدلة التفصيلية. وهذه الأخيرة أربعة كلها ثبتت بأدلة قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، وهي القرآن الكريم والسنة وما دلا عليه من اجماع الصحابة والقياس الشرعي، اذن كيف أتى نص السنة دليلاً شرعياً على الحكم كالقرآن الكريم تماماً؟

من أجل ذلك اعتمد علماء المسلمين المحدثون منهم بالخصوص في بحثهم على المنهج العلمي عند المسلمين، والذي يتضمن صحة النقل وتحقيق الخبر، والالتزام بالدليل، وهي الأسس التي اتبعت في نقل الأحاديث النبوية حتى لا يفتح مجال

الافتراء أو التقول أو النسب لرسول اللـه. وأمام هـذه الأسس الثلاثة المتخذة في البحث لا يمكن القول ولا بحـال من الأحوال ان الأحاديث النبويـة أحاديث منسـوبة فقط لأن هـذا سيعني مبـاشرة الانطلاق من مسلمـات ومحاولـة اثبـاتهـا دون تقص لأدوات البحث التي اتخذت من أجل تحقيق الخبر. وقد أجمـل البوطي (ت. ١٣٩٠) هذه المعادلة المنهجيـة في قولـه: «إن كنت ناقلاً فالصحة أو مدعياً فـالدليـل». بناء عـلى ذلك حـدد علماء المسلمـين الأحاديث المتـواتـرة، والأحـاديث المشهـورة، وخبـر الآحاد، والأحاديث المنسوبة إلى الرسول كـالاسرائيليات مثـلاً، والأحـاديث القدسيـة. كما دققـوا في السند وعمقـوا البحث في المتن، واعـين وعياً جيـداً بقيمـة التحقيق مخـافـة السقـوط في الافتراء أو التناقض. ولعل خير دليل على ذلك كثرة المؤلفـات في هذا المجال من أجل مزيـد من الضبط والتحري. ولا ينكـر ذلك الا مكابر. كل هذا من أجل استنباط أحكام شرعية تحمل صفة «الشرعية» حتى تتأتى معرفة حكم الله في كل زمان ومكان.

من هنا تأتي صلاحية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان على اعتبار أنها تعالج مشـاكل الانسـان في جميع الأزمنـة والأمكنة بـأحكامهـا مهما تجـددت وتنوعت لأنهـا حين تعـالج مشـاكـل الانسان انما تعالجها بوصفها مشاكل تتعلق بالانسان لا بـأي وصف آخـر. فالانسـان هو الانسـان منـذ عهـد آدم ـ ع ـ في غرائزه وحاجاته العضوية. وما يتجدد من مطالبه المتعددة فهـو نـاجم عن تلك الغـرائز والحـاجات العضـوية فمهمـا تطـورت وتنوعت فالشريعة واسعة لمعالجتها. إلا أن هذه السعة لا تعني المرونة والتمطيط حتى تشمل ما يناقضها كما هو سـائر حـالياً، أو أنها متطورة بحيث تتطور مع الزمن كما ذهب إلى ذلك بعض المـدافعين من الشريعـة أو كما يـذهب إلى ذلك البـاحث ضمناً. فهذا الاتساع بالنصوص لاستنبـاط أحكام متعـددة والاتسـاع

بالأحكام لانطباقها على مسائل كثيرة هو الذي جعل الشريعة الاسلامية وافية لمعالجة جميع مشاكل الحياة في كل زمان ومكان بدون مرونة ولا تطور.

وحتى تتحقق هذه الاستمرارية للشريعة الاسلامية لمعالجة مشاكل الانسان المستجدة لا بد من دوام العمل لاستنباط الأحكام: والأصل في ذلك أن يتحقق بالاجتهاد. فبدون اجتهاد لمعرفة حكم الله تتعطل الشريعة وتندرس الأحكام، إلا أن للاجتهاد شروطاً لا بد من توفرها في المجتهد حتى يتحقق الاجتهاد الصحيح وهو الاطلاع الواسع والفهم الصحيح للنصوص ومعرفة كافية باللغة العربية، كما يحتاج إلى فقه المسائل الشرعية والوقوف على أدلتها (بما في ذلك تقصي الأدلة التفصيلية).

والتدقيق في هذه الشروط يفيد مدى الالتزام الدقيق الذي تقيد به المسلمون عامة من علماء وأفراد ودولة بمبدأ الاسلام على اعتباره نظاماً للحياة من عند الخالق عز وجل فهو أمر لازم لكل مسلم يريد أن يعرف أحكام الله، فالشرع الاسلامي جعل الأصل في المسلم أن يأخذ بنفسه الحكم من الدليل في المسائل التي تلزمه بعد فهم النص وتتبع المسألة ودليلها ودليل المجتهد فيها، وما تقوم الدولة الاسلامية بتنفيذه يدخل في الاطار نفسه على اعتبار أن واجبها هو تطبيق الاسلام كاملاً على كل من يحمل التابعية الاسلامية لأن خطاب الشارع عام يشمل جميع بني الانسان.

إذن، فالاسلام عقيدة ينبثق عنها نظام، وهذا النظام هو الأحكام الشرعية المستنبطة من الأدلة التفصيلية. وقد بين الاسلام في النظام الكيفية التي تنفذ بها **أحكامهم بأحكام شرعية**. من هنا كان الاسلام فكرة وطريقة، فالعقيدة والأحكام

الشرعيــة التي تعالــج مشاكـل الانسان هي الفكـرة. والأحكام الشرعية التي تبين كيفية تنفيذ هـذه المعالجـات والمحافظـة على العقيـدة وحمل المبـدأ إلى العالم هي الطـريقة، فكـانت طريقـة الاســلام من جنس فكرتــه، وكانت جـزءاً منه؛ فـلا يستعمل في تنفيذ الفكرة الاسلامية إلى الطريقة الاسلامية المعبران معاً عن مبدأ الاسلام. وما دامت الطريقـة موجـودة في الشريعة، فيجب أن يقتصر فيها على ما ورد به الشرع وما يستنبط من نصوصه، فسائر أحكام الطريقـة تستنبط بالاجتهـاد من الكتاب والسنـة وإجمـاع الصحابـة والقياس الشرعي. ولمـا كانت السنـة مبينة للكتـاب كما سلف الـذكر أتت الفكـرة. والطريقـة الاسـلاميـة مجملـة في الكتاب، مفصلـة في السنة. ولمـا كانت هـذه الأخيرة دليلاً شرعياً ثابتاً ثبوتاً قطعياً كانت بذلك سـيرة الرسـول (ص) واجبـة الاتباع، فتـأخذ أحكـام الطريقـة من عمله المـوجود في سيرته ومن قـوله وإقـراره كما تؤخـذ من القرآن لأن ذلـك كله شريعة. وحري أيضـاً أن يكون القـدوة في فهم السيرة الخلفـاء الراشدون وسائر الصحابة (حملة هذا الدين وعنهم أخذ أصلاً التـابعون ومن بعـدهم هذا الـدين). كمـا يكـون العقـل الأداة الفعالة للفهم والاستنباط حسب الوجه الشرعي.

إن مـا عبر عنــه الباحث عن أن علم السنـةيتـوجـه لاستنبـاط أحكام شرعية من أحاديث منسوبة إلى رسول الله من دون دليل علمي واحد قول لا يستند إلى أي أساس، ويثبت بشكل واضح أن البـاحث لم يستقص الموضــوع الذي كتب فيــه بل لم يعمق النظر والبحث على الاطلاق في ما ذهب إليه لأنه كان حرياً به ـ اضافة إلى ما سبق قولـه ـ أن يبحث في علم الحديث أولاً ثم في فهم استنباط الأحكام الشرعية ثانيـاً، حتى يستقرىء بعـد ذلك مدى الأدلة المثبتـة أو المنكرة لمـا ذهب إليه. لكن أن يقفـز على المواضيع ويتمسح بأجزاء منها لإثبات مسلمات وضرب ما يقف

في وجهها فذلك يجانب تحري الحقيقة والبحث العلمي أصلاً، ويصبح البحث كقفز الجراد في الحقل لا أقل ولا أكثر.

إن عدم التعمق في الموضوع وبذل الوسع في ذلك جر إلى السقوط في مجموع من الأخطاء والتناقضات المترتبة على ما سبق، أجملها كالتالي:

- يذهب الباحث إلى أن معركة الرسول (ص) كانت محددة سلفاً ضد كتب الحديث النبوي بالذات. وهذه المسألة فيها نظر، فما يسميه بكتب الحديث النبوي هي كتب سماوية أنزلها الله تعالى على أنبيائه موسى وعيسى لقيها ما لقيها من تحريف وتزوير افتراء على الله. وقد أوجبت العقيدة الاسلامية الايمان بالأنبياء والرسل جميعهم وبالكتب التي أنزلت عليهم. ومعنى الايمان هنا هو التصديق بنبوتهم ورسالتهم وبما أنزل عليهم من كتاب مع اعتبار أن شريعة محمد (ص) ناسخة لجميع الشرائع السالفة لأن الله تعالى يقول: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه﴾ سورة (المائدة: ٤٨) أي مصدقاً بها وناسخاً لها.

إذن، فمعركة الرسول (ص) هي من أصلها أتت لنسخ تلك الشرائع السابقة على اعتبار قوله تعالى: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ سورة (آل عمران: ١٩) إلا أن هذا النسخ لا يشمل فقه الكتب السماوية وشرائعها بل يشمل كل المفاهيم والأفكار الأخرى المنافية لعقيدة الاسلام من شرك ودهرية وغنوصية وصابئة... وهذا الموضوع يشمل كل ما ينافي الاسلام سواء قبل الاسلام أو بعده (في عصرنا الحالي: المفاهيم الرأسمالية أو الاشتراكية أو توحيد الأديان أو...). فاعتبار الوحي بديلاً من الكلام المنقول بالرواية ليس هو الأصل في الموضوع اطلاقاً. اضافة إلى ذلك فإن تشبيه كتب التوراة والانجيل - باعتبارها حديثاً نبوياً - بأحاديث الرسول هو تشبيه غير متطابق بل

اسقـاط فكرة عـلى أخرى دون وجـود أي ترابط بـين الاثنتين. والدليل على ذلك أن أحاديث الرسول (ص) لم تستبدل بالقرآن اطلاقاً كما ذهب إلى ذلك الباحث، فالسنة تشكل ارتباطاً وثيقـاً بالقرآن الكريم دون وجود أي شيء يوضح مثـل استبدال الأول بالثاني، فكلاهما وحي من الله، فلا يمكن اعتبار القرآن الكريم هو الوحي فقط، والسنة عبث لأنها منقـولة من طـريق الروايـة لأن هذا سيعرضنا للتناقض مع الآيات القطعية الثبوت والدلالة الموضحة لذلك في القرآن الكريم.

- يرى الباحث أن السنة اكتشفت أن كتاب الله ما يزال ناقصاً بـدليل أن الـرسول لم يكتب الحـديث حيث كان يجهـل حاجـة الشريعة إلى الحديث. وهو قول مردود من أصله. كيف ذلك؟

إن الرسول (ص) لم يكتب الحديث ولم يأمر بكتابته، فهذا قول صحيح إلا أن الهدف من ذلك ليس جهله لحـاجة الشريعـة إلى الحـديث، فهـذا افتـراء عـلى رسـول اللـه، لأن عـدم تـدوين الأحاديث في عهد رسـول الله كـان مرتبطـاً بشروط موضـوعية واضحة، فقلة الكتّاب من الصحابـة دفع إلى الاهتمـام بتدوين القرآن فقط، والاهتمام بحفظ كتاب الله خشية ضياعـه خاصـة وان أغلب المسلمين آنذاك كانوا أميـين لا يكتبون بـل يركـزون عـلى الحفظ والـروايــة إلا أن هــذا لم يمنــع من وجـود بعض الصحابة الذين وضعوا نسخاً خاصة لهم كتبوا فيهـا الحديث، لكنها لم تأخذ الطابع الرسمي. اذن فـالذي تـأخر هـو مسألـة التدوين فقط. أما الأحاديث فقد كانت ثابتة وهذا الأمـر ينطبق كذلك على القرآن الكريم أيضاً، فجمع القرآن في عهـد أبي بكر لم يكن بناء على الرقاع المكتوبة فقط، بـل تم التركيـز قبل كـل شيء على تواتر حفظ الصحابة لكل آية من القرآن قبل تدوينها، فـأصول الأحـاديث النبويـة كـانت ثـابتـة في عهـد الـرسـول وصحـابته، لكن حـين بدأ يستشري الـوضـع، وضعت الأسس

العلمية المقيدة لأخذ الحديث، فلم تكن حجية الرواية مشكوكاً فيها بقدر ما كانت تمثل أرقى أنواع الضبط والتحري.

وفوق كل هذا، تطرح تساؤلات على الباحث في هذا الاطار: اذا كان الرسول (ص) يجهل حاجة الشريعة إلى الحديث، أين سنموضع خطاب الله في هذا الاطار ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ سورة (الحشر: ٧) ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ سورة (الأحزاب: ٣٦). وكيف طبق الرسول (ص) عملياً نظام الاسلام الذي هو من عند الله، ونحن نعلم أنه هو الذي أقام الدولة الاسلامية ابتداء. ثم أليست الأحاديث النبوية المروية عنه تدخل في هذا الاطار؟ ونحن كمسلمين، مطالبون بتطبيق هذا النظام عملياً في الحياة، فكيف السبيل إلى ذلك؟

هذه التساؤلات تقودنا إلى الحديث عن نقطة أخرى. يقول الباحث أن سنة الوحي (القرآن) ليست سيرة تاريخية بل منهج تطبيقي حي. وهذا التطبيق الحي يبرز في دستور الشرع الجماعي، والمقصود به انهاء سلطة رجال الدين وتحرير الشريعة من عبودية التاريخ. والقرار بأيدي الناس والنظام ينبغي أن يكون نظاماً ادارياً محصناً ضد الظلم. وهذه الاستنتاجات عبارة عن مغالطات تجر إلى إثبات ما لا يمكن اثباته وبمعنى آخر عملية توليد لا تنبثق من أصلها. وهذه العملية سبق إليها المستشرقون فلا يُرى في هذا الطرح شيء جديد بل نقل لما حاول إثباته بعملية قيصرية أمثال غولد زيهر. وقد فند الكثير من الباحثين أقوال مثل هؤلاء. ولمزيد من التوضيح تطرح هذه التساؤلات: إذا كانت شريعة الاسلام الجماعية هي ذلك المنهج التطبيقي الحي، أفلا يبرز هذا المنهج في تطبيق الرسول (ص) لنظام الاسلام عملياً، أليس هذا

التطبيق هو الذي نستشفه في سيرة الرسول (ص)، وهي السنة بمعناها الشرعي، فهي ليست سيرة تاريخية بل سيرة من جنس الفكرة (العقيدة) والتي انبثقت عنها. ومبدأ الاسلام هو فوق كل ظرفية تاريخية محدودة بل صلاحيته مطلقة فكرة وطريقة على اعتبار انه مبدأ ينظم علاقة الانسان بخالقه وبنفسه وبغيره، فهو يعالج شؤون الحياة مهما استجدت ولا يقبل من أفكار ومفاهيم عن الحياة إلا ما كان من جنسه فقط.

إذن، فالاسلام ليس ديناً لاهوتياً، ولا ارتباط له بالكهنوتية، فهو أتى أصلاً لمحاربة الأوتقراطية الدينية، فلا وجود لرجال دين بجوار رجال الدنيا بل كل من يعتنق الاسلام سواء أمام الدين. أما ما يسمى سلطة رجال الدين في الاسلام أمام سلطة رجال الدنيا فهو لا يعدو أن يكون سوى اسقاط للقاعدة الفكرية الرأسمالية التي يحملها الغرب توصل إليها انطلاقاً من ظرفية تاريخية معينة (الفيودالية) والتي نقلها إلى بلاد المسلمين حين غزوه العسكري والفكري والثقافي. حملها من بعده أذنابه من جلدة بني المسلمين المتبضعين بأفكارهم، والذين فصلوا الدين عن الحياة وساروا في هذه الأخيرة بما أملته عليهم عقولهم من قوانين وأنظمة من مثل المناداة بالحريات والديموقراطية... فلا وجود لرجال الدين في الاسلام عضدوا من قبضة المؤسسات السياسية بل عدم الوعي بالتمازج الموجود بين الدين والدولة في الاسلام هو الذي يجر إلى القول بمثل هذه الاستنتاجات كالقول بتحرير النص المقدس من أهواء المؤسسات السياسية.

ـ النقطة الأخيرة التي تثار حولها بعض التساؤلات انطلاقاً من قول الباحث بأن علم السنة رد سياسي على سنة الله على اعتبار أن سنة الله هي دستور الشرع الجماعي يقابلها علم السنة، وتعني القبول بمبدأ الحق الالهي المقدس وأنه طيلة أربعة عشر

قرناً احتضنت السنة الجديدة نظم الاقطاع في حكومات عـائلية تتوارث السلطة بمـوجب الحق الالهي المقدس في الحكم. وهـذه الآراء تقتضي النظـر إلى نظـام الحكم في الاسـلام المستنبط من كتاب الله وسنته وما دل عليه، نجد أن الاسلام حدد السلطـان الإسلامي بأنـه الحكم بما أنـزل الله ﴿وان أحكم بينهم بمـا أنزل الله ولا تتبع أهواءهم﴾. (المائـدة: ٤٩)، وحدد شكـل نظام الحكم بأنه نظام خلافة. وهو نظـام وحدة لـدولة واحـدة، وهو وحـدة نظـام الحكم للدولـة الاسلاميـة وأن الطريقـة التي ينَّصب بها الخليفة هي البيعة. وعليه فإن كل حكم وسلطان قام على نظـام الخـلافة، وجـرى نصب الخليفة فيـه بطريقـة البيعة الشرعيـة وحكم بما أنزل الله هو حكم اسلامي شرعي، وكل خليفة نصبه المسلمـون وبايعـوه عن رضى فإنـه يعتبـر خليفـة شرعـاً وتجب طاعته. وعليه فالحكومات العائلية ليست من النظـام الاسلامي في شيء. فنظـام الحكم في الاسلام يقـوم على قـواعـد محـددة: فالسيادة للشرع وليست للأمة، والسلطان للأمة، والخليفة واحد ينوب على كافة المسلمين، والخليفة هو المتبني للأحكـام الشرعية المطبقة في الدولة، وهو المسن للدستور وسـائر القـوانين. فهـذه القواعد كلهـا مستنبطة من كتـاب الله وسنـة رسولـه وإجماع الصحابة، فـأين نرى أن السنـة أعطت الشرعية لنقيض هـذه الأسس كـالقول بـإعطاء الشرعيـة انطلاقـاً من القبول بـالحق الالهي المقدس؟

انه لمن الضرورة بمكان التمييز بين الفهم الصحيح، والذي عـلى كل باحث تقصيه، بالرجوع إلى المصـادر الأصلية وسـد أبواب الثغـرات والاسـاءات التي حصلت في هـذا المجـال منـذ عهـد معاوية. وبطبيعة الحال لم يكن في هذا المضمار صعوبة تذكر في البحث عن علماء يعطون السند الشرعي للحاكم كما هو الحـال في كل زمان اضافة إلى السند المادي (قـوة الجيش والعصبية).

فالبحث في أصول الحكم يقتضي الرجوع إلى الأصول وليس إلى تاريخ تطبيق نظام حكم ما.

إن الرجوع إلى علم السنة يرينا أن لا وجود لدليل يفهم منه القبول بالحق الالهي أو توارث السلطة أو خدمة النص المقدس لأهواء المؤسسات السياسية منذ عهد الامام مالك. فلا مجال للقول أصلاً، بأنه لخدمة هذه الأغراض، أصبحت سنة رسول الله أي أحاديثه المروية عنه والقابلة للتحريف إلى ما لا نهاية فاقدة لمصداقيتها لأن هذا القول لا ينطبق على علم السنة. كما أن الظرفية التاريخية التي مرت بها الدولة الاسلامية تحتاج إلى اعادة نظر وتقييم، انطلاقاً من ذاتيتنا وزاوية نظرنا.

وعموماً، إن ذهاب الباحث إلى القول بأن علم السنة يخالف صراحة سنة رسول الله بالذات قول يحمل تناقضاً صارخاً سقط فيه الباحث، فهو من ناحية يضربها عرض الحائط ويعتبرها تجنياً على السنة الصحيحة يعود اليها ليستقصي منها بعض ما أراد إثباته من مثل التركيز على حجة الوداع وعدم كتابة الحديث في عهد الرسول وشريعة الاسلام الجماعية. فكيف يفسر لنا هذا التصيد للأدلة؟ انطلاقاً من ذلك إلى أي مدى يمكن اعتبار أن رسالة محمد قرأها علم السنة مقلوبة رأساً على عقب، وأن علم السنة خائن لسنة رسول الله الصحيحة مغطياً رأسه بمنديل؟

إن القول بمثل هذا هو تهجم صريح لا ينبني على أية أدلة تحمل نوعاً من المصداقية ناتجة عن تعمق في البحث وإعمال نظر، فحريّ بالباحث أن يعيد النظر فيها حتى لا ينجر إلى مخالفة نص القرآن ويكون بالتالي قد حدد موقفه في اتجاه معاكس لمبدأ الاسلام.

SS

الرد السادس

مغالطات الصادق النيهوم

الأخ شاهين
راهب علماني من لبنان

خلال مطالعتي لمقال السيد الصادق النيهوم: «خيانة مرفوعة الرأس»[*] وجدت في المقال آراء أجرؤ أن أقول إنها ظالمة ومغلوطة فيما يخص الإنجيل الكريم والسيد المسيح ـ له المجد ـ والرسالة المسيحية. أنا لا أريد أن أجعل من الرد مقالاً ولا قميص عثمان، كما وأني لا أريد أن ألقي على أحد مواعظ ولا دفاعات، لكن للكتابة أصولاً وللنقد قواعد وللمسّ بالمقدسات حدوداً، فإذا شاء أن ينتقد ما يراه مناسباً، فهذا حق لكل كاتب، لكن ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين علينا أن نكون أكثر وعياً واحتراماً لمشاعر مواطنينا وإن كانوا يخالفوننا معتقدنا الديني.

ماذا في مقال السيد الصادق من مغالطات:

أولاً: في مقاله بما يخص الحديث أو [علم السنة] فأنا لا شأن لي برأيه، لأنني لست مسلماً، وأنتظر أن يرد عليه من هو أدرى بهذا العلم.

ثانياً: يعتبر السيد الصادق أن الإنجيل والتوراة كانا في عصر الرسول [الحديث النبوي]، وأن الكهنة عبثوا بهذا النص طوال ألفي سنة، وأنهم سخروا فكرة الحديث المنقول لكي يسجلوا

(*) الفصل السابع عشر من هذا الكتاب .

على ألسنة الأنبياء أقوالاً محرفة تحريفاً خطيراً. إنها والله هرطقة خطيرة. ففي سطر في مجلة ومقال يريد الكاتب شطب والغاء التوراة والإنجيل لأن الكهنة عبثوا بهما. أريد أن أعرف على أي منهاجية استند حضرته. فلو أن الإنجيل والتوراة الحقيقيين حُرّفا قبل الإسلام لما كان القرآن أيدهما وصدقهما ﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقاً لما معكم ولا تكونوا أول كافر به...﴾ سورة (البقرة: ٤١) ﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك...﴾ سورة (يونس: ٩٤).

لا أريد أن أدخل في جدل تاريخي مع حضرة الكاتب حول مصداقية التوراة والإنجيل وحسبي القرآن الكريم أصدق حجة بين يدي إلى جانب المنهاجية التاريخية.

دعونا نراجع ونتأمل ما قاله القرآن الكريم في آياته البينات مصدقاً على وحي التوراة والإنجيل من الله جل جلاله فهو جدير بكل ثقة وتقدير.

عن التوراة: سورة (البقرة: ٨٧): ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب، وقفّينا من بعده بالرسل﴾.

سورة (الجاثية: ١٦): ﴿ولقد آتينا بني إسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين﴾.

سورة (السجدة: ٢٣ ـ ٢٤): ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب، فلا تكن في مريةٍ من لقائه وجعلناه هدى لبني إسرائيل: وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾.

سورة (النساء: ٥٤): ﴿فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾.

سورة (غافر: ٥٣ ـ ٥٤): ﴿ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب. هُدى وذكرى لأُولي الألباب﴾.

عن الزبور (أي المزامير): سورة (النساء: ١٦٣): ﴿وآتينا داودَ زَبوراً﴾.

سورة (الأنبياء: ١٠٥): ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾.

عن الإنجيل: سورة (الحديد: ٢٧): ﴿وقفَّينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الإنجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة﴾.

سورة (المائدة: ٤٦): ﴿وقفَّينا على آثارهم (أنبياء العهد القديم) بعيسى ابن مريم مصدّقاً لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومُصدِّقاً لما بين يديه من التوراة وهُدى وموعظة للمتقين﴾.

سورة (الزخرف: ٦٣): ﴿ولما جاء عيسى بالبينات قال قد جئتكم بالحكمة ولأبين لكم بعض الذي تختلفون فيه فاتقوا الله وأطيعون﴾.

أُوْرد أيضاً بعض الآيات التي أعلن القرآن فيها أنه يؤيد صحة الكتاب المقدس وأنه يصدِّق على أنه موصى به من الله وجدير بكل ثقة. ومن الملاحظ هنا أنه يذكرُ الكتاب المقدس بأقسامه الثلاثة أي التوراة والزبور والإنجيل وكثيراً ما دعاه «الوحي السابق للقرآن».

سورة (الأنعام: ٩٢): ﴿وهذا كتابٌ (القرآن) أنزلناهُ مباركٌ مُصدِّق الذي بين يديه﴾ (التوراة والزبور والإنجيل).

سورة (آل عمران: ٣ ـ ٤): ﴿نزّل عليك (يا محمد) الكتاب (القرآن) بالحق مُصَدِّقاً لِما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل. من قبل هدى للناس﴾.

سورة (النساء: ١٣٦): ﴿يا أيها الذين آمنوا (المسلمون)، آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزَّلَ على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل (الكتاب المقدس أي التوراة والزبور والإنجيل) ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورُسُلِه واليوم الآخِر فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً﴾.

سورة (البقـرة: ٢٨٥): ﴿آمن الرسـول بمـا أُنـزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. لا نفرِّق بين أحد من رسله﴾.

سورة (العنكبوت: ٤٦): ﴿ولا تجادلوا (أيها المسلمون) أهل الكتاب (اليهود والنصارى) إلا بالتي هي أحسن. إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأُنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾.

سورة (المائدة: ٦٨): ﴿قل (يا محمد) يا أهل الكتاب (للمسلمين إذ أصبـح لهم الآن كتـاب هو القرآن) لستم على شيء حتى تقيموا (تعاليم) التوراة والإنجيل، وما أنزل إليكم من ربكم (القرآن)﴾.

سورة (يـوسف: ١١١): ﴿ما كان (القـرآن) حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه﴾. (أي التوراة والزبور والانجيل).

هو القرآن الكريم الذي صدق التوراة والإنجيل، واعتبر الكفـر بهمـا ضـلالاً إلى جـانب الأدلـة التـاريخيـة والتي أحجم عن إبرازها في هذه العجالة نظراً لشهادة القرآن الكريم والذي هـو خير شاهد. لكنني أتذكـر وأذكر بمـا قالـه السيد المسيـح ـ له المجد ـ في إنجيل متى ٢٤: ٣٥: «السمـاء والأرض تزولان أمـا كـلامي فلا يـزول»، كما أذكِّـر الكاتب وغـيره بأننـا نحن معشر المسيحيين نعتبر بأن الأناجيل كتبت بأيدٍ بشرية وبـإلهام إلهي بعد حلول الروح القدس عـلى كاتبيـه، كما يعتبـر المسلمون أن القرآن الكريم كتاب منزل من الله جل جلاله.

ثـالثاً: يقـول السيد الصـادق إن سوء التـرجمة حـرَّف أقـوال الأنبياء، فاعتبر المسيح ابن الله بدل اعتباره رسوله.

قـد يدّعي الكـاتب وغيره أن القـرآن الكريم نفى نبـوة المسيح. نـلاحظ أن هناك تنـاقضاً في الآيـات القرآنيـة لجهة التعـريف

بالمسيح: هل هو ابن الله أم رسوله؟ وهل يجوز أن يكون لله ولد دون صاحبة أو زوجة كما ورد في القرآن الكريم والتفاسير القرآنية؟

ففي تعريف القرآن الكريم بالسيد المسيح ـ له المجد ـ :

﴿إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه﴾ سورة (النساء: ١٧١).

﴿أنّى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة﴾ سورة (الانعام: ١٠١).

﴿ما اتخذ صاحبة ولا ولداً﴾سورة (الجن: ٣).

إذن المسيح كلمة الله وروح منه في ذاته تعالى قبل إلقائه إلى مريم. فهذا تعريف «الابن» في لغة الإنجيل. فالمسيح هو «الابن» ابن الله، ليس من حيث هو «ابن مريم» بل من حيث هو «كلمته». ألقاها إلى مريم وروح منه، فهي نبوة نطقية روحية في ذات الله قبل الإلقاء إلى مريم، فهي أسمى من المخلوق، وفي ذات المخلوق.

فليس المسيح ـ له المجد ـ «ابن الله» عن طريق الاستيلاد من «صاحبة» هذا كفر، بل عن طريق الصدور في الوجود الالهي من ذات الله، وفي ذات الله، بصفة كونه «كلمته وروحاً منه» في كامل التجريد والتنزيه.

وبحسب القرآن الكريم هناك سبع ميزات ترفع المسيح ـ له المجد ـ على سائر الأنبياء، وهذه الميزات هي:

١ ـ فهو وحده ولد على الهدى والنبوة (سورة مريم: ٢٠ وما بعدها، سورة آل عمران: ٤٥ وما بعدها).

٢ ـ فهو وحده استجمع الوحي والتنزيل كله (سورة مريم: ١٩، وسورة آل عمران: ٤٩).

٣ ـ فهو وحده استجمع أنواع الرسالة كلها بالكلمة والقدوة والمعجزة (سورة المائدة: ٧٥ ـ ١١١، سورة الزخرف: ٦٣ ـ ٦٤، سورة التوبة: ١١١، سورة آل عمران: ٥٠).

٤ ـ فهو وحده في رسالته وفي شخصيته انفرد بتأييد روح القدس له (سورة البقرة: ٨٧ ـ ٢٥٢، سورة المائدة: ١١٣، سورة النساء: ١٧٠، سورة المائدة: ١٥).

٥ ـ فهو وحده رفعه الله إليه (سورة النساء: ١٥٦، سورة الشرح: ٤، سورة آل عمران: ٥٥).

٦ ـ فهو وحده علم للساعة (سورة الزخرف: ٦١).

٧ ـ فهو وحده الشفيع يوم الدين (سورة آل عمران: ٤٥، سورة المائدة: ١٢٠. سورة النساء: ١٥٨).

كما يكفي أن يكون قد ذكر اسم السيد المسيح ـ له المجد ـ في القرآن الكريم في ٩٣ آية في ١٥ سورة.

رابعاً: يقول السيد الصادق إنه عند بعث الرسول في القرن السابع، كان هذا النص المزور هو النص المعتمد رسمياً، وكانت [الأحاديث النبوية] قد انحرفت بتعاليم الدين، من شريعة لجمع شتات الناس على سنة واحدة، إلى شريعة لتفريقهم بين السنن.

أحيل مجدداً حضرة الكاتب إلى آيات القرآن الكريم البينات، فلو سلمنا جدلاً بأن هذه النصوص التوراتية والإنجيلية الكريمة مزورة كأننا نقول بأن القرآن الكريم شاهدهما مزور أيضاً، اللهم نجّنا من شر المشككين حتى لا أقول الكافرين. وحسبي هذه الآية الكريمة تؤيد ما ذكرت: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾ سورة (الحج: ٨)، وسورة (لقمان: ٢٠).

ومع هذا سأورد بعض الآيات الكريمة التي وردت في القرآن الكريم مؤيدة صحة التوراة والإنجيل المنزهين عن التزوير والانحراف وتنفي ما يدعيه الكاتب وسواه:

﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها... والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء... ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ سورة (المائدة: ٤٤).

﴿وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور... وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ سورة (المائدة: ٤٦ و٤٧) ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾ سورة (المائدة: ٤٨).

خامساً: يقول الكاتب إن الإنجيل ليس كتاباً مقدساً واحداً، بل سبعة كتب على الأقل سقطت منها ثلاثة، بأمر من الكنيسة، وبقيت أربعة كتب، تحمل أسماء مؤلفيها، وتسجل سيرة السيد المسيح، في أربع روايات مختلفة، هي إنجيل متى ومرقس ولوقا ويوحنا.

كان على الكاتب عدم الخوض في هذا الموضوع لأنه شائك. لكنني أختصر الموضوع، موضوع تعددية كتب التوراة والأناجيل وأنها كانت سبعة أسقط منها ثلاثة فأصبحت أربعة تسجل سيرة السيد المسيح ـ له المجد ـ في أربع روايات أو قراءات. وإن اختلاف القراءات الذي يغير في المعنى لا يلحق إلا جزءاً من ألف من النص كله. وبعد التمحيص لا يبقى سوى خمسة عشر موضعاً يتأثر فيها النص باختلاف

القراءات، لكنها لا تأثير لهـا على العقيـدة الإنجيلية الـواضحة من الآيـات الموازيـة التي لا خلاف عـلى قراءتهـا، بـاختـلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

كمـا أذكِّر الكـاتب الصادق بـأن طاطيـانوس السريـاني قام في النصف الثاني من القرن الثاني بمحاولة دمج الأناجيل الأربعة بـإنجيل واحـد سمّاه: الـدياطـرون، وهي لفظة يـونانيـة تعني الأناجيل الأربعة في إنجيل واحد، وكتبه باللغة اليونانية وترجمه إلى السريانية واعتمدته الكنيسة السريانيـة حتى القرن الـرابع ككتـاب مقدس يقـرأ في الكنائس السريـانية. أمـا كنيسة رومـا الجامعة فرفضته وفضلت اعتماد الأناجيل الأربعة كمـا تركهـا الانجيليون. فحافظت هذه الكنيسة عـلى الأمانـة وأبعدتهـا عن التلف والنـار ﴿إنا نحن نزلنـا الذكر وإنا له لحافظون﴾ سورة (الحجـر: ٩). وللمـزيـد من المعلومـات الرجـاء مراجعـة كتاب «الديـاطرون» لطاطيـانـوس ـ تحقيق الأب مرمـرجي ـ المـطبعة الكاثوليكية بيروت ـ ١٩٣٥.

إن الإنجيـل كان وحيـاً، بـل كشفـاً مبـاشـراً من اللـه تعـالى للمسيح ـ له المجد ـ.

«أنـا أتكلم بما رأيت عنـد أبي» (يوحنـا ٨: ٣٨) بينما القـرآن الكريم أنزل بوسيط ووسط: أنزلـه جبريـل من اللوح المحفـوظ، وهـذا السر فسره القـرآن بقوله: ﴿أنزله بعلمه﴾ سورة (النساء: ١٦٦)! وقد رُتِّب بحسب ترتيب نزوله ولم يترك بعض ما أوحي إليه ﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك﴾ سورة (هود: ١٢).

ولم يبدل آياته ﴿وإذا بدّلنا آية مكان آية واللـه أعلم بما ينـزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون﴾ سورة (النحل: ١٠١).

وبدون ناسخ ومنسوخ ﴿يمحوا الله مـا يشاء ويثبت وعنـده أم الكتاب﴾ سورة (الرعد: ٣٩).

وبدون محكم ومتشابه وبدون خوف من نسيان أو ترك ﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك...﴾ سورة (هود: ١٢).

أو فتنة ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك﴾ سورة (الإسراء: ٧٣). وبدون إسقاط ولا تغيير كما فعل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

فمحاولة طاطيانوس كانت شبيهة بمحاولة الخليفة عثمان بن عفان عندما دمج هذا الأخير قراءات القرآن الكريم السبعة بقرآن واحد سُميَ فيما بعد القرآن العثماني، وإن الخليفة المذكور أتلف بالنار الأحرف الستة لاختلاف الناس فيها واقتتالهم على اختلافها كما أجمعت الأخبار الإسلامية.

وفي المغالطة السادسة سأشرح بالتفصيل محاولة الخليفة عثمان لتوحيد القرآن الكريم الذي كُتب لمحاولته النجاح كونه خليفة المسلمين وأحد الخلفاء الراشدين وصاحب اليد الطولى في المحافظة على الرسالة الإسلامية بينما طاطيانوس لم يكن إلا كاتباً.

سادساً: يقول الكاتب إن الرسول محمد (ص)، يرد على الأحاديث المنحولة، بنص مكتوب، محرر من عبث الرواة، إسمه [كتاب الله].

إن الإنجيل لم يكتبه المسيح ـ له المجد ـ والقرآن لم يكتبه النبي محمد (ص). بل وصلا كلاهما إلينا بالنقل والتواتر عن صحابة هذا وذاك. فمن حيث النقل إذن والتواتر كلا الإنجيل والقرآن سواء. وإنما هنالك، في الواقع، فارق جوهري لا بد من التنبه إليه، وهو أن القرآن نزل على سبعة أحرف» كما في جميع الأحاديث، «باتفاق المعاني واختلاف الألفاظ»، كما فسر الطبري إمام المفسرين.

وحدث أن الخليفة عثمان بن عفان وجد نفسه، وهو الآمر بجمع

القـرآن المتداول اليـوم، أمام سبعـة نصـوص مختلفـة الألفـاظ متفقة المعاني، يختلف فيها الغلمان في المدارس، ويقتتل بسببها الجنـد في الغزوات، أمـر إذ ذاك، كما يـروي الطبري، بـإتلاف ستة نصوص أو مصـاحف، والإبقاء عـلى حرف واحـد موحَّـد يُفْرض على الجماعة كلهـا. أما الإنجيـل الذي نـزل على أربعـة أحرف، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، فقد حفظت نصوصـه الأربعة لأن الكنيسة لم تخش من اختلافها الظـاهر كمـا خشي المسلمون وأتلفوا بالنار ستة أحرف وأبقوا على حرف.

ومن ثم فليس للقرآن الكريم فضل، لبقائه على نص واحـد نجا من عملية التلف العثمانية، على الإنجيل بنصوصه الأربعة. بـل الفضل في ذلك لأحرف الإنجيل الأربعة «المختلفة الألفاظ المتفقة المعاني» لأنها أربع شهادات مؤتلفة فيما القرآن شهادة واحدة، وبديهي أن تعدد الشهادات أفضل من شهادة واحدة لا لها ولا عليها.

ثم إن هـذا النص القـرآني الـوحيـد، الـذي نجـا من عمليـة الاتلاف، عليه شبهـات، وإن لم تكن سوى شبهـات. ذلك بـأن وسائل نقل القرآن الكـريم قبل جمعـه كانت بـدائية. فقـد نقل البخـاري عن لسان جـامعه الأول زيـد بن ثابت قـال: «تتبعت القرآن أجمعه من العسب والقحاف وصدور الـرجال... فكـانت الصحف عنـد أبي بكر ثم عنـد عمر ثم عنـد حفصـة». فهـذه الـوسائـل البدائيـة هي التي أدت إلى تعدد نصـوص القـرآن، فحاولوا استساغتها بحـديث «الأحرف السبعـة»، وهو حـديث يدل على واقع وقع أكثر ما يدل على مبدأ.

ثم ان طريقة جمع القرآن الكـريم لم تسلم من الشوائب. لقـد روي عن حميـدة بنت أبي أوسيس قالت: «قـرأ عليّ أبي، وهـو ابن ثمانين، في مصحف عائشة (ان الله وملائكتـه يصلون عـلى

النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى). وذلك قبل أن يغيّر عثمان المصاحف» (محمد عزة دروزة: القرآن المجيد ص ٥٨).

وروى المسوّر بن محزمة أن عبد الرحمن بن عوف قال: «ألم نجد في ما أنزل علينا (جاهدوا كما جاهدتم أول مرة) فإنّا لا نجدها». قال: «أسقطت في ما أسقط من القرآن» (دروزة: القرآن المجيد ص ٥٩).

و«روي عن ابن عمر: لا يقولن أحدكم: أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله! قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر» (دروزة: القرآن المجيد ص ٥٩) فهناك إذن إسقاط وتغيير إن صحت الروايات المتواترة.

زد على ذلك أنه، في الحرف العثماني الذي نجا، بقي منسوخ وناسخ كثير، حتى بعدما أسقط عثمان الكثير منه وقد جمعه علي بن أبي طالب في مصحفه (دروزة: القرآن المجيد ص ٥٥) ثم واقع المحو من القرآن الكريم المنزل: ﴿يمحوا الله ما شاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾ سورة (الرعد: ٣٩). ثم واقع الاستعاذة من الشيطان عند تلاوة النبي الكتاب أي القرآن: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ سورة (النحل: ٩٨) وهو أمر يفسره قوله ﴿وقل: ربِّ أعوذ بك من همزات الشيطان وأعوذ بك ربِّ أن يحضرون﴾ سورة (المؤمنون: ٩٧ و ٩٨).

سابعاً: يقول الكاتب بأن القرآن لا ينقل عن التوراة والإنجيل، بل هو التوراة والإنجيل، في صياغتهما الإلهية المحررة من عبث رواة الحديث كذا...

إذا استعار النبي (ص). بعض آيات التوراة والانجيل فهذا لا يعني بأن بقية الآيات مزورة. فقد سبق أن بينت في المغالطات السابقة بأن الإنجيل كتاب منزل من لدن الله دون وسيط وأيده

مصدقاً القرآن الكريم بآياته البينات وأن استنتاج الكاتب ليس صائباً ﴿أفتؤمنــون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟﴾ سورة (البقرة: ٨٥). ومن الجدير بذكره، أن قبل النبي (ص)، بمئات السنين، كان كتّاب اليهود وبخاصة كتّاب المسيحية قد فسروا في كتاباتهم آيات التوراة والإنجيل بأجمعها، حتى لو ضاع لجمعوه من تلك النصوص المبثوثة. ونقدر اليـوم أن نتحقق كل ذلك ونقارن بين الأصل والاقتبـاسات. أفمن المعقـول أن تُلاشى من الوجود كل هذه الكتب والمنشورات والنسخ في جميـع الأمم والبلدان حتى يمكن التحريف؟ إن القول بمثل ذلك لا يأخـذ به عاقل.

وأخيراً توجد اليوم في كبـريات المكتبـات ودور الكتب نسخ عن الإنجيل والتوراة مع ترجمـات متعددة، من كـل العصور، قبـل السيـد المسيح ـ لـه المجد ـ وبعـده، خاصـة من القـرن الأول الميلادي إلى القرن السادس أي إلى ظهور النبي محمـد (ص). وهناك نسخة ملكية من القرن الرابع، من عهد قسطنطين الملـك المسيحي الأول بل بالحري أربع نسخ متجانســة ترتقي إلى مـا قبل النبي (ص)، بمئتي سنة ونيف، وتعرف باسم مصـدرها أو مقرّها الأثري بالفاتيكانية والسينائية والإسكندريـة والافراميـة في مكتبات رومة ولندن وباريس يمكن مقابلتها بـالنص المتداول اليوم وكل يوم: فلا تحريف ولا تباين يـذكر! وعن هــذه النسخ العريقة ينقل علماء «المؤمنـين» وغير المؤمنـين النص الكريم ولا أحد يقدر أن يقول بتحريف.

إن الكتاب أي التوراة والإنجيـل يحمل كلمـة الخلاص إلى كـل زمان وكل مكان، فلئن ضاعت هذه الكلمة أو فسـدت أو حرّفت ضاع على الله سبحانـه وتعالى قصـده الخلاصي! فهـو مسؤول عن حفظ كتابه: ﴿إنـا نحن نزلنـا الذكـر وإنّا لـه لحافظـون﴾ سورة (الحجر: ٩)، ونعمَ المسؤول ونعم الوكيل ونعم الحفيظ.

ثامناً: يقول السيد الصادق، بالنسبة إلى الإنجيل، أثبت القرآن رواية لوقا في سورتي مريم وآل عمران، لكنه أسقط بقية الأناجيل، ورفض قولها إن المسيح ابن الله، وندد كثيراً بهذه الترجمة الاغريقية، متعمداً ضرب القاعدة التي تقوم عليها سلطة البابوات في الكنيسة الكاثوليكية. وهو المنهج الذي أعاد البروتستانت اكتشافه، بعد ثمانية قرون من نزول القرآن.

هذه الفقرة غامضة من حيث المبدأ، ومع هذا فبالنسبة لإسقاط أناجيل واعتماد أخرى فسبق أن بينتها في المغالطات السابقة ولا لزوم للعودة إليها. أما عن اكتشاف البروتستانت يكفي أن نعود إلى كتاب (أصول التعليم المسيحي، الكتا خيمس الصغير ـ للمصلح البروتستانتي مارتن لوثر، ترجمة ونشر المركز اللوثري ـ بيروت ص ١٦ في «قانون الإيمان»).

و«بربنا يسوع المسيح ابنه الوحيد الذي حُبل به من الروح القدس...» ومن قال إن البروتستانت رفضوا بنوة الله للمسيح!! وليس فقط اللوثريين بل كل البروتستانت.

تاسعاً: يقول السيد الصادق، خلال الثلاث والعشرين سنة التالية، أنجز القرآن مهمته في استبدال كتب الحديث، بكتاب واحد منقح، له نص مكتوب واحد، محصن ضد التحريف، ومحرر من نظريات الكهنة، حول أصل اليهود، وطبيعة السيد المسيح، كذا...

لقد بينت في المغالطات السابقة صحة تنزيل الكتاب الكريم (التوراة والإنجيل) وطبيعة السيد المسيح ـ له المجد ـ فأرجو الرجوع إليها.

عاشراً وأخيراً: الرجاء اعتبار مقالتي رداً علمياً على مغالطات تمس كتب الله تعالى المقدسة، تجاوباً مع توصيات المجمع الفاتيكاني الثاني الداعي إلى الحوار المسيحي ـ الإسلامي،

فمن هذا المنطلق كتب هذا الـرد ـ المقالـة على السيـد الصادق النيهوم، والله ولي التوفيق ونعم الوكيل.

SS

الرد السابع

لا أبغي أكثر من الحقيقة

سليم الجابي
سورية

مرّ من تحت ناظري مقال للراهب الأخ شاهين يردّ فيه على ما يسميه مغالطات ظالمة وهرطقة كبيرة كانت قد وردت في مقال الصادق النيهوم(*) «خيانة مرفوعة الرأس».

وما كنت لأتدخل بين هذين السيدين المحترمين لولا ان استعمل الأخ شاهين في رده لفظ (وغـيره) فهو كـأنه شملني وشمـل كل مختص بـالأديان. وبسبب هـذا اللفظ وجدت نفسي مكبّاً عـلى مقال الأخ شاهين باهتمـام وتدقيق وبـأسلوب أصـول الكتابـة وقواعد النقد التي لمّح إليها هذا الراهب العلماني المحترم.

والذي تراءى لي ان صاحب هذا المقال حاول معـالجة المغـالطة بمغـالطة أشنـع منها ولـلأسف. وتحتاج إلى مقـالات لتفنيدهـا بأسلوب مدلل. وقـد خصصت مقالتي هـذه لكشف الغطاء عن أول مغالطة وردت في قوله: (نحن معشر المسيحيـين نعتبر بـأن الأناجيل كُتبت بأيدٍ بشرية وبإلهام الهي بعد حلول روح القدس على كاتبيه).

وأقول هنا ان الاعتقاد يعد باطلاً إذا هو قام عـلى غير أسـاس، ويعتبر مروجو مثل هذا الاعتقاد البـاطل من السـاعين لايقـاع

(*) رد على الراهب الأخ شاهين في رده على مقالة «خيانة مرفوعة الرأس».

أتبـاعهم في مغالطـات ظالمـة. هـذا من حيث المبـدأ، ومن حيث الأصول يتوجب توفر عدة عناصر لقيام أي معتقد، استناداً إلى كتاب من الكتب.

وأول هذه الأصول ان يكون صاحب الكتاب نفسه قـد أعلن ما يوافق المعتقد. وثانيها ألا يتخلل صفحات الكتاب ومضامينه ما ينقض هذا الاعلان. والتزاماً بـالمبدأ المـذكور والأصـول المشار إليهـا، أتنـاول هـذه العقيـدة المسيحيـة التي صرّح بهـا الأخ شاهين في مقالته من أن الأناجيل كتبت بإلهام الهي وبتأييد من روح القدس.

انني أرجو الأخ شاهـين، وبكل احتـرام، أن يراجـع الأناجيـل الأربعـة ويدلني عـلى أي نص وارد فيها يؤيـد معتقده المشـار إليه. والذي اتضح لي حسب مطالعتي ان معتقده لا أصل له في الأناجيل، فلم يصرح صاحب أي إنجيل انه يتلقى الهامـاً الهياً وبتأييد من روح القدس.

فإن صحّ ما توصلت إليه يكون معتقد الراهب الأخ شاهين قـد قام على وهم ويشكل بالتالي مغالطة ظالمة منه لأتباع كنيسته.

ولقد صرح مؤلف انجيل لوقا، بعكس معتقد الأخ شاهين تماماً، في مستهل إنجيله؛ فقد نفى مؤلف لوقـا منذ الابتـداء أن يكون قـد كتب انجيله بـإلهام الهي أو بتـأييد من روح القـدس. فهو كتب: (إذا كـان كثيرون قـد أخـذوا بتـأليف قصـة في الأمـور المتيقنة عندنا. كما سلمها إلينا الذين كانوا منذ البدء معاينـين وخُـدّاماً للكلمـة. رأيت أنا أيضـاً، إذ قـد تتبّعت كـل شيء من الأول بتدقيق، أن أكتب على التوالي إليك أيها العزيـز ثاوفيلس، لتعرف صحة الكلام الذي عُلّمت به).

في هذا النص اعتراف صريح من مؤلف انجيل لوقا أنه:

أولًا: أن عدداً من الرجال سبقوه إلى تأليف قصة، من أنفسهم

وليس بتأييد روح القدس أو بإلهام إلَهي، وتتضمن قصصهم المعتقدات التي وصلتهم شفهياً.

ثانياً: ان لوقا حاول محاولتهم نفسها في تأليف قصة وعلى شاكلتهم. إنما حاول ان يمتاز عنهم بإنتهاجه أسلوب المدقق في كل ما وصل إليه من هذه المعتقدات. وان السيد لوقا يعتبر هنا بألفاظ أخرى أن قصص من سبقوه تحتمل الخطأ والصواب. لأنها كتبت على أيدي أشخاص عاديين. ولم تكن بإلهام الهي، ولا بتأييد من روح القدس.

ثالثاً: وفي هذا النص اعتراف منه وإعلان ان مساعيه شخصية بحتة لا دخل للإلهام الالهي ولا لتأييد روح القدس فيها بحال من الأحوال.

إنني أسجل في هذا المقام احترامي لمؤلف انجيل لوقا الذي دخل هذا المدخل عند تأليفه لإنجيله. فلا شك أن في كلماته هذه مظاهر التقوى والاخلاص لمعتقداته.

كما أني أعلن هنا، انطلاقاً مما كتبه السيد لوقا، بأن عقيدة الأخ شاهين المذكورة هي وهم ومغالطة ظالمة، ولا تستند إلى أساس صلب وواضح. والآن أتناول نقدي من منطلق الأصول، فلو صحّ معتقد الأخ شاهين، من أن الأناجيل كتبت بإلهام إلهي وبتأييد من روح القدس، فأبسط ما كان متوجباً توفره فيها هو عدم تناقض الأخبار الواردة فيها. هذا الأصل منطقي وسليم، لأن الإلهام الإلهي يعبّر عن مصدر واحد وليس عن تعددية في المصادر، ولأن المُلهِم هو اللـه الخالق الذي لا شريك له في ملكه، فهو الملهم أولاً وأخيراً.

فإن أثبتنا وجود أخبار متناقضة في الأناجيل. نكون قد أثبتنا عكس معتقد الأخ شاهين ونكون قد نقضنا قوله من أن كتّاب الأناجيل كتبوها بإلهام الهي، وبتأييد من روح القدس.

واختصاراً للمقال، أورد هنا خبراً أورَدَهُ أكثر من إنجيل، وجاء فيه اختلاف وتناقض واضح، راجياً من الأخ شاهين تدبّره بإمعان وعدم التسرع في الإجابة، لأن التقوى تقتضي ذلك. فكلنا معرضون للخطأ والصواب في آرائنا ومعتقداتنا وتصرفاتنا. ولا أزعم أنني خارج عن هذا الاطار.

ورد في انجيل متى، الاصحاح الخامس عشر، الجملة الحادية والعشرين:

(وإذا امرأة كنعانية خارجة من تلك التخوم صرخت إليه...). هذا جزء من خبر متعلق بما حدث ليسوع المسيح عليه السلام وهو على طريق صيدا وصور برفقة حوارييه.

ولقد أورد مؤلف انجيل مرقس، في الاصحاح السابع، الجملة الرابعة والعشرين، القصة نفسها والخبر نفسه، إنما باختلاف واضح وجلي عما أورده انجيل متى الآنف الذكر. فهو قال: (وكانت المرأة أممية، وفي جنسها فينيقية سورية). ومعروف لدى المؤرخين أنه كان يقطن الفينيقيون المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. بينما كان الكنعانيون يقطنون المنطقة المجاورة الداخلية.

وان ألفاظ انجيل مرقس تدل على انه اطلع على ما ورد في قصة انجيل متى بخصوص هذه الامرأة، وانتبه إلى ان متى أخطأ في اعتباره لهذه الامرأة كنعانية لأنها كانت تقطن المنطقة الساحلية على طريق صيدا وصور، ولم تكن تقطن في منطقة الكنعانيين. واحتراماً من مرقس لمتّى الذي هو أخوه في العقيدة، لم يطعن في انجيله بل صحح الخبر المذكور على أسلوب متأدب مع أخيه متّى، وكتب: (وكانت المرأة أممية، وفي جنسها فينيقية سورية)، وترك للقارىء الانتباه إلى انه يصحح هذا الخبر بشكل لطيف. ولو لم يكن وراء ألفاظ مرقس هذه الاشارة، فما

كان مضطراً إلى توجيه أنظارنا إلى ان الامرأة كانت أمية، بمعنى غير يهودية ولا حتى التأكيد على أن جنسيتها فينيقية سورية. هذا فهمي الشخصي بتجرد للنص المذكور. وأرجو ان أكون مصيباً في هذا الفهم. وإني لأعتبر أسلوب مرقس هذا مفخرة له أيضاً، ودليل تقواه.

المهم ان بين النصين المذكورين الواردين في انجيلي متّى ومرقس، اختلافاً واضحاً في الألفاظ وفي المعنى. فان صح ان الأناجيل كتبت بالهام الهي وبتأييد من روح القدس فما كان ليقع بينها مثل هذا الاختلاف في الألفاظ والمعاني لأن الذي يُخبر أصحاب هذه الأناجيل، على حد زعم الراهب شاهين، هو واحد وهو الله رب العالمين. وهذا الاختلاف يؤكد لنا أن الأناجيل مجرد قصص وضعها أشخاص أتقياء لحفظ ما وصلهم من روايات عبر عقود كثيرة من الزمان، عن طريق المشافهة، وليس عن طريق الكتابة أو التدوين.

وأعرّج الآن على أصل جديد من أصول نقد هذا المعتقد. وهو القاضي بوجوب توفر العناصر الأساسية نفسها لمواضيع حياة يسوع المسيح عليه السلام في جميع الأناجيل الأربعة، مع غض الطرف عن أسلوب عرض هذه العناصر لاختلاف الكتاب لهذه الأناجيل.

وأتناول من هذه العناصر نَسَب يسوع المسيح. إذ كان يتوجب ذكر نسبه في جميع الأناجيل لأهميته. ولكون نسبه أحد أهم عناصر قصته.

وفيما نراجع الأناجيل الأربعة المعروفة لا نجد ذكر نَسَب المسيح إلا في انجيل متى فقط. وبغض النظر عن صحة هذا النسب، فما كان للالهام الالهي وروح القدس ان يهملا هذا العنصر الأساسي، فيما لو صحّ أنهما كانا وراء ما كتبه أصحاب الأناجيل المذكورة.

وقد يقال هنا أن الأناجيل يكمل بعضها بعضاً. ونقول إنه لو صحّ هذا القول لتوجب عدم تكرار أخبار غير مهمة في هذه الأناجيل.

بينما نجد الخبر الواحد يتكرر ذكره بألفاظ مختلفة في كل انجيل بينما أهملت هذه الأناجيل عنصراً أساسياً كنسب السيد المسيح، كما ذكرت آنفاً. الأمر الذي يعني ان الأناجيل مجرد قصص شخصية، جاءت أخبارها على قدر استطاعة أصحابها في تجميع الأخبار. وليس عن طريق الهام الهي أو تأييد من روح القدس.

وأتناول أصلاً ثالثاً من أصول النقد في مجال بحثنا عن مغالطة الأخ شاهين فيما أشهره من معتقده من أن الأناجيل كتبت بالهام الهي وبتأييد من روح القدس. وهذا الأصل الثالث يتمثل في ضرورة تنزه الكلام الالهي عن المبالغات. فالله حقٌّ، ولا يسرد إلا الحقائق. أما المبالغات فشأن من شؤون الانسان الضعيف.

وأتناول مبالغة من مبالغات الأناجيل التي لا يستسيغها منطقي على أقل تقدير، فلقد اختتم مؤلف انجيل يوحنا، مؤلفه بالجمل التالية: (هذا هو التلميذ الذي يشهد بهذا. وكتب هذا، ونعلم ان شهادته حق. وأشياء أخر كثيرة صنعها المسيح. ان كتبت واحدة واحدة، فلست أظن ان العالم نفسه يسع الكتب المكتوبة. آمين).

هذا النص متعلق بما صنعه يسوع المسيح خلال ثلاث سنوات عاشها بين قومه اليهود. هذه المدة المستنبطة من الأناجيل نفسها لأن حادثة الصلب وقعت للمسيح وهو في الثالثة والثلاثين من عمره. ولم يكن قد مرّ على تعميده، على يد يوحنا المعمدان، واعلانه لدعوته، أكثر من سنوات ثلاث معدودات.

وأسأل الراهب شاهين نفسه، هل يستسيغ منطقه وعقله أن يكون قد حدث على أيدي يسوع المسيح خلال هذه المدة المحدودة، ما لو أراد الانسان تدوينه لاحتاج إلى كتابة مليارات الكتب التي قد لا يتسع هذا العالم لاحتوائها؟

ثم ان يوحنا يستعمل لفظ (فلست أظن)، فهل يفيد الظن هنا معنى اليقين؟ وهل ان الالهام الإلّهي يحمل أخباراً تتراوح بين الظن واليقين؟

انني مهما حاولت استساغة هذه المبالغة الظنية، من ان من الممكن ان يكون الالهام الالهي قد حملها إلى مؤلف انجيل يوحنا، أجد نفسي منقبضة بشكل مخيف. وأترك لطالب الحقيقة هذا الأمر. وكل ما أريد ان أقوله هنا، هو ان هناك عشرات المبالغات الانجيلية لا يستسيغها منطقي على أقل تقدير. ولا مجال هنا للاسترسال في سرد هذه المبالغات.

أعود لألخص كل ما أتيت على ذكره، نقضاً لعقيدة الأخ الراهب شاهين الكنسية، واعتبارها مغالطة ظالمة وشنيعة.

ان أصحاب الأناجيل أنفسهم ما زعموا ما يعتقده الراهب المذكور، ولم يعلنوا اطلاقاً ان ما يكتبونه انما يكتبونه عن طريق الالهام الالهي وبتأييد من روح القدس.

وبالأخذ بأصول النقد العلمي تتهافت عقيدته المذكورة أيضاً حيث انه يوجد بين الأناجيل اختلافات في النصوص ومعانيها كما تبين من المثال الذي أوردته بهذا الخصوص. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا يعقل ان يحدث اسقاط لعنصر أساسي في حياة يسوع المسيح بين انجيل وانجيل كما تبين من المثال الذي أوردته بهذا الخصوص أيضاً. ومن جهة ثالثة يعتبر وجود المبالغات الكلامية في الأناجيل دليلاً ضمنياً على أن مضامين هذه الأناجيل تعود لتحقيقات وآراء مؤلفيها ولا يعقل

بأي ميزان ان تنسب هذه المبالغات إلى الالهام الالهي بحال من الأحوال.

وحتى يدنو مقالي هذا من حدّ الكمال أرى ان أردّ على استشهاد الراهب شاهين تأييداً لمعتقده المذكور، بقول يسوع المسيح نفسه الوارد في متّى ٢٤/٣٥ وهو (السماء والأرض تزولان أما كلامي فلا يزول)، حيث أن الأخ شاهين استشهد بهذا النص في معرض تدليله على أن الأناجيل محفوظة من عبث العابثين لأنها الهام الهي على شاكلة القرآن الكريم.

راجعت هذا النص بالرغم من أنني قرأته قبل هذا مرات. راجعت هذا النص التزاماً بمبدأ خُلُقي. وأقول هنا بكل أسف ومرارة ان الراهب العلماني الأخ شاهين لجأ إلى تحريف معنوي لهذا النص، وبشكل صريح وواضح، ويمكن أن يتبينه كل رجل محايد وعالم.

تعالوا معي نراجع سياق وسباق هذا النص معاً لتنظروا بأنفسكم مدى صحة ما اتهمت الأخ شاهين به في هذا المقام.

كتب متى في انجيله: (فاعلموا انه قريب ـ والكلام يدور حول عودة المسيح الثانية إلى هذا العالم على ما يعتقدون ـ على الأبواب. الحق أقول لكم ـ والألفاظ منسوبة هنا للمسيح نفسه ـ لا يمضي هذا الجيل حتى يكون هذا كله. السماء والأرض تزولان ولكن كلامي لا يزول. واما ذلك اليوم وتلك الساعة فلا يعلم بها أحد، ولا ملائكة السماوات إلا أبي وحده...).

أفلا تلاحظون معي كيف ان قول المسيح (السماء والأرض تزولان ولكن كلامي لا يزول) إنما هو متعلق بالنبوءة التي يتكلم عنها في سياق كلامه، وهي عودته إلى الأرض على حسب ما جاء في هذه النبوءة؟ وأفلا يدل هذا على ان الأخ شاهين حرّف هذا وأعطاه معنى الديمومة للأناجيل وصيانتها من عبث العابثين؟

ثم ان نص هـذه النبوءة يحـدد عـودة المسيـح في اطـار زمـان الجيل الذي كان يخاطبـه، كما يفهم من قـوله: (لا يمضي هـذا الجيل حتى يكون هذا كله). والآن فأنتم تعلمون انـه مضى على هذا القول قـرابة ألفي عـام، ولم تتحقق هذه النبـوءة، ولم يَعُد المسيح ثانية. وإن ألفي عام تعني مرور عشرات الأجيال، فـأين حقيقة هذا القول من ان (السماء والأرض تـزولان ولكن كلامي لا يزول)؟

لا أحب التشدد مع الأخ شاهين واتهامه بأكثر مما توضَّـحَ لكل متابعٍ لمقالتي هذه. وأناشده ان يعود إلى ضميره، يستعينـه في كشفٍ الحقائق التي وضعتها بين يديه هذا ان كان مؤمناً حقاً. مـع الاعتذار منـه سلفاً عن أي لفظ صـدر في مقالي هـذا فيـه تجـريح لمشـاعره ومعتقـده. لأنني لا أبغي أكثر من الحقيقـة، والله على ما أقول شهيد.

SS

بحثاً عن الدقة

عادل بشري عبدالمسيح
مصر

قرأت هجوم الأستاذ «سليم الجابي» الشديد على «الإنجيل»(*).. وما أدهشني ليس الهجوم في حد ذاته وإنما افتقار هذا الهجوم إلى «الدقة والموضوعية» اللتين سأظهرهما فيما بعد. لكن بداية، أود أن أسجل اعتراضي على عبارة الراهب الأخ شاهين، والتي يتهم فيها «الصادق النيهوم» بالمساس بالعقيدة المسيحية. والواقع، أن أية محاولة لهدم جسور الحوار «الدياليكتيكي» تحت ادعاءات سلفية، تنحدر أصولها من العصور المظلمة، هي محاولة جادة لقطع الطريق إلى الحقيقة. فليبحث من يشاء، وليكتب من يشاء، طالما بقي حق للرد.

يقول هيجل: «إن التناقض شرط من شروط الفكر، كما أنه شرط من شروط وجود الأشياء أيضاً، والعدم وحده هو الخالي من التناقض». لنعد إلى مقال «سليم الجابي»... يقول في بدايته: «وجدت نفسي مكباً على مقال الأخ شاهين باهتمام وتدقيق، وبأسلوب أصول الكتابة وقواعد النقد، التي لمّح إليها هذا الراهب العلماني المحترم».

والواقع، أنني بحثت كثيراً في مقال «سليم الجابي» كي أستدل على موضوعيته هذه ومنهجيته واتباعه أسلوب أصول الكتابة

(*) رد على سليم الجابي في رده على الأخ شاهين في رده على مقالة «خيانة مرفوعة الرأس».

وقـواعد النقـد، إلا أنني فشلت فشلاً ذريعـاً، ويكفي أن أفنـد أحد اتهامات كاتب المقال كي أهدم مقاله هذا، إلا أنني مضطر أن أفند معظم اتهاماته.

ولنستمتع بتدقيق الكاتب واهتمامه في هذا الإتهام، الذي أورده ليدلل به على أن الانجيل لم يكتب بإلهام إلهي.

يقول: «وأتناول من هذه العناصر نسب يسوع المسيح إذا كـان يتوجب ذكر نَسَبِـه في جميع الأنـاجيل، لأهميتـه، ولكون نسبـه أحد أهم عناصر قصته، وبينما نراجع الأناجيل الأربعة لا نجد ذكراً لنَسَبِ المسيح، إلا في إنجيل متى فقط».

وحقيقة، لقد أصبت بدهشة شديدة عند قراءتي لهـذا الاتهام، لأنـه ببساطـة، ليس إنجيل متى فقط فيـه ذكر لنَسَبِ المسيـح. ولكن يبـدو أن دقة الكـاتب وقراءتـه لم يسعفاه كي يطّلـع على «إنجيل لوقا (٣:٢٣)»، ليقرأ أيضـاً نَسَبَ يسوع المسيـح. وقد ذكر إنجيل متى نَسَبَ المسيـح إلى يوسف النجـار، بينما ذكـره لوقا في إنجيله إلى «مريم العذراء».

والآن، فليخبرني «سليم الجابي»: من أين أتى باتهامـه هذا؟!! وأين هي قـواعد النقـد وأصول الكتـابة من اتهـام مثـل هـذا مختلق؟!

إنـه اتهام عشـوائي، بدون سنـد حقيقي، سوى رغبـة داخلية حـادة، لإثبات مـا هو غـير قائم. أليست هـذه مغـالطـة كبـيرة وشنيعة، أكبر وأفظـع من تلك التي ارتكبهـا الصادق النيهـوم والراهب الأخ شاهين؟ ثم أليس ذِكْر إنجيـل متى لنَسَب يوسف النجار وذِكْر إنجيل لوقا لنَسَب مريم العذراء دليلاً صادقاً عـلى أن الإنجيل يُكمل بعضه بعضاً؟!!

ـ نقطة أخرى، أود أن أسجلهـا لكاتب المقـال، «لأُدلِّل بهـا على

منهجيته وموضوعيته الشديدة واتباعه، أسلوب أصول الكتابة وقواعد النقد». يقول، في بداية مقاله:

«ولقد صرح مُؤلِّف إنجيل لوقا». ولننتبه إلى كلمة مُؤلِّف، فإن أبسط قواعد الكتابة والنقد، تتطلب أن تأتي النتيجة بعد سلسلة مقدمات ودلائل، لتكون النتيجة استنباطية. ولكن، يبدو أن الكاتب، كان مضطراً إلى وضع هذه النتيجة، التي وصل إليها، في بداية المقال ـ ودون أن يبذل أدنى مجهود ـ لأنه كان في تكتيكه، انه سيصل إليها حتماً، بأي شكل من الأشكال، حتى ولو باستخدام أساليب، لا تتفق و«قواعد النقد وأصول الكتابة». (كما حدث في إشكالية نَسَب السيد المسيح).

ـ نقطة أخرى، تتجلى فيها تماماً، دوافع «كاتب المقال» ونواياه. يقول:

«فإن أثبتنا وجود أخبار متناقضة في الأناجيل، نكون قد أثبتنا عكس معتقد الأخ شاهين...»، ثم يورد ما يعتقده خبراً متناقضاً، في إنجيل متى: «وإذا امرأة كنعانية خارجة من تلك التخوم صرخت إليه...».

وفي إنجيل مرقس: «وكانت المرأة أممية وفي جنسها فينيقية سورية». ومعروف ـ والكلام لكاتب المقال ـ أن الفينيقيين يسكنون المنطقة الساحلية، على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بينما كان الكنعانيون يقطنون المنطقة المجاورة.

وقبل أن نرد، لنبدأ بالآية من أولها، حتى تتَّضح لنا الصورة. يقول متى في إنجيله: «ثم خرج يسوع من هناك وانصرف إلى نواحي صور وصيداء. وإذا امرأة كنعانية خارجة من تلك التخوم...».

وبملاحظة الآيتين، نجد الآتي.

أولاً: يـذكر متّى ومـرقس صفة المـرأة، فهي كنعـانيـة في متّى، وأممية في مرقس.

ثانياً: إن إنجيل متّى يذكر أنها خارجة من تلـك التخوم (صـور وصيداء)؛ بينما يذكر مرقس: أنها «في جنسها» فينيقية سورية.

وكما ذكرت في الملاحظة الأولى، نجـد أن كنعان صفـة وليست منطقـة تسكن فيها السيـدة. فمثـلاً أقـول عن فـلان مـا إنـه «ناصريٌّ»، أي ينتمي إلى فكر عبد النـاصر أو موقفـه أو حالتـه، وهذه المرأة أيضاً تنتمي إلى كنعان ـ كحالة ـ وقـد تسألني من هو كنعان هذا؟.. ولك مني الإجابة: إن كنعان شخص قد سبق ولعنه الله في العهد القديم...».

إذاً، هذه المرأة ملعـونة. ولـذلك فهي أمميـة، لأن كل الأمميين ملعونون. وهكذا لم يحدث تناقض على الإطلاق.

ولنفـرض، جدلاً، أن هـذه المـرأة كنعـانيـة المقـام فينيقيـة الجنسية... فهل هناك ما يمنع، أن أقول إنني مصري الجنسية سوري المقام؟ (على فرض إقامتي في سوريا).

صدقني، إنك لو اتبعت «قواعد النقد وأسلوب أصول الكتـابة»، فعلاً لا قولاً، لتغير شكل مقالك تماماً.

يقول كاتب المقال أيضاً: «إنني أرجو الأخ شاهـين، أن يراجـع الأناجيل الأربعة، ويدلني على أي نصٍ وارد فيها يؤيد معتقده المشار إليه. والذي يتبيّن لي حسب مطالعتي أن معتقده لا أصل لـه في الأناجيـل، فلم يصرح صاحب إنجيـل، أنـه كـان يتلقى إلهاماً إلهياً وبتأييد من روح القدس...».

سيدي الفاضل. إن الكتاب المقدس ليس فقط الأناجيل الأربعة، بل يضم أيضاً أعمال الرسل والرسائل والرؤيا. فإذا اتفقنا على هذه النقطة، فلك مني ما يؤيد معتقد الأخ شاهين.

يقول بطرس الرسول، في رسالته الثانية: «تكلم أناس الله القديسون مسوقين من الروح القدس».

ويقول بولس الرسول: «كل الكتاب مُوحىً به من الله».

أعتقد أن هاتين الآيتين، وغيرهما الكثير تكفي كي يبني عليها الأخ شاهين فلسفته ومعتقده.

ـ وقبل محاولة تفنيد أية اتهامات أخرى لكاتب المقال، (وما أكثرها)، أود أن نتوقف قليلاً عن مفهوم الوحي.. من منظور كتابي (أعني الكتاب المقدس). وما دعاني لذلك، قول «سليم الجابي»: «حيث أن الأخ شاهين استشهد بهذا النص، في معرض تدليله على أن الأناجيل محفوظة من عبث العابثين، لأنها إلهام إلهي على شاكلة القرآن». فما هو مفهوم الوحي في الكتاب المقدس؟ وهل هو إلهام إلهي على شاكلة القرآن؟!

ينقسم الوحي، في الكتاب المقدس، (التوراة والإنجيل) إلى قسمين: وحي مباشر (ويشمل أسفار النبوة والشريعة)، وهذا الوحي على شاكلة القرآن، (أي علاقة مباشرة بين الله والأنبياء، قام الله فيها باملاء كلمته مباشرة). لذلك، نجد هذه العبارات: (قال الرب لموسى.../ تكلم الله مع موسى.../ ثم تكلم الله بجميع هذه الكلمات قائلاً...) ويمكن التعامل مع هذا الوحي من زاوية التعامل مع النص القرآني، أي التعامل حرفياً.. وهناك نوع آخر من الوحي ـ وحي غير مباشر ـ مكتوب بواسطة الأنبياء، ولم تكن علاقة الله بهذا الوحي سوى علاقة أشبه ما تكون «بالرقابة».

فقد كان الله يتدخل بين الحين والحين، حينما تَحْدُث أخطاء، بقصد التقويم ولنقرأ في سفر أيوب «٤٢:٧» كيفية تدخل الله...

«وكان/ بعدما تكلم الرب مع أيوب بهذا الكلام أن الرب قال

لأليفاز التيماني قد احتمى غضبي عليك وعلى كلا صاحبيك لأنكم لم تقولوا فيَّ الصواب كعبدي أيوب».

ويشمل هذا الوحي غير المباشر باقي أسفار العهد القديم والعهد الجديد كله.

ولندلِّل على مفهوم الوحي، غير المباشر، أيضاً، بقول بولس الرسول، في رسالته الأولى، إلى أهل كورنتوس ٧:٢٥:

«وأما العذارى، فليس عندي أمر من الرب فيهن، ولكنني أعطي رأياً كمن رحمه الرب أن يكون أميناً». إن عدم تدخل الله، «في الوحي غير المباشر»، هو بمثابة موافقة ضمنية على ما جاء فيه. ولعلك، الآن يا سيدي، قد فهمت ما يقصده السيد لوقا، في بداية إنجيله.

وفي اتهام آخر يقول: «وأتناول مبالغة من مبالغات الأناجيل، التي لا يستسيغها منطقي على أقل تقدير، ولقد اختتم مؤلف إنجيل يوحنا مؤلفه بالجمل الآتية: (هذا هو التلميذ الذي يشهد بهذا، وكتب هذا، ونعلم أن شهادته حق وأشياء أخر كثيرة صنعها المسيح؛ إن كتبت واحدة واحدة،/ فلست أظن أن العالم نفسه يسع الكتب المكتوبة. آمين).

ثم أضاف: ... «وكل ما أريد أن أقوله، هو أن هناك عشرات المبالغات الظنية، التي لا يستسيغها منطقي على أقل تقدير». والواقع يا سيدي، إن كثرة المبالغات لهي دليل حي على أن هذه المبالغات غير مقصودة لذاتها، بمعنى أن مدلولها اللفظي تجاوز المعنى المجرد، إلى معنى أكثر عمقاً ـ وربما عجزت أن تنفذ إليه ـ رغم دقتك الشديدة، واهتمامك الزائد. وكثرة المبالغات ـ يا سيدي ـ تقتضي أن تبحث لها عن مفهوم شامل يجمعها، أو قاعدة فكرية ننطلق منها لتكوين قضية قياسية. فكما سبق وذكرت، إن الوحي غير المباشر، يخضع لتقدير كاتبه. فالوحي

الإنجيلي، ليس على شاكلة القرآن، ولا يمكن التعامل معه حَرفياً من منظور قرآني بحت، بل يجب أن ننظر إليه من خلال رؤية أوسع، وأفق غير محدود، ولكن يبدو أن المعنى المجرد قد صدمك، بمجرد رؤيته، ولم تعطِ لك الصدمة المساحة الكافية لمجرد التفكير فيه. وتوافق هذا المعنى مع ما في أعماقك من طموح، لهدم عقيدة الأخ شاهين.. حتى ليتسنى لك، في أقرب فرصة، أن تشرب نخب الإنتصار الهش. يا سيدي، أنت قد أدخلت نفسك في زمرة المختصين بالأديان ـ كما قلت في مقالك ـ ولتسمح لي: كيف تكون كذلك وأنت أحادي الرؤية، ولا تملك الحيدة العلمية، ولا الموضوعية، ولا الدقة، وتنطلق مقالاتك من مفهوم وخلفية مشوشة، وتطلق اتهاماتك عشوائياً.. بينما أحكامك جاهزة بدون سند موضوعي. وليخبرني «كاتب المقال» رأيه.

لقد استطاع العلماء في لندن، أخيراً، أن يعيّنوا نوع الجنين في الرحم، بل واستطاعوا، أخيراً جداً، تغيير نوع الجنين، بعد أن تعرفوا على جينة الذكورة الجديدة، التي أُطلِق عليها (اس.بي.واي)، والتي تلعب دوراً حاسماً في تحديد نوعية الجنين، في مراحله المبكرة من عملية التخليق، وبإضافة جينة الـ «اس.بي.واي» إلى بويضة في الأسابيع الثمانية الأولى، لتكوين جنين من الواضح أنه أنثى فإنه يمكن التحكم وتحويله إلى ذكر.

ولننظر ماذا يقول القرآن ـ وهو إلهام إلهي ـ يقول الله في القرآن: ﴿الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام﴾ سورة (الرعد: ٨) فهل معنى هذا، أن الله لم يكن يملك شفافية تصل به إلى القرن العشرين؟!!

وهل معنى هذا، أنني أصرخ وأردد عالياً أنني نقضت عقيدة «سليم الجابي» من أساسها؟!! حاشا، ولكن لا بد أن نتدبر

ونلـوي عنق الآية حتى تتمـاشى والـواقـع العلمي الجـديـد، باعتبار أن القرآن صالح لكل العصور، بل لا مـانع، بعـد ذلك، من إطلاق لفظ المعجزة على الآية بل وعلى القرآن كله ـ لا يهم ـ طـالما نحن في مـرحلة تغييب العقـل. ثم يختتم «كاتب المقـال» مقاله، بتواضع شديد، فيقـول «وحتى يدنـو مقالي هـذا من حد الكمال...»، وحقيقةً، مـع كاتب المقـال كل الحق في أن يتبـاهى بمقاله هذا، لأنه استطـاع به أن يفـرغ تلك الشحنـة النفسية الحادة تجاه الانجيل، لكن للأسف، بـلا اهتمام ولا تـدقيق ولا موضوعية.

والآن، وفي ختـام مقالي هـذا: لا أدري لماذا يـداهمني وبشـدة المثل العربي:

«تمخّض الجبل.. فولد فأراً».

SS

الرد التاسع

هل التوراة والمزامير والأناجيل هي نفسها!

يزيد عبد العزيز الدخيل
السعودية

الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في ملكه أبداً، وسبحان الذي أنزل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم الكتاب، أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأيده بكتاب أعجز البلغاء على أن يأتوا بسورة من مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا.

قرأت رد «الراهب شاهين» على الصادق النيهوم المعنون بـ «مغالطات الصادق النيهوم»(*)، فوجدت فيه آراء مغلوطة فيما يخص كتاب الله وكتاب الراهب المقدس. حاول الراهب مستنداً إلى رأيه في تفسير الآيات القرآنية أن يثبت صحة العهدين القديم والجديد الموجودين اليوم بين أيديهم.

أولاً، أريد أن أنبه الراهب إلى خطورة تفسير القرآن برأيه وأذكّره بما يروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار». لا يحق لأي أحد أن يفسر القرآن إلا بالقرآن والسنة الصحيحة والاثار لأن ذلك يؤدي إلى تفسير كتاب الله للأهواء كما حدث لكتاب الراهب المقدس وكما ظهر لنا واضحاً في تفسيره للآيات القرآنية في مقالته المذكورة.

(*) رد على الراهب الأخ شاهين في رده على مقالة «خيانة مرفوعة الرأس».

بعد قراءتي للمقالة وجدته يتطرق لـ (٧) أمور وهي:
أ ـ حاول الراهب أن يستدل من القرآن على صحة «الكتاب المقدس» الموجود اليوم ـ أقول وبالله التوفيق ـ إن الآيات التي ذكرها تلزم المسلمين بالإيمان بالتوراة التي أنزلت على موسى وبالزبور الذي أُنزل على داود وبالإنجيل الذي أُنزل على عيسى عليهم السلام أجمعين، لقول الله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا... وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم...﴾ سورة (البقرة: ١٣٦) ولكن السؤال هل التوراة والمزامير والأناجيل الموجودة عندكم هي التي أنزلت على موسى وداود وعيسى عليهم السلام؟ لننظر كلام علمائهم المعتبرين، ففي الترجمة العربية «للكتاب المقدس» الطبعة الكاثوليكية (دار المشرق) يقول المترجم، المطران (اغناطيوس زيادة)، في مقدمة العهد العتيق: «فما من عالم كاثوليكي في عصرنا يعتقد أن موسى ذاته كتب كل البانتاتيك (التوراة) منذ قصة الخلق إلى موته. كما أنه لا يكفي أن يقال موسى أشرف على وضع النص الملهم الذي دونه كَتَبَةٌ عديدون في غضون أربعين سنة. بل يجب القول مع لجنة الكتاب المقدس البابوية (١٩٤٨) إنه يوجد «ازدياد تدريجي في الشرائع الموسوية سببته مناسبات العصور التالية الإجتماعية والدينية تقدم يظهر أيضاً في الروايات التاريخية». أي هناك نصوص موجودة في التوراة اليوم لم يسمع بها موسى ولم يأمر بكتابتها. وفي ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الإنجليزية (Good News Bible) يذكر المترجمون في مقدمة سفر المزامير: «سفر المزامير (بالنسبة للكتاب المقدس) هو كتاب التراتيل والأدعية. كُتبت من قِبل عدة مؤلفين مختلفين على مدى طويل من الزمن...» أي لم يكتبها داود وحده. وبالنسبة للعهد الجديد فيكفي أن أقول إن عيسى عليه السلام لم ير هذه الكتب ولم يأمر بكتابتها. نحن المسلمين نؤمن بالإنجيل الذي بُشر به عيسى عليه السلام. ففي [متى ٩: ٣٥]

«وكـان يسوع يطـوف المـدن والقـرى كلهـا يعلِّم في مجـامعهم وينادي ببشارة الملكـوت ويشفي كل مـرض وكل ضعف». هـل كـان عيسى عليه السـلام يدرِّس أنـاجيل متى ومـرقص ولوقـا ويوحنا وكتب بولس في المجامع؟! ـ لا يقول هذا عاقل ـ بل كان يبشر بما أنزله الله عليه، ففي [يوحنـا ٨: ٣٨] نُسب إلى عيسى عليه السلام قوله: «أنا أتكلم بما رأيت عند أبي...».

ب ـ يزعم الراهب تناقض القرآن لجهة التعريف بالمسيح عليـه السلام. أقول إن التناقض موجـود لديكم في انجيلكم المـزعوم. فهـل عيسى إلـه [يـوحنـا ١: ١]؟ أم مُتَعبِّـد [مـرقص ٦: ٤٦] [مرقص ١٤: ٣٥ ـ ٣٦]؟ أم نبي الله [متى ٢١: ١١] [يـوحنا ٩: ١٧]؟ أم ابن الله [يوحنا ٣: ١٦]؟.. الخ من التناقضات في صفة المسيح عليه السلام. أما القرآن فتعريفه واحد «عبد الله ورسوله» أما تعريفك بالابن بقولك مستنداً إلى [النساء: ١٧١]: «إذن المسيح كلمة الله وروح منه في ذاته تعالى قبـل إلقائـه إلى مـريم. فهذا تعـريف (الابن) في لغة الانجيـل». هذا استـدلال باطل. فهذا آدم عليه السلام خلق بكلمة من الله [آل عمران: ٥٩] ونفخ فيه من روحه وأمر الملائكة بالسجود له [الحجر: ١٥]. فهل هذا يدل على ألوهية آدم؟! ـ حـاشا للـه ـ، أريد من الراهب أن يتم قراءة [النساء: ١٧١] لكي يعرف خطأ استدلاله السابق. وتتمة الآية ﴿...ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيـراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد. له ما في السمـوات وما في الأرض وكفى بالله وكيلا﴾.

ج ـ حاول الراهب جـاهداً مستنـداً على القـرآن أن يثبت سبع ميزات ترفع المسيح عن باقي الأنبياء وهي:

١ ـ المسيح وحده وُلِدَ على الهدى والنبوة. ـ أقول، وبالله التوفيق، حسب علمي ـ أن القرآن لم يخص أحداً غير عيسى عليه السلام بهذه الخاصية ولكن عدم الذكر لا

يعني عدم الوجود، فهناك الآلاف من الأنبياء لا نعرف عنهم شيئاً، ولنترك القرآن جانباً للحظات، ونسأل الراهب: هل أنت تؤمن بأن عيسى وحده وُلِدَ على الهدى والنبوة؟ إن قلت ـ نعم ـ فقد كفرت بما جاء في كتابكم المقدس على لسان زكريا عند ولادة ابنه يحيى عليه السلام «وأنت أيها الصبي (يحيى) نبي العلي تدعى لأنك تسبق وجه الرب لتعد طرقه» [لوقا ١:٧٦]. أما إن كان جوابك بلا، فلا داعي لإثبات شيء لا تؤمن به نفسك.

٢ ـ إن عيسى عليه السلام وحده استجمع الوحي والتنزيل كله، ويستشهد بسورة [مريم: ١٩/آل عمران: ٤٩]. أقول لم نجد في هذه الآيات أي علاقة لما ذهبت إليه. نريد مزيداً من التوضيح.

٣ ـ يخصص الراهب عيسى عليه السلام بجميع أنواع الرسالة كلها بالكلمة والقدوة والمعجزة. أقول إن بعض الآيات، التي استشهدت بها، لا علاقة لها بهذا الموضوع! وهي سورة [التوبة: ١١١] سورة [المائدة: ٧٥]. بالنسبة إلى سورة [آل عمران: ٥٠] حيث يذكر الله تعالى أن عيسى عليه السلام مصدقاً لما بين يديه من التوراة، وسورة [المائدة: ١١١] وأظنك تقصد سورة [المائدة: ١١٠] ويذكر الله فيها بعض نعمه على عيسى عليه السلام من التعليم وتأييده بالمعجزات والروح القدس، وسورة [الزخرف: ٦٣ ـ ٦٤] حيث يذكر الله تعالى أن عيسى أتى بالبينات والحكمة ويبين ما اختلف فيه اليهود. أقول جميع هذه الخصائص موجودة لدى أعظم الخلق محمد صلى الله عليه وسلم وأنبياء آخرين، فمحمد صلى الله عليه وسلم أتى مصدقاً لما في الكتب السابقة سورة [الأنعام: ٩٢]. وأيده الله بالمعجزات سورة [القمر: ١] وأحاديث كثيرة

تذكر معجزاته صلى الله عليه وسلم. وقد أنزل عليه آيات بينات سورة [البقرة: ٩٩]، أنزل إليه الكتاب والحكمة سورة [النساء: ١١٣]، ويبين للناس ما اختلفوا فيه سورة [النمل: ٧٦] سورة [النحل: ٦٣، ٦٤].

٤ ـ أن عيسى عليه السلام انفرد بتأييد روح القدس. أقول إن هذا يدل على جهلك بالقرآن، فالروح القدس هو جبريل عليه السلام، وقد أُيِّد به محمد صلوات الله وسلامه عليه سورة [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤] سورة [النحل: ١٠١ ـ ١٠٢] وهذا ما يخص القرآن، أما ما يخص العهد الجديد، فأُم يحيى عليه السلام امتلأت بالروح القدس [لوقا ١: ٤١] وأبوه زكريا عليه السلام [لوقا ١:٦٧] وغيرهما كثير، فكيف بالله عليك تخصص عيسى عليه السلام وحده بالروح القدس؟!.

٥ ـ أن عيسى عليه السلام وحده المرفوع إلى الله. أقول: نعم، إن القرآن لم يخص إلّا عيسى عليه السلام بالرفع، ولكن عدم الذكر لا يعني عدم الوجود لأن القرآن لم ينف هذه الخاصية عن غيره أيضاً. ولكن هل يؤمن الراهب بأن عيسى وحده رفع إلى السماء؟ إن كان الجواب بنعم، فقد خالفت ما ورد في كتابكم المقدس [سفر الملوك الرابع ٢ : ١١] حيث يذكر أن إيليا صعد إلى السماء ولم يرجع. وهل تستطيع أن تذكر لي ماذا حصل لأخنوخ [الرسالة إلى العبرانيين ١١ : ٥].

٦ ـ يذكر الكاتب أن لعيسى عليه السلام وحده علم الساعة سورة [الزخرف: ٦١]. أقول، وبالله التوفيق، أُنزلت هذه الآية لأن كفار قريش كانوا يشككون بوقوع الساعة، والقرآن يدعو لليقين فجعل عيسى إمارة وعلامة للساعة، فهل هذا يرفع من شأنه؟! اسمع قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم «...فينزل عيسى ابن مريم فيقول أميرهم (أي المسلمين): تعال صلِّ بنا (أي عيسى)، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله لهذه الأمة» (رواه مسلم). وهناك إمارات كثيرة ذكرت في القرآن والأحاديث الصحيحة لقيام الساعة وعيسى عليه السلام واحد من عشر إمارات.

٧ ـ يقول الراهب إن عيسى وحده الشفيع يوم الدين سورة [آل عمران: ٤٥، المائدة: ١٢٠، النساء: ١٥٨]؛ أقول: أولاً، استدلاله بهذه الآية من سورة المائدة خطأ. وأظنه يقصد (١١٨) وهذه الآية دلالة واضحة على أن عيسى عليه السلام لا يملك أي صلاحية من صلاحيات الإلّه من مغفرة وعذاب، فتفسير قول عيسى في الآية: إنهم عبادك وأنت مالكهم تتصرف فيهم كيف شئت لا أستطيع أن أعترض عليك. واستدلاله سورة [النساء: ١٥٩]، والمقصود بالشهيد بأنه يشهد على بني إسرائيل على ما فعلوه به عندما بعث إليهم وعلى النصارى لتحريفهم تعاليمه. والآية في آل عمران فُسرت على أن لعيسى شفاعة، ولكن ليس هو وحده الذي انفرد بها، فعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «يشفع يوم القيامة ثلاثة ـ أي ثلاثة أصناف ـ الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء». وأود أن أذكر القراء بأن هذه الشفاعة غير الشفاعة العظمى التي من خواص خير البشر محمد صلى الله عليه وسلم كما صح في الأحاديث الصحيحة. وأدعو الراهب لقراءة تفسير آيتي سورة [المائدة: ١١٦ ـ ١١٨] من تفسير ابن كثير.

وختم هذا الراهب هذه «الميزات» بقوله: «يكفي أن يكون قد ذكر اسم السيد المسيح ـ له المجد ـ في القرآن الكريم في ٩٣

آية في ١٥ سورة». أقول هذا لا يرفع من شأنه ولا ينزله فقد ذكر موسى عليه السلام أكثر من ذلك.

د ـ حاول الراهب اعطاء القراء الانطباع بأن التوراة والانجيل لم يحرفا، وذلك بزعمه، زوراً، أن بعض الآيات القرآنية تؤيد «صحة التوراة والانجيل المنزهين عن التزوير والانحراف...»، واستشهد بآيات سورة [المائدة: ٤٤ ـ ٤٨]. أقول، وبالله التوفيق، إن هذه الآيات حجة عليك وليس لك، فهناك تدرج واضح في هذه الآيات:

أولاً: انزل الله التوراة على موسى فيها هدى ونور ومن لم يحكم بها في ذلك الوقت فأولئك هم الكافرون سورة [المائدة: ٤٤].

ثانياً: أنزل الله الانجيل على عيسى فيه هدى ونور ومن لم يحكم به في ذلك الوقت هم الفاسقون سورة [المائدة: ٤٥ ـ ٤٦]. وأخيراً يصل السياق إلى الرسالة الأخيرة وإلى الشريعة الأخيرة، فقد أنزل الله تعالى إلى محمد صلى الله عليه وسلم الكتاب بالحق مصدقاً (في عموم الرسالة) لما سبقه من الكتب مثل التوراة والانجيل [وليس للعهدين القديم والجديد]. وفي اختلاف هذه الكتب المنزلة فالقرآن هو المرجع الأخير في هذا الشأن سورة [المائدة: ٤٧ ـ ٤٨]. وأقول للراهب أن يوفر وقته، فليس هناك أي آية في القرآن تستطيع أن تستند إليها لاثبات دعواك. بل العكس، فهناك آيات كثيرة تدل على تغيير التوراة والانجيل بواسطة كتابها ورهبانها سورة [البقرة: ٧٩].

هـ ـ يحاول الكاتب أن يعطينا الانطباع بأن الأناجيل الأربعة ما هي إلا سيرة المسيح في أربع روايات أو قراءات. أقول، الزعم أن كلمة «رواية» مرادف لكلمة «قراءة» خطأ، فتعدد القراءات معناه أن النص واحد مع إبدال بعض كلماته بما يرادفها في اللهجات الأخرى، مثال ذلك في سورة الفاتحة:

«اهـدنا الصراط»، وتقـرأ: «اهدنـا السراط» لاختلاف اللهجـات العربية. أما تعدد الروايات فله معنيان، الأول، كل راو يروي ما رآه مع الاتفاق فيما بينهم على النتيجـة، وإن اختلفتً ألفاظهم، ومثال ذلك، حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في البخاري: «انطلق ثـلاثة رهط ممن كـان قبلكم حتى أووا **المبيت** إلى غار، فـدخلوه فـانحدرت صخـرة من الجبـل فسـدت عليهم الغـار، فقـالوا: انـه لا ينجيكم من هذه الصخـرة إلا أن تدعـوا اللـه بصـالـح أعمـالكم...» وفي مسلم: [... فقـال بعضـهم لبعض انظروا أعمالاً عملتموها صالحة لله، فادعوا الله بهـا لعل اللـه يفرجها عنكم..]. فـاختلاف الألفـاظ مع تطـابق المعنى مقبول. ثانياً، أن يخالف الرواة بعضـهم لفظاً ومعنى، ومثال ذلـك رواية لـوقا: «بينمـا هم منطلقون بـه (عيسى) أمسكوا سمعـان رجلاً قيروانياً كان آتياً من الحقل وجعلوا عليه الصليب ليحمله خلف يسوع» [لوقا ٢٣ ـ ٢٦] وفي رواية يوحنا: «فخرج (عيسى) وهو حامل صليبه» [يوحنـا ١٩: ٢٧]. فاختـلاف لوقـا ويوحنـا من حمـل الصليب غير مقبـول، فيجب أن نصحح واحـدة ونخطىء الأخرى. فالعهد الجديد متعدد الروايات لأنه يناقض بعضـه في كثير من الأحيان، بخلاف القرآن الكـريم فهو متعـدد القراءات ولا اختلاف بينها أبداً.

و ـ ثم يبدأ الراهب بمقارنة العهد الجديد بالقرآن فيقول: «فقد رُتِّب (العهـد الجديـد) حسب ترتيب نـزوله ولم يتـرك بعض ما أوحي إليه» ويقصد بذلك ـ فض فوه ـ خير البشر محمـداً صلى الله عليه وسلم في تبليغـه للقرآن واستشهـد بآيـة [هود ١٢]. أقول:

أولاً: العهد الجديد لم ينزل من الله بل كتبـه عدة كتـاب نجهل أسماءهم وحالهم وكتبوه بدون أي الهام الهي كما يظهـر لنا في [لـوقـا ١ ـ ٥] وفي [رسـالـة بـولس الأولى إلى أهـل كـورنتش

٢٥:١٧] حيث قال مقدسهم بولس: «واما العزاب، فليس عندي لهم وصية خاصة من الرب، ولكني أعطي رأياً باعتباري نلت رحمة من الرب لأكون جديراً بالثقة» وهذا دليل كاف على أن العهد الجديد لم يكن ملهماً بالكامل. أما قولك أن الأناجيل لم تترك بعض ما أوحي إلى عيسى، أقول أخطأت، فهذا يوحنا يقول: «وهناك أمور أخرى كثيرة عملها يسوع أظن أنها لو دونت واحدة فواحدة لما كان العالم كله يسع ما دوِّن من الكتب»، أي هناك أمور كثيرة عملها عيسى ولم يكتبها لا يوحنا ولا غيره.

ثانياً: كلمة «لعلك» الموجودة في أول الآية لا تفيد الوقوع بل تفيد الاستفهام. فتفسير الآية: يقول الله تعالى، مدركاً الطبيعة البشرية لرسولنا: يا محمد مع كثرة واعتراض الكفار عليك ومطالبهم السخيفة هل سيضيق صدرك، وهل سيحملك هذا الضيق على أن تترك بعض ما أنزل إليك لكي تخفف من اعتراض الكفار؟ فلا يضيق صدرك ﴿إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل﴾ سورة (هود: ١٢) فالآية لا تفيد الوقوع بل لتنبيه رسولنا من تأثير الكفار عليه.

ثم يقول الراهب إن العهد الجديد لم يبدل آياته كما بدل القرآن ويستدل بقوله تعالى في سورة [النحل: ١٠١].

أولاً: أقول هذه الآية تصف الذين يعترضون على الله لتبديله بعض آيات القرآن بالجهل، فأنت وأمثالك هم المقصودون بهذه الآية.

ثانياً: الله هو الذي يبدل في كتابه كيفما شاء ولحكمة يعلمها هو، فالله يعلم وأنتم لا تعلمون!.

ثالثاً: كيف تجرؤ على القول بأن العهد الجديد لم تبدل آياته -

بل بدلت آياته ومن قِبَل بشر ـ وجميع علمائكم يعترفون بذلك، وإليك بعض أقوالهم:

يقول «مانفرد بارثل» ـ وهو عالم ألماني ـ: «هذه الفقرة (متى ٢٨ ـ ١٩) مثيرة للريبة، أعتقد انها أضيفت من قبل كاتب ليولف بين انجيل متى والأناجيل الأخرى».

تقول السيدة «ايلين ج. رايت» في تفسيرها للكتاب المقدس: «ولكن عندما كانت نسخة قليلة (أي الكتاب المقدس) قام رجال الدين في بعض الأحيان بتغيير بعض الكلمات ظناً منهم انهم يبسطونها، ولكنهم في الحقيقة جعلوها أكثر غموضاً لتسببهم في ميلها إلى آرائهم التي كان يحكمها التقليد في ذلك العصر». وأستطيع أن أعطيك عشرات من الأقوال المماثلة، فهذا دليل واضح على أن علماءكم غيروا وبدلوا في «كلام الله» وهم يفعلون ذلك إلى يومنا هذا. فالذي يبدل آيات القرآن في عهد الرسول هو الله تعالى المنزه عن الخطأ ولحكمة يعلمها هو، أما كتبكم فيفعلها بشر معرضون للخطأ والنسيان والأهواء.

ثم يزيد الراهب في ضلاله ويقول أن الأناجيل بدون ناسخ ومنسوخ، أقول ـ سبحان الله ـ ولله در القائل ـ :

«إن كنت لا تدري فتلك مصيبة،
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم».

سأذكر بعضاً من الأمثلة الكثيرة للنسخ في كتابه المقدس:

١ ـ [سفر التكوين ١٧: ١٠ ـ ١٥] يأخذ الله عهداً على ابراهيم وعلى نسله من بعده «أن يُختن كل ذكر منكم» واعتبر الله عدم الاختتان نقضاً للعهد. وعلى ذمة لوقا [لوقا ٢:٢١] كانت هذه الشريعة معمولاً بها في زمن المسيح عليه السلام، لأنه (أي عيسى) اختتن وهو ابن ثمانية أيام (سبحان الله، وهل يُختن الرب؟!) وبقي هذا الحكم إلى عروج عيسى عليه السلام فجاء مقدسهم بولس

[رسالة إلى أهل غلاطيه ٥: ٢ ـ ٦] فنسخ هذه الشريعة بقوله: «فها أنا بولس أقول لكم إنكم إن اختتنتم فالمسيح لن ينفعكم شيئاً. وعَمَلُ النصارى اليوم يدل على نسخ حكم سفر التكوين.

٢ ـ نسخ مقدسهم بولس [رسالة القديس بولس إلى العبرانيين ١٨:٧] قانون الأحبار الموجود في [المزمور ١٠٩:٤] ترقيم الفولغاتا، قال المفسر المشهور «آدم كلارك»: «هذه نسخ تام للحكم السابق».

٣ ـ في [متى ١٠: ٥ ـ ٦] يأمر المسيح الحواريين بعدم دخول مدن السامريين، وأمرهم بالتبليغ للضالين من بني إسرائيل فقط. وفي قول المسيح: «لم أرسل إلا إلى الخراف الضالة من بني إسرائيل» [متى ١٥: ٢٤] تأكيد على هذا الأمر، ولكن على ذمة مرقص فقد نسخ عيسى عليه السلام حكمه السابق، وقال: «اذهبوا إلى العالم أجمع، وبشروا الخليقة كلها بالأنجيل» [مرقص ١٥:١٦]. أقول للراهب هل هذه الأمثلة تكفي؟ فهناك الكثير.

ز ـ يتهم الراهب عثمان رضي الله عنه بإسقاط وتغيير القرآن. يكفي، للرد على اتهامه، أن أذكر لك، أن هناك بعض حفاظ القرآن الموجودين اليوم يحفظون القرآن كاملاً بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الاعتماد على النصوص المكتوبة والنص لديهم يطابق النص الموجود في المصاحف العثمانية وسأذكر باختصار طريقة جمع القرآن لكي يتضح خطأ كلام الراهب.

أولاً: جُمع القرآن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في صدور المئات من الصحابة، ويوجد اليوم من يحفظ القرآن كاملاً متواتراً عن رسول الله، دون تدخل أي نص مكتوب. وكتبت أيضاً الآيات مباشرة بعد الوحي، وبإملاء الرسول صلى

الله عليه وسلم، ولكن هذه الآيات لم تجمــع في كتاب واحــد، في حياة الرسول، لأن عملية النسخ كانت قائمة.

ثانياً: بعــد وفاة رســول الله بــأقل من سنــة وفي عهد أبي بكــر الذي أمر زيــداً بن ثابت رضي اللــه عنه أن يجمــع القرآن بــين دفتين، لأن القتل استشرى بـالقراء في حــروب الردة. وقــد وقع الاختيــار على زيــد لأنه يحفظ القــرآن كامــلاً، وحضر العــرض الأخير للقرآن قبل وفاة الرسول، فهــو يعلم ما بقي من القــرآن بعد عملية النسخ الأخيرة. ومع ذلك، لم يعتمــد زيد عــلى حفظه فقط لكتابة القرآن؛ ولكنه استنــد إلى وثائق مــادية وهي الــرقع التي كتبت أمام الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: أما الجمع في عهــد عثمان رضي اللــه عنه فكــان سببه أن الفتــوحات الاســلاميــة اتسعت، وتفــرق القــراء في الأمصــار، واشتهر كل بلد من البلاد الاســلامية بقــراءة الصحابي الــذي علمهم القــرآن، فكان بينهم اختــلاف في وجوه القــراءات. فإذا التقوا، اخذ كل واحد يفتخر بما عنــده، ويقول قــراءتي أفضل من قراءتك، حتى كاد الأمر يصل إلى نزاع، فعندما رأى عثمان رضي اللــه عنه، أن المسلمــين حديثــو العهد بــالاسلام، أخــذوا يسيئون فهم رخصة الله في تعدد القراءات، استشار الصحــابة فــأشاروا عليــه بأن يــوحِّد القــراءة، لأن تعدد القــراءات كــان لتسهيل أمور الدعوة بين العرب، كما صحَّ عن رسول الله، وقــد انتهت الحــاجة إليهــا، فإن كــانت هذه الــرخصــة ستؤدي إلى الخلاف بين المسلمين فالأولى الغاء هذه الرخصة، وهو ما فعلــه عثمان، حيث جمع الناس على قراءة واحدة، وبلغــة قريش، لأن القرآن نزل في أول الأمر بلغتهم، وقد اتفق الصحابة جميعاً على مصحف عثمان لم يشذ عنــه أحد. وهــو دليل ثــان على صحــة مصحف عثمــان، ومحاولتــك تشبيــه جمــع عثمــان بمــا فعلــه طاطيانوس باطل، فطاطيانوس جمع الأناجيــل الأربعة في كتــاب

واحد لكي يخفي التناقضات الموجودة بين الأناجيل، أما عثمان فكل ما فعله هو إلغاء رخصة رخصها الله للرسول، لتسهيل أمور الدعوة، فعندما أساء فهمها بعض حديثي العهد بالاسلام، ألغاها عثمان، بموافقة جميع الصحابة.

ومن أوهام الراهب قوله بأن الانجيل [العهد الجديد] وصل إليهم متواتراً مثل القرآن. أقول سبحان الله!! هل يعلم الراهب معنى التواتر؟! التواتر هو ما رواه جماعة يستحيل أن يخطئوا أو أن يتواطؤوا على الكذب لكثرتهم. أقول للراهب: سأجعل مهمتك سهلة، لا أريدك أن تذكر لي خمسين سنداً لتثبت تواتر العهد الجديد. كل ما أريده، هو سند واحد متصل بأي كتاب من كتب العهد الجديد. سأسهل مهمتك أكثر، هل تستطيع أن تذكر لي من كتب انجيل متى؟!

لنسمع ما قاله علماؤهم في هذا الشأن:

١ ـ (J.B. Philips)، وهو من أشهر علمائهم قال: «العادات تنسب هذا الإنجيل (إنجيل متى) إلى الحواريّ متى، ولكن العلماء اليوم، معظمهم، يرفضون هذا الرأي».

٢ ـ مانفرد بارثل قال: «...وعلى الأقل ١٩ من كتب العهد الجديد لم يكتبها الكتّاب الذين نسبت إليهم... ونشكّك إن كان أي أحد من كتّاب العهد الجديد شهد الأحداث التي يرويها في كتابه».

ما هذا!! تدعي التواتر، وعلماؤكم لا يستطيعون أن يذكروا لنا كتّاب العهد الجديد، فضلاً عن سندها المتواتر! وسأزيدك من الشعر بيتاً، هناك على الأقل ١٥ كتاباً، على أقل تقدير، من ٧٣ كتاباً في نسخة الكاثوليك أو ٦٦ كتاباً في نسخة البروتستنت لا يستطيع علماؤكم تحديد كاتبها، وتدعي التواتر!! سبحان الله.

يقول الكاتب، إن وسائل نقل القرآن كانت بدائية، ويذكر قول

زيد بن ثابت: «تتبعت القرآن أجمعه من العسب والقحاف وصدور الرجال»، وينسب الراهب تعدد نصوص القرآن إلى هذه الوسائل البدائية. أقول، وبالله التوفيق:

أولاً: تعدد نصوص القرآن (القراءات السبع) معروفة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والأحاديث الصحيحة كثيرة في هذا الموضوع، فاستنتاجك باطل.

ثانياً: زيد بن ثابت لم يعتمد على النُسخ المكتوبة لاستحداث العلم، فزيد رضي الله عنه حافظ للقرآن، وكاتب الوحي، حضر العرض الأخير للقرآن، عند رسول الله صلى الله عليه وسلم. فاعتماده على النسخ المكتوبة، كان بالاضافة إلى حفظه وحفظ الصحابة (أي التواتر). وقد قررت غير مرة أن التعويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء (أي التواتر)، ولم يكن التعويل على المكتوب وحده. فلا جرم، كان في الاعتماد على الحفظ والكتابة معاً، ضمان للنظام والترتيب.

أما الآثار، التي رويتها عن بعض الصحابة والتابعين، من كتّاب (القرآن المجيد) للشيخ (محمد دروزة)، لا أعلم لها أصلاً، ولم أجد كتاب (محمد دروزة) لأرجع إليه.

أوجز ما أردت أن أقوله في هذه المقالة:

١ ـ المسلم يؤمن بما أُنزل على موسى ويسمى التوراة وما أُنزل على داود ويسمى الزبور، وما أُنزل على عيسى ويسمى الإنجيل. وهي مختلفة عن العهد القديم والعهد الجديد الموجودين بين أيديكم اليوم، كما بيّنت.

٢ ـ ليس هناك أي تناقض في القرآن بخصوص عيسى عليه السلام، بل التناقض موجود في كتابكم المقدس.

٣ ـ أن عيسى عليه السلام ليس له أي ميزة ترفعه عن أولي

العزم من الرسل. وعلى العكس، فقد صح عن رسول الله أنه قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر».

٤ ـ لا يوجد أي دليل في القرآن يدل على تحريف العهدين الجديد أو القديم. على العكس، فهناك آيات كثيرة تدل على التحريف.

٥ ـ أردتُ إثباتاً بالدليل القاطع على تناقض كتبهم وعدم تواترها بكلام علمائهم.

٦ ـ إثبات خطأ الراهب فيما ذهب إليه في قصة جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن وفي القراءات السبع.

أخيراً، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لاتباع صراط الذين أنعم عليهم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

SS

الرد العاشر

كتاب ايمان لا كتاب شريعة

نديم نصار
سورية

نقع في كثير من المغالطات، إذا حاولنا مقارنة الانجيل بالقرآن من ناحية الوحي الالهي، فالديانة الاسلامية تعتبر أن القرآن هو اعجاز الدين، وهو الوحي المباشر من الله الذي أنزله كما هو على رسوله. وهذا الاعتبار لا ينطبق ولا بشكل من الأشكال على نظرية الوحي في الانجيل، فالمسيحية لا تعتبر أن الانجيل هو اعجازها، ولكن الاعجاز يكمن في شخص السيد المسيح. لذلك لا يمكن أن نقارن الكتابين من وجهة نظر الوحي. والكاتب العزيز الصادق النيهوم يقع في ترديد آراء قديمة شائعة لا دليل لها ولا إثبات وإنما أقول يمكن أن يرددها كل مسلم يريد أن يتحدث عن الانجيل، فالذي يطّلع على أبسط قواعد اللاهوت المسيحي يكتشف أن الوحي، من الوجهة المسيحية، هو كشف الله لذاته بشخص السيد المسيح. وهكذا جاء الانجيل شهادة الرسل لاختبارهم مع صاحب الكشف وموضوعه، لذلك تعتبر المسيحية الانجيل ليس كتاب تاريخ فحسب بل هو كتاب ايمان بالدرجة الأولى يسجل خبرة التلاميذ مع السيد المسيح. وأهم من هذا كله، أنه شهادة قيامة، لأن الانجيل بأكمله كُتب على ضوء قيامة المسيح من بين الأموات بعد صلبه. وهنا نأتي إلى الرأي الذي يقول إن الانجيل هو كتاب محرف عبث به الكهنة على مر

الزمن عن طريق الترجمة أو عن أية طريق أخرى.

إن هذا الرأي لا يستند إلى أي دليل تاريخي، ولم يستطع أي باحث عبر التاريخ أن يثبت أن الانجيل كتاب محرّف بمعنى تشويه الحقائق الأساسية التي يحملها مع العلم أن الانجيل كتاب قابل للترجمة لأن اعجازه لا يكمن في اللغة التي كتب بها بل بالكشف الالهي المباشر من خلال شخص السيد المسيح. إن كلمة (انجيل) هي كلمة يونانية وتعني بالعربية «الخبر السار» أو «البشارة»، لذلك فعندما نقول انجيل متى فكأننا نقول «الانجيل بحسب متى» أو «البشارة بحسب متى». وإيمان المسيحية عبر الأجيال ومنذ وجود السيد المسيح على الأرض أن الروح القدس سوف يكون مع التلاميذ ومع الكنيسة ليقودها ويرشدها، وما زالت الكنيسة حتى اليوم تؤمن بهذا، وهي مستمرة ليس بقوة أبنائها أو فلسفتهم أو علمهم وإنما بقوة الروح القدس الذي هو في الكنيسة ويعمل بها من خلال إما رجال الدين أو الأشخاص العلمانيين.

وانطلاقاً من هذا الايمان فإن الروح القدس هو الذي أرشد الكنيسة الأولى لجمع الكتب التي بين أيدينا اليوم وجعلها في كتاب واحد اسمه العهد الجديد أو انجيل يسوع المسيح. والروح نفسه يحمي الانجيل من التحريف أو العبث بحقيقة الكشف الالهي. لقد خضع الانجيل على مر العصور للنقد والتحليل الدقيق، ومدارس النقد كثيرة، فمنها النقد النصي والنقد الأدبي والنقد النصي في طوره المنقح والنقد التاريخي. هذه المدارس في النقد، كانت ولا تزال مفتوحة لجميع الذين يرغبون في البحث عن الحقيقة.

ولكن من المؤسف حقاً أن نقرأ بعض الآراء الشائعة والتي أصبحت إلى حد كبير مبتذلة لأنها لا تعتمد على أصول البحث العلمي ترد في مقالة لكاتب نقدره ونحترمه مثل الأستاذ

الصادق النيهوم، فالكاتب يقول في مقالته «خيانة مرفوعة الرأس»(*): «بالنسبة للانجيل أثبت القرآن رواية لوقا في سورة مريم وآل عمران ولكنه أسقط بقية الأناجيل ورفض قولها إن المسيح ابن الله وندد كثيراً بهذه الترجمة الاغريقية متعمداً ضرب القاعدة، التي تقوم عليها سلطة البابوات في الكنيسة الكاثوليكية وهو المنهج الذي أعاد البروتستانت اكتشافه بعد ثمانية قرون من نزول القرآن».

في هذا المقطع هناك ثلاث نقاط هامة، أريد الرد عليها باختصار:

أولاً: إن تعبير «الترجمة الاغريقية» غريب، وأحب أن أسأل الكاتب: إذا كانت لغة الانجيل الأصلية هي اللغة الاغريقية فعن أية لغة تُرجم تعبير «ابن الله»؟

إن هذا التعبير مقصود، ويحمل المعنى اللاهوتي الكامل للكلمة. ففي انجيل لوقا بالذات، وردت اشارات كثيرة تحمل هذا التعبير وسأذكر بعضها: فإذا قرأنا لوقا ٢٢؛ ٤٣ و٢٣: ٤٦ نرى أن السيد المسيح ينادي الله بـ «يا أبتاه» وأيضاً لوقا ٨:٢٨ و٢٢: ٧٠، نرى اعلاناً من الآخرين أن السيد المسيح هو ابن الله وأخيراً وليس آخراً لوقا ٩: ٣٥ نرى أن الله نفسه يعلن أن السيد المسيح هو ابنه: «وصار صوت من السحابة قائلاً هذا هو ابني الحبيب له اسمعوا»، فكيف يمكن أن يكون القرآن قد أثبت رواية لوقا وأغفل كل هذه الشواهد المباشرة وغير المباشرة للتعبير الذي رفضه الكاتب؟ وبالمناسبة فأسلوب الكاتب يدل بشكل قطعي على عدم اطلاعه حتى السطحي على معنى كلمة أو تعبير «ابن الله» في اللاهوت المسيحي، وإن شرح هذا التعبير يطول ولست الآن بصدد تفسيره لذلك أنتقل إلى النقطة الثانية.

(*) الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

ثانياً: سؤال يخطر على ذهني وهو: ما علاقة البابوات في الكنيسة الكاثوليكية بهذا التعبير وكيف استطاعوا أن يأخذوه أساساً لأي نوع من أنواع السلطة؟ لم أستطع بعد بحث وتفكير دقيق أن أرى ارتباطاً عضوياً لتعبير «ابن الله» بالسلطة التي كانت للبابا قبل ظهور البروتستانتية، فهذه السلطة تتعلق بمجمل عقائد ولاهوت الكنيسة الكاثوليكية وليست منبثقة عن كلمة أو تعبير محدد لأن اللاهوت سلسلة ترتبط حلقاتها ارتباطاً وثيقاً.

ثالثاً: سؤال آخر أوجهه للكاتب: ما هو المنهج الذي أعاد البروتستانت اكتشافه بعد ثمانية قرون من نزول القرآن؟ إن البروتستانتية ومنذ نشأتها في القرن السادس عشر تؤمن، كما آمن التلاميذ والكنيسة الأولى من بعدهم بأن السيد المسيح هو ابن الله وهي، في ذلك تتبع الايمان الذي تعتنقه سائر الطوائف المسيحية الأخرى، فأين المنهج الجديد في ذلك وأين الاكتشاف الذي حققته البروتستانتية؟ إن الاكتشاف الحقيقي للبروتستانتية هو الكتاب المقدس وترجمته وجعله متوفراً للجميع كل بلغته.

كلمة أخيرة أحب أن أقولها: إن مقالة الكاتب العزيز الصادق النيهوم جديرة بالقراءة وشيء جديد يكتب في مضمار الدراسات الاسلامية، ولكن كان يمكن أن تكون أجمل إن لم تعتمد على التجريح والانتقاص من قيمة المعتقدات الأخرى بل بالأحرى دراسة الآراء التي يود طرحها بشكل واف ودقيق قبل كتابتها، فالإنجيل لا يضيره أن يكون معظمه نقلاً عن تعاليم السيد المسيح لأن الانجيل لم يكن في يوم من الأيام كتاب شريعة وإنما كتاب ايمان يساعد المؤمن على الارتقاء في علاقته العمودية أي مع الله، وعلاقته الأفقية، أي مع الآخرين ليستطيع ضمن هذا النضج والارتقاء تحقيق ما قاله السيد

المسيح «جئت ليكون لكم حياة وليكون لكم أفضل».

ومــلاحظتي الأخيرة هي أن الانجيــل «البشارة» كتب عــلى أيــد بشرية، وفيه يظهر أسلوب الكاتب الشخصي وشخصيته المتميزة والفريدة ولكن كل هذا حدث بإرشاد الروح القدس.

الرد الحادي عشر

حقائق الماضي مزدوجة

حسن الصفدي
سورية

قرأت مقالاً للأستاذ الصادق النيهوم تحت عنوان (أين خسرنا ولماذا)(*) ولما كنت أكنّ إعجاباً بالأستاذ النيهوم لفكره العميق وكتابته الرشيقة وأسلوبه المحفّز، فهذا ما جعلني أتوقف طويلاً عند النقطتين التاليتين:

- «إن جمهورية الاسلام الأولى - والأخيرة - تصبح اقطاعية قرشية... وخلال عشر سنوات فقط، كان اقتصاد العرب - وأخلاقهم - قد رُبطا مرة أخرى إلى عجلة الاقطاع».

- «خلال الفترة الواقعة بين الانقلاب الأموي سنة (٦٥٦) وبين بداية الحروب الصليبية سنة (١٠٥٠)... كان سكان الشرق الأوسط... ينعمون بأعلى مستوى للدخل في العالم.. وفي ظروف هذا الازدهار التجاري النسبي...».

أليس من المفترض لدى بحث وتحليل القضايا التاريخية (خصوصاً المفاصل الاشكالية للتحولات)، تحرير البحث من ثقل وضغط التصورات العتيقة، والاستفادة من عموم المعطيات المتاحة للوصول إلى معرفة واقعية أو أقرب ما يكون إليها؟ ألا

(*) الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب.

يكشف تحليل حقائق الماضي عن ازدواج دلالتها؟ فهناك التصور العقلي عن الماضي وهناك الواقع الحقيقي المقنّع. مع ملاحظة استخدام سائر المجتمعات (وبضمنها الحركات المعارضة والمنشقة) رؤية ثنائية توزع الناس بين من هم في الأعلى/ الذين يشتغل الناس لهم/ ومن هم في الأسفل/ الذين يشتغلون/ حكاماً ومحكومين. ويتم تحت تأثير وهم المساواة تجاهل كون التشكيلات الاجتماعية مصفوفات تراتبية.

فإذا ما واجه باحث القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية إشكالاً بين الاستنتاج والتجريب، فإنه يعمد إلى تفكيك منظومة المعطيات ويتفحصها، ويعزل الوقائع عن الدلائل، ثم يعيد تنظيمها. ومن الممكن عند اعتماد العودة إلى التاريخ، لاستجلاء الأحوال والظروف التي أدت إلى ما أدت إليه، أن يثير الاستغراب سقوط حركة ما أو انهيار تيار ما أو تبدل نظام ما، فيجري التنقيب للبحث عن الأسباب التي تكمن في منطق قوى وعلاقات الانتاج.

على هذا كيف يمكن قبول القول: «إن الجمهورية الأولى ـ والأخيرة ـ قد أصبحت اقطاعية قرشية» في حين تأسست منذ البدء دولة مركزية ذات ادارة عموم حكامها (الرئيسيين) من قريش ترعى النظام الجديد وعلاقات الانتاج المتاحة من قوى ووسائل الانتاج السائدة آنذاك والمتشكلة منذ زمن؟

وإذا كان الأستاذ النيهوم يرى: أن نشوء الدولة الأموية انقلاب، فهذا يصب في قناة الرأي القائل: إن الأحداث التي جرت في أواخر الحكم الراشدي (مع ملاحظة أن ثلاثة من أربعة ماتوا غيلة) قد عبّرت عن وجود تناقض في العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية، كان لا بد أن يجد حلاً في أسلوب آخر للحكم يضمن استمراره واستقراره.

من جانب آخر: لماذا يميل البعض إلى اعتبار الدولتين الأموية والعباسية وكأنهما انحراف؟ وينظر إلى حكومات السلاطين والمماليك وكأنها ملحق؟! وكيف يمكن حلّ التناقض بين عدم الاعتراف بشرعيتها وبين التباهي بمنجزاتها في مختلف الميادين الحضارية؟!

على أنه لا بدّ من التحفظ حول معطيات مفهوم الشرعية بحسب المذاهب وتعارض توجهاتها، وحول المفهوم الحقوقي المعاصر: كيف تكتسب محاولة التغيير/ الثورة/ الانقلاب/ الشرعية بحكم واقع قائم من استلامها السلطة الفعلية، فيصبح لها حق الحكم والتقنين، أو تغدو مؤامرة مدانة في حال فشلها!!

ويبقى السؤال قائماً: في حال الإصرار على اعتبار الدولة الأموية وما تلاها انحرافاً، هل يعني ذلك الموافقة على أننا نعيش حالة من اللاشرعية منذ ذلك الحين؟

ألا يتأتى عن ذلك تناقض آخر في الموقف من الفقه والقضاء اللذين لا بد من أن يستمدا شرعيتهما من شرعية سلطة تنفيذية قائمة.. أم أننا سنبقى معتمدين أن كلاً من مقومات الحكم والفقه والقضاء تعمل في أفلاك منفصلة؟! وما القول في المرجئة تلك الجماعة التي رفضت إدانة أي من الفريقين المختصمين فكانت أول تيار فكري حمل بذور علمانية مالت إلى فصل العمل السياسي ـ الاداري عن سلامة الإيمان؟

وهناك الإشكال العويص في الموقف من الحركات والانتفاضات، فهناك من يعدّها تقدمية (بالمعيار المعاصر)، وهناك من يعدها خروجاً على وحدة المجتمع. ويبقى التساؤل قائماً: هل كانت تلك الحركات والانتفاضات تقدمية بمعنى أنها كانت تعمل على تحقيق تطور المجتمع إلى درجة أعلى؟! وهل كانت تعبر عن حركة إلى الأمام نتيجة تبدل مفترض في التشكيلات

الاقتصادية ـ الاجتماعية؟ بمعنى هل كانت تعبيراً عن قوى منتجة أكثر تطوراً من العلاقات الانتاجية القائمة؟!

ثانياً ـ ورد في المقال اسم (يزيد بن معاوية) وأعتقد أنه تصحيف نسخ أو خطأ مطبعي، فالمقصود يزيد الذي ورث تعرض الدولة المركزية إلى تمردات باتت تهدد بانقسامها. فما هو الموقف المفترض في محاولة الحفاظ على وحدة الدولة؟ لنلاحظ ضمناً أن معاوية يتمتع بصفتين: الأولى كونه حاكماً ادارياً ـ سياسياً من الدرجة الممتازة، والثانية كونه صحابياً وأحد كتّاب الوحي. من هنا تنصب النقمة بكاملها على يزيد الذي يمثل استمرار مركزية الدولة الناهضة ضد المحاولات الانقسامية. ومن المعروف أن هناك روايتين عنه تصفانه بعد استشهاد الحسين. ومن الملفت للانتباه ترداد الرواية الأضعف سنداً والأكثر إثارة للنقمة وإهمال الرواية الأقوى سنداً والأكثر منطقية مع المفاهيم الأخلاقية لذلك العصر.

ومسألة حرق الكعبة: إشكالية هي الأخرى. فقد جرى حصار لعبد الله بن الزبير في مكة ما لبث أن توقف، عقب وفاة يزيد، وجرت مفاوضات من قبل قائد جيش الحصار مع ابن الزبير، دلت على عدم مهارة الأخير السياسية، ثم انسحب الجيش المحاصر عائداً إلى دمشق. والحصار الثاني تمّ في عهد عبد الملك بن مروان. وقد جرى رجم مكة بالمنجنيق ونجم الحريق عن نار كان أشعلها أصحاب ابن الزبير فأصيبت بحجارة المنجنيق. هذا التفصيل يلزم لإثبات أن الحريق لم يكن مقصوداً لذاته بل كان حادثاً عارضاً من نتائج الحرب.

الرد الثاني عشر

سقوط التاريخ
في مصرف الأوهام

احمد يوسف داود
سورية

- ١ -

من وجهة نظر معرفية، يزداد الاقتناع يوماً بعد يوم بأن العرب هم إحدى أهم الضحايا في العالم لتاريخ صنعه الغرب المعاصر على أسوأ ما يمكن صناعته من الأغاليط.

إن هذا الغرب ـ الذي في أساس ايديولوجية هيمنته يكمن تزوير التاريخ بما يخدم هذه الهيمنة ـ لم يعمد فحسب إلى التقليل الفاضح من قيمة الابداعات الحضارية للعرب، بل إنه أساساً قد تعمد أن يوجه ضربات محكمة قاصمة إلى وحدة وجودهم الحضاري العام وخصوصيته وأسسه المعيارية، فيفتت بذلك وحدة هويتهم القومية، ويحول دون نهوضهم مجدداً باعتبارهم أكبر كتلة بشرية متجانسة لغوياً واعتقادياً واجتماعياً وإنتاجياً في منطقة حوض المتوسط، التي كانت وما تزال المركز الرئيسي لإنتاج حضارة العالم وتحديد مصائرها المستقبلية بصورة عامة.

وما يتم الآن من تطورات «إنتاج الحضارة» سواء في المركز أو في الاستطالات التابعة له هي تطورات تضع البشرية كلها ـ لا العرب وحدهم ـ على مفترق خيارين لا ثالث لهما:

ـ إما كارثة شاملة للجنس البشري كله..

ـ وإما المبادرة إلى تصحيح ما يجري بثمن مهما يكن باهظاً فإنه لا بد من دفعه تفادياً لتلك الكارثة.

وعلى هذا فإن إعادة قراءة التاريخ المصنّع غربياً بغية دحض الأغاليط فيه، وكشف المطموس منه، وإعادة ما يمكن إعادته من حقائق الوجود الحضاري العربي والانساني العام إلى نصابها.. ليست مهمة معرفية نبيلة فحسب، بل هي أصلاً معركة هامة وأساسية في حرب الوجود الناجع ضد الشرانية الكارثية التي سببها عصر الرأسمالية/ الامبريالية لمجموع البشر خلال القرون الثلاثة المنصرمة، على الأقل!

ومن أهم عناصر النجاح في هذه المعركة الهامة ليس استبدال أغاليط بأغاليط مضادة، بالتأكيد.

وإذا كان الغرب قد بنى أيديولوجية هيمنته على أساس نظرية المركزية الأوروبية في الثقافة، حيث العرق الآري المبدع يحقق ذروة إبداعه الأولى في (المعجزة الاغريقية!) ثم يتابع «دورة إبداعه الإعجازي» بامتصاصه لـ (المعجزة العبرانية!) في التوحيد عبر «توليدها للمسيحية» التي صارت «دين الغرب» بعد هيمنتها ـ أي توليفها بما ينسجم مع الفكر الهيليني ـ، وإذا كان هذا الغرب قد جعل التوراة مرجعه المقدس في أمر «التاريخ» رغم أنف الوثائق والحقائق... فإن ما ينبغي أن يراه بوضوح كل ناظر في التاريخ برؤية جديدة هو أن التوراة ليست المرجع الصالح لا هي ولا كتابات فلافيوس يوسف. فليس ثمة باحث أو مطلع يجهل الآن «مدى أقدمية» هذا المرجع، ولا الظروف التي كتب فيها منذ عاد عزرا من بابل حيث ابتدأ كتابته إلى مستهل القرن العاشر الميلادي حيث انتهت هذه الكتابة... كما أن باحثاً أو مطلعاً لا يجهل بالمقابل مدى الخلط الذي في كتابات فلافيوس يوسف، حسبما هو شائع ومعروف!

ومن جهة أخرى، فإنه يتعين على من يـرغب في إعادة النظـر في التاريخ ألّا يُسقط مفاهيم هذا العصر على عصور بعيدة مضت، ولا أن يعتمد روحية المرحلة الحضارية الـراهنة ومعيـاريتها في الحكم على مراحـل وحلقات حضـارية قـديمة انتهت.. إن لكـل حلقة حضارية روحيتها ومعياريتها الخاصتين اللتين بهما يُنظر إليهـا وفيهـا. وهـذه ـ كمـا هـو معـروف ـ قـاعـدة في البحث التـاريخي الصـائب أصبحت بمثـابـة المسلمـة أو البـديهيـة، وبدونها يفقد كل بحث مصـداقيته، ثم لا نصـل في النتيجة إلّا إلى استبدال أغلاط بأغلاط!!

على أنه مـا من شك في أن جملـة الآليات التي تحكم طـوراً من أطـوار التاريـخ يستمر الكثـير منهـا في الطـور التـالي متكيفـاً ومتجدداً ومتغيراً بما يناسب اشتـراطات المـوجوديـة.. وهكذا، حيث يسير التاريخ عموماً في صيرورة مستمرة لا توقف فيها.

ـ ٢ ـ

لقد دفعني إلى إعادة توكيد هذه المسائـل التي تبدو لي بسيطـة بقـدر ما هي أسـاسية، مقـال الأستاذ الصـادق النيهوم: «أين خسرنـا؟ ولماذا؟ قـراءة في تاريـخ المصرف الحر»(*). فـالأستـاذ النيهوم يحاول إعادة النظر فيما يبدو كأنه «روح حركة التاريخ العام» التي أفضت بالعالم إلى الهيمنة الامبريالية، وبالعرب إلى المـواجهة المصـيرية الحـاسمة مـع المشروع المصرفي اليهـودي الجديد: الكيـان الصهيوني في قلب المنطقـة العربيـة التي هي قلب قارات العالم القديم... وفي محاولة إعادة النظر هذه، تبـدو الحضارة كاملة ومشروع الوجود الانساني كاملاً ـ حسب مقال الاستاذ النيهوم ـ موجهين كلياً بالفعـالية اليهـودية الخـالصة: الفعـالية المصرفيـة التي حولهـا ـ منذ البـدء ـ تتمحور حـركة التاريخ ومسيرته!!

(*) الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب.

وفي القسم الأول من المقــال، أي في ذلــك القسم الممتــد حتى ملامسة أمر ظهور السيــد المسيح، يقتنص النيهــوم من التوراة ومن فلافيوس يوسف أو الناقلين عنه ما يدعم «فكرته» اقتناصاً مخلاً إن لم نقل شيئاً آخر.. مسلّماً في ذلك لا بمعطيات التوراة عن أقدمية «الوجود اليهودي» وفعاليتــه، بل صــانعاً فــوق ذلك لليهــود تاريخــاً إضافيــاً في مصر تحديــداً منــذ عصر الأهــرام بصورة غائمة، ومنذ فترة غزو الهيكسوس بصورة مؤكدة!

وبالتأكيد ـ وليعذرنا الأستاذ النيهــوم ـ إن هذا كلــه، رغم أنه قــد يكون مستنــداً إلى دراسات غــربيــين صرنــا نعــرف جيــداً قصــديتهم المغرضــة، ليس إلّا ضرباً من العبث بــالتــاريــخ إذ يتضمن معايرة ما كان في مصر قبل ٤ ـ ٥ آلاف عام على ما هو قائم هذه الأيام من آليات حياة وروحية عصر مختلفة كلياً.

وقبــل أن نتعرض لتفصيــلات ما في هــذا القسم من المقــال من تمحلات وأغاليط، نتابع الأقســام الأخرى التي نــأسف لأن يد الرقابة لم تسمح لنا بالاطلاع على ما فيها من «مسك الختام»!

وفي القسمــين الثاني والثــالث حيث لا يبدو المسيــح إلّا حامــل عصــا يطرد بهــا الصرافــين من الهيكــل، ولا يبــدو محمــد إلّا محــاربــاً خــاســراً ـ في النتيجــة السريعــة ـ ضــد «المصرف اليهودي»، يجري تغييب الحقائق الكبيرة في التاريخ الاجتماعي العام لعصر الرق الذي أنجزتــه روما بــروح اسبرطيــة شديــدة الذئبية. ويخلص الأستاذ النيهوم إلى نتيجتــين تجافيــان ـ مرة أخرى ـ منطق التطور وحقائق التاريــخ الكبرى، وإن استنــدتا إلى بعض الظواهر المؤكدة الطافية على سطح التاريخ:

ـ الأولى هي أن الكنيسة أعلنت الزهد ضد الفعــالية الــربويــة المصرفية، فكأن هذا حدث في غياب تام للمؤسسة الامبراطورية الروحية التي صنعت هذه الكنيسة في الشرق، أو كأنه لم يكن ـ

في صيغته الرهبانية المنقولة مباشرة من مصر، تجديداً للانتاج المعبدي الضماني في الشرق العربي القديم ولشكله وترتيبه الذي يساوي بين الجميع داخل «الأخوية» الواحدة! حتى إذا جاء الرهبان السسترسيون في القرن الحادي عشر الميلادي كانوا أول من زرع (بذور النظام الرأسمالي في الانتاج) في الغرب كما يقول توينبي في مؤلفه الأخير «تاريخ البشرية»... وليس اليهود!

- الثانية هي أن الطور الإسلامي كله يختصر لدى الأستاذ النيهوم في (إقطاعية قرشية قبل مرور ربع قرن على وفاة الرسول) وفي شخص (طاغية دموي اسمه يزيد بن معاوية أكبر منجزاته التاريخية أنه أباد أسرة الرسول وأحرق الكعبة بقذائف القطران المشتعل). إن النيهوم مستعجل جداً، فتصفية التاريخ العربي الإسلامي «بالضربة القاضية!» هذه لا تثير الريبة فحسب - رغم أنني أشاركه العواطف في الأمرين المذكورين! - بل هي تجعل عرب العصر الإسلامي، كعرب الآلاف الثلاثة من السنين السابقة على ظهور المسيح، مجرد زبد صغير في بحر التاريخ المصنوع بروح يهودية ومصرف يهودي لا يهزم!!

أما القسم الذي يلي - وهو القسم الأخير المتبقي لنا بعد عبث يد الرقابة - فهو القسم الذي سيلح فيه الأستاذ النيهوم على أن أوروبا في «عصر نهضتها!» بكل دولها ومجموعاتها البشرية القومية المختلفة.. ثم أميركا وبقية استطالات الغرب في العالم، ليست في واقع الأمر إلّا «مشروعات مصرفية يهودية» حيث (كان مشروع التوراة القديم يبدو قديماً أكثر مما يجب، وكان على اليهود أن يعيدوا صياغة الشريعة «بلغة» العصر)!!

وهكذا تمكن اليهود من أن يوحدوا العالم تحت سيطرتهم بأداة «المصرف»، حسب النيهوم! وربما أن ما تبقى من التاريخ ومن

المفهومات ومن العلم وقوانين العلم وحركة الناس وصراعاتهم وأحلامهم ما هي إلّا كلام فارغ لا نتيجة له!

- ٣ -

هل يتعين علينا أن نناقش كل هذه «المقولات» التي يصبها الأستاذ النيهوم بحمية على رأس القارىء، آخذين أمر إعادة الحقائق إلى نصابها ومناقشة المعلومات والقرائن، كهدف لهذه المقالة؟!

إن هذا شيء يطول وليس موضعه هنا.

ومع ذلك فإن ثمة ما يمكن أن يقال: ببعض التفصيل على القسم الأول الذي يتناول التأسيس من قبل النيهوم «لمصرف» وأساليب مصرفية لم توجد في مصر القديمة إلّا في أوهام من أخذ منهم من الدارسين الغربيين أو في أوهامه الشخصية، ولتاريخ لليهود مضاف على التاريخ ومصنوع من خارجه... وببعض التلميح للأقسام الأخرى التي تتناول عصوراً لاحقة معروفة، أو شبه معروفة على الأقل، بشيء من الموضوعية والدقة.

إن معرفتنا للعصر الحديث مثلاً لا تسمح لنا بتاتاً برؤية أوروبا الحديثة واستطالاتها كمجموعة من «المزارع» و«المشروعات المصرفية» اليهودية، رغم الفعالية القوية لرأس المال اليهودي في إطار فعالية الكل الرأسمالي العالمي.

وحتى لو اعتبرنا أنه إنما يريد بمثل هذا المفهوم الذي زرعه مبعثراً في مقاله أن يعبّر عن أن روح العصر هي: روح عمل رأس المال في السوق العالمية المفتوحة له بحرية، وفقاً للعقلية اليهودية التاريخية وللأسلوب اليهودي التاريخي.. فنحن نجده - في الواقع - ينفخ في «حبة» اليهود حتى تصير «قبة» الحضارة التي لا مثيل لها. وهو بذلك يطمس ما لا يحصى من

حقائق هذا العصر وانقساماته وصراعاته وانهياراته.. ويدير حركة العالم الحديث كله بالفعالية اليهودية المالية المباشرة كما بميراثهم المفهومي التوراتي الذي يبدو للقارىء كأنما هو الميراث المفهومي/ العملي الوحيد الناجح في الأرض!! إلى أين يقودنا مثل هذا الفهم في حقيقة الأمر؟!

لن نجيب على هذا التساؤل، لكننا لن نخفي شكوكنا رغم كل ما نفترضه من نيات طيبة لدى الأستاذ النيهوم.

أما أن يختصر الطور الاسلامي بعد فترة النبي العربي العظيم إلى (إقطاعية قرشية.. وطاغية دموي) فإن هذا في الواقع ليس إلّا بعض المساهمة في تضييع خصوصية الموجودية الحضارية العربية وهو يعكس فحسب نوعاً من «العقدة الأوديبية» حيال تاريخنا إذا صح التعبير، حيث تميل غالبية مستغربينا ـ على وزن «المستشرقين» ليس غير ـ إلى قتل هذا التاريخ برفضه كلياً، يدفعهم إلى ذلك إحساسهم بالدونية الحضارية إزاء فاعلية الغرب الراهنة، والتي نظنها مؤقتة وطارئة رغم كل ما تتبدى فيه من مظاهر قوة.

إن النظرة المنصفة إلى الطور الإسلامي في عمومية ما قدمه، وباعتباره حلقة من حلقات الحضارة البشرية المتواصلة وفق منطق التطور التاريخي وقوانينه، تجده طوراً متقدماً جداً إذ هو قد ألغى الرق نهائياً وأعاد ـ رغم كل مظاهر الاستبداد فيه ـ حقوق البشر الأساسية لهم، وأصّل استمرارها على أساس «إنتاج الحرفة الحرة».. وهذا كله موضع جدال نرجئه إلى حينه إن اقتضى الأمر.

وليس أسوأ من اختيار الطور الإسلامي على طريقة الأستاذ النيهوم إلّا حديثه السريع عن السيد المسيح والمسيحية. فالمسيح مجرد رجل مسالم «من اليهود!» يحمل عصاه (ويخرج

لطرد الصرافين من ساحة المعبد معلناً إفلاس مشروع التوراة رسمياً).. وبالتالي: ليس المسيح ذلك العربي الآرامي الذي أجبر اليهود المكابيون أهله في الجليل على التهود تحت طائلة «التحريم» ـ أي الابادة الشاملة ـ يخرج مع بدايات تعفن عصر الرق الروماني بثورة معرفية/ قومية عربية/ اقتصادية ـ اجتماعية، تتخذ سمة دعوة عالمية لتحرير البشر!! وليست المسيحية غير مجموعة من الزهاد في البدء على النمط الرهباني الكاثوليكي الغربي، رغم أن الأباطرة هم من سيستفيد منها تماماً مع بداية القرن الرابع حيث يضربون بقسوة كلاً من الأريوسيين والنسطوريين بما هم مجسدو حقيقة المسيحية التي رؤيت في مجمل المشرق على أنها إحياء في صيغة جديدة لنظام الضمان الانتاجي المعبدي العربي القديم، وللمعرفة الايمانية العربية القديمة ونظامها المعياري القيمي في مستوى جديد من التجريد ملائم لمعطيات ذلك العصر!! إن السيد النيهوم يمرق بسرعة فوق كل حقيقة باستثناء «حقيقة!» صنعها هو نفسه كمعطى لثلاثة آلاف عام سابقة ويريد توكيد استمرارها كحقيقة الحقائق خلال ألفين لاحقين!

وهي أن الوجود الانساني منذ بدئه يتأهب ـ في دورة أحادية من الصراع بين الاقطاع ورأس المال ـ كي ينتصر رأس المال بالنهاية بما هو ثمرة كشف يهودي متبصر، وروحية يهودية عملية متفتحة!! وبالطبع، لا يبدو أن ثمة محلاً لنا نحن العرب، ولا أملاً في الصراع ضد عالم يمتلىء بروحية اليهود وسطوة اليهود! طريقنا مقفلة وليس علينا إلّا التسليم!!

ـ ٤ ـ

كيف تأتى للأستاذ النيهوم أن يسير بالتاريخ على هذه الطريق الحتمية الأحادية، المارقة كالسهم نحو تحقيق «الوعد

التوراتي» ـ المصرفي أو الرباني لا يهم ـ بامتلاك اليهود زمام السيطرة على العالم؟!

إن هذا قد احتاج إلى تأسيس بدئي وجد لحظة إنشاء الحضارة، وما لبث اليهود أن كشفوه! والأستاذ النيهوم يتطوع كي يحرر هذا التأسيس على حساب حقائق التاريخ غير عابىء بشيء، حتى بالنصوص والقرائن. فلديه التوراة المتداولة ولديه فلافيوس يوسف.. وهذان يكفيان!! لن نجادل في أمر سلطة الفرعون الذي يتخيله النيهوم امبراطوراً معاصراً من طراز بونابرت. فكتاب «فجر الحضارة في الشرق الأدنى» للباحث هنري فرنكفورت كفانا أمر هذه المجادلة وهو ينقد فلسفة توينبي التاريخية ونظريته في «التحدي والاستجابة»، ويستطيع من شاء أن يراجع هذه المجادلة هناك! وما يهمنا أن نشير إليه هو أن ثمة عصراً واسعاً يمتد بين لحظة إنشاء الحضارة في حدود ٣٠٠٠ ق.م في بلاد الهلال الخصيب ومصر، أي الأطراف الشمالية والغربية للدائرة الحضارية العربية، وبين إنجاز «عصر الرق» بكامل ما للمصطلح من مدلولات، على أيدي الرومان ورثة الروح الاستعبادية الاسبرطية.

هذا العصر تسقطه من الحساب كل تقسيمات التاريخ إلى أطوار أو عصور متمايزة بأنماطها الإنتاجية واشتراطات الموجودية البشرية فيها.

هذا العصر الذي صنعته القبائل القادمة من شبه الجزيرة العربية ـ والمسماة تمحلاً بالسامية ـ، بمن فيهم الكتلة البشرية الأساسية التي صنعت الحضارة المصرية حسب ما ينقله لنا فيليب حتي نفسه، تميز نمط إنتاجه بما سميناه قبل قليل «نظام الضمان الانتاجي المعبدي» حيث الجميع ـ من حيث المبدأ على الأقل ـ متساوون في الحقوق والواجبات داخل الأخوية المعبدية.

إن الأخوية المعبدية هي صيغة «الهيئة القرابية المجتمعيـة» في تمايزها داخل الكل المجتمعي للدولة القطرية الواحـدة فيما هي تنتـج وتساهم في تحـديد مسؤوليـة كل كـائن في أمر استمـرار نجـوع الخلق الالهي في الكون. أي أن الأخـوية المعبـديـة هي الـوحدة الانتـاجية الأسـاسية في التـركيب المجتمعي القـرابي العام. وفي الترتيب الهرمي لمجموع الأخويات المعبـدية المنتجـة تتأكد أمور هامة أبرزها وثائق سومر التي يُجمع الباحثـون على أن حضارة مصر قد تأثرت بها تأثراً واسعاً منذ تأسيسها.

- أول هذه الأمـور أنه ليست هناك ملكيـة لغير الألـوهـة، فكـل ملكية فردية في الإطار المعبدي هي حق انتفاع يستحقه صاحبه بعمله المنتج.

- كل أخوية معبدية أساسيـة تتبع إلى مجمـوع معبدي أكبـر، والمجموعات المعبدية هذه تتبع للمعبـد الأكبر الـذي يوازيـه في القيمة الدينيـة: قصر الحاكم، بمـا الحاكم هـو الكاهن الأعـلى رمزياً.. وهو «مبدأ الوجود البشري» أي رمزه إيمانيـاً، فهو إذا ممثـل البشر في عـالم الألـوهـة عـلى مستـوى الكـون المخلـوق فحسب، وهـو ممثل مبـدئيـة القـدرة الالهيـة ـ لا الألـوهـة في ذاتها ـ بين البشر.. إن وضعه الايماني هكذا هو وضـع «الابن» في المفهومات الايمانية المسيحية الأريوسية والنسطوريـة وليس في المسيحية بعد هلينتها!

- إن العمـل في إطار الأخـوية المعبـدية عمـل إنتاجي متكـامل يحصل فيه الجميع على حـاجاتهم الأسـاسية ويقـدمون نسبـة محـددة من الانتـاج لتكـون احتيـاطيـاً للمعبـد يصرف وقت الأزمات، وكل معبـد صغير يقـدم نسبة من احتيـاطيه للمعبـد الأكبـر وأخـرى للقصر ـ في مـا يحب الباحثون المعـاصرون أن يسموه ضريبة! ـ وكل من النسبتين تشكل في جانب منها نفقات للطقـوس، ولمستلزمـات الفعاليـة الايمـانيـة التي تلخص تـوق

الجميع إلى الخلود في الألوهة، كما تشكل في جانب منها احتياطياً اجتماعياً عاماً لأوقات الأزمات الخطيرة.

ـ كانت عمليات التبادل ـ كما الحرف التخصصية ـ يقوم بها أفراد لا لحسابهم الخاص بل لحساب أخوياتهم المعبدية أساساً. أما التجارة الكبرى خارج حدود الدولة فكان القصر أو المعبد الأكبر يقومان بها. وكان الأساس في التبادل هو التبادل السلعي لا البيع بالنقد رغم وجود الذهب والفضة كمعايير لقيمة الأشياء. لقد كان المطلوب من عمليات التبادل هو سد الحاجات أساساً وليس الربح بالمعنى المعروف اليوم.

وما من شك في أن التطور يعزز باستمرار أهمية النقد. لكن فكرة التبادل نفسها ظل حافز الربح فيها ضئيلاً، لأن الانتاج خارج إطار الأخوية المعبدية ظل ضعيفاً جداً إلى حد يمكن القول معه أنه معدوم. وبالطبع، كل هذا نستطيع إثباته اذا ما اقتضى الأمر ذلك.

وهنا نتوجه إلى الأستاذ النيهوم متسائلين: من أين طلع علينا بفكرة أنه (خلال عصر الأهرام حوالي سنة ٢٦٥٠ ق.م كانت دكاكين الصاغة قد تحولت إلى بيوت مالية متخصصة تتولى جميع أعمال الصيرفة من تغيير العملات وإصدار صكوك سياحية، إلى تمويل مشروعات الحكومة بقروض طويلة الأجل)؟!! أم أن الأستاذ النيهوم يفكر بناطحات السحاب وحي مانهاتن وهو يتحدث عن الأهرام؟!!

إن وزنات الذهب والفضة على أي حال ليست «عملات» تحتاج إلى تبديل.. وهو لا يجهل أن العملة بمفهومها المحدد لم تخترع إلّا في حدود النصف الثاني من الألف الأول قبل الميلاد! وليته اكتفى بهذا القدر من الوهم، بل هو يمضي إلى «صكوك سياحية» و «تمويل مشروعات حكومة» و «قروض طويلة

الأجل».. الخ مما يستطيع الآن أن يعاينه في سوق البورصة بلندن، وليس في مصر القديمة التي كان لفرعونها حق إلهي في التصرف بكل ما فيها، ضمن شرط «العدالة» التي هي القيد الأساسي المبدئي على سلوك كل فرعون باعتباره (الساكن مع آت = الآتي، الظاهر، الأتم، فيض قدرة الألوهة الأول)!! إن كل ما سيرتبه الأستاذ النيهوم على أوهام المصرفية المصرية مردود تماماً.. وخصوصاً تلك الفقرة البائسة التي يتحدث فيها عن «استعمار مصري في الألف الثالث لفرض الجزية وإنهاك الآخرين اقتصادياً»، وعن «مصادرة أراضي الفلاحين وبيع الفلاحين أنفسهم من أجل الضرائب»!! إن مصر لم تعرف الرقيق إلّا نادراً كما يؤكد توينبي وغيره.. وهؤلاء الرقيق كانوا دائماً غرباء ولهم حقوق ومكانات في القصور يحسدهم عليها أحرار هذه الأيام!

إن روحية الحضارة المصرية ـ العربية بتوكيد واثق من جانبنا ـ لا صلة لها بكل مقولات السيد النيهوم ولا بأي منها بتاتاً.

أما نقله لفكرة فلافيوس يوسف عن دخول قبيلة كانت تسمي نفسها (العبرانيين أي الرحّل) ـ وهي ما يسميها فيليب حتي قبيلة راحيل استناداً إلى فلافيوس يوسف عينه ـ فهو نقلٌ غير ذي مسؤولية، لأن صاحبه لا يمحّص الوقائع ولا يهتم حتى بالتوقف لتفحصها، بل هو يتابع غيره متابعة أمينة ما دام ذلك يخدم وهمه الذي ورط نفسه فيه. إن «قبيلة راحيل» لا تذكر بتاتاً في أي نص مصري وهي بالتالي من جملة «الخلط» الذي قدمه فلافيوس يوسف لا أكثر ولا أقل.

(في عصر يوسف كانت مصارف العبرانيين قد احتكرت تمويل حكومة الاحتلال ـ الهكسوس ـ).. إلخ.. هذا ما يقوله الأستاذ النيهوم مستطرداً بتفصيلات تدعو إلى الرثاء.

مـا هو عصر يـوسف؟ وكيف ربطه بـالهكسوس؟! ولمـاذا النص التوراتي هو المستند والدليـل، وليس النص القرآني حـول هذه المسألة مثلاً؟!

وإذا كان المرحوم سيد قطب قد أكد ـ ببصيرة نافذة ـ في كتابه «التصوير الفني في القرآن» على أن القصص القرآني هو للعبرة والموعظة ولا يجوز أخذه بحرفيته كتاريخ، فـإن النص التوراتي قد كتب بعد أن كان كهنة المسبيين في بابـل قد تـوصلوا إلى أن يكونوا ذوي حظوة لدى قورش الفارسي وربما قيمين عـلى مكتبة قصره، فيطلعوا منها على جملة الحـوليات والنصـوص الدينيـة والحكايات والأمثال في كافة أرجاء الدائرة الحضارية العـربية، ثم يعيـدون صياغـة ما يـريدونـه منها بمـا يخـدم مصـالحهم ومصالح جماعتهم الذين سيرغمونهم عـلى تأسيس أول «غيتـو» فور عودتهم من السبي إلى بيت المقدس! إن سليمان التـوراتي مفبرك على مقياس صورة «قورش» من قبل أولئـك الكهنة. أمـا كل الحفريات التي تمت في فلسطين خلال قرن كـامل بحثـاً عن أي دليـل مهما كان تافهـاً على وجـود «امبراطـورية!» سليمـان العجـائبية فلم يكن حظهـا غير الفشـل الـذريـع! فكيف جعـل الأستـاذ النيهوم من اليهـود في عصر سليمان: (أصحـاب اليد العليـا في اقتصاد الشرق الأوسط، وكـانت المصارف اليهـوديـة تدير أكبر أسطول تجـاري في المنطقة وتسيطر على أسواق عالمية تمتد بين الصين وبين اليمن)؟! حقاً، إن لله في خلقه شؤون!

إن كتبة اليهود أنفسهم لم يسمعوا بأرض اسمهـا الصين زمن قورش. وها هو الأستاذ النيهـوم يتبرع لهم بكـل هذه العملقـة الهـائلة. وهم في سبيـين اثنـين، وبعـد قـرنـين وأكثـر من زمن سليمـان التوراتي لم يـزيدوا حسب الاحصـائيات الآشـوريـة للسبي الأول .. والتوراتية للسبي الثـاني على بضعـة وثلاثـين ألف نفس! فمـاذا نفعـل تجـاه هذا الكـرم النيهومي العجيب إذاً؟!

إننا نفهم معنى أن يكتب الكهنة بلغة العملات والربا توراتهم بين زمن قورش ونهاية القرن التاسع الميلادي، أما أن يتطوع الأستاذ النيهوم لتصديق كل خيالات الحاخامات والربيين فذلك أمر لا نملك حياله سوى الدعاء بحسن الختام!!

ـ ٥ ـ

إننا نملك أن نعيد حقيقة الظاهرة اليهودية في التاريخ القديم إلى أصولها وحقيقة تطوراتها، منذ أن صفيت الغزوة القوتية لبابل في حدود القرن ١٩ ق.م، حتى يظهر ذكر العيبرو/ الخبيرو في الوثائق كمرتزقة غرباء وكمختصين بالسطو على المراكز الحضرية العربية وعلى القوافل في طرقها الرئيسية: من جنوبي الرافدين، إلى ماري، فحران، فعاصمة الحثيين، فطريق التجارة الدولية بين مصر والأناضول في جنوبي فلسطين زمن تل العمارنة، حيث سيقوم تحوتمس الثالث بعد ذلك بعدة حملات لتطهير طرق التجارة منهم ويأخذ بعضهم أسرى إلى مصر قبيل الغزوات المدمرة لشعوب البحر.. وحيث ستحشرهم الظروف القاسية زمن رعمسيس الثالث في سيناء القاحلة وقد انهارت التجارة الدولية نهائياً، فيزحفون ـ بعد عقد حلف قبلي بينهم ـ بحثاً عن أرض تمنع موتهم جوعاً. وهكذا تصل أعدادهم الصغيرة (٥ ـ ٧ آلاف نفس حسب فيليب حتي المتعصب لهم) كي يستوطنوا بين «أهل الأرض» الكنعانيين في فلسطين، ويوشكون على الذوبان نهائياً هناك لولا الحرب التي يستمر كهنة يهوه في شنها ضد تحضرهم... إلى آخر تطورات هذه الواقعة التافهة التي لم تكن بمعيار حركة البشر في الشرق العربي شيئاً ذا قيمة..

لكننا نرى أن هذه المقالة ليست مقام الاستطراد التفصيلي في هذه القضية.

وما يهمنا هنا هو أن نتساءل أخيراً:

إلى ماذا يهدف الأستاذ النيهوم في جعل «التاريخ» كله يهودياً في الجملة والتفصيل؟! إننا بناء على ما نعرفه من كتاباته لا نشك في قدراته ولا نشكك في نياته الحسنة. ولكن إلى متى يمكن لنا جميعاً أن نترك جهنم مبلطة بالنيات الحسنة كما يقال؟!

SS

الرد الثالث عشر

يا خراف الوطن العربي اتحدوا!

نعيم عاشور
البحرين

إنهـا فعلاً لـ (قفـزة في الظلام)(*) تلـك النتيجـة التي تـوصل إليهـا الصادق النيهـوم في مقـالـه الذي يحمل العنوان نفسه. ولنترك الحيثيات التي ساقها لأنهـا برأينا خادعة ومضللـة، ونتجه رأسـاً إلى النتائـج التي توصـل إليها، فهي على كل حال تحمل بصمات تلك الحيثيات.

لقد خلص إلى ما يلي:

١ ـ أن نجمع ثقافتنا المترجمة ونعطيها لبرميل القمامة!

٢ ـ أن نكف عن (سرقة) أفكار الآخـرين ونفتش في ترابنـا عن البذرة التي تنبت بيننا!

٣ ـ أن نستعيد (شرعنا الجماعي)!

٤ ـ أن نكتشف لغة الملايين التي تلتقي اسبوعياً في الجوامع!

٥ ـ أن نحرر يوم الجمعة من خطب الوعاظ!

٦ ـ أن نعطي مكبر الصوت لهذا المواطن الساكت!

ورغم أنـه يقول فيمـا بعد أن (مشكلـة العرب بـالذات أنهم لا يستطيعون أن يبدأوا من الصفر، ما دام يـوم الجمعة يجمعهم بالملايين في مكان واحد وأمام منبر واحد..) إلاّ أن هذه النتائـج (المذهلة) التي توصل إليها تؤكد بمـا لا يدع مجـالاً للشك، أن

(*) الفصل الحادي والعشرون من هذا الكتاب.

على العرب أن يبدأوا من الصفر فعلاً، وأن هذا هو خلاصهم الوحيد!

لقد كثر الحديث عن الغزو الفكري في العقود الأخيرة، وقالت بذلك طوائف شتى، وكانت تعني الفكر الغربي واليساري تحديداً. ثم قالت به وهي تعني مجمل الحضارة الغربية عموماً. وقالت به لضرب التيار اليساري (اللاديموقراطي!) المنتمي للشرق (وليس الغرب!)، ثم قالت به لضرب التيار (الديموقراطي!) المنتمي للغرب، بعد أن أجهزت بضرباتها الربانية على التيار الأول سواء في الوطن العربي أو في مهده في الشرق والغرب على السواء!!

إن مقولة الغزو الفكري، مقولة خادعة ومضللة، ولا داعي لتكرار الكلام الذي صار ممجوجاً، عن الحضارة العربية وعصر الترجمة الخ. لكن المهم أن ندرك، كخلاصة لكثير من المعطيات، أن العالم يتقارب ولا يتباعد، وأن من الخطل أن نعيد عجلة التاريخ إلى الوراء وننادي بالمقولات نفسها التي أصبحت في مزابل التاريخ التي تسع كل شيء.

إن الوطن العربي لا ينبغي له أن يبدأ من الصفر، وأن تراث الحضارات والأفكار هي ملك مشاع لكل حضارة مقبلة، وأن الثقافة المترجمة تعني أن الاتصال حتمي وأن الجدار بين الشرق والغرب سينهار إن لم يكن قد بدأ ينهار فعلاً.

لماذا هذا الرعب من (الثقافة المترجمة)؟ وما الذي يثبت أنها سبب هذا الانهيار في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه.. إنها مجرد مظهر للتقارب والاندماج الضروريين والحتميين، وما قوتها (غير المضرة) سوى نتيجة للضعف (المضر) لدى الطرف الآخر.

ثم ما هذا الكلام عن (سرقة الأفكار) وعن (البذرة التي تنبت

بيننـا)؟ الإيمان بهكـذا أفكار سيقـودنـا حتمـاً إلى الضبـابيـة والتعمية والرومانسية القاتلة. إن (الطمـوح) إلى بناء حضـارة جـديدة كـل الجدة، ومختلفـة كل الإختـلاف عما سبقهـا ومـا سيتلوها سيـودي بنا في أحضـان (الميتافيـزيقا) التي ضللتنـا طوال دهور. إن التـاريخ حلقـات متصلة، والعلـوم والمعارف لا جنسيـة لها، وهي أسـاس أي حضارة وكـل حضارة. كمـا أن التقـدم الـذي يحـدث في أقصى الأرض هـو ملـك حـلال لمن في الطرف الآخر بشرط واحـد وحيد هـو أن يستوعب ذلـك التقدم ويضيف إليـه. وكوننـا نحن في الشرق لم نستوعب هـذا التقدم ولم نضف إليـه (وهذه المسـألة خـادعة ومضللـة هي الأخرى أيضاً)، لا يدعونا بأي حال من الأحـوال إلى رفضه والبحث في (تربتنا) عما نستطيع فهمه واستيعابـه... إنها التـربة نفسهـا والكرة الأرضية نفسها، فلماذا هذه المكابرة؟!

ثم ما هو هذا (الشرع الجماعي) و (لغة الملايين) و (تحرير يوم الجمعـة) و (إعطاء مكبـر الصوت للمـواطن الساكت)... الـخ. إنها تعابير فضفاضة لا تصمد على أرض الواقع، ذلك أن إدارة المجتمعـات والثروات لا يمكن أن تتم بهـذا الشكل الاعتبـاطي والغوغائي والهلامي. فهل المقصـود بذلـك دولة دينيـة أو دولة دراويش، أو فوضاويـة؟ وهل المقصـود هو تطبيق (الشريعـة)؟ وأنا أتساءل: أليست القوانين والمبـادىء والأعراف التي تحكم المجتمـع وتديـره وتنظم شؤونه، وتكـون حصيلتها ومـرتكزهـا كرامة المواطن وحريته وإتاحـة الفرصـة له للمسـاهمة في بنـاء الوطن والرقي به، وتكفل له الاحترام المتبادل والأخوة والعدالة والرخاء وعدم التمييز وعدم الظلم والطغيان، وانتفـاء التعذيب، هي نفسهـا أهداف الشريعـة، وبالتـالي أهداف الـديمقراطيـة، غربية كانت أم شرقية؟ لنسمها كما نشاء ما دامت تلبي وتحقق هذه (الأحلام)، ولندع العصبية المقيتة ووهم البحث عن (طريق ثالث) سنضيع في دهاليزه وسراديبه مرة أخرى وأخيرة.

أما البيرو والبرازيل وغيرها، فليست هي النماذج التي ينبغي أن تخيفنا. إن الوطن العربي يمتلك أكثر من ثلثي ثروات العالم وبخاصة النفط، وهذا ما سيكفل له أن تقام على أرضه ديموقراطية تستفيد من تراث وتجارب كل الشعوب والحضارات. إن المستقبل مفتوح أمامنا إذا تخلصنا من عقدة الشرق والغرب، وطردنا من أذهاننا هاجس البحث عن ذرة مكنونة قابعة في ذواتنا ولم يرها من قبل لا إنس ولا جان.

وبعد دهور من الذل والهوان، لا أعتقد أن بمقدور المواطن العربي المقهور أن ينتظر ويتجرع المزيد حتى يكتشف هذا الطريق الثالث الذي لا هو شرقي ولا هو غربي. إن التراث الذي سيتراكم من الآن فصاعداً هو الذي سيحدد هوية الحضارة، وليس التراث البائد. إن اليوم أفضل من الأمس، كما أن الغد، بدون شك، سيكون أفضل من اليوم. هكذا ينبغي أن نفهم آلية التطور الحضاري، لا أن نعود القهقرى دائماً للبحث والتنقيب في ما تركه الماضون من ماض، لأننا حين نعود محملين باكتشافاتنا (المذهلة)، سنكتشف أن الركب قد داهمنا ومضى، ومن ثم سنضطر للعودة مرة أخرى للبحث في شرعية المستجدات، وهكذا.

إن مشكلتنا ليست في تعدد الأحزاب أو الأفكار، ولا في الديموقراطية التي نطمح إلى تطبيقها، بل هي في هذه الأنظمة الجبلية التي ترزح على صدورنا. فخلال الثلاثين سنة الماضية، تغير المواطن العربي كثيراً رغم التعتيم والحظر والمطاردة والنفي والتنكيل والقمع بشتى صوره وأشكاله. وحين استطاع أن يرفع رأسه قليلاً ويتنفس، تلفت حواليه فلم يجد سوى الأنظمة نفسها التي كانت تجثم على صدره. هي هي، لم تتغير أبداً: الأشخاص أنفسهم، السياسات نفسها والممارسات نفسها، في الوقت الذي يموج العالم كله بتغيرات ضخمة

ودراماتيكية سواء في الأشخاص أو السياسات أو الأفكار. أما في وطننا العربي، فحتى الثورات والأحزاب لا تزال تديرها وتقودها الزعامات نفسها منذ ما يزيد على ربع قرن! إن الماء الراكد لا بد أن تتوالد فيه الديدان ثم يتحول إلى عفن ووحل، وهذا هو حال وطننا العربي الكبير من الخليج إلى المحيط دون استثناء أبداً أبداً.

هذه هي مصيبتنا: فنحن لم يعد بمقدورنا التكيف مع هذه الأنظمة الديناصورية، وأشخاصها الأسطوريين الذين حولهم عجزنا ورعبنا، والأفكار التي حاولوا بها إخصاءنا (ونجحوا) إلى رموز للوطن وتابوات لا تمس ولا يُتحدث عنها حتى همساً.

انظروا إلى لبنان واحصوا كم عدد (الزعماء) الذين ماتوا أو أصيبوا بخدش أو عاهة طوال خمسة عشر عاماً من حرب ضروس طاحنة، عبثية وغبية. ثم انظروا واحصوا كم عدد المواطنين/ الخراف الذين ذبحوا أو هجروا أو دكت عليهم جدرانهم الهاوية.

ونتساءل: أي نظام جمهوري هذا الذي يتصدره زعيم أوحد طوال ما يزيد على عشرين عاماً؟ وأي نظام (ديموقراطي) هذا الذي يرزح أميره أو مليكه على العرش مدة نصف قرن أو إلى الأبد؟ هل هناك فرق بين نظام ملكي أو أميري أو جمهوري؟ كلهم يحكمون مدى الحياة ولا (يحلّون عن سمانا) إلّا إذا ماتوا أو قتلوا، وما أندر ذلك!

لهذا نريد النظام الديموقراطي، بشكله البرلماني وبسلطاته الثلاث المستقلة عن بعضها البعض، وباستقلالية مؤسساته الشعبية وبضماناته التي يكفلها دستور شعبي، والتي يجب أن (تنصاع) لها هذه السلطات، وبحرياته الواسعة حتى نستطيع أن نتنفس ونعيش!

نريد نظاماً يكون محوره ومرتكزه ضمانات المواطن لا واجباته وحسب، نريد نظاماً يختفي فيه التعذيب والاعتقال الكيفي والاضطهاد والرشوة والسرقة، وهذا ليس بمستحيل.

إننا لا نطالب بالديموقراطية كشكل، بل كتطبيق. سمّوها ما تريدون، ولكن ليكن مرتكزها:

احترام حقوق الإنسان.

كرامة الإنسان.

قدسية الإنسان، فهو وحده المقدس ولا يمكن أن يثبت العكس.

الفصل بين الحكم وشهوة السلطة.

القضاء على السادية السياسية.

ولكن قبل كل ذلك، ينبغي إلغاء هذه القائمة الطويلة والحزينة والمخجلة، والتي تنفذ على مرأى ومسمع ممن يحكمون وطننا العربي ثم تبسط الموائد فيبطشون بما لذّ وطاب، ويتجشأون، وينامون دون أن يرف لهم جفن!

إقرأوا معي واخجلوا، ثم ابكوا طويلاً...

قلع العينين/ قطع الآذان/ الخوزقة/ إطفاء السجائر في الأجساد/ النفخ/ البصق في الفم/ الدوس بالأقدام/ المشي على الأسلاك الشائكة/ الخندقة/ السردبة/ نحر الرفيق أمام الرفيق/ نحر الطفل أمام أبيه/ إغتصاب الزوجة أمام زوجها/ إغتصاب الابنة أمام أبيها/ إغتصاب المعتقل بواسطة شمبانزي/ قلع الأظافر/ قطع الأصابع والأطراف بالسواطير/ قطع عضو الذكورة/ التعليق في المروحة/ التعليق رأساً على عقب/ الضرب بالسياط/ عجن اللحم والعظم/ الكهربة/ كهربة الأعضاء التناسلية/ التجويع/ الحرمان من النوم/ التلويث بالبراز والبول/ التشريط بالموس/ صب الملح والخل في

الجروح/ تدمير الحواس/ التبييض/ التهديد/ التأبير/ التسخين والتبريد/ التغطيس/ حرق الخصيتين/ التكميم/ النشر بالمنشار الكهربائي/ القذف من مكان مرتفع/ التخليع/ الفلقة/ بقر البطن/ جز اللسان بالموس/ التثعيب/ الصلب بدق المسامير/ التعريض للطنين/ المشي على الزجاج المدبب/ الحبس الإنفرادي/ الدفن حياً/ صب الإسمنت على أجزاء من الجسم/ دفن الجسم مع إبقاء الرأس خارجاً/ سد المنافذ الحيوية في الجسم/ التعريض للرصاص العشوائي/ السلخ/ التذويب بالأحماض/.

من يجرؤ على نفي قائمة الحزن هذه عن أي جزء من هذا الوطن العربي المنكوب؟! إنها برسم جميع المواطنين/ الخراف في أية لحظة، والابتكارات المجيدة لن تتوقف من أجل تقديم خدمات أفضل وأكثر رقياً وتحضراً!!

فهل نجرؤ نحن على القبول بالدخول في نفق مظلم من المعميات لا ندري إلى أين سيأخذنا؟ إن الشكل الغوغائي (تحرير يوم الجمعة) ليس فيه ضمان للمستضعفين. إن (القوي) هو الذي سيأخذ (مكبر الصوت) ويستولى بخطاب ميتافيزيقي حماسي على عقول أولئك الخراف الذين سيصرخون ويهتفون ويضيع كل شيء. هكذا تبدأ الديكتاتوريات، فهل نبدأ نحن من صفر كهذا؟

مشكلتنا ليست في الديموقراطية ولا في الشريعة ولا في الخلاف المتوهم بينهما، بل هي في هذا التاريخ الراكد وفي الحكومات غير المتعاقبة التي أصبحنا نؤلهها لثباتها الطويل، فهذه ميزة الآلهة. إن الديمومة التي طبعت تاريخ الشرق هي المشكل الأكبر وهي الشيطان الأكبر.

مشكلتنا في هذا الخوف المريع في الكلام رغم أن الحياة كلها

كلام في كلام. الحاكم يخشى الكلمة، والمواطن تلجمه الكلمة التي يخشى الحاكم سماعها، وما بينهما طريق طويل من العسف والرعب.

(حلّوا عن سمانا) هي الرقية التي ينبغي أن يكتبها كل فرد من أفراد هذا القطيع العربي ويعلّقها في عنقه فيتحول في غمضة عين إلى آدميته المفقودة منذ آلاف السنين.

هذا الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه ممهور بالدم، وهذا العربي/ الخروف موعود بالذبح على الدوام؛ بالسيف، بالرصاص، بالسكين، بالخنجر، بآلة حادة، بشعارات، بإهانات، وبكل ما يخطر وما لا يخطر على البال.

الوطن العربي كله، بأنظمته وايديولوجياته، مسرح لميلودراما دموية ليس فيها متفرجون ولا مخرجون... لا يحركها سوى القصور الذاتي، والمال والشهوة والسلطان، والكورس الذين هم مجموعة هائلة من الخراف تتناسل كالدود. إنه البندول الخالد الذي لا يتوقف لأن الأرض ما زالت تدور...

ليس من براءة تصك اليوم لأي نظام، ولا يمكن لأي ضحية أن ينظر إلى هذا العبث إلّا على اعتباره إفرازاً واحداً لأنظمة تساوي واحداً في النهاية هو المال والشهوة والسلطان.

هذه الأنظمة وهذه الايديولوجيات كلها سواء، لأننا رأينا هذا المواطن العربي خروفاً يساق للذبح بإسم الدين وبإسم القومية وباسم العروبة وباسم اليسار وباسم اليمين وباسم الوسط وباسم الخيانة وباسم الوطن وباسم الله، وبإسم الشيطان، وبإسم كل الجهات الأصلية والفرعية...

من يجرؤ على قول غير هذا الكلام؟

إننا فاشيون في أحكامنا، لأنها أقوال عن الفاشية والبطش،

ولأن هذا الوطن العربي مضرج بالدم، وهذا الدم مجهول الهوية لأنه خائن!/ عميل!/ متواطىء!/ حقود!/ مجرم!/ عاهر!/ شرير!/ فاسد!/ مفسد!/ متآمر!/...

في كل زاوية قتيل، وفي كل ناحية سجن، وفي كل قبو روح هائمة، كافرة بالحياة وبالشعارات الزائفة والمزيفة.

وطن مليء حتى التخمة بالأنهار والنفط والذهب!

وطن مليء حتى الجزع بالجوعى والعطشى!

وطن مليء حتى الرعب بالقتلى والمعذبين!

وطن مليء حتى الدهشة بالمحرومين والمشردين!

وطن مليء حتى الحسرة بالأميين والجهلة!

وطن مليء حتى الإنفجار بالتململ والسخط!

فلنقلها جميعاً

بكل رومانسية!

وبكل فاشية!

وبكل رعب!

وبكل خوف مجنون أهوج!

«حلّوا عن سمانا، وكفى».

SS

الرد الرابع عشر

الانسان وحده
هو سيد هذا العالم

حامد الشريف بركان

إن الغرض من هذه الملحوظة هي أن تكون رداً على مقال الكاتب والأديب المعروف الصادق النيهوم «قفزة في الظلام»(*).

لدي ست ملاحظات أودّ طرحها:

١ ـ إن للديموقراطية جناحين، أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي. ونجاح التجربة الديموقراطية يتوقف على نضج المواطن في ممارسة هذين الجناحين. فالجناح السياسي، يكفل للمواطن فرصة الاشتراك السياسي، من خلال حرية التعبير، وحق التجمع، وحق التصويت، أو الامتناع عن التصويت، في عملية اختيار أو رفض البرنامج السياسي المطروح. إن هذا لن يتحقق بفاعلية إلّا بتواجد الأحزاب المتعددة. وبقدر ما ينضج المواطن في ممارسته للجناح السياسي بقدر ما ينعكس هذا النضج على الجناح الاقتصادي وعلى فرص نجاح وتطور البنية الاقتصادية للبلاد. إن تعدد الأحزاب وحرية السوق وضمان الملكية الخاصة هي شروط يجب توافرها في أي

(*) الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب.

مجتمع يريد أن يبدأ مسيرته الطويلة والشاقة تجاه إقامة مؤسسات حديثة قادرة، توفر لمواطنيه حياة أفضل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٢ ـ إن الديموقراطية القائمة الآن في أوروبا وأميركا الشمالية، والتي يعتبر تعدد الأحزاب أحد أركانها، ليست تجربة أوروبية، كما جاء في «المقال» بل هي تجربة إنسانية بالدرجة الأولى، وبالإمكان نقلها إلى بلدان أخرى ذات ثقافات مختلفة عن الثقافة الأوروبية. ونجاح هذه التجربة في اليابان والمكسيك والهند والبرازيل (بدرجات متفاوتة بالطبع) دليل على أن الديموقراطية تجربة إنسانية لا تخص الأوروبيين وحدهم. إن أي منهاج سياسي أو اقتصادي لا يتخذ من تعدد الأحزاب وحرية السوق وضمان الملكية الشخصية ركائز له هو منهاج غير صحي، ساعة زواله آتية لا ريب فيها.

٣ ـ إن الحضارة العربية والإسلامية، رغم غناها، لا تمثل إلّا جزءاً من الحضارة الإنسانية، وهي غير قادرة بمفردها على إيجاد حلول لمشاكل الإنسان العربي في عصرنا المتناهي التعقيد. ولكي تكون الحضارة العربية والإسلامية قادرة على إيجاد الحلول، يجب أن تتفاعل بجدية وعمق مع بقية الحضارات الأخرى، دون أن تفقد أصالتها.

٤ ـ إن الديموقراطية تجربة إنسانية، يلعب عامل الزمن دوراً مهماً في ترسخيها، وفي زيادة نضجها. فالديموقراطية في أميركا الشمالية وفي أوروبا الآن مثلاً، هي غير ما كانت عليه في بداية هذا القرن، فهي الآن أكثر نضجاً. وهذه هل الحال أيضاً بالنسبة لتجربة الديموقراطية بالنسبة للمكسيك والهند والبرازيل والأرجنتين، وكذلك دولة

«البيرو» فقد خطت كل من هذه الدول خطوات واسعة لترسيخ هذه التجربة، ولا أشك مطلقاً في أن السنوات القادمة ستزيد في ترسيخ هذه التجربة.

٥ ـ إن القفز في الظلام، حقاً، هو أن تجتمع الشعوب العربية (أو أية شعوب أخرى) «في يوم واحد ومكان واحد أمام منبر واحد» دون أن يكون لهذه الشعوب الحق في اختيار أيام مختلفة وأمكنة مختلفة ومنابر مختلفة.

٦ ـ يجب أن تدرك الشعوب العربية، أو أية شعوب أخرى، بمن في ذلك، كُتَّابها وأدباؤها أن الإنسان وحده ـ وليس الجندي، أو الإمام، أو دعاة الحزب والمنبر الواحد ـ هو سيد هذا العالم، وهو وحده القادر، من خلال تفاعله مع حضارات وثقافات العالم الأخرى، على خلق مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ستكفل له ولأبنائه حياة حرة كريمة. إن تعدد الأحزاب هو مجرد خطوة في مسيرة طويلة شاقة، لخلق مثل هذا الإنسان. إن إدراك أهمية هذه الخطوة هو البداية، في رحلة طويلة مليئة بالأمل في مستقبل أفضل، لأمتنا العربية ولبقية الأمم الأخرى في العالم.

SS

تعقيب المؤلف على الردود

التعقيب

هذه الأحـاديث لا تحمـل دعوة عقائدية، ولا تبشر بالاسلام، ولا تفاضل بين دين وآخر، ولا تنادي بالعودة إلى الماضي، ولا تزكي أقوال الاصـوليين، ولا تريد أن تنحاز إلى صف أحد، وليست مهمتها أن تقنع الناس بالتزام الطاعة، أو أن تحرضهم على العصيان. ولهذا السبب، فإن أقوال السادة أصحاب الردود المنشورة هنا، تبدو بالنسبة لي، خارجة جداً عن أصل الموضوع.

فمهمة هذه الأحاديث، هي أن تقول بوضوح، إن ضمانة الديموقراطية في أي مكان، تحتم أن يمتلك الناس صوتاً دستورياً ـ ومسموعاً ـ للاشراف على أجهزة التشريع والادارة معـاً. وأن العـرب لا يستـطيعـون أن يمتلكـوا هذا الصوت في صيغة الديموقراطية الرأسمـاليـة، لأنهم يفتقرون إلى مقومات هذه الصيغة التي ولدت في ظروف أوروبية خاصة، وقامت على نوع من التوازن الفريد بين سلطة العمال وبين سلطة رأس المال.

إن السبيل الوحيد لكي يضمن العرب لأنفسهم صوتاً حقيقياً في شؤون الادارة والقضاء، هو أن يكتشفوا لأنفسهم، تنظيماً شرعياً، ينبع من واقعهم المعاش، ويستطيع أن يجمع الأغلبية تحت شعار دستوري واحد. وقد كان الجامع ـ وما يزال ـ هو التنظيم الشرعي الوحيد الذي استطاع أن يجمع العرب في مكان واحد، ووقت واحد، تحت راية دستور سياسي موحّد.

لقد اختلطت أوراقنا الآن. فضاع الجامع وراء المسجد، وغاب صوت الأغلبية وراء خطب الوعـاظ، وتحـول الاسلام من دستور لضمان حق الاحياء في العدل، إلى وصفة فقهية لدخول الجنة بعد الموت. وهي كارثة حضارية قد لا يتاح لنا سبيل الخروج منها إلّا بمعجزة. لكننا لا نملك خياراً آخر، سوى أن ننظر إلى اليأس في عينه، ونجرّب حظنا في تحقيق المعجزات.

إن الديموقراطية المباشرة، ليست هي الفوضى ـ كما يزعم أحد السادة أصحاب الردود ـ وليست فكرة خيالية، كما يقول غيره، بل هي فكرة حية ومعمول بها في بلدان كثيرة على درجة عالية من التنظيم والتطور منها دولة الاتحاد السويسري التي تجمع أربعة شعوب مختلفة تحت قبة برلمان واحد. فالديموقراطية المباشرة هي القاعدة الصلبة التي يمكن ان تقوم عليها الأحزاب في بلد غير رأسمالي، وينشأ منها ائتلاف حزبي قادر على تمثيل جميع طوائف الأمة، من دون أن تتفرق الأمة نفسها.

إن التحدي الحقيقي الذي نواجهه هو تحرير لقاء يوم الجمعة من هيمنة رجال الدين، وبعث الاسلام من مقبرة الفقه، واخراج الجامع من المسجد، واستعادة صوت المواطن الغائب وراء خطب الوعظ. وهو التحدي الذي فشلت ثقافتنا المعاصرة في قبوله، وعمل المثقفون العرب على تجاهله، بافتعال معارك جانبية تافهة، حول تفاصيل أكاديمية أكثر تفاهة.

وانتهى الجهد الذي بذلناه في [الناقد]، إلى نوع من الحوار المستحيل بين نوع من الطرشان، فلا تدع ذلك يخيّب أملنا في غد أفضل على أي حال.

الصادق النيهوم

فهرس الموضوعات

أ

ب

ت

ث

ج

ح

ص

ض

ع

غ

ف

ق

ك

ل

SS

الاسلام في الأسر

من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة ؟

و «الإسـلام في الأسر» كتـاب جدلي يطالب في أحيـان كثـيرة بالمستحيـل ليصـل إلى الممكن. ولكنـه في الدرجة الأولى كتاب ثوري، بكل ما تحمل هذه الكلمة من عنفوان وحقيقة، لا مواربة فيـه ولا وجـل ولا دجل. وهو كتاب يتحدى فيه العقل العربي، المغلق على مفاهيمه التقليدية الاستسلامية. وهو كتاب تبشيري، يبسـط مفاهيم الاسلام البسيطة والجريئة، بعد أن يعري كل الغيبيات التي حولها.

و «الإسـلام في الأسر» كتـاب أسئلة أيضـاً، أسئلة التـاريـخ الجوهرية القادرة على التحريض على طلب مفاهيم ثقافية عربية جديدة، لها صلة مباشرة بفكر جماهير الناس العاديين.

والصادق النيهوم في أسئلته هذه يحاول أن يخلق عن طريق هذا التحريض ثقافة الاسلام الديموقراطي، تُجاري العصر، وتسهم في معانيه الحضارية لتفسح في مجالات مواكبته للقرن الواحد والعشرين. وأسئلة الصـادق النيهوم، ككل الأسئلة التاريخية الجـوهـريـة، أينما سقطت، لا تندثر. فهو على الأقل في طرحه الجـريء لها، يحاول أن يكون نداً لقوى الظلام الشرسة التي تغالب هذه الأمة، ساعياً لقهرها.

«من مقدمة الكتاب»

1855131250